

المستوى ٣ لشهادة التّمويل الإسلامي

مؤهل في التّمويل الإسلامي

الطبعة السابعة، يوليو ٢٠٢٢

يستند هذا الكتاب إلى الإصدار رقم ٧ من الخطة الدراسية،
ويشمل الامتحانات في المدة الواقعة بين ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢
إلى ١ مارس ٢٠٢٤

أهلاً بكم في هذه الطبعة الجديدة من كتاب المؤهل في التمويل الإسلامي الصادر عن المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار.

وُضع هذا المقرر الدراسي لتأهيل الطالب لامتحان أُسس النظام المصرفي والتمويل الإسلامي التابع للمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار.

الناشر:

المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI)

© المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار ٢٠٢٢

٢٠ شارع فينتشيرش، لندن EC3M 3BY

هاتف: ٠٦٠٠ ٧٦٤٥ ٢٠ ٤٤٤

فاكس: ٠٦٠١ ٧٦٤٥ ٢٠ ٤٤٤

البريد الإلكتروني: customersupport@cisi.org

www.cisi.org/qualifications

كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال

٢٨٩ شارع كليمنصو

ص.ب ١١٣-٧٣١٨

بيروت، لبنان

الهاتف: ٣٧٣ (٠١) ٣٧٣ ٩٦١

الفاكس: ٣٧٤ (٠١) ٣٧٣ ٩٦١

البريد الإلكتروني: ifq@esa.edu.lb

www.esa.edu.lb

بدعم من:  Think Ahead

هذا الكتاب مجرد دليل تعليمي، ولا يتحمل المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار أو كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال أي مسؤولية تجاه الأشخاص الذين يستخدمونه للانخراط في نشاطات التداول أو الاستثمار بأي شكل من الأشكال. وفي حين بذل المعهد وكلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال قصارى جهدهما للتأكد من دقة محتوى الكتاب، لا يتحمل الناشر أو المؤلف أي مسؤولية عن الخسارة التي قد يتعرض لها أي شخص يُبرم صفقة أو يمتنع عن إبرام أخرى نتيجة الاطلاع على محتوى هذا الكتاب.

حقوق النشر كافة محفوظة، ولا تجوز إعادة نشر أي جزء من هذا الكتاب أو تخزينه عن طريق نظام استرجاع المعلومات، كما لا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة كانت، سواء إلكترونياً أو بالتصوير أو التسجيل أو خلافه، من دون الحصول على إذن مسبق من صاحب حقوق النشر والتأليف.

تحذير: إن اتخاذ أي إجراء غير مرخص به فيما يتعلق بمحتوى هذا الكتاب، سواء كله أو أي جزء منه، قد يعرض صاحبه للملاحقة القضائية والمحاكمة المدنية بتهمة إحداث الغطل والضرر.

توجد "خطة المنهج" في نهاية الكتاب، وتشمل عناصر المنهج بالكامل. ويمكنكم الاطلاع على خطة المنهج على الموقع الإلكتروني: cisi.org أو عبر الاتصال بمركز خدمة العملاء على الرقم: ٠٧٧٧ ٠٧٦٤٥ ٢٠ ٤٤٤+. ويرجى ملاحظة أن الأسئلة الواردة في الاختبار يتم تحديدها وفقاً لخطة المنهج.

أخيراً يجب التنويه إلى أن الأسئلة الواردة في هذا الكتاب الدراسي قد صُممت لتكون بمثابة وسيلة تساعد المتقدم للامتحان على مراجعة النقاط المختلفة الواردة بين طيات الكتاب ولتعزيز التعلم فضلاً تلو آخر.

يرجى ملاحظة بأنه لا يُسمح بادخال أجهزة الآلة الحاسبة إلى داخل قاعات اختبار المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار ويعد ذلك ضمن إجراءات التفتيش الأمني. ويمكن للمتقدمين للاختبار استخدام الآلة الحاسبة المتوفرة على شاشة الاختبار وتتوفر هذه الخاصية في كافة اختبارات المعهد القائمة على استخدام الحاسب الآلي بمختلف اللغات في المملكة المتحدة وكافة أنحاء العالم.

الطبعة: ١،٧ (يوليو ٢٠٢٢)

ملاحظة هامة- يرجى الاطلاع باستمرار على التغيرات في الكتاب التعليمي ومواعيد الاختبارات

تعكس التغيرات التي تطرأ على ممارسات القطاع، والظروف الاقتصادية، والتشريعات/ اللوائح، ووسائل التكنولوجيا، وغيرها من العناصر الأخرى، مدى ضرورة تحديث المعلومات لدى العاملين في القطاع.

في وقت إصدار الكتاب، يتم اعتماد محتواه بوصفه مناسباً للاختبارات المقررة، وفقاً للفترة المحددة في الكتاب. وقد تؤدي التغيرات التي تطرأ على القطاع إلى تعجيل إصدار النسخة المحدثة من الكتاب أو تأجيلها.

يرجى ملاحظة أن النسخة الحالية من الكتاب سوف تحل دائماً محل الإصدارات السابقة.

ويمكنكم الاطلاع بصفة دورية على الإصدارات الحديثة وأي تغيرات تطرأ على مواعيد الاختبارات عبر زيارة الموقع الإلكتروني للمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار: cisi.org/candidate_update

مُقَدِّمة بقلم الباحث في علوم الشريعة المفتي محمد نور الله شيخدر

أستهلّ كلامي باسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد الأمين.

لا يزال التمويل الإسلامي ينمو باطراد، مع تزايد عدد المهتمين بهذا المجال من التمويل الابتكاري. فالبعض يرى في التمويل الإسلامي فرصة مُمتازة لتنوع أعمالهم في هذا المجال من التمويل، في حين يبحث آخرون عن وسيلة لمُزاولة أعمالهم التجاريّة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية انطلاقاً من إيمانهم الراسخ بها. وأياً كان الدافع، تُطبق القواعد والمبادئ الأساسية النّاطمة للتمويل الإسلامي على الأطراف المُشاركة في السوق كافة، ممّا يتطلّب من الوافدين الجدد إلى هذه السوق معرفةً واسعة ودقيقة عن المُنتجات والخدمات المالية الإسلامية ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تنظّمها. وفي هذا الصّدد، تُوفّر هذه الطبعة الجديدة من الكتاب مدخلاً تمهيدياً يُتيح للقارئ فهم أساسيّات القطاع المصرفي والتمويل الإسلامي.

كما تُوفّر نقطة انطلاق بالنسبة للراغبين في التعرّف على المفاهيم والبنى الأساسية التي تستخدمها المصارف عادةً والمؤسسات المالية الإسلاميّة لتعزيز فهم ممارسة الأعمال المصرفيّة والتمويل الإسلامي.



(المفتي) محمد نور الله شيخدر

العضو المنتدب

شركة الهدى المحدودة لخدمات الاستشارات الشرعية

مُقَدِّمَة

هذا الكتاب يمثّل خطوة إيجابية نحو الاعتراف العالمي بالتمويل الإسلامي والدور الذي يجب أن يؤديه في التمويل العالمي، والمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) يتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في إعداد هذا الكتاب والامتحان المرتبط به.

لا يزال المؤهل في التمويل الإسلامي (IFQ) جزءاً من الأساس الذي يستند إليه تطور مهنة التمويل الإسلامي، ومضمون هذه الطبعة متوافق تماماً مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بعد مراجعته من قبل سماحة المفتي محمد نور الله شيخدر. وقد صمم الكتاب التعليمي بحيث يضمن للمرشحين للامتحان الحصول على فهم متكامل لمحتوى الامتحان، فضلاً عن كونه مرجعاً مهماً للاختصاصيين الممارسين.

المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار

لقد ازدهر بنك لبنان عبر الزمن للحفاظ على الاستقرار في السوق المالية. ومن أبرز أهدافه نشر الوعي وبناء القدرات. وقد انعكس هذا في مبادرته المشتركة لإعداد المؤهل في التمويل الإسلامي (IFQ)، الذي يركز على معظم الأسس التي يقوم عليها قطاع التمويل سعياً إلى تعزيز الابتكار والإبداع في هذا الميدان.

لقد اجتاز هذا المؤهل الحدود على مر السنين، وأثبت أنه معتمد على نطاق واسع من قبل مختلف الوكالات متعددة الجنسيات، مثل وكالة الاعتماد المالي (FAA). تحقق هذا الاعتماد نتيجة للجهود المشتركة من كلية إدارة الأعمال في المعهد العالي للأعمال ESA (الشركة الرائدة في مجال تعليم إدارة الأعمال في الشرق الأوسط) والمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (هيئة مهنية رائدة في قطاع الأوراق المالية والاستثمار في المملكة المتحدة) بالتعاون مع مصرف لبنان عن طريق التحسين المستمر لهذا المقرر الدراسي بما يتماشى مع التطورات في السوق المالية الإسلامية منها والتقليدية على حد سواء، وذلك في جوانب مختلفة مثل: أحكام ومبادئ الشريعة، واللوائح، والمحاسبة، وإدارة المخاطر، والحوكمة، والمنتجات المصرفية الإسلامية.

في السنوات القليلة الماضية، تطوّر سوق التمويل الإسلامي بسرعة، كما أنّ المبادئ الأساسية وأساليب التمويل الإسلامي في تطور مستمر، مما يؤدي إلى ضرورة إدراج هذه التغييرات في هذه الطبعة الجديدة من المادة التعليمية. ويتمثل هذا في تعديل محتوى الكتاب ليعكس التطورات التي شهدتها هذا القطاع مؤخراً ويرتقي إلى المستوى الجديد من المؤهلات المطلوبة. وإنني أؤيد كُلياً هذا الكتاب التعليمي وأنا على يقين تام أنه سيساهم في تطوير قطاع التمويل الإسلامي وتحسينه.



رياض توفيق سلامة

حاكم مصرف لبنان، منذ عام ١٩٩٣ حتى الوقت الحاضر

ساهم في إعداد الكتاب:

الدكتور عبد المولى الشعار

رائد شرف الدين

فراس حمدان

د. ناتالي شون

منصور شاكيل

المفتي محمد نور الله شيخدر

د. أنور مصباح صوبرا

د. سامي السويلم

تحرير:

د. ناتالي شون

أعضاء المجلس الاستشاري للتمويل الإسلامي (ACIF):

رائد شرف الدين (رئيس مجلس الإدارة أبريل ٢٠٠٩)

الدكتور عبد الستار أبو غدة

فراس حمدان

جان مارك ريغل

سمير سلامة

د. ناتالي شون

منصور شاكيل

د. سامي السويلم (مارس ٢٠٠٩)

الفريق الفني في المملكة المتحدة للمؤهل في التمويل الإسلامي:

سلطان غودري

محمود فاروقي

عثمان حياة

ديفيد كيمب

منصور المنان

وحيد قيصر

المفتي محمد نور الله شيخدر

١	أسس الدِّراسات المصرفية والمالية الإسلامية
١٣	مقدمة في الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي
٣٣	المبادئ الإسلامية للتبادلات التجارية
٥٩	العقود الأساسية ومعاملتها
٩١	العقود المالية والتقنيات المطبقة في المصارف الإسلامية
١٣٩	إدارة الأصول الإسلامية
١٥٩	سوق الصُّكوك
١٨٥	التأمين الإسلامي - التكافل
٢٠٥	الحوكمة الشرعية للشركات
٢٢٧	مسرد المصطلحات
٢٣٥	أسئلة مُتعدِّدة الخيارات
٢٦٧	المراجع والمواقع الالكترونية
٢٧٣	خطة المنهج

الفصل الأول

أسس الدِّراسات المصرفية والمالية الإسلامية

١. مُقدِّمة ٣
٢. الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي: إطار مفهومي ٣
٣. الثوابت الإسلامية ٥

يتضمن هذا الفصل قرابة سؤالين من أصل ١٠٠ سؤالٍ من أسئلة الاختبار



١. مقدمة

ينمو التّمويل الإسلامي على نحوٍ مُطرد بمُعدّل نمو سنوي مركّب يبلغ ١٠,٨٪ سنوياً منذ عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٢٠، بلغت الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في شتى أنحاء العالم ١,٧ تريليون دولار أمريكي^١. لذا، فقد أصبح قطاعاً مرغوباً جدّاً ضمن قطاع المال والتّمويل.

ولكي تكون قادراً على فهم التّمويل الإسلامي، لا بدّ من فهم المبادئ الأساسيّة (المُبيّنة في هذا الفصل) وكذلك إدراك أن الشريعة الإسلامية تحكم جوانب الحياة كافة.

يُعرّف مصطلح "المصرف التقليدي" المستخدم في كامل فصول هذا الكتاب التعليمي حقيقة أنه في قطاع التّمويل الإسلامي. يُعرّف المصرف التقليدي على أنه مصرف لا يستند على المبادئ الإسلاميّة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب التعليمي لا يعتنّد مذهباً فقهياً بعينه. حيثُ تمثّل وجهات النظر المُختلفة حول الأدوات المالية الإسلاميّة المُقدّمة في هذا الكتاب الرّأي المقبول عموماً في السّوق.

٢. الخدمات المصرفية الإسلامية والتّمويل الإسلامي: إطار مفهومي

الهدف التّعليمي

١-١-١ فهم الأساس الأخلاقي للتّمويل الإسلامي: التّوجيه الأخلاقي الإسلامي الذي يحكم المكيّة والثروة كما هو مبين في القرآن والسنة؛ الالتزام بإجراء التوزيعات الخيرية: الزكاة (الواجبة) والصدقة (الطّوعية)؛ دور التجارة والاستثمار في تكوين الثروة؛ تحريم الرّبا والقمار والغرر.

تتبع الأخلاق التجارية والمالية الإسلامية من مبادئ العقيدة الإسلامية والشريعة وأحكامهما. لذلك فإنّ للتّمويل الإسلامي أساساً أخلاقياً قوياً مُشبعاً بمفاهيم الكفاءة (تجنّب الهدر وسوء توزيع الموارد) والإنصاف (التّوزيع العادل وعدم الاحتكار) والإحسان (السعي للكمال وإعطاء أكثر مما هو مستحق) كما ورد بوضوح في بعض آيات القرآن الكريم:

"إن الله يأمر بالعدل والإحسان". (سورة النحل، آية رقم ٩٠)

١-٢ الأخلاق التجارية الإسلاميّة

تستند الأخلاق التجارية والمالية الإسلاميّة على خمسة مبادئ رئيسية:

١. مبدأ خلافة الإنسان على الأرض

يصف القرآن الكريم البشر بأنهم خُلفاء الله على الأرض.

"إني جاعل في الأرض خليفة". (سورة البقرة، آية رقم ٣٠:٢)

تؤكد هذه الآية أنَّ الإنسان هو المسؤول عن إعمار الأرض والامتثال لأوامر الله سبحانه وتعالى. يُقصد بلفظ سُبحانه وتعالى الله "تبارك اسمه" وتوضع بعد اسم الجلالة بمثابة دلالة على الخشوع. وبالرغم من إباحة اقتناء الممتلكات الخاصة، إلا أنه ينبغي اعتبار أي ثروة أو ممتلكات شخصية لفرد ما على أنها ملكية عُهدة من الله سبحانه وتعالى. إن تملك الأصول هو وسيلة لتوفير حياة كريمة للمالك ولأسرته وللمجتمع بأسره، وليس غايةً بحد ذاتها. يُعدُّ الإنصاف والعدالة والشفافية في المعاملات الاقتصادية خصائص مهمة، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في المصلحة العامة والبيئية على حد سواء عند استخدام المال أو الممتلكات بغرض تحقيق الإنصاف والإحسان المرتبطين بالمجتمع والطبيعة.

٢. النزاهة

النزاهة قيمة للغاية ويجب أن تحكم جميع التصرفات.

٣. الإخلاص

يجب على الشخص أن يتصرف دائماً بإخلاص ويجب أن يكون عادلاً ومنصفاً.

٤. التقوى

التقوى تعني أنه على الناس أن يكونوا أتقياء سواء في السر أو العلن، وينبغي تطبيق القيم والأعراف والقواعد الشرعية في جميع الظروف.

٥. البر والكمال في العمل

يجب أن يكون لدى الشخص القدرة على أداء واجباته، لكن لا ينبغي أن يقتصر على أداء واجباته الوظيفية والمهنية فحسب، بل يجب أن يسعى جميع الناس جاهدين للوصول إلى البر والكمال في كل واجباتهم الدينية والاجتماعية والاقتصادية.

٢-٢ التوزيع الخيري

الزكاة، أحد أركان الإسلام الخمسة، إلزامية وتُفرض على أي شخص لديه ما يزيد على الحد الأدنى من المال (النصاب). ولمعرفة كيفية حساب الزكاة، انظر الفصل ٤.

يحث القرآن المسلمين أيضاً على تقديم التبرعات الطوعية الخيرية (الصدقات)، ويعتمد المبلغ على حسن نية الجهة المانحة (أو المتبرعة) وقدرة الأفراد على إعطاء الأولوية لتوزيع الصدقات على النحو التالي:

”يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ“ (سورة البقرة، الآية ٢١٥)

٣-٢ تكوين الثروة

أحد مقاصد الشريعة الرئيسية هو الحفاظ على المال، وهو أمر يتطلب تجنب الهدر أو الاستخدام غير السليم للموارد، ويجوز تكوين الثروة عبر الوسائل المناسبة لأن هذا الأمر -من حيث المبدأ- هو هدف الاقتصاد الإسلامي، شريطة أن يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الاقتصادي والإنتاج (انظر الفصل ٣).

إن كسب المال من المال على نحوٍ بحت (أي الإقراض بفائدة)، والقمار والجهالة الفاحشة في عقود المُعاوضات، هي أمور محرمة على المُستثمرين المُمتثلين للشريعة الإسلامية. غير أن هذا لا يعني أن تكوين الثروة أمرٌ مُحَرَّم، بل على العكس من ذلك، يشجّع الإسلام الاستثمارات لمزاولة التجارة وبناء المنشآت التجارية بهدف تقديم نسبة معقولة وعادلة ومقبولة من الربح.

يتمثل التحدي في التمويل الإسلامي في كيفية تطبيق المبادئ الأساسية للشريعة بطريقة يستطيع فيها الأفراد والمنظمات تمويل احتياجاتهم دون انتهاك للمبادئ الأساسية.

٢-٤ التحيز في الشركات والأصول

نتيجةً للالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية والتعاليم المرتبطة بها، تختلف طرق التمويل التي يمكن تطبيقها في المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية التي تعتمد إلى حدٍ كبير على الإقراض والاقتراض مُقابل جني مبلغٍ مُحدّدٍ من الفائدة، إذ تعدّ هذه من الممارسات المحرمة في التمويل الإسلامي بسبب تحريم الربا (انظر الفصل ٣). بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار أحكام الشريعة الإسلامية، كلُّ ما هو غير معلوم النتيجة (مثل الغرر - راجع الفصل ٣) يُعدّ مُحَرَّمًا - الأمر الذي جعل كثيراً من نوع المعاملات المُشتقة الشائعة في التمويل التقليدي غير قابلة للتطبيق في سياق التمويل الإسلامي.

لا يُقصد بالتحريم الإسلامي للفائدة أن رأس المال ليس مُكلّفاً في ظلّ النظام الإسلامي، بل يُعترف الإسلام برأس المال بصفته عاملاً من عوامل الإنتاج. لكنّ الإسلام يرى في التمويل وسيلةً لمزاولة الأعمال التجارية المُتجلية في: التجارة والإنتاج.

إن قيمة الوقت بالنسبة للقيمة الاقتصادية وتكوين الثروة أمرٌ مُسلمٌ به. لا يمكن توليد المال والعائدات من الإقراض فحسب، لكن يُمكن توليده فقط عن طريق المعاملات الاقتصادية الحقيقية. تنطوي المعاملات المُشروعة إما على ملكية البِلَع والخدمات، أو تُمثّل حصّة في ملكية مؤسسة. إن كلاً من الربا والغرر محظوران لأنهما يفصلان الأنشطة المالية عن المعاملات الحقيقية الأساسية، وبالتالي قد يخلق هذا عدم توازن في الاقتصاد مما سيؤدي إلى عدم الاستقرار وُخْذوث الأزمات.

٣. الثوابت الإسلامية

الهدف التعليمي

٢-١-١ فهم دور الشريعة ومقاصدها

٣-١ أحكام الشريعة الإسلامية ودورها

الشريعة نظام متكامل من القيم والمعايير والقواعد التي تحكم جوانب الحياة كافة. في اللغة العربية، تشير كلمة الشريعة إلى مسار أو إلى نبع تُنهّل منه المياه بوفرةٍ ويسر. تُشير أحكام الشريعة الإسلامية في ظلّ الإصطلاح الإسلامي القديم إلى التوجيه والتعليمات المتعلقة بكافة التعاليم الإسلامية. غير أن المعنى قد تغيّر في الإصطلاح الإسلامي الحديث، حيث يشير على الأغلب إلى الأحكام المتعلقة بالمسائل العملية مُستثنياً منها مسائل العقيدة.

أما **الفقه** فيعني لفظاً "الفهم العميق"، وغالباً ما يُعرف بأنه العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية. هذا وقد تطوّر **فقه المعاملات**، أي الفقه المتعلق بالمعاملات الدنيوية ويتضمن جملة من الأحكام الشرعية العملية التي تنظم علاقة المكلف بالآخرين، على مرّ الزمن من القرآن والسنة، فضلاً عن المصادر الثانوية (انظر الفقرة ٣-٢).

٣-١-١ أخلاق الشريعة

على الرغم من أن الشريعة الإسلامية كثيراً ما يُشار إليها على أنها القانون الإسلامي، غير أن العلماء يبيّنون بوضوح أنه رمز السلوك الأخلاقي والمدني على حدّ سواء، الذي يُنظّم في آن واحد المسائل المتعلقة بهذه الحياة والحياة الآخرة.^٢

وتعد العلاقة بين الأبعاد الأخلاقية والقانونية لأحكام الشريعة الإسلامية واضحة، كما تُصنّف الأحكام الشرعية إلى قسمين:

١. الأحكام الدينية - الأحكام المتعلقة بالأمور بين العبد وبين الله (سبحانه وتعالى).
٢. الأحكام القضائية - الأحكام المتعلقة بالإجراءات أمام القاضي أو المحكمة.

ومع ذلك، على الرغم من الجهود المضنية التي يبذلها القاضي من البشر، فإن حكم المحكمة لا يمكنه نقض حكم إلهي، ومن المسلم به أن العالم الذي نعيش فيه لا يخلو من الغيوب وأن القاضي هو بشرٌ قد لا يُحيط بجميع المعلومات ذات الصلة. يُعوّض البعد الأخلاقي عن هذه النواقص، ممّا يُميز الشريعة الإسلامية عن النظم القانونية الدنيوية.

مثال

على الرّغم من أن القرآن يُحرّم بوضوح الإسراف (البذخ في الإنفاق)، يُعدّ عقد البيع المُبرّم على طريقة الإنفاق ببذخ صحيحاً من الناحية القانونية. لكن هذا العقد لا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

بيع العنب لغرض صنع النبيذ أو بيع الأسلحة بغرض قتل الأبرياء محرّم. يُعدّ عقد البيع الأساسي صحيحاً من الناحية القانونية لأنه لم يُذكر غرض استخدام الأصول في العقد. مع ذلك، فإن هذا العقد لا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

في كلّ هذه الحالات، من غير المرجّح أن تُبطل أي محكمة عقد البيع. ومن الواجب الأخلاقي للبائع عدم إجراء عملية البيع إذا غلب عليه الظن بأنّ القصد من السّلع هو استخدامها بطريقة غير مُتوافقة مع أحكام الشريعة ومبادئها.

٣-١-٢ المسؤولية الفردية مقابل المسؤولية الجماعية

تُوازن الشريعة بين مسؤوليات الفرد ومسؤوليات المجتمع. وفي هذا الصدد، يمكن تصنيف الواجبات في فئتين اثنتين:

١. واجبات فردية (فرض عين): التي يجب أن يقوم بها كل فرد بصرف النظر عن الأفراد الآخرين في المجتمع. دفع الزكاة هو مثال على الواجب الفردي.
٢. واجبات جماعية (فرض كفاية): التي يجب القيام بها على نحوٍ فردي أو جماعي. وفي حال عدم تحقّق ذلك، ستقع المسؤولية على عاتق كلّ فرد. على سبيل المثال، تقع مسؤولية إنقاذ شخص يغرق على عاتق جميع المُقرّبين منه، لكن بمجرد شروع أحد الأفراد بإنقاذه، تسقط المسؤولية عن جميع الأفراد الآخرين إلا إذا طُلب إليهم ذلك من قبل رجال الإنقاذ. غير أنه إذا لم يتطوّع أحدٌ لإنقاذ الشخص الذي يغرق، فكل واحدٍ منهم يُصبح عُرضة للمساءلة، سواء من الناحية القانونية أو الأخلاقية. وينطبق الشيء نفسه على رعاية الأيتام والمُسكين والأنشطة الخيرية غير الربحية وغيرها.

٢ الزرقاء، م، المدخل الفقهي، المجلد ١، الصفحات ٦٩-٦٧، ٢٧٧-٢٨٠

تشمل الواجبات الجماعية أيضاً بناء المؤسسات الحيويَّة للمُجتمع، مثل المَدارس والمُستشفيات ومُختلف الأسواق والصِّناعات. تعدُّ الحُكومات عادةً هي المَسؤولة عن هذه المؤسسات، لكن إذا أخفقت الحُكومة في أداء هذه المَسؤوليَّات، يُصبحُ كلُّ فردٍ في المُجتمع عُرضَةً للمُساءلة حتى يتم إنشاء تلك المؤسسات.

٣-٢ مَصَادِر الشَّرِيعَة

الهِدَف التَّعليمي

٣-١-١ معرفة مصادر الشريعة: المصادر الأولية (القرآن والسنة) والمصادر الثانوية (الإجماع والقياس والاجتهاد)

هناك عدد من مصادر الشريعة الإسلامية، التي يمكن أن تنقسم إلى مصادر رئيسة وأخرى ثانوية، تم تفصيل كل واحدة منها على نحوٍ أوسع في هذا القسم.

٣-٢-١ المصادر الرئيسية

ثمة مصدران رئيسيان للشريعة الإسلامية هما القرآن والسنة.

القرآن الكريم (كتاب الله سبحانه وتعالى)

القرآن الكريم هو كلام الله سبحانه وتعالى كما أنزلهُ على النَّبي مُحَمَّدٍ عليه الصَّلَاة و السَّلَام من قبل المَلَك جِبْرِيل ونقلهُ للأخريين. وفيما يتعلّق بالقرآن، فالنَّبي مُحَمَّد عليه الصَّلَاة والسَّلَام هو الواسِطة لإيصال كلمة الله سبحانه وتعالى إلى النَّاس.

القرآن هو المرجعية الأساسية لجميع المسلمين وينبغي الرجوع إليه قبل أي مصدر من المصادر الأخرى.

السَّنة (الأقوال والأفعال والمُوافقات (الضَّمنيَّة) للنَّبي مُحَمَّد عليه الصَّلَاة والسَّلَام)

كان المسلمون خلال حياة النبي محمد (عليه الصلاة والسلام) يسعون لنيل التوضيح والتوجيه منه بشأن أجزاءٍ مُختلفة من القرآن، ويراقبون سلوكه حتى يتمكنوا من متابعة ما وصفه له الله سبحانه وتعالى كي يكون أنموذجاً للحياة الإسلامية الصحيحة.

تتمثّل كُلٌّ من أقوال الرّسول عليه الصَّلَاة والسَّلَام وكلماته وأفعاله ومُوافقاته الصريحة والضَّمنيَّة في كل حديثٍ من السَّنة.

- استُخدِمت أحاديث الرّسول محمد عليه الصَّلَاة والسَّلَام لتوضيح مبادئ الشريعة وتقديم التوجيه الأخلاقي. فعلى سبيل المثال، يَنصُّ مبدأ الخراج بالضمان على أن الحق في الإيرادات من عملية تجارية مرتبط بتحمل مسؤولية مخاطر الخسارة الممكنة من نفس العملية.
- تشير أفعال النَّبي مُحَمَّد (عليه الصلاة والسلام) إلى تصرُّفاته التي تُستخدَم بمثابة مرجعٍ أساسي ويتم اتباعها. على سبيل المثال، طريقة الصلاة أو طريقة أداء فريضة الحج.
- الموافقة الضَّمنيَّة هي عدم وجود رد فعل من النبي محمد عليه الصَّلَاة والسَّلَام تجاه تصرُّفٍ قام به أحد من أصحابه في حضرته أو تجاه تصرف كان على علمٍ به. فإذا لم يكن قد صدر عن النبي (ص) أي رد فعل تجاه هذا التصرف، فهذا معناه أنه كان راضٍ عنه، لأن النبي مُحَمَّد (عليه الصلاة والسلام) كان مُلزماً بتصحيح أي عمل غير مرغوب به شرعاً.

٣-٢-٢ المصادر الثانوية

المصادر الثانوية هي تلك التي يُشار إليها في حال لم يُقدّم القرآن والسنة إجابة مباشرة على القضية المطروحة. هناك ثلاثة مصادر ثانوية: الإجماع (توافق العلماء) والقياس (التشبيه) والاجتهاد (التفسير)، والتي يتم تطبيقها بهذا التسلسل.

التفسير الجماعي

الإجماع (التوافق)

الإجماع يعني لفظاً "الاتفاق بشأن مسألة" أو "إجماع عليها"، وهو اتفاق المجتهدين (الفقهاء المستقلين) من أمة المجتمع الإسلامي (النبي محمد (عليه الصلاة والسلام) بشأن قضية محددة. وللإجماع أهمية فائقة لأن الأحكام المعتمدة بموجبه تصبح جزءاً من الشريعة الإسلامية، وتعد مصدراً ثالثاً للتشريع الإسلامي. توفر عملية الإجماع الفرصة لمعالجة القضايا المعاصرة في ضوء المبادئ والقيم والقواعد المستمدة من القرآن والسنة.

مثال

وصل الفقهاء إلى توافق في الآراء (إجماع) بشأن تحريم المبيعات الآجلة، التي تُعد بموجبها السلعة المباعة ديناً ملزماً على البائع والثمن هو التزام دين على المشتري، على أن يتم استيفاء كل منهما في وقت محدد في المستقبل.^٣

مثال

وصل الفقهاء إلى توافق في الآراء (إجماع) بشأن أن النشاطات الخيرية -من غير الزكاة- التزام جماعي على المجتمع (فرض كفاية).^٤

القياس

القياس هو أحد تقنيات التفسير الرئيسية التي يستخدمها علماء المسلمين، ويشير إلى تطبيق حكم موجود سابقاً على قضية جديدة. يُطبق القياس عندما لا يكون هناك نص شرعي في القرآن الكريم والسنة النبوية لكن هناك حكم سابق في قضية مماثلة. يعني "القياس" لفظاً قياس أو تقدير حالة ما بالرجوع إلى حالة أخرى. ويُعرف اصطلاحاً على أنه "تطبيق حكم مسألة منصوص عليها في القرآن أو السنة، أو الإجماع على قضية جديدة لم يُعثر على حكمها في هذه المصادر". يتم هذا التطبيق على أساس تشابه المزايا "بالعلة" أو (الأساس المنطقي) لكلا الحكمين.

مثال

ورد تحريم الخمر (نبيذ العنب) في القرآن. وكلمة "خمر" تعني في العربية الغطاء أو الستر. من هنا، استنتج الفقهاء أن علة تحريم الخمر تتجلى في السكر والنشوة، مما يتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية لأنه يحجب عمل العقل ويُغَيِّدُه. وبناءً على ذلك، نظر العلماء إلى المواد الأخرى التي تُسبب السكر، فوسَّعوا معنى التحريم ليشمل هذه المواد أيضاً.

٣ بداية المجتهد، ابن رشد، المجلد. ٣، ص. ٤٨٠.

٤ الاستذكار لابن عبد البر، المجلد. ١٥، ص. ٣٥٨.

الاجتهاد (تفسيرُ العلماء)

بعد وفاة النبي مُحَمَّد عليه الصلاة والسلام ومع اتِّساع رُقعة دولة الإسلام، واجه علماء المسلمين تحدياً بارزاً مع تزايد الحاجة إلى التَّوجيه بشأن القُضايا والمشكلات المُستجدة. وعلى هذا، كان العُلَماء يرجعون أولاً إلى القرآن لتحديد مسار العمل الصحيح وإيجاد الحُكم. فإذا لم يتمكنوا من إيجاد حل لقضيَّتهم في القرآن، رَجَعُوا إلى السُّنة. وإذا ثبت أن حكماً في القضية لم يرد في القرآن الكريم أو السُّنة النَّبَوِيَّة أو الإجماع، كان العلماء يَضْعُون الحُكم بأنفسهم على أساس دراسة مُتعمِّقة في أدلة نُصوص (الاجتهاد).

هناك نوعان من الاجتهاد: تفسيرات الاجتهاد الفردية التي يقوم بها العلماء بمفردهم والاجتهاد الجماعي.

الاجتهاد الفردي

قد يلجأ علماء المسلمين إلى مصادر أخرى للشريعة لحل مسألة ما، ومن أجل القيام بذلك، قد يأخذون بعين الاعتبار الاستصلاح (الرفاه العام) وعُموماً التَّلَوُّ (المَحَن المُشتركة) والعرف (الأعراف والتَّقاليد) السائد في تلك الرقعة الجغرافية. وقد يَسْتَد قرارهم أيضاً إلى النظر في مقاصد الشَّريعة والاستِحسان.

التفسير الجماعي

يتمثل التفسير الجماعي في اتفاق مجموعة من العلماء على تفسير أحد المسائل بالإجماع.

٣-٢-٣ المذاهب الفقهية

يتبع العلماء المَعْنِيُّون بالاجتهاد أحد المذاهب الفقهية الإسلامية الخمسة. وهناك أربعة مذاهب سنية (الحنبلي والمالكي والشافعي والحنفي) ومذهب شيعي واحد (الجعفري). تُستخدم هذه المذاهب كلها القرآن الكريم والسُّنة النَّبَوِيَّة باعتبارهما المصدر الرئيسي للفتوى (وجمعها فتاوى)، لكنها تختلف فيما بينها من حيث تفسيرها للنصوص. يمكن تصنيف المذاهب السُّنِّيَّة على طول سلسلة تمتد من المذهب الحنبلي الذي يَعْتَمِدُ في أساسه على ظواهر النُّصوص الشَّرْعِيَّة وصولاً إلى المذهب الحنفي الذي يقوم أساساً على التَّفكير المنطقي وتوظيف الرَّأْي الشَّخْصِي. ويأتي كل من المذهب المالكي والمذهب الشافعي في الوسط بين هذين المذهبين. فالمذهب المالكي يولي أهمية خاصة لتقاليد المدينة المنورة، أما المذهب الشافعي فله تأثير مهم لأن مؤسس هذا المذهب أمر بممارسة الاجتهاد.

- **الحنبلي** - نشأ المذهب الحنبلي في دمشق ويشهد انتشاراً كبيراً في المملكة العربية السعودية. ولهذا المذهب تأثير خاص في منطقة الخَلِيج العربي.
- **المالكي** - نشأ المذهب المالكي في المدينة المنورة ويتبع إلى نحو كبير ممارسات السُّنة المُتَّبَعَة من قبل أهل المدينة المنورة لأنها الأرض التي قطنها النَّبِي عليه الصَّلَاة والسَّلَام، وعلى هذا النُّحو، يتوافق عمل أهل المدينة مُباشرةً مع رسالة القرآن الكريم.
- **الشافعي** - مؤسس المذهب الشافعي هو أول من صَبَطَ عمليَّة الاجتهاد. وفي كتاب علم أصول الفقه الإسلامي، بحث الإمام الشافعي على استخدام مصادر الشريعة الإسلامية حسب ترتيب الأولويات الآتي: القرآن الكريم ثم السُّنة النَّبَوِيَّة ثم الإجماع ثم القياس. كما أَلَمَحَ الشافعي رحمه الله تعالى إلى جواز استخدام الاستِحسان حتى أصبح نهجاً في الفقه الإسلامي بمثابة مرجعية مُعْتَمَدَة في المذاهب الأخرى كافة.
- **الحنفي** - نشأ المذهب الحنفي في الكوفة في العراق. ويُعرف بتميَّزه في استخدام الرَّأْي، وهو الاستنباط المنطقي من قبل العلماء (استناداً إلى المراجع الأولية والثانوية)، على نحو أكبر مقارنة مع المذاهب الأخرى. وللمذهب الحنفي تأثير قوي على كثير من الممارسات الحديثة في مجال التمويل الإسلامي.
- **الجعفري** - نشأ المذهب الجعفري أيضاً في العراق. وعلى الرُّغم من أنه مذهب شيعي، غير أنه يتشابه إلى حد كبير مع المذهب الحنفي.

٣-٢-٤ هيئات التفسير

الهدف التعليمي

١-١-٤ معرفة الجهات المؤهلة لتفسير القرآن والسنة النبوية ودورها: العلماء في المذاهب الفقهية ومجمع الفقه الإسلامي الدولي وهيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات التنظيمية أو المؤسسات العاملة في القطاع المالي الإسلامي.

تجوز ممارسة الاجتهاد (التَّمَعُّن في نص القرآن والسنة النبوية) من قبل العلماء الأفراد من ذوي الكفاءة والاختصاص والمؤسسات المالية الإسلامية وهيئات الرقابة الشرعية التابعة للهيئات التنظيمية ومجمع الفقه الإسلامي.

هيئة الرقابة الشرعية (SSB)

تستخدم المؤسسات المالية الإسلامية خدمات هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بها للتحقق من أن ممارساتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. تُنَاطُ بهيئة الرقابة الشرعية مهمة إصدار آراء فقهية مستتيرة مبنية على العلم والمعرفة بما يسمح للمؤسسات بتقديم الخدمات المالية بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتضم هيئة الرقابة الشرعية غالباً ثلاثة أو أكثر من علماء الشريعة الذين يتبعون بدورهم الإجراءات الآتية عند تحديد ما إذا كانت الأداة المالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها أم لا:

- مراجعة وصف هيكل المنتج الذي طوره الفريق المختص بتطوير المنتجات
- مراجعة ظروف السوق التي حددها الفريق المختص بتطوير المنتجات
- استعراض وجهات نظر الفريق المختص بتطوير المنتجات حول المبادئ الإسلامية التي تستند إليها المعاملات
- استعراض مقترحات الفريق المختص بتطوير المنتجات وإصدار الفتاوى المناسبة.

وبعد ذلك تجري مراجعة الفتوى التي أجمع عليها هؤلاء العلماء من قبل الفريق المختص بتطوير المنتجات، ويمكن أن يتبع ذلك نقاش بين العلماء وأعضاء الفريق من أجل وضع اللمسات الأخيرة على المنتج.

وينبغي التأكيد على ضرورة وجود حوار مستمر بين فريق تطوير المنتج والعلماء على امتداد هذه العملية.

في معظم البلدان التي توفر الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يكون لدى كل مؤسسة هيئة رقابة شرعية خاصة بها تتولى مهمة صنع القرار في المؤسسة الفردية. غير أن بعض البلدان، مثل ماليزيا والسودان، حصرت هذه الصلاحيات في يد سلطة مركزية تتجلى في البنك المركزي.

هيئات الرقابة الشرعية المركزية

كان البنك المركزي الماليزي (بنك نيغارا ماليزيا) المصرف الرائد الذي أنشأ هذه الهيئات، ومن ثم حذت حذوه المصارف المركزية الأخرى -كتلك الموجودة في دبي وعمان ونيجيريا وباكستان، فقد أسست مؤخراً هيئات رقابة شرعية مركزية في مصارفها المركزية أو الهيئة المالية التنظيمية. وتعد هيئة الرقابة الشرعية المركزية مسؤولة عن المصادقة على أنواع المعاملات المالية كافة المتوافقة مع أحكام الشريعة في البلاد. أما مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية لدى المؤسسات المالية الفردية فهي التأكد من أن المعاملات التي تقوم بها المؤسسة تتوافق مع هذه الأحكام. ويجب تقديم أي تعديلات مطلوبة من قبل المؤسسات الفردية إلى هيئة الرقابة الشرعية المركزية للتصديق عليها.

وبالإضافة إلى هيئة الرِّقابة الشرعيَّة المركزيَّة، يحتفظ بنك نيجارا مالياً بسجل للعلماء المُعتمدين. ولا يمكن أن يكون علماء الشريعة - أي فقه المُعاملات - أعضاء في هيئة الرقابة الشرعيَّة لأكثر من مؤسسة واحدة من المؤسسات الماليَّة التي تعمل في الاختصاص نفسه. وبالتالي يمكن لأيِّ عالم، على سبيل المثال، أن يكون عضواً في هيئة الرقابة الشرعيَّة لمصرف من مصارف الأفراد وآخر للاستثمار في آنٍ معاً، لكن لا يجوز أن يكون عضواً في هيئة الرقابة الشرعيَّة في اثنتين من مصارف الأفراد.

مجمع الفقه الإسلامي

أنشئ مجمع الفقه الإسلامي الدولي في مدينة جدَّة في المملكة العربيَّة السعوديَّة بقرار من مُنظمة المؤتمر الإسلامي وتم تأسيسه عام ١٩٨١. ويضمُّ المجمع أعضاء من مُختلف أنحاء العالم الإسلاميِّ مُمثِّلين بعلَّماء في شتَّى مجالات العلوم العلميَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. ويلتقي أعضاء المجمع دورياً لمناقشة القضايا المستجدة والاجتهاد فيها اجتِهاداً أصيلاً فاعلاً بهدف تقديم حلولٍ فقهية نابعة من التراث الإسلاميِّ والفكر الإسلامي.

ملاحظات ختامية

الملاحظة ١: يستند هذا التوضيح إلى ترجمة الموقع العربي لمجمع الفقه الإسلامي الدولي
(www.fiqhacademy.org.sa).

أسئلة نهاية الفصل

١. اذكر خمسة مبادئ رئيسة للأخلاق التجارية الإسلامية.

مرجع الإجابة: الفقرة ١-٢

٢. فيما يتعلق بتكوين الثروة، اذكر أحد التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٢

٣. ما العلاقة بين الشريعة والفقه؟

مرجع الإجابة: الفقرة ١-٣

٤. ما هما قسما الأحكام الشرعية؟

مرجع الإجابة: الفقرة ١-١-٣

٥. ما المصادر الأساسية للشريعة المستخدمة من قبل المسلمين جميعاً؟

مرجع الإجابة: الفقرة ١-٢-٣

٦. ما تعريف السنة؟

مرجع الإجابة: الفقرة ١-٢-٣

٧. ما المصادر الثانوية الثلاثة للشريعة؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٢-٣

٨. ما نوعا الاجتهاد وما أوجه الاختلاف بينهما؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٢-٣

٩. كيف يُطبَّق الفقيه القياس؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٢-٣

١٠. ما أسماء الهيئات الثلاث التي تشارك في تفسير الشريعة؟

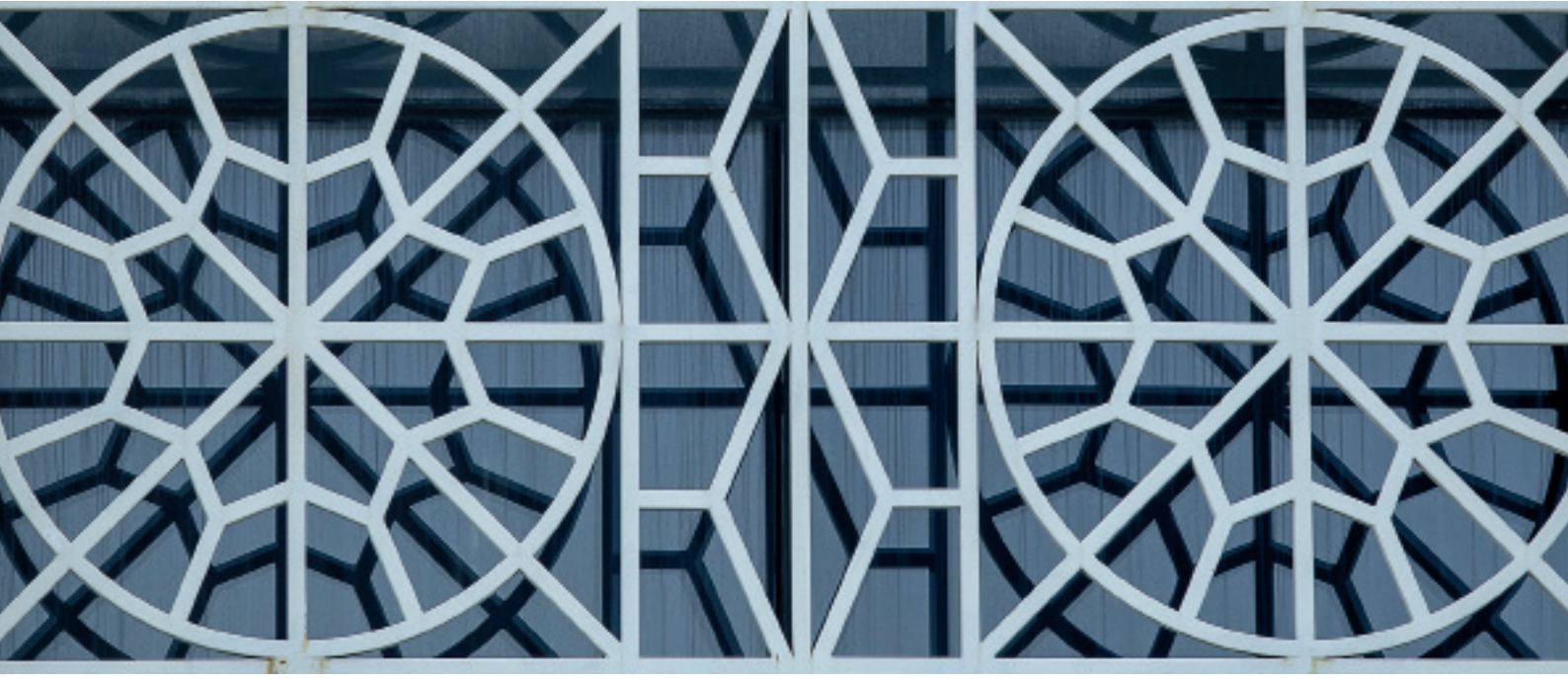
مرجع الإجابة: الفقرة ٤-٢-٣

الفصل الثاني

مقدمة في الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي

١. تاريخ التمويل الإسلامي ١٥
٢. هيكل القطاع المالي الإسلامي ونطاق عمله ٢٠

يتضمن هذا الفصل قرابة ٣ أسئلة من أصل ١٠٠ سؤال من أسئلة الاختبار



١. تاريخ التمويل الإسلامي

الهدف التعليمي

١-١-٢ معرفة تطوُّر التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية: بدايات العمل المصرفي الإسلامي والخدمات المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا ودول الشرق الأوسط؛ الخدمات المصرفية الإسلامية في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وأستراليا؛ الخدمات المصرفية الإسلامية في أوروبا والأمريكتين

للتَّمويل الإسلامي باعٌ طويل ومتنوّع، وتخضع تطوراتهِ الحالية للتغيير المستمر والسريع. ومن المُهم للمتقدِّمين للامتحان فهم التطورات التاريخية والحالية لتتكون لديهم فكرة أفضل عن خلفية هذا الموضوع.

١-١ التاريخ المُبكر للتمويل الإسلامي

يعود تاريخ التمويل الإسلامي إلى القرن السابع بعد الميلاد وبدايات الإسلام عندما وافق النبي محمد عليه الصلوة والسلام على استخدام أحد العقود الرئيسة في التمويل الإسلامي - ألا وهو عقد المضاربة، الذي يعد شكلاً من أشكال عقود المشاركة (التي سنتطرق إليها في الفصل ٥) - وقد سار الصحابة على هذا النهج بعد أن توفي الرسول عليه الصلوة والسلام. ومنذ القرن السابع، شرع التجار المسلمون بمزاولة التجارة عبر مسافات طويلة وتم تقديم الوسائل المختلفة لتمويل صفقاتهم التجارية واستثماراتهم على نحو متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبخُلول القرن الحادي عشر، انتشر كثير من الممارسات التجارية التي يستخدمها التجار المسلمون عبر جنوب أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

كما أُعيد إحياء مفاهيم التمويل الإسلامي وممارساته في ستينيات القرن الماضي.

٢-١ التاريخ المعاصر للتمويل الإسلامي

يمكن تقسيم التاريخ المعاصر للتمويل الإسلامي إلى ثلاث مراحل: مرحلة التأسيس التي بدأت في ستينيات القرن الماضي، ومرحلة التكوين التي بدأت مع إنشاء البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) في عام ١٩٧٥ وانتهت في عام ١٩٩٠، وأخيراً مرحلة التطوُّر التي بدأت في عام ١٩٩٠.

يمكن تصوير الجدول الزمني لهذا التطور على النحو الآتي:



١-٢-١ مرحلة التأسيس (١٩٦٣-١٩٧٥)

ظهر التمويل الإسلامي المعاصر في ستينيات القرن الماضي مع تأسيس مشروع صندوق توفير ميت غمر في مصر في عام ١٩٦٣. أسس هذا البرنامج الدكتور أحمد النجار، وكان هدفه مساعدة سكان منطقة ميت غمر في تمويل تطوير أراضيهم بما يتماشى مع مبادئ التمويل الإسلامي. وقد اتسمت عمليات التمويل كافة بخلوها من الربا والاستناد إلى أساس تقاسم الربح.

وفي الوقت ذاته تقريباً، عرض "صندوق الايخار للحج" في ماليزيا خدماته لإدارة مذكرات الحجاج المسلمين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. وُضع هذا البرنامج خصيصاً لمساعدة الناس في تحقيق جهودهم الرامية إلى توفير المال بغرض تأدية فريضة الحج، التي تعدّ ركناً أساسياً من أركان الإسلام.

٢-٢-١ مرحلة التكوين (١٩٧٥-١٩٩٠)

تجلّت النقطة البارزة الثانية في تاريخ التمويل الإسلامي في تدشين البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٧٥، وهو مصرف إسلامي للتنمية مُتعدّد الأطراف يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية باستخدام التقنيات التي تحترم مبادئ الشريعة وأحكامها. كان لهذا الحدث أهمية خاصة لأنه أعطى الاعتراف المؤسسي لقطاع التمويل الإسلامي المتنامي. وبعد بضعة أشهر من افتتاح البنك الإسلامي للتنمية فتح بنك دبي الإسلامي أبوابه وكان أول بنك إسلامي تجاري حديث، تلاه بيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك فيصل الإسلامي المصري. ومن ثم أسس المصرف الإسلامي الأردني عام ١٩٧٨، وبعد عام واحد ظهر بنك البحرين الإسلامي. ونظراً لاقتراب الاهتمام بالتمويل الإسلامي على أقلية من العملاء، بقي نموه خلال هذه الفترة بطيئاً.

في البداية، انحصرت تركيز المصارف على توفير بديل لوظائف الخدمات المصرفية التجارية التقليدية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وكان التمويل موجّهاً في الغالب لخدمات التجزئة والتجارة. لكن، ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، توسّعت المصارف الإسلامية في الدول التي توجد فيها أقليات مسلمة، وبالتزامن مع هذا، سعت إيران والسودان وباكستان في الوقت نفسه لفرض الحلول المصرفية الإسلامية، في حين حققت ماليزيا تقدماً كبيراً في إنشاء نظام مصرفي ثنائي الخدمات.

١-٢-٣ مرحلة التطور (منذ ١٩٩٠ فصاعداً)

بدأت مرحلة التطور في عام ١٩٩٠ مع تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي كان تأسيسها خير دليل على أن التمويل الإسلامي أصبح جزءاً لا يتجزأ من قطاع التمويل، وتعرّز ذلك على نطاقٍ أوسع مع تشكيل مجلس الخدمات المالية الإسلامية في عام ٢٠٠٣. وسنحدثُ بمزيد من التفصيل عن كُليٍّ من هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في الفقرة ٢ من هذا الفصل. ونتيجة تأسيس هاتين المؤسستين، بدأ التمويل الإسلامي في تقديم بديل ذي مصداقية عن التمويل التقليدي. وبالإضافة إلى الأطر التنظيمية التي تُقدّمها هيئة المحاسبة والمراجعة ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، أطلق سيتي بنك -الذي يُعدُّ أحد أكبر المصارف التقليدية في العالم- عملياته المالية الإسلامية تحت مُسمّى سيتي إسلاميك Citi-Islamic في البحرين في عام ١٩٩٦ ليصبح بذلك أول مؤسسة مالية تقليدية تُقدّم الخدمات المالية الإسلامية. وفي الآونة الأخيرة، عدّلت بعض الدول الغربية مثل المملكة المتحدة قواعدها التنظيمية لتسهيل تقديم الخدمات المالية الإسلامية في إطار أنظمتها المالية.

أصبح التمويل الإسلامي منذ تسعينيات القرن الماضي أكثر تطوراً على نحو متزايد، ونمت المنتجات المالية الإسلامية لتتناسب تقريباً مع كل من متطلبات أسواق رأس المال والخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات. كما ارتفع على نحو كبير خلال هذه الفترة عدد المصارف الإسلامية حول العالم.

١-٣-٣ التطور الجغرافي للتمويل الإسلامي (اتّساع رُقعته)

لقد نما القطاع المالي الإسلامي بمُعزلٍ عن أي دعمٍ حكومي، حيث اقتصر في البداية على دول الشرق الأوسط ثم توسّع إلى آسيا في ثمانينيات القرن الماضي وبعدها إلى أوروبا منذ عام ٢٠٠٢ تقريباً. وكان للبحرين وماليزيا والمملكة المتحدة دور مهمّ في الأسواق المالية الإسلامية الإقليمية، وما لبثت التطورات في كل من هذه السلطات القضائية أن أصبحت مُفيدة للتنمية العالمية لهذا القطاع.

١-٣-١ دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) والشرق الأوسط وأفريقيا

كانت مملكة البحرين أول دولة من دول مجلس التعاون الخليجي تضع مقاربة متكاملة للخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي، وتُعد أحد المشاركين الرئيسيين في هذا المجال. كما كانت من بين أولى الدول التي أدركت أهمية هذا القطاع وساهمت في نموه. يقع مقر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، ولمصرف البحرين المركزي دورٌ فاعلٌ في تطوير القطاع المالي الإسلامي. وقد وضع مصرف البحرين المركزي الإطار الرقابي والتنظيمي اللازم لتعزيز نمو هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، طُبّق مصرف البحرين المركزي معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية على الأنظمة وطلب من المؤسسات المالية الإسلامية الموجودة تحت إشرافه الالتزام بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما صمّم برنامجاً لإصدار صكّ (ورقة مالية إسلامية) من أجل توفير أداة سيولة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين.

وشرعت المملكة العربية السعودية في عملية ترمي إلى إضفاء الصفة الرسمية على هيكل تنظيمي متين للأعمال المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي في عام ٢٠٠٠، مما شجع على تبني الخدمات المصرفية الإسلامية والتأمين في المملكة بسرعة كبيرة. وبما أن المملكة العربية السعودية تعدّ أكبر الأسواق على الإطلاق في مجلس التعاون الخليجي، فإنّ من المتوقع أن تشهد المؤسسات التي تتخذ من المملكة العربية السعودية مقراً لها نمواً مطرداً.

وقد باتت دول مجلس التعاون الخليجي كافة تدعم رسمياً الخدمات المصرفية الإسلامية اليوم. وفي السنوات الأخيرة، أسست دبي مركز دبي المالي العالمي، كما أسست قطر مركز قطر للمال، وبدأت الكويت بدراسة آليات تعزيز الخدمات المالية في المنطقة. وعلى الرغم من أن هذه المراكز تهدف إلى خدمة اقتصاداتها المحلية، غير أنّها في وضعٍ جيّد يؤهلها لخدمة بلدان أخرى مثل العراق وإيران وشبه القارة الهندية وشرق أفريقيا.

وتُطبق دُول مجلس التعاون الخليجي كافة نظاماً مصرفياً ثنائياً، حيث تعمل المؤسسات الإسلامية جنباً إلى جنب مع المؤسسات المالية التقليدية.

في لبنان مثلاً، رخص مصرف لبنان المركزي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية منذ فبراير ٢٠٠٤، وتخضع جميعها للأحكام القانونية والتنظيمية نفسها التي تطبق على المصارف غير الإسلامية. وقد أضاف المصرف المركزي بنداً إضافياً في القانون يفرض على هذه المصارف تعيين هيئة استشارية مكونة من ثلاثة خبراء في القانون الإسلامي والعمليات المالية والمصرفية. وتُعين هذه الهيئة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. أما في الأردن، فتلتزم المصارف الإسلامية في سلطاتها القضائية بتطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في نظامها المحاسبي وفي طريقة إصدار التقارير.

وقد ظهرت المصارف الإسلامية في السودان منذ سنوات عدة، وكذلك في سوريا في الآونة الأخيرة، حيث جعل المشرفون على الخدمات المصرفية تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلزامياً.

كما يشهد التمويل الإسلامي انتشاراً واسعاً في أنحاء البلدان الأفريقية كافة، ولا سيما في جنوب أفريقيا حالياً، في حين يجري إدخال الخدمات المالية الإسلامية ببطء في الدول الأفريقية الأخرى.

١-٣-٢ دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأستراليا

تأسس بنك إسلام ماليزيا بيرهاد (BIMB) في ماليزيا عام ١٩٨٣ في سياق استراتيجية وطنية لإنشاء نظام مصرفي ثنائي. وقد تجلّى الدافع الأساسي لهذه الاستراتيجية آنذاك في عزوف المسلمين خاصة عن استخدام النظام المالي الرسمي ومطالبتهم بإيجاد بديل قابل للتطبيق. ولدى ماليزيا حالياً واحد من النظم المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الأكثر تطوراً في العالم، كما تلتزم ماليزيا بالتطوير العالمي للتمويل الإسلامي. ويقع مقر مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا، ويُعد أحد المحاور الرئيسية للتمويل الإسلامي. ويتولى البنك المركزي الماليزي ولجنة الأوراق المالية مهمة وضع القوانين التنظيمية للقطاع المصرفي المالي في ظل نظام ثنائي الإشراف.

أحرزت باكستان منذ البداية نجاحاً محدود النطاق في تحويل بنيتها التحتية المالية لتصبح متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وطبقت نظاماً مصرفياً ثنائياً في عام ٢٠٠٤. ومنذ إدخال التنظيم المزدوج، وقد اتسع نطاق القطاع المصرفي الإسلامي الباكستاني بسرعة ملحوظة.

كذلك تُحقق كل من سنغافورة وهونغ كونغ وإندونيسيا وأستراليا تقدماً جيداً في إدخال التمويل الإسلامي إلى أنظمتها المالية. بينما تركز أستراليا بصورة رئيسية على إدارة الأموال الآتية من استثمارات مَصَدَرها آسيا. وأصدرت إندونيسيا الصكوك الحكومية الأولى في عام ٢٠٠٩. وفي كل من هذه البلدان، يجري تنظيم القطاع المصرفي والمالي الإسلامي باستخدام الإطار نفسه الذي تخضع له المصارف التقليدية.

١-٣-٣ أوروبا والأمريكيتين

تسعى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لاكتشاف طريقة لتنظيم الخدمات المالية الإسلامية المحلية والعابرة للحدود منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي.

في عام ٢٠٠٢، اعتمدت كل من هيئة الخدمات المالية (الهيئة الواضحة للنظم المالية السابقة في المملكة المتحدة FSA) والبنك المركزي البريطاني سلسلة من التدابير الرامية إلى تشجيع تطوير التمويل الإسلامي. ومنذ ذلك الحين، حصل كثير من المصارف الإسلامية على الترخيص للعمل في المملكة المتحدة تحت إشراف الهيئة النازمة في المملكة المتحدة، وفي

عام ٢٠١٤ كانت بريطانيا أول دولة من خارج العالم الإسلامي تُصدر الصُكوك الحكومية الإسلامية. ومن المرجح أن تحفز أهمية لندن بوصفها مركزاً مالياً دولياً مزيداً من المؤسسات للحصول على ترخيصٍ مشابه، كما أن بلداناً أوروبية أخرى تستكشف إمكانيات القطاع المالي الإسلامي.

وقد أصدر مكتب مراقبة العملة في الولايات المتحدة (OCC) سلسلة من الرسائل العامة والخاصة لتفسير هذا الموضوع، كما أسست المؤسسة الفدرالية لتأمين الودائع (FDIC) إلى جانب وكالاتٍ أخرى مختلفة على مستوى الولاية إطاراً مرناً من شأنه السماح بقيام نشاطات مصرفية إسلامية محدودة في البلاد (لاسيما في ولايات نيويورك وميشيغان وإلينوي). بالإضافة إلى ذلك، يُسمح للمصارف في الولايات المتحدة المشاركة بمزاولة نشاطات الخدمات المالية الإسلامية في الخارج (ولا سيما سيتي بنك الذي يُدير شركة فرعية إسلامية في البحرين). وقد كلف البنك الاحتياطي الفدرالي فريقاً بالبحث في الفرص المرتبطة بالتمويل الإسلامي وتنفيذه في الولايات المتحدة، كما تسعى لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) إلى وضع تشريعات تنظيمية لعددٍ متزايدٍ من صناديق الاستثمار الإسلامية التي تستهدفُ المُستثمرين المحليين الأمريكيين. بالإضافة إلى ذلك، دعمت شركتا فريدي ماك (Freddie Mac) وفاني ماي (Fannie Mae) -اللتين ترعاها الحكومة الأمريكية والمتخصصتان في توريق الرهن العقاري- تطوير بدائل إسلامية للقروض العقارية التقليدية منذ عام ٢٠٠٢.

١-٤-٤ مستقبل قطاع التمويل الإسلامي

الهدف التعليمي

٢-١-٢ معرفة المعوقات والتحديات التي تواجه تطوير القطاع المصرفي والمالي الإسلامي

١-٤-١ ١-٤-١ تفاعل الشريعة مع القوانين والأنظمة المحلية

لا تسمح الأنظمة المحلية في بعض الدول باستخدام الأدوات المالية التي تتوافق تماماً مع متطلبات الشريعة كافة. لذا، فقد يتطلب الأمر تقديم بعض التنازلات بغرض تلبية المتطلبات التنظيمية المحلية مثل حماية رأس المال لعملاء التجزئة. فقد أجاز علماء الشريعة استخدام الأدوات المالية التي تتضمن تنازلات في حال عدم وجود خيار آخر حيث تمكن هذه المنتجات القطاع المالي الإسلامي من التطور، ويمكن استخدامها للدعوة إلى إحداث تغيير تدريجي في الأنظمة المحلية من أجل استيعاب متطلبات الشريعة الإسلامية، وذلك انطلاقاً من مبدأ تحقيق الأهداف على مراحل تدريجية. بالإضافة إلى ذلك، حالماً يُصادق على استخدام المنتجات المالية الإسلامية، يمكن السعي حثيثاً لتحسين الوضع من الناحية الشرعية. ومن الجدير ذكره أن هذه الاختلافات بعيدة الاحتمال في الدول المسلمة.

٢-٤-١ ٢-٤-١ القيود والمعوقات التي تواجه تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية

على الرغم من تطبيق بعض أدوات الخدمات المصرفية الإسلامية على مدى قرون من الزمن، إلا أن قطاع الخدمات المالية الإسلامية المعاصر حديث العهد نسبياً وما زال يُطور طرقاً حديثة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتوفير مجموعة متكاملة ومتوازنة من المنتجات والخدمات المالية. وتتعدد طرق هيكلة المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها من منطقة لأخرى بل حتى ضمن المنطقة الواحدة، وكذلك حسب المدارس الفقهية أو (المذاهب). وقد حاولنا في هذا الكتاب التعليمي أن نتبنى وجهة النظر السائدة عملياً عند الحديث عن الهياكل المتنوعة، مستثنين في المقام الأول إلى قرارات مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي - المنظمة الدولية التي تمثل رسمياً الدول الإسلامية في أنحاء العالم المختلفة - بالإضافة إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ويجدر التنويه إلى أن البعض قد يجد أن الآراء الواردة في الكتاب محافظة مقارنة بآراء بعض الهيئات الشرعية الإقليمية، علماً أن الكتاب لا يطلق الأحكام على مختلف المذاهب الفقهية ولا يدعي الإلمام بوجهات النظر المختلفة كلها، لأن ذلك يقع خارج نطاق تركيزه.

٢. هيكل قطاع التمويل الإسلامي ونطاق عمله

١-٢ وظائف المصارف الإسلامية

الهدف التعليمي

٣-١-٢ معرفة الوظائف الرئيسية للمصارف الإسلامية

تتشابه وظائف المصرف الإسلامي من منظور اقتصادي مع وظائف المصرف في القطاع المالي التقليدي، وتشمل ما يأتي:

- **الاستثمار وإدارة الاستثمار** - تستثمر المصارف الإسلامية الأموال التي وضعت بحيازتها أو أودعت لديها (أي رؤوس الأموال الخاصة بها والأموال المودعة في حسابات الاستثمار لعملائها)، عن طريق آليات الاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- **الخدمات المصرفية العامة** - تقدم المصارف الإسلامية توليفة متنوعة من الخدمات المالية المشابهة لتلك التي تقدمها المصارف التقليدية، بما في ذلك الحسابات الجارية والتحويلات المصرفية وبطاقات الائتمان وتمويل السلع الاستهلاكية والتمويل العقاري وتقديم التسهيلات للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك عن طريق ترتيبات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقديم هذه الخدمات كافة يتفاوت من مؤسسة لأخرى.

بالإضافة إلى هذه الوظائف العامة، تُنشط بالمصارف الإسلامية مسؤولية تقديم خدمات اجتماعية مباشرة لأن لديها مسؤولية واضحة في تطوير موظفيها ومجتمعاتها المحلية. كما أنها تقوم بخدمات اجتماعية غير مباشرة عن طريق الجمعيات الخيرية حيث تقدم لها الزكاة أو غيرها من الهبات.

إلى جانب المصارف التجارية، يشمل قطاع التمويل الإسلامي أيضاً المصارف الاستثمارية وصناديق الاستثمار وشركات التكافل (التأمين) والمصارف متعددة الأطراف ومصارف التنمية، مثل البنك الإسلامي للتنمية (IsDB).

٢-٢ الهياكل التشغيلية للمصارف الإسلامية

الهدف التعليمي

٤-١-٢ معرفة الهياكل التشغيلية والأشكال التنظيمية المعتمدة من قبل قطاع الخدمات المالية الإسلامية: نموذج النواذ والفروع والشركات التابعة والمصارف المتكاملة

تتوافر الخدمات المالية الإسلامية عن طريق هياكل تختلف بحسب ما إذا كانت المؤسسة تقدم أيضاً الخدمات المالية التقليدية أم لا. وتتوافر للمؤسسات التي تقدم الخدمات التقليدية إلى جانب الخدمات المالية الإسلامية ثلاثة هياكل تنظيمية رئيسية.

وعلى الرغم من أن النظام المالي برمته متوافق تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية في بعض البلدان مثل إيران والسودان، غير أن المصارف في معظم البلدان الأخرى تقدم الخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية جنباً إلى جنب مع الخدمات التقليدية.

ففي بعض الدول، مثل قطر والكويت ولبنان على سبيل المثال، لا يجوز للمصارف التقليدية تقديم كل من الخدمات المالية الإسلامية والمالية التقليدية في آن واحد، إذ أن تقديم الخدمات المالية الإسلامية يقتصر على المصارف الإسلامية المتكاملة بذاتها. أما معظم البلدان، فتجيز للمصارف التقليدية تقديم الخدمات المالية الإسلامية أيضاً، لكنها تشترط فصل هذه الخدمات المالية عن تلك التقليدية لتحقيق الامتثال مع أحكام الشريعة الإسلامية.

خلافًا لبعض الدول الأخرى، اختارت ماليزيا أن تكون من أوائل الدول التي ابتكرت منتجات وخدمات جديدة وعززت امتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية على مر الزمان أو استبدلتها بخيارات جديدة أكثر ملاءمة تتناسب تطورها التدريجي. وعلى الرغم من غياب التوافق بين العلماء من المذاهب كافة حول بعض الأدوات المتاحة في ماليزيا (وبالتحديد بيع العينة)، إلا أنها تُعدُّ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من قبل علماء الشريعة في ماليزيا الذين يتبعون المذهب الشافعي - المذهب السائد في ماليزيا - من حيث المبدأ. وبفضل هذا النهج، حققت السوق الماليزية نمواً كبيراً وأضحت إحدى أكبر الأسواق في القطاع المالي الإسلامي، لكن تجدر الإشارة إلى أن بنك نيغارا (البنك المركزي الماليزي) قد وضع في ديسمبر ٢٠١٢ قيوداً شديدة على معاملات بيع العينة، مما جعلها أكثر توافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها من منظور معظم المذاهب الفقهية.

وتتوافر أربع صيغ مؤسسية لتقديم الخدمات المالية الإسلامية سوف نستعرضها معاً فيما يأتي:

الخدمات المالية الإسلامية المعروضة من قبل المصارف التقليدية

عندما تُقدّم المصارف التقليدية الخدمات المالية الإسلامية يتم ذلك عادة باستخدام أحد النماذج المؤسسية الآتية:

- **نموذج الفروع** - في هذا النموذج، يُقدّم المصرف التقليدي الخدمات المالية الإسلامية عبر قنوات التوزيع نفسها التي يستخدمها للخدمات المالية التقليدية. فعلى سبيل المثال، يُقدّم بنك لويذر في المملكة المتحدة منتجات مالية إسلامية عبر شبكة الفروع نفسها التي يستخدمها في تقديم الخدمات المالية الأخرى.
- **الفروع (Branches)** - خلافًا لنموذج الفروع، لا تُقدّم ضمن سياق هذا النموذج الخدمات المالية الإسلامية التي تُقدّمها المصارف التقليدية عبر القنوات نفسها، بل تتوافر هذه الخدمات عن طريق فروع متخصصة. فعلى سبيل المثال، يُقدّم بنك ستاندرد تشارترد الخدمات المالية الإسلامية في باكستان عن طريق شبكة فروع متخصصة تحت اسم مصرف ستاندرد تشارترد صادق. وبالمثل، يُقدّم بنك إتش إس بي سي HSBC خدمات مالية إسلامية عن طريق شبكة بنك "أمانة" في ماليزيا الذي يعدّ فرعاً من بنك إتش إس بي سي.
- **الشركات التابعة الفرعية (Subsidiaries)** - تُعدّ الشركة التابعة كياناً قانونياً منفصلاً يمتلكه مصرف تقليدي أو غيره من المؤسسات المالية (الشركة الأم) التي أسست خصيصاً بغرض تقديم الخدمات المالية الإسلامية. يمكن أن يكون للشركة التابعة قنواتها الخاصة بها لتقديم الخدمات أو قد تُستخدم قنوات الشركة الأم التي تُقدّم الخدمات المالية التقليدية لتقديم الخدمات المالية الإسلامية أيضاً. ونظراً لكونها كياناً قانونياً مستقلاً، تُعدّ الشركة التابعة صياغة سياساتها وقوانين إدارتها فيما يتعلق بالخدمات المالية الإسلامية، لكن ضمن الاستراتيجيات العامة لأعمال الشركة الأم. ومن الأمثلة على ذلك بنك سيتي إسلاميك (إحدى الشركات التابعة لسيتي بنك) وبنك الإسلامي (إحدى الشركات التابعة لبنك المشرق).

من المهم أن نضع في اعتبارنا أنه في كلٍّ من هذه المؤسسات المالية، تُفصل العمليات الإسلامية وإدارة حسابات تقديم الخدمات المالية الإسلامية فصلاً تاماً عن الجزء التقليدي للمصرف. وعلى الرغم من تقديم الخدمات عن طريق المصارف التقليدية، غير أنها تُدار على نحو منفصل عموماً. وبغض النظر عن نموذج التشغيل، تخضع الخدمات المالية الإسلامية لمراجعة هيئة الرقابة الشرعية وضوابطها. فعلى سبيل المثال، توجد لدى بنك BNP Paribas -الذي يدير نموذج الفروع- وحدة للخدمات المصرفية الإسلامية تُدير تقديم الخدمات المالية الإسلامية الخاصة بها.

المصارف الإسلامية المتكاملة

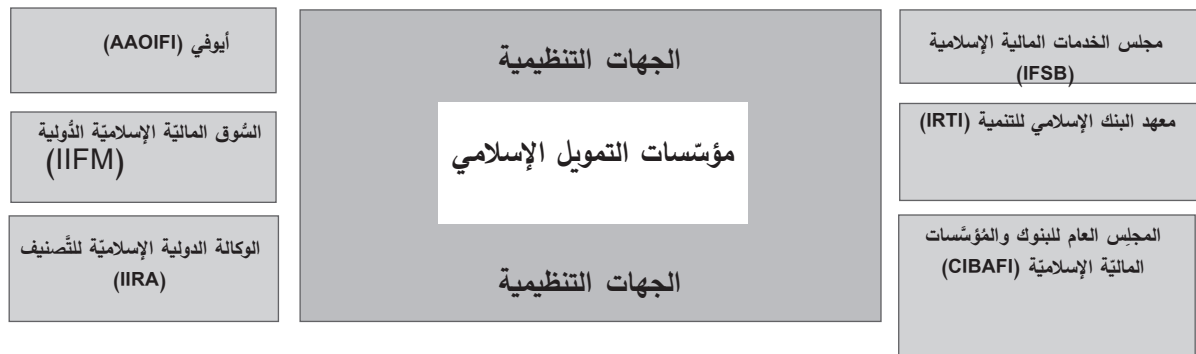
بخلاف أنواع المصارف المذكورة أعلاه، تُعدّ المصارف الإسلامية المتكاملة مؤسسات قائمة بحدّ ذاتها وليست جزءاً من المؤسسات المالية التقليدية. وقد تأسست هذه المصارف لغرض وحيد ألا وهو توفير الخدمات المالية الإسلامية المُقدّمة عن طريق قنوات تقديم الخدمات الخاصّة بها، كما أن لديها هياكل إداريّة وتُشغيليّة مُستقلّة تماماً وتضع استراتيجياتها وسياساتها الخاصّة. وتقع مُعظم المصارف الإسلاميّة ضمن هذه الفئة. وفيما يأتي قائمة بأهم المصارف الإسلامية (من حيث مجموع الأصول):

- مصرف الرّاجحي
- بيت التمويل الكويتي
- بنك دبي الإسلامي
- بنك أبو ظبي الإسلامي
- بنك قطر الإسلامي
- بنك مايبك الإسلامي

٣-٢ الجهات التنظيمية

الهدف التعليمي

٥-١-٢ معرفة المؤسسات التي ترقى و/أو تدعم التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية: الجهات التنظيمية (المصارف المركزية أو السلطات الأخرى) وواضعي المعايير (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية) والمؤسسات الأخرى التي تدعم تطوير التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية (السوق المالية الإسلامية الدولية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف، ومؤسسة إدارة السيولة النقدية الإسلامية الدولية، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية)



الشكل ١: البنية التحتية للخدمات المصرفية الإسلامية

يجري ترخيص المؤسسات المالية الإسلامية والإشراف عليها -على غرار غيرها من المؤسسات المالية- من قبل السلطة التنظيمية في بلد التأسيس. وبالإضافة إلى ذلك، تم تأسيس هيئتين لوضع المعايير: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). الهدف الرئيسي من ذلك الحفاظ على سلامة قطاع الخدمات المالية الإسلامية واستقراره ضمن النظام المالي العالمي وحماية مصالح أصحاب المصالح (ولا سيما

العملاء) في المؤسسات المالية. وتتوافر تفاصيل عن هذه الهيئات وغيرها من المؤسسات الداعمة في ما تبقى من هذا الفصل.

٢-٣-١ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

يقع المقر الرئيسي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) في البحرين، وهي هيئة مستقلة أنشئت في عام ١٩٩٠ من قبل المصارف الإسلامية، وتعدُّ مسؤولة عن صياغة وإصدار معايير المحاسبة والتدقيق وأخلاقيات العمل والحوكمة والرقابة الشرعية للقطاع المصرفي والمالي الإسلامي الدولي. وقد طورت الهيئة معايير لتشجيع مواءمة الممارسات المصرفية مع التمويل الإسلامي ولتحقيق الشفافية وتوحيد التقارير المالية للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية.

ولا يختلف دور هيئة المحاسبة والمراجعة (أيوبي) كثيراً عن دور مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، علماً أنها عضو فيه. وتعتمد المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كثيراً على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتهدف إلى توفير أفضل الممارسات حول كيفية التعامل مع قضايا التقارير المالية المحددة للمؤسسات الإسلامية.

وعلى الرغم من إمكانية تطبيق هذه المعايير دولياً، إلا أنها ليست إلزامية في البلدان كافة. إذ تعدّ هذه المعايير إلزامية للمؤسسات المالية الإسلامية في دول مثل البحرين والأردن وسوريا والسودان، بينما تُستخدم بصفة مبادئ توجيهية فقط في المملكة العربية السعودية.

وقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة (أيوبي) معايير تتعلق بما يلي:

- **المعايير الشرعية** - تُحدّد هذه المعايير المسائل التعاقدية مع أدوات مالية مختلفة، مثل تداول العملات وكيفية التعامل مع الإخفاق عن السداد من قبل المدين (default) والكفالات والمراوحة للأمر بالشراء وأي من الأدوات الأخرى المبينة بالتفصيل في الفصل ٥. يتعامل المعيار الشرعي رقم ١١ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، على سبيل المثال، مع متطلبات الاستصناع (تمويل المشاريع) والاستصناع المؤازي.
- **المعايير المحاسبية** - تعتبر الهيئة المعايير المحاسبية الدولية - ما لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة - أساساً للمعايير المحاسبية الصادرة عنها مع زيادة معايير إضافية تلبي المتطلبات المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية الإسلامية. فعلى سبيل المثال، يحدد معيار المحاسبة المالية رقم (٩) قواعد المحاسبة للمعالجات المتعلقة بتحديد مقدار أصل الزكاة وكيفية تمثيلها في البيانات المالية للمؤسسة المالية الإسلامية.
- **معايير التدقيق** - تُوضّح هذه المعايير إرشادات بشأن الأهداف والمبادئ العامة التي تضبط عملية مراجعة البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية. على سبيل المثال، يُعطي معيار المراجعة رقم (٢) للمؤسسات المالية الإسلامية لمحة عامة عن العناصر التي يتعين تضمينها في تقرير مدقق الحسابات.
- **معايير الحوكمة** - تُوضّح هذه المعايير الضوابط الإضافية المطلوبة للمؤسسات المالية الإسلامية. على سبيل المثال، يُحدّد المعيار (رقم ٢) المتطلبات اللازمة للمراجعة الشرعية للتأكد من أن النشاطات التي تقوم بها المؤسسة لا تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- **المعايير الأخلاقية** – تُحدّد معايير أخلاقيات العمل لهيئة المحاسبة والمراجعة وتُطبّق على المحاسبين الداخليين ومُدقّقي المؤسسات المالية الإسلامية الداخليين على حدّ سواء، وتشمل على سبيل المثال مبادئ النزاهة والصدق والأمانة والموضوعية.

٢-٣-٢ مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

يُعدّ مجلس الخدمات المالية الإسلامية الواقع في ماليزيا منظمة دولية تُعنى بإرساء المعايير الدولية، وقد أُسس عن طريق المصارف المركزية للدول الأعضاء عام ٢٠٠٣ بهدف تشجيع قطاع الخدمات المالية الإسلامية وتعزيز سلامته واستقراره عن طريق إصدار المعايير الاحترازية العالمية والمبادئ التوجيهية لهذا القطاع، المعروف أنّه يشمل على نطاق واسع قطاعات المصارف وأسواق المال والتأمين. كما يُجري مجلس الخدمات المالية الإسلامية الأبحاث ويُنبّق المبادرات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بالقطاع، بالإضافة إلى تنظيم جلسات طاوله مستديرة وحلقات دراسية ومؤتمرات للجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة في هذا القطاع.

تستند معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالأساس على تحديد المخاطر ذات الصلة بالمنتجات الإسلامية وإدارتها والكشف عنها. ودور مجلس الخدمات المالية الإسلامية يشبه دور بنك التسويات الدولية الذي يعمل معه عن كثب. ويضمّ مجلس الخدمات المالية الإسلامية أعضاء من منظمة التعاون الإسلامي والمصارف المركزية من الدول الأعضاء وواضعي النظم المصرفية متعدّدي الأطراف ومجموعة متنوّعة من المصارف المركزية لدول من خارج منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك الصين وسنغافورة.

وتُعدّ معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية اختيارية في الوقت الحالي، غير أنّه يُتوقّع اعتماد معاييرها من الدول الأعضاء والسلطات القضائية المعنية الأخرى عندما يُصبح القطاع المالي الإسلامي أكثر انتشاراً وذلك بغرض توفير بيئة مُستقرّة ومنظمة.

على سبيل المثال، أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعايير التالية:

- **المعيار رقم (٧) لمجلس الخدمات المالية الإسلامية:** ويشمل متطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتوريق والاستثمار العقاري.
- **المعيار رقم (٨) لمجلس الخدمات المالية الإسلامية:** المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي (التأمين الإسلامي).

بالإضافة إلى ذلك، أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية ملاحظات فنية مثل:

- **الملاحظة الفنية رقم TN-١:** ملاحظة فنية بشأن قضايا تعزيز إدارة السيولة للمؤسسات التي تقدّم خدمات مالية إسلامية: تطوير أسواق النقد الإسلامية، وغيرها من الوثائق، مثل تقرير التمويل الإسلامي والاستقرار العالمي رقم IFSB-IRTI-IDB.

٢-٣-٣ المؤسسات الداعمة

يتلقّى القطاع المصرفي والمالي الإسلامي الدولي الدعم من قبل عدد من المؤسسات الأخرى مثل:

السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM)

تُعَدُّ السوق المالية الإسلامية الدولية بمثابة الهيئة العالمية التي تضع المعايير الدولية لقطاع رأس المال وسوق النقد الإسلامي من قطاع الخدمات المالية الإسلامية، وينصب تركيزها الأساسي على توحيد المنتجات الإسلامية والمستندات والعمليات ذات الصلة. وقد أصدرت السوق المالية الإسلامية الدولية الاتفاقية الموحدة بخصوص إصدارات الخزينة [بالإنجليزية: Master Agreement for Treasury Placement] التي توفر معياراً لمراقبة السلع بين المصارف، كما أصدرت معياراً للتحوط تحت مسمى ISDA/IIFM Tahawutt Master Agreement [حرفياً: الاتفاقية الموحدة للتحوط الصادرة عن السوق المالية الإسلامية الدولية والجمعية الدولية لعقود المبادلة والمشتقات المالية]، التي تتضمن اتفاقية موحدة لاستخدامها في عقد مبادلة مُعدَّل الربح. تعمل السوق المالية الإسلامية الدولية على نحو وثيق مع الجمعية الدولية لعقود المبادلة والمشتقات المالية التي تعد جمعية للتجارة العالمية تقوم بتطوير المستندات والمعايير الخاصة بالقطاع المالي التقليدي، علماً أن دور السوق المالية الإسلامية الدولية مشابه لدور الجمعية الدولية لعقود المبادلة والمشتقات المالية.

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الائتماني (IIRA):

تُعَدُّ الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وكالة للتصنيف الائتماني الإسلامي، ولها دورٌ مُماثلٌ لوكالات التصنيف الائتماني التقليدية مثل موديز Moody's وستاندرد آند بورز S&P وفيتش Fitch. يبرز الفرق بينها وبين وكالات التصنيف التقليدية من حيث أن الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تركز تحديداً على قطاع الخدمات المالية الإسلامية. تُصدر هذه الوكالة التصنيفات على أساس تقييم ورأي مستقلين حول إمكانية دفع الالتزامات المالية في الوقت المناسب من قبل الحكومات والشركات والمصارف والمؤسسات المالية؛ إلى جانب الأوراق المالية التي تُصدرها الحكومات والشركات والمصارف والمؤسسات المالية. وعملية التقييم تشمل تقديم مشورة مُستقلة بخصوص مستوى الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها.

المؤسسات الداعمة الأخرى

بالإضافة إلى ما سبق ذكره أعلاه، هناك مؤسسات أخرى داعمة لقطاع الخدمات المالية الإسلامية، ومنها:

- **المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)** الذي تتمثل مهمته في تعزيز دعم المؤسسات المالية الإسلامية ونشر المبادئ والمفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي. يُعَدُّ المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بصفته من المجموعات العاملة في القطاع المالي، مسؤولاً عن توفير المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية وتعزيز التعاون بين المهتمين في التمويل الإسلامي. ويتشابه دور المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مع جمعية المصرفيين البريطانيين (BBA) في المملكة المتحدة.
- **مؤسسة إدارة السيولة النقدية الإسلامية الدولية (IILM)** هي مؤسسة دولية أسستها المصارف المركزية والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية ومنظمات متعددة الأطراف. وهدفها إصدار الأدوات المالية قصيرة الأمد المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتسهيل الإدارة الفاعلة للسيولة النقدية الإسلامية عبر الحدود.
- **البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)** هو بنك متعدد الأطراف يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية باستخدام التقنيات التي تحترم مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها. أحد أهم الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية هو المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI)، وهو كيان مُتخصِّص تتجلى مهمته في تعزيز البحوث الإسلامية والتدريب في مجال التمويل والاقتصاد الإسلامي. وللمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب دور مماثل لدور معهد البنك الدولي (WBI).

٢-٣-٤ مقارنة مع المؤسسات التقليدية

يوضح الجدول التالي المؤسسات المذكورة في الفقرات السابقة مع نظيراتها من المؤسسات التقليدية:

مؤسسات القطاع المالي التقليدي	مؤسسات القطاع المالي الإسلامي
IASB مجلس معايير المحاسبة الدولية	AAOIFI هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
BIS بنك التسويات الدولية	IFSB مجلس الخدمات المالية الإسلامية
ISDA الجمعية الدولية لعقود المبادلة والمشتقات المالية	IIFM السوق المالية الإسلامية الدولية
وكالات التصنيف الائتماني مثل موديز وستاندرد آند بورز وفيتش	IIRA الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
BBA جمعية المصرفيين البريطانيين وهيئات مماثلة أخرى	CIBAFI المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
WBI معهد البنك الدولي	IRTI المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

٢-٤ المكوّنات الأخرى لقطاع التمويل الإسلامي

الهدف التعليمي

٢-١-٦ معرفة المكوّنات الأخرى لقطاع التمويل الإسلامي مثل: أسواق الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وسوق الصكوك (أدوات سوق رأس المال الإسلامي) وصناديق الاستثمار الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية - التكافل وأملاك الوقف (الصناديق الخيرية الإسلامية) وأموال الزكاة (وتتشابه مع أموال الضريبة من حيث كونها إلزامية لكنها مخصصة لأغراض خيرية) والتمويل الأصغر الإسلامي وتطهير الدخل غير المشروع (المحرّم).

٢-٤-١ أسواق الأسهم ورأس المال

تسمح أسواق الأسهم الإسلامية للمستثمرين الأفراد والمؤسسات بشراء وبيع أسهم الشركات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة. وكما هي الحال مع أسواق الأسهم التقليدية، يشمل سوق الأسهم الإسلامي كلاً من الأسهم المدرجة والأسهم الخاصة، حيث ينبغي أن تتوافق استثمارات الأسهم مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا يعني أنه على الأنشطة والنسب المالية للشركة وكذلك الهيكل الأساسي والوثائق ذات الصلة بالاستثمار في الأسهم أن تتوافق كلياً مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

أجيز تأسيس شركة حديثة ذات مسؤولية محدودة تستطيع بيع وشراء أسهمها على النحو المبين في القرار رقم ٧/١/٦٣، الدورة السابعة لمجمع الفقه الإسلامي في جدة، مايو ١٩٩٢. وخلال الدورة نفسها، صدر قرار يسمح بالصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

لأسواق رأس المال الإسلامية وظيفة مماثلة لوظيفة أسواق رأس المال التقليدية وتوفّر السيولة بين المصارف على المدى القصير والطويل. وخلافاً لأسواق رأس المال التقليدية، فإن أسواق رأس المال الإسلامية تستخدم فقط الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل الصكوك (وسنتطرق إليها بالتفصيل في الفصل ٧).

٢-٤-٢ صناديق الاستثمار الإسلامية

نمت سوق إدارة الأصول الإسلامية (التي سنشرحها بالتفصيل في الفصل ٦) على نحو كبير خلال السنوات الماضية، وهناك حالياً ما يقرب من ٧٠٠ صندوق مدرج في قواعد البيانات الرئيسية، حيث تُقدّر الأموال التي تُديرها هذه الصناديق بنحو ٧٠ مليار دولار أمريكي. وتتوّع الصناديق المُقدّمة وتشمل: صناديق الدخل الثابت وصناديق التأجير وصناديق السلع والصناديق العقارية وصناديق الملكية الخاصة والعامة والصناديق التي تحاكي مؤشرات الأسهم وصناديق المؤشرات المتداولة في البورصة وصناديق التحوط. تتشابه عمليات هذه الصناديق إلى حدٍّ ما مع عمليات الصناديق التقليدية باستثناء أنه ينبغي على هيكل الصندوق والوثائق الأساسية والاستثمارات كافة التي يقوم بها الصندوق أن تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢-٤-٣ التكافل

يعدُّ التكافل (الذي سندرسه بالتفصيل في الفصل ٨) تأميناً متوافقاً مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويعمل على أساس المساهمة التعاونية أو المشتركة.

في ظلّ التكافل، يساهم المشاركون بصورة مشتركة بالأموال على أساسٍ تعاوني في صندوقٍ مشتركٍ (ما يُعرف بالتبرع) بغرض تقديم التعويضات والحماية المتبادلة للمشاركين المعرضين لمخاطر محدّدة في إطار بوليصة التكافل. يُدار الصندوق المشترك عادةً عن طريق طرفٍ ثالثٍ مستقلٍ وهو مشغلُ التكافل بالنيابة عن جميع المشاركين بخصوص أي خسارة غير متوقّعة أو حوادثٍ وأضرارٍ تغطيها شروط التأمين خلال الفترة المتفق عليها وبحسب شروط الوثيقة.

٢-٤-٤ الوقف والزكاة

يرتبط كل من الوقف والزكاة بالعطاء الخيري لكن لكل منهما أشكال وأولويات مختلفة، فالزكاة ركنٌ من أركان الإسلام الخمسة بينما يُنصح بالوقف لكنه ليس واجباً. يمثّل الوقف العطاء الخيري، لكنه يُشبه الصندوق الخيري. ممتلكات الأوقاف هي تلك التي يتم الحفاظ عليها من أجل بعض الأغراض الخيرية المحدّدة التي لا يُمكن تجاوزها، وتُقدّر بنسبةٍ كبيرة من الثروة المجتمعية لدى جميع المجتمعات الإسلامية. وقد أصبحت المؤسسات الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية متطوّرة على نحوٍ متزايد بشأن إدارة أموال الوقف.

أما الزكاة فهي فريضة واجبة يدفعها المسلمون وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتُمنح لأيٍّ من مُستحقّيها المُحدّد ذكرهم (في الآية) وفقاً لتقدير المُزكّي. وكما سنرى معاً في الفصل ٤، يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية دفع الزكاة نيابةً عن المساهمين في المؤسسة أو ترك هذه المسؤولية للمساهمين أنفسهم. في حال تفويض دفع الزكاة إلى المساهمين، تبقى المؤسسة مسؤولة عن إطلاعهم على مبلغ الزكاة المُرتبب عن السهم الواحد.

٢-٤-٥ التمويل الأصغر الإسلامي

يُعدّ التمويل الإسلامي بطبيعته مناسباً جداً لمشاريع التمويل الأصغر. وعادة ما تحصل الاستثمارات في مشروعات اقتصادية حقيقية وملموسة وذات مُستوى عالٍ من المسؤولية الاجتماعية المُرتبطة بها.

هناك مجموعة واسعة من البنى أو الهياكل في التمويل الإسلامي التي تصلح لمبادرات التمويل الأصغر، ولعلّ عقود المشاريع المشتركة مثل المشاركة والمضاربة، تعدّ الأنسب بينها. يميل ممولو هذه المشاريع إلى تكوين علاقة وثيقة جداً مع عملائهم، الأمر الذي يجعل المشروع المشترك قابلاً للتطبيق في نهاية المطاف. وتُقدّم مؤسسة التمويل الأصغر (MFI) المال والخبرات المُتعلّقة بإنشاء شركة المشروع وتشغيلها بنجاح. ومن المحتمل جداً أن يساهم العميل في البداية بالخبرة فقط، بينما تساهم مؤسسة التمويل الصغير بالنقد وتأخذ حصتها من الأرباح على النحو المتفق عليه في المضاربة. لكن يتضح من تجربة التمويل الصغير التقليدي أنّ رواد الأعمال يرغبون غالباً في الحصول على الملكية الكاملة لمشاريعهم، الأمر الذي قد يصبح سمةً من سمات العقد.

إذا نظرنا إلى استثمار بمبلغ ١٠٠ دولار أمريكي باستخدام اتفاقية المضاربة، من الممكن أن يكون الهيكل المُقترح على النحو الآتي:

- يستثمر المصرف ١٠٠ دولار أمريكي ويتلقى ٤٠٪ من الربح لقاء مساهمته برأس المال والخبرة الضروريين.
- يحتفظ المصرف بـ ٢٠٪ من الربح في حساب احتياطي، بحيث يمكن استخدام المبلغ في حال وقوع ظروفٍ غير متوقّعة أو لتمكين العميل من شراء وحدات في الشراكة من البنك مستخدماً حصّته من الربح.
- يتلقى رائد الأعمال نسبة ٤٠٪ من الأرباح مباشرةً.

يتميّز هذا الهيكل بأنّه يُوفّر شكلاً من أشكال الضمان لصاحب المشروع ويُشجّع مُراكمة المدخرات، غير أنّه يجب على صاحب المشروع أن يكون حراً في استخدام الأموال الأخرى (مثل الأرباح الزائدة) لإعادة شراء الوحدات.

في الشرق الأوسط وآسيا، غالباً ما يتوافر التمويل عند هذا الحجم لرواد الأعمال على أساس غير رسمي من قبل مجموعات صغيرة من الأصدقاء والجيران وأفراد الأسرة. إذ إنّ معظم المصارف الكبيرة لا ترى في مشروعات التمويل الصغير مشروعات قابلة للاستمرار والبقاء، فطبيعة التمويل الصغير تتطلب متابعة حثيثة، فضلاً عن عدم تمتع العملاء بالملاءة المالية الكافية ومتطلبات رأس المال الإضافي الناتجة عن ذلك. لكن من ناحية أخرى، ينبغي أن ندرك أن حجم ضغط الأقران على الممولين، فضلاً عن دوافعهم، كبير للغاية وأن معدلات التخلف عن السداد ضئيلة وتكاد لا تُذكر، مما يجعل التمويل الصغير أمراً جذاباً على الرغم من صغر حجم الاستثمار.

٢-٤-٦ التمويل الجماعي والإقراض بين النظراء

التمويل الجماعي هو طريقة يمكن للأفراد والجمعيات الخيرية والشركات (بما في ذلك الشركات الناشئة) من خلالها جمع أموال من العامة لدعم مشروع أو حملة أو شخص. وعادة ما يجري ذلك عبر المواقع الإلكترونية التي تسمح للشركات أو الأفراد بجمع الأموال، وللمستثمرين بتوفيرها. وغالباً ما تشرح الشركة أو الفرد المشروع في عرض تقديمي لجذب القروض أو الاستثمار من أكبر عدد ممكن من الأشخاص.

وبالمثل، يوفر الإقراض من نظير إلى نظير فرصاً استثمارية بديلة للأفراد لتوفير القروض مباشرة إلى أشخاص أو شركات أخرى دون استخدام النظام المصرفي. ويعمل على أساس نموذج الإقراض "كثير إلى كثير" من خلال منصات الإقراض القائمة على الإنترنت التي ترتب القروض وتديرها. وعلى الرغم من أنها بدأت في الأصل بقروض مع فوائد، إلا أن هناك عدداً متزايداً متاحاً من منصات التمويل الجماعي والإقراض بين النظراء المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢-٤-٧ تطهير الدخل غير المشروع (المحرّم)

في ظلّ العولمة والترابط بين المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية، قد يتلقى المُستثمر أو المؤسسة المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية دخلاً غير مشروعاً (محزماً)، كما قد يحدث عند الاستثمار في شركات كبيرة مُتعدّدة الجنسيات أو عندما تقرض مؤسسة مالية رسوم فائدة كغرامة أو عندما يتم تطبيق معاملة ما على نحو غير صحيح على الرغم من توافق مستنداتها مع أحكام الشريعة. هذا ولا تُعدّ أي معاملة يدخل فيها الدخل غير المشروع (المحرّم) لاغية وباطلة تلقائياً، بل إنّ على المؤسسات المالية تقييم معدل الدخل الذي يُعزى إلى النشاط الحرام وتطهير هذا الدخل عن طريق التبرع بالغنصر الحرام إلى جمعية خيرية. وذلك بعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة عادة على المؤسسة الخيرية وحجم التبرع.

٢-٤-٨ أثر التكنولوجيا على التمويل الإسلامي

الهدف التعليمي

٢-١-٧ معرفة أثر وسائل التكنولوجيا المالية (فينتيك) على التمويل الإسلامي

تعتمد مؤسسات التمويل الإسلامي، على غرار المصارف التقليدية، على التكنولوجيا اعتماداً كبيراً، فتقبل التغيير واعتناقه أمر بالغ الأهمية لبقاء معظم المؤسسات. وإن تقديم وسائل التكنولوجيا المالية، ولاسيما الإبداعات التكنولوجية والعمليات الحديثة التي تزعزع استقرار النظام [بالإنجليزية: disruptive technologies] في القطاع المالي عبر استخدام تقنية بلوك تشين (سلسلة الكتل) والذكاء الصناعي والعملات الرقمية المشفرة، كلها تضع التمويل الإسلامي أمام تحديات جديدة، لكنها في الوقت ذاته توفر فرصاً جديدة داخل هذا القطاع أيضاً.

ومع النمو السريع للتكنولوجيا الرقمية الحديثة واستيعابها في القطاع المالي العالمي، يتبنى التمويل الإسلامي بعضاً من هذه الأدوات التكنولوجية الحديثة. وتشجع الحكومات حتى على إنشاء مراكز حول مراكز التمويل الإسلامي العالمية الرئيسية من أجل التركيز على تطوير التكنولوجيا المالية المتخصصة في ميدان التمويل الإسلامي.

ولا توجد لدى العلماء المسلمين - من حيث المبدأ - أي مشكلة حقيقية مع استخدام معظم الابتكارات التكنولوجية الحديثة، لكن لديهم مخاوف تتعلق بآليات تطبيق هذه التكنولوجيا أو استخدامها، أي حول ضمان تطبيق التكنولوجيا الحديثة واستخدامها بطريقة تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. والأحكام المتعلقة ببعض مجالات الابتكار التكنولوجي واضحة نسبياً (كاستخدام بلوك تشين في العقود الذكية على سبيل المثال) ويمكن فهمها وتنفيذها ببساطة نسبياً، أما بالنسبة لبعض الابتكارات الحديثة الأخرى، مثل العملات الرقمية المشفرة (كالببتكوين على سبيل المثال)، فتختلف وجهات النظر بين علماء الشريعة بشأن استخدامها ودرجة التزامها بمعايير الشريعة الإسلامية.

وفي السنوات القليلة القادمة، من المتوقع أن يصبح استخدام هذه الابتكارات التكنولوجية ضمن القطاع المالي بمثابة القاعدة السائدة وليس الاستثناء، وأن يكون قطاع التمويل الإسلامي قد تبنى عدداً من هذه الابتكارات ودمجها ضمن العمليات التشغيلية لمؤسساته ومنتجاته (وفقاً لأحكام التنفيذ وتفسير علماء الشريعة فيه). كما من المتوقع أيضاً أن يختلف استخدام هذه الابتكارات الحديثة، لكن التطور التكنولوجي ستركز أثره على التمويل الإسلامي حتماً في مجالات مختلفة بدءاً بالعمليات التشغيلية والمدفوعات والمعاملات وانتهاء بالاتصالات مع العملاء لإدخال منتجات جديدة إلى الأسواق.

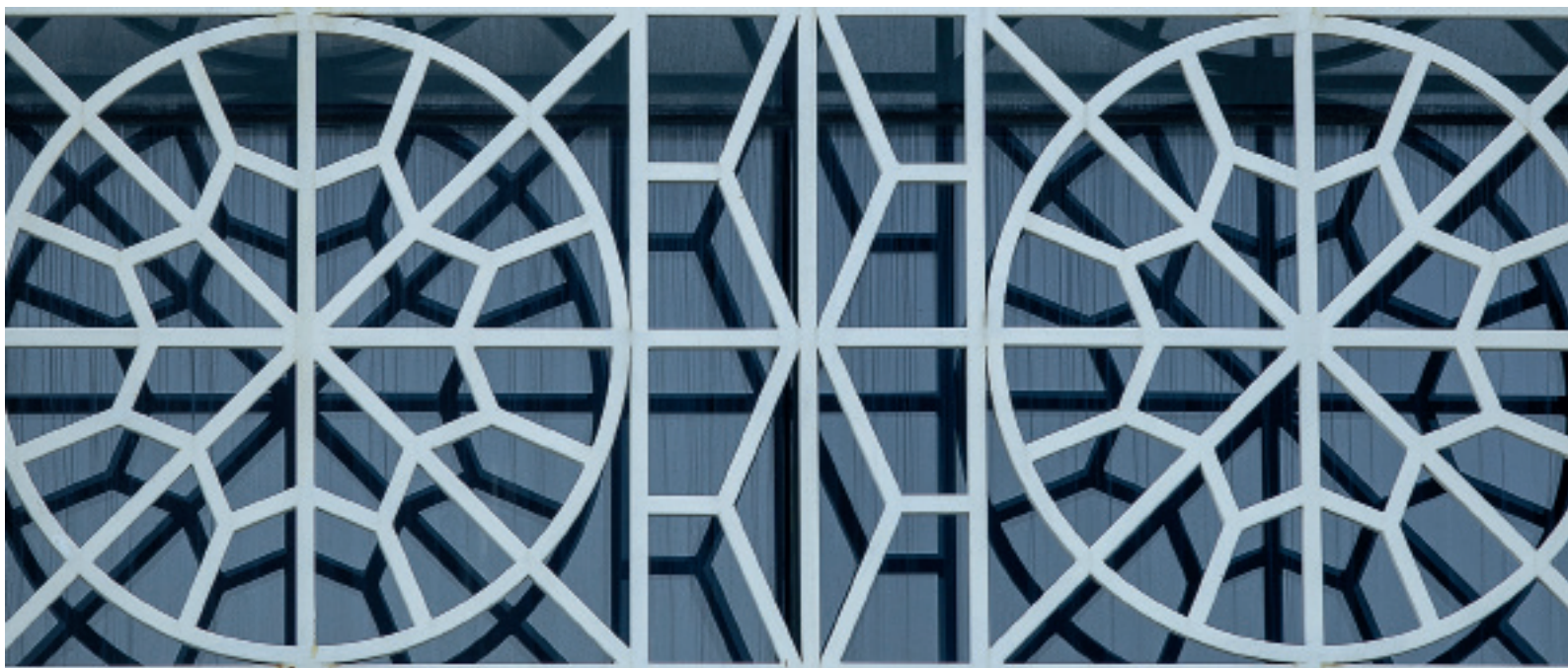
أسئلة نهاية الفصل

١. ما هو أول بلد خارج العالم الإسلامي أصدر ضكوكاً إسلامية حكومية ومتى حدث هذا؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٣-١
٢. اذكر الطرق الأربع لتقديم الخدمات المالية الإسلامية.
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٢
٣. عندما تقدم المصارف التقليدية الخدمات المالية الإسلامية، ما الفرق الرئيسي بين نموذجي النوافذ والفروع؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٢
٤. ما الهدف الرئيسي للهيئتين المشاركتين في وضع القوانين المنظمة لعمل قطاع التمويل الإسلامي؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٢
٥. من الهيئة التي تُصدر المعايير الشرعية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٣-٢
٦. ما محور تركيز السوق المالية الإسلامية الدولية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٣-٢
٧. كيف تختلف أسواق رأس المال الإسلامية عن أسواق رأس المال التقليدية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٤-٢
٨. ما دور مشغل التكافل؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٤-٢
٩. كيف يختلف الوقف عن الزكاة؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٤-٤-٢
١٠. كيف يتم تطهير الدخل غير المشروع (المحرّم)؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٧-٤-٢

المبادئ الإسلامية للتبادلات التجارية

٣٥	١. مقدمة
٣٥	٢. التعاليم الإسلامية المتعلقة بالأعمال التجارية
٣٧	٣. مبادئ التعاقد في الإسلام
٤٠	٤. المحرمات الكبرى: الربا
٤٥	٥. المحرمات الكبرى: الغرر
٤٨	٦. قواعد التبادل
٥٧	٧. ملاحظات ختامية

يتضمن هذا الفصل قرابة ١٣ سؤالاً من أصل ١٠٠ سؤالٍ من أسئلة الاختبار



١. مُقدِّمة

تُعَدُّ المبادئ الإسلامية للتبادل التجاري من الركائز الأساسية لفهم التمويل الإسلامي التي تُبنى عليها أسس جميع معاملات التمويل الإسلامي، فمثلاً يشمل فقه المعاملات مجموعةً شاملة من المبادئ والقواعد المُصمَّمة خصيصاً لتعزيز العلاقات المتسقة بين الأطراف المتعاقدة ولتجنب أنواع المشكلات في التعاقد التي قد ينجم عنها تنازع الأطراف، الأمر الذي يؤدي إلى دعاوى مكلفة ومشكلاتٍ أخرى. على نقيض ذلك، لا تمثل المعاملات التي لا تتوافق مع المبادئ والقواعد التعاقدية للتمويل الإسلامي مع أحكام الشريعة ومبادئها، وقد ينجم عن ذلك عواقب وخيمة مثل عدم قابلية تنفيذ العقود أو عدم الإقرار بأي دخل ناتج عنها فضلاً عن حقيقة أنها تتجاوز المبادئ الأخلاقية.

تُقدِّم الفقرة ٢ من هذا الفصل النعالي الإسلامي المتعلقة بالأعمال التجارية، وبالتحديد مُحرمات معينة تؤثر في الشرعية وفي قابلية تنفيذ العقود إذا لم تُكرَّس لها العناية اللازمة. أما الفقرة ٣ فتحتوي على مقدمة عن المبادئ الرئيسة للتعاقد الإسلامي ويُعطى القسمان ٤ و ٥ المحرمات الكبرى في التمويل الإسلامي، ألا وهي الربا والغرر. وتتعلق الفقرة ٦ بقواعد مفصلة للتبادل التجاري، وتحتوي الفقرة ٧ على بعض الملاحظات الختامية.

٢. النعالي الإسلامية المتعلقة بالأعمال التجارية

الهدف التعليمي

٣-١-١ معرفة القواعد الأخلاقية المتعلقة بالنشاطات التجارية الإسلامية

١-٢ القيم التي يجب على المشاركين في السوق مراعاتها

يتناول الفصل الأول المبادئ الخمسة الرئيسية التي تستند إليها الأخلاقيات التجارية والتمويل الإسلامي. تتألف المبادئ الأخلاقية الإسلامية من مجموعة من القواعد التي يجب أن يحترمها كل مسلم وكل مؤسسة تدعي أنها تمتثل لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. لهذا، يجب أن تتفق أهداف خدمات التمويل الإسلامي مع تعاليم القرآن والسنة. يُشدِّد النبي محمد (عليه الصلاة والسلام) على أهمية السلوك الأخلاقي في التعامل التجاري والمالي من خلال تحديد بعض المبادئ التوجيهية الأخلاقية التي يجب على المسلم اتباعها:

- لا تكذب لبيع مُنتجك (مبادئ الصدق والإخلاص)
- احترم تعهداتك والتزامات مؤتمنيك
- لا تخدع الآخرين أو تحتال عليهم
- لا تعرض الرشوى أو تطلبها
- لا تتفاخر بمُنتجاتك
- لا تبع مُنتجات ذات تأثير سلبي على المجتمع (مبدأ الخلافة على الأرض)
- التزم بمبدأ العدالة في جميع معاملاتك مع الأصدقاء والأعداء على حدٍ سواء. ويقضي هذا بأنه يجب التعامل مع جميع العملاء بعدل، على سبيل المثال عند فرض الرسوم ووضع نسب مشاركة الأرباح (مبدأ الإخلاص).
- لا تعط تجارتك قيمةً أعلى من قيمة عبادة ربك سبحانه وتعالى أو تسمح لها بإلهائك عن الصلاة (سورة التوبة، الآية ٢٤).

وينطبق السلوك الأخلاقي المذكور أعلاه على الأفراد والمؤسسات التجارية وغيرهم.

٢-٢ تعاليم الإسلام المتعلقة بالنشاطات التجارية

الهدف التعليمي

٢-١-٣ معرفة التعاليم الإسلامية المتعلقة بالنشاطات التجارية

استناداً إلى المبادئ والأسس التي وضعتها الشريعة الإسلامية، يقوم هيكل التعاليم الإسلامية المتعلقة بالتجارة على عشر قواعد:

١. **تجنب الربا:** غالباً ما يُترجم الربا بمصطلح "الفائدة"، لكن معناه اللغوي هو الزيادة على الشيء. يُعرّف في الشريعة الإسلامية بأنه أي زيادة دون استحقاقها ويُحرّم تحريماً تاماً. يُعدّ أي اتفاق عملٍ يتضمّن عنصر الربا باطلاً من وجهة نظر الشريعة الإسلامية حتى لو وافقت الأطراف على شروط العقد. ولكي يستوفي أي ربح أو منفعة مبادئ العقد الشرعية، يجب أن يرتبط بأداء أصلٍ حقيقي وبالمخاطر المتعلقة به. وسنتطرق إلى هذا المفهوم بالتفصيل لاحقاً في هذا القسم.
٢. **تجنب الغرر:** يُعدّ تحريم الغرر أيضاً قاعدة رئيسة من قواعد الشريعة الإسلامية. يعني مصطلح الغرر الخطر أو الخطورة، ويتعلّق بمفهوم الشك أو الالتباس المضرّين. في سياق المعاملات التجارية، يرتبط الغرر عادةً بالالتباس أو الجهل الخادع أو انعدام الشفافية ما يؤدي دون قصد إلى الخداع وكذلك الاحتيال الصريح. يُعدّ أي اتفاقٍ يحتوي على عنصر غرر كبير باطلاً من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، بغضّ النظر عما إذا وافق الفريقان على عقدٍ كهذا أم لا. سنرى معاً شرح الغرر بالتفصيل لاحقاً في هذا القسم.
٣. **الصدق والتجارة المنصفة:** يُعدّ كلّ من التلاعب في التجارة وسوء الممارسة (مثل الكنز واستعمال أسواق غير قانونية والاستغلال والغش واستغلال شخصٍ واقع في محنةٍ ما والتلاعب بالأرقام) أموراً مُحَرَّمَةً، حيث يُشَدّد القرآن الكريم على أهمية الإنصاف في العمل. يقول الله عزّ وجل في كتابه العزيز: "وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ، بَعِيَّةَ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ" (سورة هود ٨٥:١١).
٤. **الإفصاح و الشفافية:** من واجب البائع الإفصاح عن جميع العيوب المعروفة في بضائعه للشاري. يقول النبي محمد عليه الصلاة والسلام: "المسلم أخو المسلم لا يَحِلُّ لمسلم باع من أخيه بيعاً فيه عيبٌ إلا بيّنه له". كما يقول أيضاً: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبيئاً بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذباً مُحِقَّتْ بركة بيعهما".
٥. **تجنب التزييف:** لا يجوزُ لرجلٍ أعمالٍ مُسلمٍ نشر تصريحات كاذبةٍ تتعلّق ببضائعه.
٦. **لا تبع على بيع شخصٍ آخر (بيع على بيع الغير):** لا يجوزُ لشخصٍ التّدخّل في مُعاملةٍ مُبرمة. عندما يقوم شخص (س) ببيع بضائعٍ إلى شخص (ع)، لا يجوزُ لشخصٍ ثالثٍ (ص) التّدخّل ومُحاولة إبطال الصفقة عن طريق عرض بضائعه بسعرٍ أقل من السعر الذي اتفق عليه الطرفان أو من خلال بخس قيمة البضاعة التي اشتراها الشخص (س) مُسبقاً. يُسمح بالمساومة في الإسلام، لكن يجب أن تكون جميع العروض قائمة قبيل إبرام الصفقة. قال النبي (عليه الصلاة والسلام): "لا يبيع الرجل على بيع أخيه".
٧. **المواد غير المشروعة (المحرّمة):** يمكن للمسلم التجارة فقط بالبضائع والخدمات المُعلن عنها بأنها مشروعة (أو حلال). تُمنع التجارة بأي مواد غير مشروعة (محرّمة)، كالنبيذ ولحم الخنزير. راجع الفصل السادس للمزيد من التفاصيل عن المواد غير المشروعة (المحرّمة).

المبادئ الإسلامية للتبادلات التجارية

٨. **الكنز**: يشجب القرآن التكديس و التعلق الزائد بالثراء المادي، لا سيما عندما لا يُسخر جزء منه لمساعدة الفقراء و دعم المحتاجين. قال تعالى: **«وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ»** (سورة التوبة ٣٤:٩).

٩. **بيع البضائع والخدمات في السوق المفتوحة**: يجب بيع البضائع والخدمات في السوق المفتوحة ويتعين على الفريقين - الشاري والبائع - أن يكونا مدركين لحالة السوق قبل إبرام أي معاملة وألا يستغلا جهل بعضهما البعض بالأحوال والأسعار السائدة في السوق. قال النبي (عليه الصلاة والسلام): **«لا تلقوا الركبان: أي لا يخرج أحدكم لملاقاة تاجر في الطريق بغرض إبرام صفقة تجارية معه قبل دخوله إلى البلد وإطلاعه على سعر الشراء في السوق واكتشافه أنه بخس حق بضاعته. وإذا وقع البيع عن طريق تلقى الركبان، يحتفظ التاجر الذي جلب البضاعة بحق إلغاء معاملة البيع إذا اكتشف أنه استلم دفعة أقل من سعر السوق المعمول به.»**

١٠. **تجنب استغلال حاجة بائع (بيع المضطر)**: يقضي الإسلام بأنه من غير المقبول استغلال مشقة شخص ما مجبر بالإكراه أو الادعاء الكاذب لبيعه مادة ما. وبدلاً من شراء هذه المادة واستغلال حاجة البائع، يجب على المشتري عرض المساعدة عليه.

تُثبت تعاليم الشرع المذكورة أعلاه أن الإسلام يربط العمل وتكوين الثروات بالقيم الاجتماعية. قد يكون تحريم الفوائد (الرِّبا) والمضاربة (الغرر) والمواد غير المشروعة (المحرمة) والكنز مرتبطاً بمبدأ الإشراف، في حين أن الصدق والتجارة النزيهتين والإفصاح الكلي والتزيف والبيع على بيع الغير وبيع البضائع والأصول في السوق المفتوحة تستند جميعها إلى مبادئ النزاهة والإخلاص. أما بالنسبة لبيع المضطر، فإنه يرتبط على نحو غير مباشر بالالتزام الإسلامي في توزيع صدقة إلزامية وتشجيع إعطاء الصدقات الطوعية.

٣. مبادئ التعاقد في الإسلام

الهدف التعليمي

٣-١-٣ فهم المبادئ العامة التي تحكم العقود في الشريعة الإسلامية

يوجد عدد كبير من المبادئ التي تحكم العقود في التمويل الإسلامي. نُفصل أهمها في هذه الفقرة.^١

٣-١ حرية التعاقد

وفقاً لمبدأ الإباحة، تجوز مزاولة النشاطات الاقتصادية بأنواعها كلها ما لم تنص الشريعة صراحة على تحريمها. ينتج عن هذا أن مجموعة النشاطات المقبولة في الحياة اليومية والاقتصادية (العادات) غير محدودة، على الرغم من وجود عدد محدود من النشاطات المحرمة.

١ لمزيد من التفاصيل عن أهم المبادئ التي تحكم التعاقد، راجع المدخل الفقهي تأليف الشيخ مصطفى الزرقا. ويمكن العثور على قائمة بأهم ١٠٠ مبدأ في الشريعة في المجلة على الموقع: www.iiu.edu.my/deed/lawbase/al_majalle

لذا من غير الضروري الحصول على دليل لبرهنة إباحة مُعاملة ما، وإنّما يُطلب دليل خاص ممّن يدّعي حُرمة مُعاملة بعينها لإثبات إدعاءاته. في حال كانت لدى الفريقين آراء مُتناقضة- أي أن أحدهما يؤكد أن مُعاملة ما مباحة والآخر يؤكد أنها ليست كذلك- يقع عبء الإثبات على كاهل الفريق الذي يؤكد على عدم إباحتها، بما أن الإباحة هي الحالة الافتراضية.

٣-١-١ أنواع المعاملات المشروعة (المُباحة)

مبدأ الإباحة يعني أن المعاملات المُباحة لا تقتصر على تلك الواردة في نصوصِ الفقه التقليديّة، ممّا يُتيح مساحةً للإبداع أو لابتكار أو تصميم أدواتٍ جديدة وترتيبات مُستحدثة حسب الحاجة، طالما أنها تتجنّب إدخال أي عُنصر مُحرم. وعلى الرغم من عدم وجود صيغ خاصّة مُرتبطة بالعقود، إلا أن هناك مُكوّن أساسي يجب اعتباره في جميع المُعاملات وهو إتمام المُعاملة بالتراضي، أي يجب أن تكون الأطراف كلها على توافق. وتتبع الموافقة من نية العقد ويمكن التعبير عنها بالكلمات أو الأفعال أو أي وسائل أخرى مُتاحة. ويؤكد على هذا كل من القرآن والسنة. قال تعالى في القرآن الكريم:

”يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ“ (سورة النساء ٢٩:٤)

٣-٢ الأفعال بمقاصدها (النيّات)

تُحكم جميع الأفعال بمقاصد الأطراف المعنوية وليس فقط بكلماتهم. فعلى سبيل المثال، إذا قال شخص لآخر: هذه البضاعة لك مقابل ١٠ دنانير، وقبل الآخر بذلك، يُعد هذا عقد بيع على الرغم من عدم ذكر كلمة (بيع) بالتّحديد. كذلك إذا قال شخص آخر: هذه هدية لك مقابل ١٠ دنانير، فإن الهدف هو بيع شيء مقابل ١٠ دنانير، على الرغم من وجود كلمة (هدية). جوهر المعاملة في كلتا الحالتين هو عملية بيع.

مثال

يطلب دائن من مدين تأمين كفيل له. يوافق المدين بشرط ألا يلاحقه الدائن بعد ذلك من أجل الدين، بل يلاحق الكفيل. جوهر هذا الشرط هو نقل الدين (حوالة) بدلاً من الكفالة بما أن الدين حوّل فعلاً من المدين إلى الكفيل على الرغم من عدم وجود كلمة (حوالة) في نص الاتفاق.

في عقود المضاربة، يُقدّم المُستثمر (رُب المال)، بصفته المُوكّل الأصيل، رأس مال إلى المُدير (المُضارب) بصفته وكيله لإجراء نشاطٍ تجاري ما. يتشارك الفريقان بالأرباح وفقاً لنسبة ربح مُتفق عليها مُسبقاً ويتحمّل المُستثمر الخسائر بصفته مزود رأس المال. لا يكون مدير العمل المُضارب مسؤولاً عن أي خسائر ما لم يكن مُتهماً بالإهمال أو التّقصير أو مُخالفة شروط العقد. وفي حال اشترط المُستثمر أن يقوم المُوكّل الأصيل بكفالة رأس المال، سيكون عليه إعادة دفع رأس المال تحت أي ظرفٍ ويجب تصنيف المُعاملة على أنها قرض بدلاً من المضاربة.

في اتفاق الوكالة، يعين المُوكّل الأصيل شخصاً آخر بصفته وكيلاً عنه لإجراء نشاطٍ ما بالنيابة عنه. إذا عُين الوكيل على سبيل المثال لشراء أصلٍ معين واشتراه بنية إبقائه لنفسه، يكون الوكيل، وليس المُوكّل الأصيل، هو مالك الأصل. وإذا تضرّر الأصل أو تُلِف أو سُرق، يتحمل الوكيل المسؤولية. لكن إذا نوى الوكيل شراء الأصل للمُوكّل الأصيل وتضرّر أو تُلِف أو سُرق دون إهمال أو سوء استخدام من طرف الوكيل، لا يكون الوكيل مسؤولاً عن الضرر. بناءً على ما سبق ذكره ولتجنّب النزاع، يجب على الوكيل الإشارة إلى وقت الشراء (بأي وسيلة) سواء اشترى البضاعة للمُوكّل الأصيل أو لنفسه.

٣-٣ لا ضرر

كقاعدة عامة، يُعدّ الإضرار بالناس والممتلكات والبيئة أمراً محرماً عموماً.

٣-٤ المشقة تجلب التيسير

على الرغم من تحريم استخدام الإسلام كعذر لعدم الوفاء بالعقود أو إنكار الالتزامات، تُقدّم الشريعة الإسلامية مرونة لتجنب العسر. قال تعالى في القرآن الكريم:

”يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ“ (سورة البقرة ١٨٥:٢)

يُمكن تطبيق هذا المبدأ في خدمات التمويل الإسلامي بطرقٍ عدّة. على سبيل المثال، عند تحويل مصرفٍ تقليدي يفرض الفائدة إلى مصرفٍ إسلامي، يُمكن اتباع منهجٍ تدريجي بما أنه لا يمكن إعادة السداد أو شراء الأصول أو إرجاعها أو إرجاع الديون القائمة على الفائدة فوراً دون تكبد مصاريف جزائية كبيرة عليه. بدلاً من ذلك، تُحوّل المعاملات عند استحقاقها ويمكن استخدام الفائدة المحصّلة في أثناء تلك المدة لتمويل نشاطاتٍ غير ربحية أو تبرعاتٍ خيرية.

وبصورةٍ مشابهة، عندما يكون المدين معسراً ولديه صعوباتٍ في السداد، يجب على الدائن مساعدة المدين بأي طريقةٍ يمكنه فيها مثل إمهاله حتى تنتشر أموره، ولا يُسمح بفرض غرامات جزائية إضافية عليه. لكن المدين الموسر ملزم بالسداد وتُحرّم عليه المُماطلة.

٣-٥ إدخال الأعراف والتقاليد (المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً)

يؤدي العرف دوراً مهماً في تنفيذ العقد أو المعاملة، ويعدّ كل عرفٍ مقبول متضمناً في المعاملة حتى لو لم يُذكر ذلك صراحةً.

مثال

إذا وُجِدَت سلعة ما على الرف للبيع في محل في ماليزيا عليها لصاقه سعر مكتوب عليها ١٠. يُفهم هذا أنها تعني ١٠ رينجت ماليزي بما أن هذه هي العملة المقبولة هناك عموماً. على نقيض ذلك، لصاقة سعر كُتِبَ عليها ١٠ في أفغانستان لا يمكن افتراض أنها عملة أفغانية بما أنه من المتعارف عليه في أفغانستان أن يحدث الدّفع إما بالعملة الأفغانية أو بالدولار الأمريكي.

إذا كان من المتعارف عليه عموماً أن تقع مسؤولية توصيل بضاعة مُشتراة على عاتق البائع، يحقّ للمُشتري المطالبة بالتعويض إذا رفض البائع فعل ذلك، حتى لو لم يكن ذلك مذكوراً صراحةً وقت الشراء.

إذا كان من الممارسات الشائعة بالنسبة للمُقترضين أن يدفعوا مبلغاً إضافياً من المال بانتظام إلى مُقرضٍ بالإضافة إلى المال المُقتَرَض (الأصل)، يُعادل هذا شرطاً صريحاً بكسب الفائدة وبالتالي يصبح ربا.

وبتعبيرٍ آخر، تُعد الأعراف والممارسات الشائعة مساوية لشرطٍ صريح أو المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

٣-٦ المسؤولية تُبرّر العائد (الغنم بالغرم)

النفع أو العائد على أصل ما (Asset) هو من حق من يتحمل المخاطر المادية المتمثلة في إمكانية حدوث تلف أو ضرر.

تفرض هذه القاعدة درجةً معينة من التناظر والتوازن بين الحقوق والواجبات، بحيث أنه لا يمكن فصل المسؤولية (أو الالتزامات) عن المنافع، أو بتعبير آخر، لا يمكن فصل المخاطرة عن العائد. فلا يجوز لأحد أن يتحمل المخاطرة المرتبطة بأصل ما دون أن يكون مسؤولاً بقبض منافعها. وبالتالي يُعد الفصل بين الاثنين أمراً غير مقبول.

٤. المحرّمات الكبرى: الربا

الهدف التعليمي

- ١-٢-٣ معرفة ماهية الربا
- ٢-٢-٣ معرفة علّة تحريم الربا
- ٣-٢-٣ فهم مختلف أنواع الربا

كما هو موضح في الفقرة ٣ من هذا الفصل، يقتضي مبدأ الإباحة بأن النشاطات الاقتصادية مباحة ما لم تنصّ الشريعة الإسلامية صراحةً خلاف ذلك. تركز هذه الفقرة على المحرّمات الكبرى.

١-٤ ماهية الربا

أحد أهم القواعد في التمويل الإسلامي هي تحريم الربا الذي يُعدّ محرّماً بالمطلق. المعنى المعجمي لكلمة ربا هو الفائض، ويُفسّر بالشكل الأكثر شيوعاً بأنه يعني الرّيادة "حيث تكون أي زيادة على المبلغ المقرض ربا". لا يقتصر تحريم الربا على الإسلام فحسب بل هو شائع في اليهودية والمسيحية كذلك بالإضافة إلى مذاهب أخرى كالبودية والهندوسية وحتى العديد من الفلاسفة مثل أرسطو لديهم نزعة سلبية تجاه الربا.

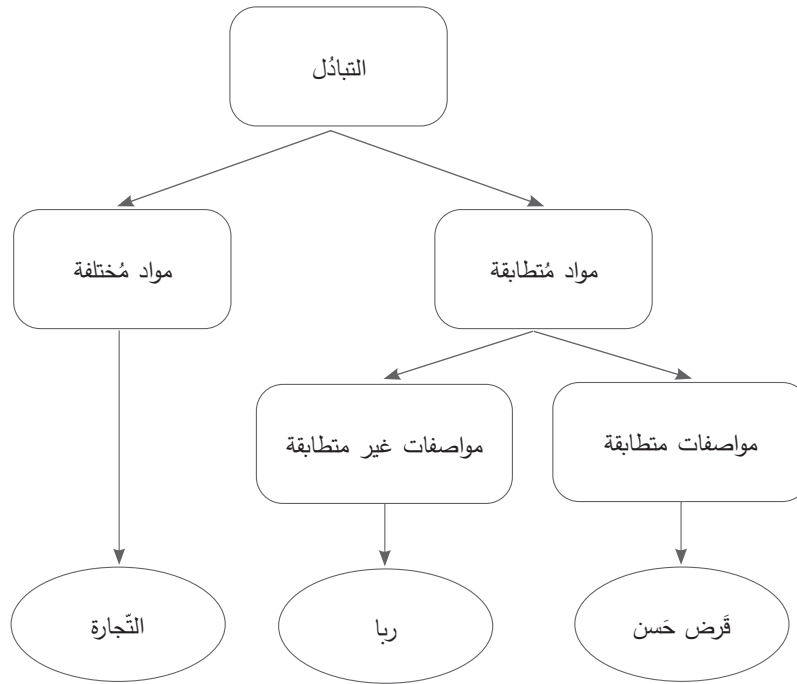
إحدى أهم الإشكاليات الكامنة وراء الربا هي فصله للتمويل عن الاقتصاد الحقيقي، كما يفصل صنع الدين عن تكوين الثروات. يسمح الفرق بين الدين وجمع المال بأن ينمو الدين بمعدل أسرع من الثروة، ممّا ينتج عنه ما يشار إليه غالباً بهرم الدين المعكوس - وهو مبدأ يتراكم معه الدين مقابل تناقص مستمر للمال المكتسب. لا ينمو الدخل المطلوب لسداد الدين بالمعدل ذاته مثل الدين، لذا يصبح النظام غير مستدام، ممّا يستلزم إجراء شطب للدين لموازنة الدخل مع كلفة تخديم الدين. تجري هذه التصحيحات عادة من خلال فترات ركود يُشطبُ أثنائها الدين الزائد. ونتيجة لذلك، تُستعاد مستويات الدين إلى المستويات المقبولة بالنسبة للثروة والدخل الحقيقيين.

في الإسلام، لا يمكن فصل التمويل عن النشاط الاقتصادي الحقيقي، ويجب أن تُجمع الثروة ويُصنّع الدين في الوقت ذاته وبالشريعة ذاتها. نتيجة لذلك، تحتاج أدوات التمويل الإسلامي لأن ترتبط بتبادل البضائع والخدمات. يجب أن تتضمن جميع أساليب التمويل الإسلامي صفة ملكية أصل أو خدمة باستثناء القروض الحسنة غير الربحية والخالية من الفائدة.

٤-١-١ الربا مقابل التجارة

ينطوي القرض على تبادل مادتين متطابقتين في النوعية والطبيعة لكنهما قد تختلفان من حيث القيمة أو الكمية. ومن الأمثلة على ذلك تبادل النقود اليوم مقابل نقود في المستقبل. وبالعكس، البيع هو تبادل مادتين مختلفتين في النوعية والطبيعة، كالمال مقابل الطعام. لذا فإن السمة التعريفية للقرض هي نوعية طرفي التبادل. في حال كانت النوعية متطابقة، عندها تأخذ معاملة التبادل صفة قرض، وفي حال اختلفا، فعندها تأخذ معاملة التبادل صفة تجارة.

الفرق بين القرض والتجارة موضح في الشكل ١.



الشكل ١: القرض مقابل التجارة

بتعبير آخر، معاملة التبادل هي:

- تجارة عندما تكون المواد محل التعاقد ذات طبيعة أو نوعية مختلفتين.
- قرض عندما تكون المواد محل التعاقد متطابقة في النوعية والطبيعة. يمتد القرض بطبيعته لمدة من الوقت وذلك لأن الطرفين يتبادلان الأصل، حيث لا توجد قيمة إضافية للتبادل مرة أخرى إلا بعد مضي فترة من الزمن. ويرتبط الربا بالقرض عندما يدفع المقرض أكثر مما قبضه (إما بضائع أو نقود). كما يرتبط القرض الحسن بالقرض حيث يعيد المقرض القرض الحسن دفع القيمة ذاتها (إما بضائع أو نقود).

٤-١-٢ مزاولة التجارة وتكوين الثروات

تُعزّز التجارة النمو الاقتصادي وتشجع التخصص الذي يُعدُّ أمراً جوهرياً لصنع الثروات، حيث تتعدّد الأذواق وتتفاوت قدرات ومواهب الأفراد ومهاراتهم بحسب خبراتهم المكتسبة في كلّ مجال. وعند إتاحة الطريق لكافة المشاركين الفاعلين في السوق بالتركيز على تخصصهم، سيمكنهم ذلك من تقديم بضائع وخدمات عالية الجودة وبيعها إلى الآخرين واستخدام الدخل الناتج عن عمليات البيع الخاصة بهم لشراء بضائع وخدمات أخرى. يُتيح التخصص لكل فرد تقديم منتجات ذات جودة

أعلى بكميات أكبر بالمقارنة مع الوضع المُستثنى منه التَّخصُّص، غير أنَّ الفائدة لا تُعْم على الاقتصاد والأفراد ولا يزدهر الاقتصاد وتُجمع الثروات إلا بوجود سوقٍ لتجارة المُنتجات والخدمات.

أما عند النَّظر إلى وضع الاقتصاد من ناحية القروض فقط، نرى أنَّ عقدَ القرض لا يتضمَّن تبادلَ بضائعٍ مُتطابقة في شروطه كما أنَّه لا يُحَقِّز أفراد المُجتمع على التَّخصُّص وجمع الثروات. وفي حال كان النشاطُ الرئيسي للمُجتمع مُتمحوراً حول الإقراض، يُصبحُ المُقترضون أكثرَ عُرضَةً لإقراض الأموال وجني الأرباح منها عوضاً عن استخدام مال القروض لإنتاج سلعٍ أو خدماتٍ ذات قيمةٍ جوهريَّة. يُفضي وضعٌ اقتصاديٌّ كهذا إلى نقص الإنتاج وانهيار الاقتصاد على المدى الطويل. ينبغي التَّوهُن هنا أنَّه برغم قدرة أفراد المجتمع على الحصول على لُقمة العيش من دخل الفائدة فقط، إلا أنَّه لا يمكن للمُجتمع بأسره أن يُستدام مُعتمداً فقط على المديونية المُتبادلة بين أفرادهِ.

٤-١-٣ البيع بالدفع الآجل

يُعدُّ البيع بالدفع الآجل أحدَ أدوات التَّمويل الإسلامي المهمَّة، حيثُ يلبي هذا البيع مُتطلَّبات شخصٍ ما بحاجةٍ للحصول على بضائعٍ أو خدماتٍ مُعيَّنة عن طريق الدفع الآجل بتاريخٍ لاحق، وعادةً ما تُسعرُ البضائع بموجب العقود المُؤجلة بسعرٍ أعلى من السعر الحالي ما يعكس القيمة الزمنية للنقود. تعترفُ الشريعة بالقيمة الزمنية في البيع ويُسمح بطلبِ سعرٍ أعلى للدفع الآجل بشرط تحديد السعر وقت البيع.

هناك تشابه بين الرِّبح في مُعاملة البيع الآجل وفرض الفائدة على القرض، فكلاهما يمثِّل مبلغاً زائداً مُقابل القيمة الزمنية للنقود. لكن يُحرَّم الرِّبَا لأنَّه يسمحُ للدين بأن ينمو بمُفرده مُقابل نقص الثروات لأشخاصٍ أخرى. وعلى النقيض من ذلك، يدمجُ البيع بسعرٍ مؤجل صُنْعَ الدين مع تكوين الثروات، أي لا ينمو الدين بمُفرده بل تُرافقه نشاطات اقتصادية حقيقية تُنتجُ الفرصَ لصنْع المال أو تكوين الثروات. نستنتجُ من هذا أنَّ التجارة مع تمولٍ أو بدونه تُعدُّ أمراً مُفيداً لجميع الأطراف.

٤-١-٤ أنواع الرِّبَا

هناك ثلاثة أنواع للرِّبَا:

١. الفائدة البسيطة: تنطبقُ على أي قرضٍ من أي نوع كان بما في ذلك النقود. يتفقُ العلماء على أن أيَّ إضافةٍ مُشترطة على أصلِ القرض، سواءً كان نقوداً أو بضائع، هو ربا. يُشار إليها أحياناً برِبا القرض (ربا الفضل).
٢. الفائدة المركَّبة: الفائدة المركَّبة هي فائدة مُرتَّبة على فائدة غير مدفوعة وتحدث عندما يُمدَّد أجلُ قرضٍ إلى ما بعد تاريخ استحقاقه الأصلي دون أي تعويض أو تسديدٍ لأي جزءٍ منه. مثلاً، اقترضَ شخصٌ ما قرضاً بقيمة ١٠٠٠ دولار أمريكي وفائدة تبلغُ ٥٪ لمدة سنة. عند حلول تاريخ الاستحقاق، لم يُدفع المدين مبلغ ١٠٥٠ دولار أمريكي فقط، بل يتفق مع المُقرض على تمديد فترة السداد لسنة واحدة بنسبة ٥٪ إضافية. يعني هذا في واقع الأمر أن المُقرض قام بإقراض المُقترض قرضاً بقيمة ١٠٥٠ دولار أمريكي بفائدة ٥٪ لتسوية دينه السابق. النتيجة هي سداد دفعة جديدة عند الاستحقاق بقيمة ١٠٥٠ + ٥٪ = ١١٠٢,٥٠ دولار أمريكي، وهكذا تؤدي الفائدة البسيطة إلى فائدة مركَّبة، ويُشار إلى الفائدة المركَّبة أحياناً برِبا الدين (ربا النسيئة).

٣. الربا القائم على البيع: يرتبط هذا النوع من الرِّبَا بما هو معروف بـ السِّلْع الرِّبَوِيَّة (مثل الذهب والفضة والقمح والشعير والتمر والملح). في هذه الحالة، يتشابه طرْفُ التبادل، لكن لا يتطابقان. فالذهب والفضة، على سبيل المثال، مُتشابهان من حيث أنهما شكلان من أشكال النقود، لكنَّها غير مُتطابقتين. هذا ينطبق مثلاً على الدولار واليورو. باختصار، إذا تشابهت السِّلْع، أي أنها لم تتطابق ولم تكن مُختلفة جداً عن بعضها البعض، فإن تبادلها يخضع لقيود محدَّدة.

المبادئ الإسلامية للتبادلات التجارية

وقد ورد ذكر السلع الربوية صراحةً في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال:

(الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد، فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد).

إن جوهر قوله صلى الله عليه وسلم هو عبارة "إذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم" هو أن البيع عقد تبادل تختلف السلع بموجبه في كلا الطرفين، في حين ينطوي الربا على تبادل مادتين متطابقتين أو متشابهتين إلى حد كبير.

وتتلخص القواعد المتضمنة في الحديث في الجدول أدناه حيث تمثل كل خانة متطلبات تبادل السلع في الصف والعمود الموافق لها. مثلاً، تتطلب مبادلة الذهب والفضة أن يكون كلاهما متبادلاً فوراً أو يداً بيد، على الرغم من احتمالية اختلاف الكمية. تتطلب مبادلة الذهب بالذهب أن يكون الطرفان متساويين وتجري المبادلة فوراً (يداً بيد).

الذهب	الفضة	القمح	الشعير	التمر	الملح
الذهب	$\Delta =$	Δ	$\sqrt$	$\sqrt$	$\sqrt$
الفضة	Δ	$\Delta =$	$\sqrt$	$\sqrt$	$\sqrt$
القمح	$\sqrt$	$\Delta =$	Δ	Δ	Δ
الشعير	$\sqrt$	Δ	$\Delta =$	Δ	Δ
التمر	$\sqrt$	Δ	Δ	$\Delta =$	Δ
الملح	$\sqrt$	Δ	Δ	Δ	$\Delta =$

Δ يجب أن يجري تبادل الطرفين محل العقد فوراً أو يداً بيد.

$=$ يجب أن يكون الطرفان محل العقد متساويين بالكمية.

$\sqrt$ لا يخضع التبادل لأي قيود مفروضة خارج قواعد التجارة العامة.

(المصدر: ر. المصري: الجامع في أصول الربا، ١٩٩٩، ص. ٩٤).

ويمكن تصنيف السلع الربوية إلى مجموعتين رئيسيتين، لكلٍ منهما قيود محددة مرتبطة بهما:

١. الذهب والفضة (النقود)

٢. القمح والشعير والتمر والملح (القوت أو الاقليات)

لا توجد بين المجموعتين قيود غير القواعد العامة للتبادل.

يتضح من الجدول أنه كلما ازدادت السلع في طرفي التبادل تشابهاً، أصبحت القيود أقوى وأشد. فمثلاً، ترتبط العناصر على الخط القطري المائل في الجدول بالمعاملات التي يجري فيها تبادل السلعة ذاتها وتكون هذه غرضة لأقصى القيود.

يمكن تمييز ثلاثة مستويات رئيسة للقيود فيما يلي:

١. إذا كانت السلعة نفسها في طرفي التبادل - يجب أن يجري التبادل في الطرفين فوراً وعلى نحو متساوٍ.
٢. إذا كانت السلع مختلفة من المجموعة ذاتها - يجب أن يجري التبادل فوراً لكن ليس بالضرورة أن يكون متساوياً.
٣. إذا كانت السلع من مجموعات مختلفة - تنطبق القيود الدنيا كما هو مذكور في الحديث: "إذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم".

يُشار إلى هذه الأنواع من الفائدة باللغة العربية كما يلي:

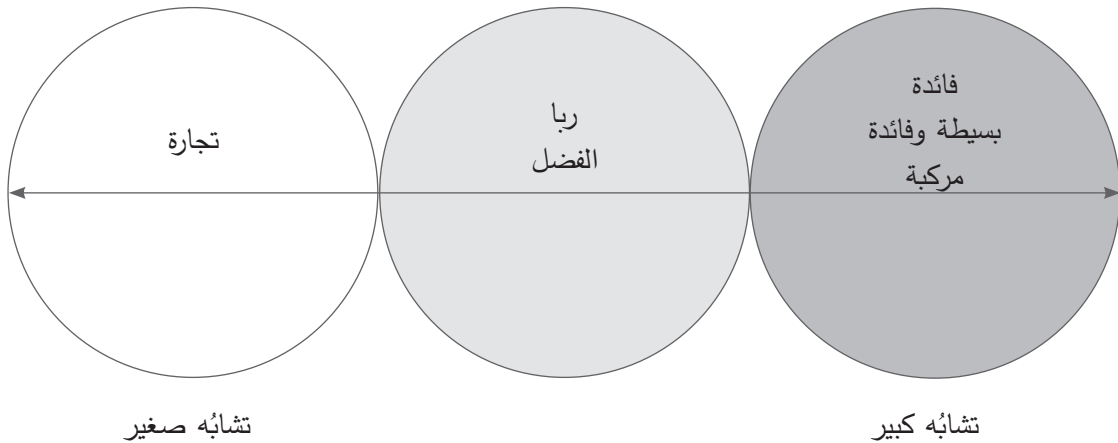
- الفائدة البسيطة - ربا النسيئة.
- الفائدة المركبة - ربا النسيئة / ربا الجاهلية.
- الفائدة القائمة على البيع - ربا الفضل.

يتفق العلماء عموماً على أن ربا الفضل إجراء وقائي ضد الفائدة البسيطة. نرى أن السلع المبّنة المذكورة في الحديث كانت في وقت النبي عليه الصلاة والسلام من الضروريات ذات القيمة الاستراتيجية ويمكن استبدالها بسلع أخرى. هذه السمات بمجموعها تجعل السلع الربوية عرضة للاقتراض والإقراض وهي معرضة للفائدة البسيطة والمركبة

مثال

بيع أونصة من الذهب عيار ٢١ قيراطاً مقابل تسليم مؤجل لأونصتي ذهب عيار ١٨ قيراطاً مثلاً ليس قرضاً من الناحية التقنية، حيث إن الطرفين غير متطابقين. لكن ينطوي التبادل على عنصر تمويل غير مسموح على السلعة ذاتها.

ويوضح الشكل التالي درجة التشابه:



نستنتج من الشكل أعلاه أن:

- المعاملات التي تنطوي على سلع متطابقة تخضع لقيود الفائدة البسيطة أو ربا القرض.
- إذا كانت السلع مختلفة، يُعدّ التبادل تجارة وليس عرضة للربا.

المبادئ الإسلامية للتبادلات التجارية

بين هذين الاحتمالين، عندما تكون السلع غير متطابقة بل متشابهة، يكون التبادل عرضةً لقيود ربا الفضل، وهي أقل تقييداً من معاملات الفائدة البسيطة أو ربا القرض.

تُعَدُّ القيود الدُّنيا المرتبطة بالتجارة تأكيداً واضحاً على أنَّ مزاولة التجارة وتكوين الثروات مرتبَّتان معاً كأحد الأهداف الرئيسية للاقتصاد الإسلامي.

٥. المحرّمات الكبرى: الغرر

الهدف التعليمي

- ١-٣-٣ فهم طبيعة الغرر
- ٢-٣-٣ معرفة علّة تحريم الغرر
- ٣-٣-٣ فهم الأنواع المختلفة للغرر

١-٥ طبيعة الغرر

المعنى المعجمي لكلمة غرر هو المخاطرة، أي التعرّض للأذى أو الضرر، لكنها تتضمن أيضاً الخداع والنّضيل (الضرير، الصفحات: ٥٠-٥٤). يُعرّف العلماء الغرر كما يلي:

- الغرر هو المخاطرة التي استوى فيها ظرفُ الوجود والعدم (احتمالين متساويين) (الكاساني).
- الغرر هو عدم الحسم بين حالتين، إحداهما تتماشى مع الهدف والأخرى ضده (الدسوقي).
- الغرر هو ما تردّد بين احتماليتين، أغلبهما أخوفهما (خشية غير مرغوبة) (الدسوقي).
- الغرر هو عدم الحسم بين حالتين: السلامة والضرر (ابن تيمية).

بتعبير آخر، الغرر هو الالتباس الذي ينطوي على مخاطرة، أي احتمالية الإخفاق أو الضرر أو الخسارة حيث يكون احتمال الخسارة أو الإخفاق كبيراً. وبالتالي، لا تُعدُّ المخاطرة التي تنطوي على احتمال الخسارة بنسبة صغيرة أو ضئيلة غرراً، ولا يمكن تجنّب هذه النسبة بالممارسة العملية، وتوصف غالباً بأنها غرر صغير أو يسير. ينطبق الغرر عموماً على معاملات البيع (عقود المعاوضات). ومع ذلك، يُتاح الغرر في المعاملات الخيرية نتيجة لعدم وجود خسارة مرتبطة بمنح تبرّعات إلى الأعمال أو الجهات الخيرية.

مثال

تتضمن الأمثلة الكلاسيكية للغرر ما يلي:

- بيع الحصة - معاملة بيع يكون فيها السعر مُحدّداً مسبقاً، لكن تُحدّد السلعة المُباعة عن طريق رمي حصة على مجموعة من السلع المختلفة بنوعياتٍ وقيمٍ مختلفة بعد الاتفاق مسبقاً على سعرٍ ثابت. تصبح المادة التي تلامسها الحصة موضوع البيع. تبرز في هكذا نوع من البيع مخاطرة خسارة أحد الطرفين لحساب منفعة الطرف الآخر لأن عنصر البيع الأخير قد يكون ذا قيمة أعلى أو أدنى من السعر المُتفق عليه.
- بيع جملٍ شاردٍ مقابل سعرٍ متفقٍ عليه. يُخفّض السعر ليعكس وضع الجمل الشارد الذي قد لا يُعثر عليه مُجدّداً. إذا وجد الشاري الجمل سالماً يستفيد منه، وإلا يخسر المبلغ الذي دفعه.

في عملية التبادلات التجارية، قد ينتج الغرر مثلاً بسبب عدم الوضوح في تحديد مواصفات محل العقد على نحو يُزيل الغموض كلياً. قد يؤدي الغموض غير المقصود إلى الجِداع والاحتياال الصريح. يُعد أي إتفاق مُعرّض لعاملٍ كبيرٍ من الغرر باطلاً من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، بغض النظر عما إذا كان الفريقان مُتفقين على العقد أم لا.

في سياق التمويل في يومنا هذا، تتضمن أمثلة الغرر على ما يلي:

- شراء منزل سيجري تحديد ثمنه في المستقبل.
- بيع سيارة مسروقة.
- بيع سيارة موجودة لكن دون بيان مواصفاتها كاملة.
- بيع سهم بسعر ثابت لشركة غير مُفصّل عنها.

غير أنه يُمكن تجنّب الغرر إذا كان للفريق المُتضرّر الحقّ بإلغاء البيع في حال كانت النتيجة ستُلحق الضرر به. لا ينطبق الغرر عندما يكون الأصل المباع واحداً من أصل عدّة سلعٍ من نفس النوع والقيمة مثل البضائع المُنتجة بالجملة.

٢-٥ أنواع الغرر

١-٢-٥ المراهنة (القمار)

من أبرز أشكال الغرر هو القمار، الذي ينطوي على الرّبح من الحظ أو التّدمير (أي أدية الفريق الآخر) وقيل: هو كلّ لعب يُشترط فيه غالباً أن يأخذ الغالب شيئاً من المغلوب ولا يرتبط بمهارة إنتاجية أو عملٍ مُفيد. فهو يهدم دعائم المسؤولية والأخلاق وقد يولد الكراهية والعداوة بين الأطراف. ينطوي القمار على أكل المال بدون مُقابل أيّ (أكل المال بالباطل)، أي أخذ ثروة فريق ما دون مُقابلٍ مُفيد للطرف الآخر.

يتسم القمار بأنه مُعاملة تقتضي كسب فريق ما على حساب خسارة الآخر حصراً (الصّرير، ص ٦٢١)، مثل اليانصيب. كما يُعدّ تداول المُشتقّات المالية مثلاً على القمار في التمويل الحديث لأنه يؤدي إلى ربح أحد الفريقين على حساب خسارة الآخر. فالمرهنة أو القمار لا يفيد كلا الطرفين بنفس الطريقة وله نتيجة غير مؤكدة للغاية، وينتج عنه فوز طرف على حساب الطرف الآخر.

وأسهل طريقة لتحقيق فيما إذا كانت معاملة ما تعد قماراً أم لا هي تقدير العلم بعاقبة المعاملة (نتيجة المعاملة) مسبقاً ثم النظر في مدى قبول الطرفين للعاقبة. فإذا انتفى قبول الطرفين فهي قمار؛ لأن أحد الطرفين سيكسب ويخسر الطرف الآخر، فهي لا تخدم مصلحة الطرفين. ومن ناحية أخرى فإن التبادل التجاري يفيد الأطراف جميعاً حتى لو كانت العاقبة غير معلومة.

ويمكن بسهولة تمييز التبادل التجاري عن القمار أو الزّهان عن طريق النّظر فيما إذا كان للشكّ وعدم اليقين أثرٌ على تنفيذ المعاملة أم لا. وبتعبيرٍ آخر، سوف يقوم أحد الطرفين بـ:

- تنفيذ التبادل سواء كان هناك شكّ أم لا.
- العزوف عن تنفيذ القمار إذا كانت العاقبة معلومة.

٥-٢-٢ الغرر الكثير والغرر اليسير

ليس كل غرر قماراً لأنه في بعض الحالات قد يحقق كلا الفريقين الكسب برغم وجود عامل الغرر.

مثال

المزارعة - في هذا النوع من المعاملات، يوافق المزارع على حراثة أرض مملوكة للغير مقابل نسبة محددة مسبقاً من المحاصيل، حيث يتحمل المزارع عادةً كلفة حراثة الأرض. فإذا كان حجم المحصول كبيراً بما فيه الكفاية، سيستعيد المزارع التكاليف المدفوعة ويحقق ربحاً بعد إعطاء مالك الأرض حصته. في هذه الحالة، يربح كل من مالك الأرض والمزارع من هذه الاتفاقية. لكن في حال كان المحصول شحيحاً بدون ذنب أو تقصير من جانب المزارع، قد لا يتمكن من استعادة تكاليفه حراثة الأرض.

بيع الفاكهة التي لم تُحصَد بعد - من الممارسات الشائعة في زمن النبي (عليه الصلاة والسلام)، كان شراء الفاكهة قبل موسم الحصاد للحصول على سعر أفضل لضمان حصول المشتريين على أفضل سعر على كمية الفاكهة المطلوبة. لكن كثيراً ما كان يأتي موسم الحصاد مخيباً للتوقعات، الأمر الذي يؤدي لخسارة المشتري جزءاً من سعر الشراء الذي دفعه. ولتفادي النزاعات، نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن شراء الفاكهة قبل نضوجها.

عندما يكون هناك احتمال أن ينتج عن المعاملة حالين من الحالات التالية: ربح-ربح أو ربح-خسارة، يكون ذلك عرضةً لنوعين من الغرر:

١. **الغرر الكثير:** تُعدّ المعاملات التي يكون فيها ناتج الربح-الخسارة إما كبيراً أو غالباً، غرراً محزماً بما أنه يؤدي إلى الحصول على مالٍ مقابل لا شيء وقد يكون ضاراً للمجتمع.
٢. **الغرر اليسير:** هي المعاملات التي تكون سميها الغالبة هي الكسب المتبادل واحتمالية ربح-خسارة ضئيلة أو غير كبيرة. بتعبير آخر، يتجلى هدف الفريقين في إنجاز الكسب المتبادل بدلاً من صنع الثروة على حساب الطرف الآخر. يُباح هكذا نوع من الغرر وتكون المعاملات مباحة.

في معاملة العربون، يدفع الشاري دفعةً مسبقة لا يمكن له استردادها بغرض شراء أصلٍ محدد. يحتفظ المشتري بالحق بإلغاء صفقة الشراء ضمن مدة محددة لكن سيخسر دفعته المسبقة في حال قرر الإلغاء. أما في حال إتمام المشتري لصفقة الشراء، يدفع فقط الفرق المتبقي بين سعر الشراء المتفق عليه أصلاً ومبلغ الدفعة المسبقة. لذا لمعاملة العربون نتيجتين محتملتين ألا وهما: ربح-ربح إذا أبرمت صفقة الشراء وربح-خسارة إذا ألغى الشاري صفقة الشراء.

ويشكك بعض العلماء بصلاحيّة بيع العربون نتيجةً لاحتمالية انتفاع أحد الأشخاص على حساب خسارة الطرف الآخر أو ربح-خسارة. لكن يُجمع معظم علماء الشريعة على إباحة العقود ذات نتيجة ربح-خسارة طالما لم تكن احتمالية الخسارة كبيرة والأفضل بالنسبة للفريقين إبرام صفقة الشراء من إلغائه. أصدر مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي حكماً يُتيح بيع العربون.

ويلخص الجدول التالي أنواع الغرر وكيفية مقارنتها بالقمار.

النوع	المنتجات	الحالة	موقف الشريعة
القمار	ربح-خسارة، خسارة-ربح	لا كسب متبادل	غير مقبول
الغرر الكثير	ربح-ربح، ربح-خسارة	ربح-ربح ليس غالباً ربح-خسارة كبيراً	غير مقبول
الغرر اليسير	ربح-ربح، ربح-خسارة	ربح-ربح غالب ربح-خسارة صغير	مقبول

كل معاملة فيها احتمالية مُنتج انتفاع أحد طرفيها على حساب خسارة الآخر ربح-خسارة، تُعدُّ مُعرَّضة لُغُصْر من عُنَاصِرِ الغرر، لكن يُصِبحُ الغرر كبيراً فقط ومن ثم يكون مُحَرَّماً إذا كان احتمال ربح-خسارة كبيراً. ففي حالة القمار مثلاً، الحَصيلة الوحيدة المُتَوَقَّعة هي ربح-خسارة ولذا يُعَدُّ بطبيعته المُحَصَّلَة النّهائية الغالبية وأحد أَوْصَح أشكال الغرر المُحَرَّم.

٦. قواعد التبادل

الهدف التعليمي

٣-٤-١ فهم مبدأ الربح والمسؤولية

٣-٤-٢ معرفة علة كون الشخص مسؤولاً عن بضاعة ما أو خدمة معينة

بالإضافة إلى القواعد المتعلقة بالربا والغرر، تُقدِّم الشريعة الإسلامية مجموعةً من القواعد المُفَصَّلَة ذات العلاقة بالتجارة والتبادل. تهدف هذه القواعد إلى وضع فاصلٍ واضحٍ بين التجارة الحلال والربا والغرر غير المشروعين. في حين أن قواعد الشريعة واضحة فيما يخص الربا والغرر، إلا أنه توجد مناطق رمادية يكتنفها الغموض بين الربا والتجارة يجب دراستها بعناية في أي معاملة.

٦-١ لا ربح من دون تحمُّل المسؤولية (الخراج بالضمان)

نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن ربح ما لا يتحمَّل صاحبه مسؤولية عن الأصل (رواه أحمد و الترمذي و النسائي وغيرهم). في هذا السياق، الربح يعني الفرق بين سعر شراء بضائع أو خدمة ما وسعر بيعها، وتُشير المسؤولية (الضمان) إلى تحمُّل أعباء المخاطر الحقيقية المرتبطة بالبضائع أو الخدمة. ولهم كيفية أن يُصِبح المرء ضامناً للسلعة الأصل أو الخدمة، من المهم أن ندرك مفهوم الحيابة (القبض).

تعتمدُ الحيابة على فئة الأصل (فئة السلعة). مثلاً عند شراء شيء ما من متجر، يجري تسليمه حقيقياً من البائع إلى الشاري، ويجري تملك حسابات مواقع التواصل الاجتماعي بواسطة اسم المُستخدم وكلمة السر وحيابة منزل تجري عن طريق الحصول على المفاتيح.

المبادئ الإسلامية للتبادلات التجارية

بغض النظر عن كيفية الحياة، فإنها تنطوي على القدرة على الانتفاع من البضاعة أو الخدمة. وحالما تُصبح في حياة المشتري، يصبح الفرد مسؤولاً عنها ويتحمل أعباءها.

مثال

اشترى أحمد حاسباً محمولاً من محل للإلكترونيات يوم الاثنين في الساعة الثانية بعد الظهر لقاء ١٥٠٠ دولار أمريكي. يطلب وكيل المبيعات من أحمد أن يأتي ويأخذ الحاسب في صباح اليوم التالي الساعة العاشرة صباحاً. في أثناء هذه المدة، من الساعة الثانية بعد الظهر إلى الساعة العاشرة صباحاً من يوم الثلاثاء، لا يستطيع أحمد الانتفاع من الحاسب الذي اشتراه طالما لم يقبضه بعد.

بعد الثلاثاء الساعة العاشرة صباحاً، تكتمل ملكية أحمد عن الحاسب مع تحمله مسؤوليته، بغض النظر عما إذا كان قد أخذه من المتجر أم لا. لذا إذا تضرر الحاسب بعد ذلك الوقت دون إهمال من طرف المتجر، يكون أحمد مسؤولاً عنه. لكن قبل ذلك الحين، يبقى المتجر صاحب المسؤولية الرئيسية.

في حال تلقى أحمد عرضاً لبيع الحاسب قبل الساعة العاشرة صباحاً من يوم الثلاثاء مقابل ٢٠٠٠ دولار أمريكي، لا يمكنه قبول العرض نظراً لأنه لا يملكه بعد. إذا قبل العرض، يكون قد كسب ربحاً دون أن يضمن البضاعة أو السلعة المعنية.

تكن علة اشتراط الحياة الكاملة في إمكانية شراء أصل ما وبيعهُ بربح دون تحمّل مسؤولية المخاطرة، ممّا يؤدي إلى كسب البائع للمال دون تحمّل مسؤولية البضاعة أو الخدمة الحقيقية، ويُعدّ هكذا أمرٌ في جوهره ربا. نتيجة لذلك، يُحرّم شراء أي شيء ثم بيعهُ بربح من دون تحمّل مسؤولية (حياة) البضاعة أو الخدمة المعنية.

التسوية

تشتمل التسوية على تسلّم البائع للمال (الثمن) واستلام المشتري للبضاعة أو الخدمة. وإلى حين تسوية المعاملة، يبقى البائع مسؤولاً عن سلعة الأصل حتى إتمام إجراءات تسوية المعاملة التي تنتقل مسؤولية الأصول بموجبها إلى الشاري.

يوجد عادةً في الأسواق المالية التقليدية فارقٌ يومي بين وقت تنفيذ عقدٍ ما وتسويته (أي قبض السلعة وحيازتها). يعني ذلك من وجهة نظر الشريعة الإسلامية أن أي مُستثمر يشتري أصلاً بسعر مُعيّن في زمن "ز" لا يجب أن يبيع ذلك الأصل بسعر أعلى (أي لكسب الربح) قبل حلول تاريخ التسوية. إذا باع قبل حلول وقت التسوية، ستكون أي أرباح مكتسبة غير مُحلّلة لأن المُستثمر لم يملك حياة الأصل بعد.

التسوية الإجمالية الفورية (RTGS)

التسوية الإجمالية الفورية هي نظام يؤدي التسوية فوراً أو في زمنها الحقيقي، أي خلال وقت تنفيذ عملية التجارة (أو البيع). ونتيجة لعدم وجود فارق زمني بين وقت التعاقد وبين وقت التسوية، يمكن بيع الأصول المُشتراة بواسطة هذا النظام وتحقيق الربح في أي وقت بعد إبرام الصفقة التجارية.

صرف العملات

كما رأينا في الفقرة ٤-١-٤، إن مبادلة الذهب مقابل الفضة تتطلب أن تتم مبادلة طرفي المعاملة مباشرة. ويعني هذا من وجهة نظر الشريعة الإسلامية الحياة الفورية لها، الأمر الذي يجعل تصريف العملات بأنظمة تسوية مؤجلة (في غضون يومي عمل مثلاً) مخالفاً للمتطلبات الشرعية. لكن نظراً لعدم توافر البدائل وحقيقة أن الشركات تحتاج للعملة الأجنبية، تُعفى هذه المخالفة استناداً إلى حكم المرونة في حالة العسر (المشقة تجلب التيسير).

لكن مع تقدّم التكنولوجيا وتزايد أنظمة التسوية الإجمالية الفورية المستخدمة في تصريف العملات، يجب على المصارف الإسلامية والشركات تأدية صفقات تصريف العملات عن طريق التسوية الإجمالية الفورية ليس لأنها تمثل لأحكام الشريعة الإسلامية فحسب، بل تُعدّ أقلّ خطورة وتوفّر للمستثمرين حماية أفضل.

٢-٦ لا تبع ما لا تملكه

الهدف التعليمي

- ٣-٤-٣ فهم مبدأ بيع ما تملكه
٤-٤-٣ معرفة علة تحريم بيع ما لا تملكه

يشير مفهوم "ما لا تملكه" إلى مجموع الملكية أو السلطة والحياة والسيطرة. لكي يستطيع البائع بيع أصل ما، يجب عليه إما أن يملك الأصل أو يكون مَخولاً ببيعه، ويكون له سيطرة عليه (أي قادراً على تسليمه للمشتري). ينطبق هذا المبدأ أيضاً على الوكيل الذي يتصرّف بالنيابة عن المالك ويخول له بيع أصل ما من قبل المالك، كما يملك السيطرة الكاملة على الأصل. لذا يمكن تصنيف "ما لا تملكه" إلى ما يلي:

١. يملك البائع القدرة الشرعية على البيع، أي أنه يملك البضاعة أو لديه الإذن من المالك للبيع بالنيابة عنه.
٢. يملك البائع القدرة الفعلية على تسليم البضائع، أي أنها في حوزته.
٣. يمكن للبائع السيطرة على الأصل.

يصحّ البيع صالحاً ومشروعاً عندما تتحقّق النقطة الأولى (الملكية أو السلطة) بالإضافة إلى واحدة من النقطتين الأخريين (الحياة أو السيطرة). لكن مجرد حياة الأصل والسيطرة عليه لا تُعدّان كافيتين لوحدهما.

مثال

فيما يلي أمثلة لعقود بيع باطلة:

١. بيع سيارة من قبل المالك لكن سيارته كانت قد سُرقت منه: يملك البائع الأصل قانونياً لكنه غير قادر على تسليم السيارة بما أنها قد سُرقت.
٢. بيع اللص لساعة يد سرقها: لا يملك البائع الأصل قانونياً، لكنه قادر على تسليمه.
٣. بيع أصل دون تفويض: إذا كان بحوزة الوكيل أصل ما ولديه السيطرة عليه لكنه غير مفوض من قبل المالك ببيع الأصل، هو قادر فيزيائياً على التسليم لكنه غير مَخول قانونياً لبيع الأصل.

المبادئ الإسلامية للتبادلات التجارية

يجب التأكيد على أن القدرة على التسليم لا يجوز الحكم عليه على أساس التوقعات الشخصية بل على أساس المؤشرات الموضوعية التي تظهر قدرة البائع الفعلية على التسليم.

مثال

تشير حجوزات شركات الطيران إلى عدم حضور كافة المسافرين على متنها للذهاب إلى وجهة معينة ما كانوا قد حجزوا أمكنتهم فيها، الأمر الذي دفع بعض شركات الطيران إلى حجز تذاكر سفر تتجاوز سعتها من المقاعد. ونتيجة لذلك، تقع هذه الشركات في محذور بيع شيء لا تملكه نظراً لأنها لم تعد قادرة على تقديم الخدمة.

توجد عدة طرق لتجنب مخالفة هذه القاعدة، مثل إبقاء المسافرين على قائمة الانتظار إلى أن يصبح مقعد ما متاحاً.

٦-٢-١ المشتقات المالية

أظهرت الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إمكانية انحراف القطاع المالي عن دوره في خدمة الاقتصاد الحقيقي لدرجة إحداث الضرر في المجتمع. برغم استحقاق العديد من الأدوات المالية باسترجاع الأصول لكنها لا ترتبط بها مباشرة.

مثال

مقايضات مخاطر النعثر عن دفع الدين CDSs هي عقود تأمين مقابل فروض أو ديون، ومع ذلك فإن لا يحتاج مشتري هذه العقود أن تكون لديه أي علاقة بتلك الجهة أو مصلحة فيها. في هذه الحالة، لا يؤمن مشتري مقايضات مخاطر النعثر على أي شيء، بل هو ببساطة يراهن على تخلف أداء الأصل الأساسي، ولذا سيكون قادراً على تحصيل تعويض أكثر مما دفعه على الأقساط.

البيع على المكشوف عقد بيع يبيع بموجبه البائع حصصاً لا يملكها بتاريخ تسليم مؤجل متوقعاً هبوط السعر. يمكن تغطية عقود البيع على المكشوف حيث يقرض المستثمر الحصة مقابل رسم معين، كما يمكن عدم تغطية هذه الأصول لأن المستثمر في هذه الحالة لا يملك الحصة ولا يقرضها. عند الاستحقاق، عادة ما تجري تسوية هذه العقود نقداً.

تتفصل عقود المشتقات عن الأصول محل العقد لأنها ببساطة رهانات جانبية على هذه الأصول. تُحرّم المشتقات تحريماً كاملاً بموجب الشريعة الإسلامية.

٦-٢-٢ الأدوات المالية الإسلامية

يُحرّم الإسلام عموماً بيع ما لا يملكه الشخص أو ما ليس بحوزته. لكن هذه القاعدة لا تنطبق على نوعين من المعاملات: السلم والاستصناع.

وعقد السلم عقد بيع يدفع فيه السعر بالكامل مقدماً، في حين تُسلم البضاعة آجلاً بتاريخ مُحدد مسبقاً في المستقبل. تنطبق معاملات السلم عادة على الزراعة بسبب عدم إتاحة البضاعة وقت التعاقد لكن ذلك لا يقتضي أن البائع يبيع شيئاً لا يملكه لسببين:

١. يستلم البائع الثمن كاملاً مقدماً، وهو شرط مطلوب لعقد السلم. يساعد الثمن البائع ليكون قادراً على تسليم البضائع المستقبلية، فعندما يقبض البائع الثمن مقدماً، تتأخ له وسائل إنتاج البضائع وتسليمها (ألا وهي المحاصيل الزراعية في هذا المثال).

٢. بما أن البضائع المستقبلية هي التزام دين على البائع، يجب أن تفسح شروط العقد البائع مجالاً زمنياً كافياً لتمكينه من تسليم البضائع عند الاستحقاق. على سبيل المثال، يجب تحديد تاريخ التسليم لكي يُتاح للبائع الوقت الكافي لإدارة عمليات تسليم البضائع.

يجب أن تتمتع مواصفات البضائع بالمرونة الكافية لتمكين البائع من الحصول على المواد الأولية لإنتاج بضاعته (أو محاصيله) من مصادر بديلة ولا يكون مقيداً بمصدر واحد فقط.

وجود أجل قصير للتسليم أو مواصفات مقيدة جداً للبضائع، سيجعل تلبية البائع لالتزاماته أمراً ذو خطورة عالية، وبالتالي تصبح المعاملة قريبة جداً من مجال بيع ما لا تملكه.

وعقد الاستصناع عقد إنتاج يوافق فيه البائع على إنتاج الأصل المراد أو تصنيعه ليجري تسليمه إلى المشتري بتاريخ متفق عليه. يُساهم المنتج (أو البائع) بالمواد واليد العاملة لإنتاج المنتج المتفق عليه. على نحو مشابه للسلم، لا يملك المنتج البضائع وقت التعاقد، لكن على نحو مختلف عن السلم لا يلزم تسديد الثمن كاملاً مسبقاً بالضرورة، لكن يُمكن أن يُدفع استناداً إلى جدول زمني للدفع متفق عليه بين الأطراف.

هناك فرق آخر مهم آخر بين السلم والاستصناع وهو أنه في السلم لا يحتاج البائع ليكون منتجاً للبضاعة المباعة. لذلك، عقدياً لا يكون البائع في السلم مطالباً ببذل أي جهد أو عمل لإنتاج البضاعة بل يمكنه ببساطة شراؤها من السوق عند استحقاقها وتسليمها إلى المشتري.

وعلى العكس، يحتاج البائع في الاستصناع إلى التعهد بالعمل لإنتاج المنتج المتفق عليه. وهذا يعني أن على المنتج أن يمتلك المهارة والخبرة المطلوبتين.

٦-٣ لا دين مقابل دين (الكالء بالكالء)

الهدف التعليمي

٣-٤-٥ فهم مبدأ الدين مقابل دين

٣-٤-٦ معرفة علة تحريم بيع دين مقابل دين

يُعد تبادل دين مقابل دين أمراً مُحَرَّماً، ومن أبرز أشكاله شراء بضاعة بطريقة يكون فيها كل من الثمن والبضاعة التزامات دين، وتكون كل من الدفعة وتسليم البضائع مُوجَّلين إلى تواريخ مُحددة في المستقبل.

يرتبط الدين مقابل دين بمقايضة دين قائم مع دين جديد، مثلاً عن طريق دمج دينين في دين واحد وإصدار دين جديد لزيادة دين قائم. يُعزى السبب وراء هذا التقييد إلى الصلة بين التمويل وتحفيز نشاط اقتصادي حقيقي. إن تبادل دين مقابل دين يُنشئ التزامات بدفع الدين دون وجود معاملات حقيقية، أي دون حيازة أي عنصر ملموس وقت التعاقد. ينطبق القيد فقط على المعاملات التي تُنشئ الدين وليس على معاملات عقود الاستصناع التي بموجبها لا تتجسد مسؤولية منتج البضاعة في التزام بالدين بالتحديد بل التزاماً شرطياً، أي في حال فشل المنتج (أو البائع) في إنتاج الأصل بسبب يفوق قدراته وبدون

المبادئ الإسلامية للتبادلات التجارية

إهمال مُتعمد، عندها يُعفى من التزاماته. لكن إذا دفع الشاري أي دفعة مُسبقة، يكون المنتج مدينًا فقط بهذا المبلغ وعليه إعادة دفعه إلى المشتري. في عقد السلم يكون البائع مدينًا بتسليم البضائع المُتفق عليها ولا يمكن حلّ الالتزام بالعجز على التسليم، حتى إذا كان هذا العجز غير ناشئ عن الإهمال أو خطأ مُتعمد. لذا يكون التزام البائع في السلم أقوى من التزام المنتج في الاستصناع.

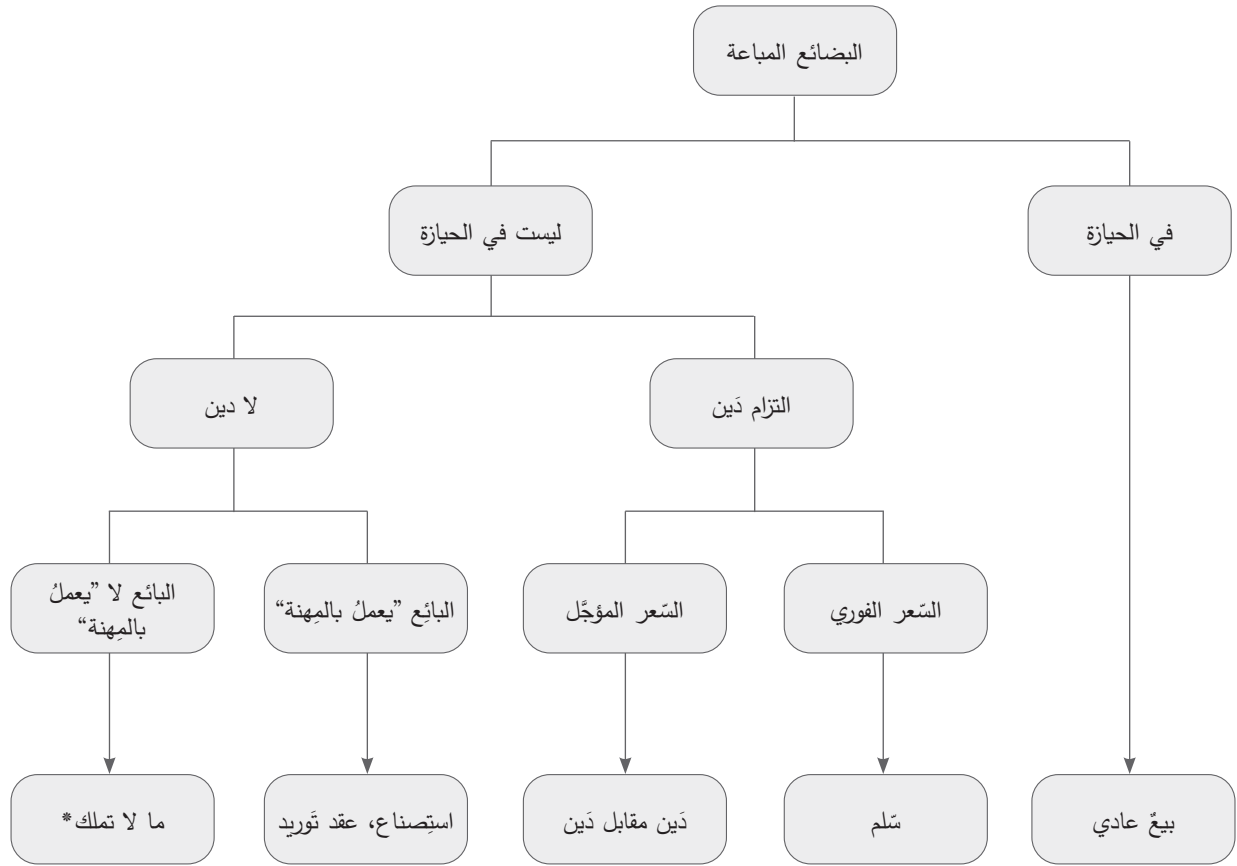
كانت هناك مُعاملة مشهورة في المدينة تُدعى "بيعة أهل المدينة أو بيع الاستجرار". وهي شبيهة بعقد التوريد (أو التوريد بالبضاعة) الحديث حيث يتفق المشتري مع البائع على أن يستلم البضائع شيئاً فشيئاً على مدى فترة زمنية مُعينة، مثل الجزر أو الخبز أو البقال. ويؤجل بموجبه كلٌّ من الدفع وتسليم البضائع. ولا يُعد هذا شكلاً من أشكال بيع الدين بالدين للأسباب الآتية:

١. البائع في 'بيعة أهل المدينة' بائع دائم العمل، فمهنته توفير هذا النوع من البضائع، لذا يكون قادراً على توريدها على أساسٍ مُنتظم. ومن هنا، فإنّ البضائع المُباعة بموجب هذا الترتيب ليست ديناً بالمعنى الدقيق للكلمة؛ بل تتوافر فعلياً أو حكماً.
٢. إذا كان البائع غير قادرٍ على التسليم لأسبابٍ خارجةٍ عن قُدراته (كأن يُتوفى مثلاً)، يُحلّ العقد تلقائياً وتُعفى الالتزامات (ما لم يكن الشاري قد دفع دفعة مُقدمة، فحينها تظلّ الدفعة المُقدمة ديناً يجب ردّه).

يتفق هذا مع المبادئ التي تحكم الاستصناع وينسجم أيضاً مع العمليات التشغيلية للشركات التي تُلبّي الاحتياجات الحقيقية للشركات والأفراد. لا تُصنّف عقود التوريد ضمن مجال الدين مُقابل دين لأنها مُرتبطة بعمل المورد وتكون التزاماته ضمن الشروط وليست ديناً ثابتاً.

١-٣-٦ الأدوات المالية الإسلامية - نظرة عامة

يقدم المُخطّط أدناه نظرة عامة مُبسّطة على الأدوات المالية الإسلامية وكيفية اختلافها عن الترتيبات غير المُشرعة كما رأينا معاً في الأقسام السابقة:



انظر الفقرة ٦-٢ لمزيد من المعلومات عن "ما لا تملك".

٦-٤ بيعتان في بيعَةٍ واحدة

الهدف التعليمي

٣-٤-٧ فهم مبدأ بيعتين في بيعَةٍ

٣-٤-٨ معرفة علة تحريم البيعتين في بيعَةٍ

نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن بيعتين في بيعَةٍ واحدة. فعلى الرغم من كثرة آراء العلماء في تفسير هذا الحديث، لكنهم يتفقون عموماً على أن جمع عقود متناقضة أو غير متنافسة معاً أمر غير مقبول. والحديث ركنٌ أساسيٌّ للهندسة المالية في التمويل الإسلامي.

عند جمع هذا القيد مع مبدأ الإباحة، يمكن الاستنتاج أنه يجب توجيه الابتكار والإبداع في التمويل الإسلامي نحو اتِّفاقاتٍ مُثمرة وذات قيمةٍ جوهريةٍ مضافة. لذا فإن جمع عقدين أو أكثر يكون مُقيّداً فقط إذا كانت هذه العقود متناقضة أو تتعارض مع بعضها البعض ولا يضيف هذا الدمج قيمةً جوهريةً إلى العقد. لكن إذا كانت العقود متوافقة، قد يجلب الدمج قيمةً جوهريةً مضافة لم يكن ممكناً تحقيقها عن طريق التعامل مع العقود على نحوٍ منفصل.

المبادئ الإسلامية للتبادلات التجارية

يُمكن النظرُ إلى الاستِصناع على أنه دمجٌ بين السِّلْم وعقد استِجار اليد العاملة. يبيعُ المُنتجُ خدماته التي تُعدُّ استخداماً بِناءً لمهارته، لكنَّهُ يتكفلُ أيضاً بالمُساهمة بالمواد الأولية لتصنيع للبضائع المُنتجة، وهو أمرٌ شبيهٌ بالسِّلْم. لكن المُنتج النهائي للدمج يختلفُ وينتجُ عنه عقد جديد ذو خصائص فريدة غير موجودة ضمن مكوّناته الرئيسيّة.

يُسمح بدمج عدة عقود في واحد بموجب مبدأ الضرورة ويمكن إنشاء عدداً غير مُتناهٍ من العقود الماليّة بفعاليّة. يتطلّب دمجُ العقود لإضافة قيمةٍ جوهريّة ولا يجب أن يُخالف مبادئ الشريعة الإسلاميّة.

٦-٤-١ العقود المركّبة المثيرة للجدل - بيع العينة

مثال

بيعُ العينة هو إتّفاق تُستخدم فيه بيعتان مشروعتان للوصول إلى مُحصلة نهائيّة غير مشروعة مُتضمّنة للربا. تكون الهيكلية على النحو التالي:

١. يشتري الشّخص (أ) هاتفاً محمولاً للتّسليم الفوري من الشّخص (ب) مقابل سعرٍ مُؤجّل ١٠٠٠ دولار أمريكي يُدفع بعد ستة أشهر.
 ٢. بما أن (أ) يملك الآن الهاتف وهو بحيازته، يعيد بيعه إلى (ب) مقابل سعر نقدي ٩٥٠ دولار أمريكي.
- المنتج النهائي لهاتين الخُطوتين مُجمعتين هو أن يحصل (أ) على ٩٥٠ دولار أمريكي نقداً من (ب) ويجب دفع ١٠٠٠ دولار أمريكي بعد ستّة أشهر للطرف (ب). لذا، النّتيجة هي ببساطة قرضٌ مع إضافة مفروضة من (ب) على (أ)، وهو ربا.

يُحرّم مُعظمُ علماء الشريعة دمجُ العقود المتناقضة مثل بيع العينة لأنّه يحملُ الربا في طيّاته. لكن يُناقش الإمام الشافعي بأنّ النَّاس أحرارٌ بالتجارة كما يشاؤون (وهو مبدأ حريّة التعاقد). لذا، ما لم يذكُر الفريقان صراحةً أن الهدف هو تبادل المال الآن مقابل مالٍ في المُستقبل، لا يُمكن جرمان النَّاس من التعاقد كما يُريدون. مع ذلك فإن الإمام الشافعي رحمه الله يذكُر صراحةً أنّه إذا كان لدى الفريقان النية للوصول إلى هذه المُحصلة النهائيّة حتى دون ذكر ذلك صراحةً، فإن المُعاملة مشكوكٌ بها على أسسٍ أخلاقيّة. لكن في المحكمة لا يستطيعُ للقاضي إبطال المُعاملة لأنّه لا يوجد دليلٌ واضحٌ على أن الفريقين خطّأا للوصول إلى هذه المُحصلة النهائيّة. يقبلُ مُعظمُ العلماء أن أهداف الفريقين ومُمارساتهم تُشيران بوضوح إلى أن المُعاملة تُهدفُ إلى تأمين قرضٍ مع دفع فائدة مبادئ أن الأمور بمقاصدها (الأعمال بالنيّات)، والعادة محكمة.

وكما رأينا معاً في الفصل الأول، يوجد بُعدان يمكنُ للشريعة الإسلاميّة من خلالهما الحُكم على الأفعال:

١. البُعد الأخلاقي.
٢. البُعد القضائي.

في حين يوكّد الإمام الشافعي رحمه الله على وجود شرطٍ صريحٍ للعقدين من أجل إبطال المُعاملة في المحكمة، لكنَّهُ يشيرُ أخلاقياً إلى أنّه يجب على الفريقين عدم السّعي نحو هذا الهدف.

يوجد عدّة أسباب تجعلُ بيع العينة غير مُنسجمٍ مع أحكام مبادئ الشريعة الإسلاميّة ومقاصدها:

١. من الواضح أن الأصل لا يضيف أي قيمة إلى المشتري ويستخدم فقط لجعل القرض مشروعاً. إذا كانت البضاعة ذات قيمة بالنسبة للمشتري، سيظل مهتماً بشرائها إذا كان المال متوافراً لديه. يُعد شراء بضائع دون أي قيمة جوهرية مهما كان سوء استخدام الثروة (أو إسرافاً).
٢. عند العزم والنية ببيع البضائع مقابل سعر أدنى من سعر الشراء، لا يكون المشتري مستثمراً عقلياً يسعى لصنع الثروة وتوليد عائدات إيجابية. يقع هذا أيضاً ضمن سوء استخدام المال (إسراف).
٣. تُعد الشفافية إحدى أخلاقيات نشاطات العمل التجاري في الإسلام، لكن بيع العينة يخلق حالة لا يمكن فيها للفريقين أن يكونا شفافين في ذكر هدف الاتفاق، الذي هو الحصول على قرض مع إضافة مفروضة.
٤. بما أن البضائع المستخدمة في بيع العينة فائضة، يمكن استخدامها مجدداً في معاملات أخرى دون قيود. وبالتالي يمكن مراكمة كميات ضخمة من الدين باستخدام بضائع واحدة. يسمح هذا بصنع هرم دين معكوس مع قيمة البضاعة متواجد في القاعدة في حين يجري صنع طبقات الدين في قمة الهرم عن طريق عدد غير محدود مُحتمل من معاملات العينة.

٦-٤-٢ العقود المركبة المثيرة للجدل - التورق

التورق معاملة بيع يشتري فيه الشخص (أ) أصلاً ما من الشخص (ب) وبيعهما إلى فريق ثالث الشخص (ج). طالما أن (ج) مستقل عن (ب) والمعاملتان منفصلتان كلياً يُعد التورق مباحاً، على الرغم من أن العديد من العلماء يُعدونه غير محبوب (مكروه).

إذا كان الشخص (ب) طرفاً في معاملة البيع الثانية، مثلاً بصفة وكيل عن الشخص (أ) لبيع البضائع إلى الشخص (ج)، تصبح المعاملة ما يعرف باسم التورق المُنظم. يُعد معظم العلماء التورق المُنظم غير مقبول شرعاً بسبب الدور الصريح للبائع (ب) في تقديم التمويل إلى المشتري (أ)، ما يجعل المعاملتين مُهيكلتين ومُنظمتين صراحةً لاجراء اتفاقية تمويل. وقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي قراراً مفاده أن التورق مباح بشرطه، لكن التورق المُنظم ليس مباحاً.

يُعد التورق المعكوس نوعاً آخر من هذه العائلة ويُحرّم شرعاً، حيث يُزوّد الطرف (ب) التمويل إلى الطرف (أ) -بصفته وكيل- لبيع و شراء البضائع بالنيابة عن (ب). عندها، سيشتري الطرف (أ) بدوره البضائع مقابل دفعة فورية إلى السمسار لصالح الطرف (ب). وعندئذٍ، سيشتري (أ) البضائع ذاتها من الطرف (ب) مقابل سعر أعلى مُؤجل لكن لصالحه الشخصي هذه المرة. ثم سيبيع (أ) البضائع إلى فريق ثالث (ج) نقداً. حالما تُنهي المعاملة، سيترك (أ) مع التزام مُؤجل إلى (ب) لإعادة دفع مبلغ من المال أعلى من المبلغ الذي قبضه أساساً. أصدر مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي حكماً بأن التورق المعكوس، مثل التورق المُنظم، مُحَرَّم جُملةً وتفصيلاً.

٦-٤-٣ العقود المركبة المثيرة للجدل - بيع الوفاء

في ترتيب بيع الوفاء، يبيع الشخص (أ) بضائع إلى الشخص (ب) مقابل سعر يُدفع نقداً، ويحق للشخص (أ) حق إلغاء البيع و استرجاع المال واستعادة الأصل. يُعد حق الإلغاء هنا (خيار الشرط) خياراً مشروعاً في معاملة البيع يُعطي حامله الحق في إلغاء معاملة البيع و العودة إلى وضع ما قبل تنفيذ المعاملة. إنه وسيلة لحماية الفريق من الظروف غير المُتوقعة أو غير المعروفة التي قد تؤثر سلباً في وضعه.

لكن إذا استخدم حق إلغاء العقد بطريقة قد تؤدي إلى نتيجة غير مشروعة، فإنه في هذه الحالة يكون قرضاً بفائدة. فمثلاً إذا اتفق الطرفان على أن يقرض الشخص (أ) مبلغاً مالياً مساوياً لسعر السلعة إلى الشخص (ب)، فإن فائدة القرض هي الأرباح التي تنتج عن استخدام السلعة في مدة القرض، فإذا كانت السلعة عيناً مؤجرة، فتكون فائدتها أجرة التأجير، وقد

المبادئ الإسلامية للتبادلات التجارية

أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي قراراً بأن بيع الوفاء في الحقيقة قرض بفائدة وبالتالي فهو غير جائز.

٥-٦ تحديات الابتكار في المنتجات

تعمل المصارف الإسلامية في بيئة يسود فيها الإقراض القائم على الفائدة يُمثل فيه القطاع المالي الإسلامي أقل من ٢٪ من القطاع المالي التقليدي. يُفضل معظم عملاء المصارف الإسلامية الخدمات المصرفية المُمثلة لأحكام الشريعة الإسلامية لكنهم مع ذلك يبحثون عن منتجات يُمكن مقارنتها بالمنتجات التقليدية القائمة على الفائدة. لذا، قد تجد المصارف الإسلامية نفسها في وضع تحتاج فيه لأن تكون أكثر براغماتية (أو عملية)، على الأقل لمرحلة مؤقتة من الزمن. في حين طبق بيع العينة على نطاق واسع في ماليزيا، قرّر المصرف المركزي، بنك نيبارا ماليزيا، تقييد تطبيق العينة لتشجيع القطاع على الانتقال إلى المرحلة التالية في تطوره بغرض تحقيق الهدف الكامل للتمويل الإسلامي.

لكي يُحقق قطاع التمويل الإسلامي أهداف الاقتصاد الإسلامي، يحتاج إلى إبقاء معدل الابتكار عالياً نسبياً كي يكون قادراً ليس على منافسة نظرائه التقليديين، بل أيضاً كي يتطور ويُقدّم منتجات إسلامية فريدة من نوعها تخدم احتياجات عملائه وتُحقق مقاصد الشريعة الإسلامية.

٧. ملاحظات ختامية

تُمثل مبادئ التمويل الإسلامي نظاماً مُتماسكاً من النشاطات المالية التي تهدف إلى تكوين الثروات وتحقيق ازدهار المجتمع. وبالرغم من وجود تنوع في تفسيرات قواعد الشريعة الإسلامية، إلا أن لهذه التفسيرات فهماً مُشتركاً يخدم في النهاية مقاصد الشريعة الإسلامية ويلبي احتياجات الأطراف فيما يتعلق بالعدالة والشفافية والكسب المُشترك.

لا تهدف النقاشات السابقة فقط لتوضيح قواعد الشريعة في التبادل والتعاقد بل أيضاً لفهم الأسس المنطقية منها وفهم كيفية تطبيقها في الأسواق المعاصرة.

أَسْئَلَةُ نِهَايَةِ الْفَصْلِ

١. اذكر القيم التي يجب مراعاتها من قبل المشاركين في السوق.
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٢
٢. اذكر سبعة من القواعد العشرة المتعلقة بالتجارة.
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٢
٣. ما هو الفرق الرئيسي بين القرض والتجارة؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-١-٤
٤. أي نوع من أنواع الربا يرتبط بالسلع الربوية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٤-١-٤
٥. في سياق الربا، ما هي المستويات الثلاثة الرئيسة للقيود؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٤-١-٤
٦. عرّف الغرر.
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٥
٧. متى يصبح الغرر غرراً كثيراً؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٢-٥
٨. لماذا لا تُباح عقود المشتقات في الشريعة الإسلامية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٢-٦
٩. ما الفرق الجوهرى بين السلم والاستصناع؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٢-٦
١٠. اذكر ثلاثة من أنواع العقود المركبة الثلاث المثيرة للجدل.
مرجع الإجابة: الفقرتان ١-٤-٦ و ١-٤-٦-٣

الفصل الرابع

العقود الأساسية ومُعَامَلَتُهَا

١. مُقَدِّمَةٌ ٦١
٢. الْعُقُود ٦١
٣. عُقُود التَّبادُل ٦٧
٤. الْعُقُود الَّتِي تَسْمَحُ بِنَقْلِ حَقِّ الْإِنتِفَاعِ (Usufruct) ٧١
٥. عُقُود الشَّرَاكَةِ ٧٢
٦. عُقُود الْأَمَانِ (الضَّمَانَات) ٧٤
٧. الْقَوَاعِدُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِمُعَامَلَاتِ الصَّرْفِ الْأَجْنَبِيِّ ٧٥
٨. الْمَعَالِجَةُ الْمُحَاسِبِيَّةُ ٧٩
٩. مُلَاحَظَاتُ خَتَامِيَّةٍ ٨٩

يَتَضَمَّنُ هَذَا الْفَصْلُ قَرَابَةَ ١٥ سُؤَالاً مِنْ أَصْل ١٠٠ سُؤَالٍ مِنْ أَسْئَلَةِ الْإِخْتِبَارِ



١. مُقَدِّمَة

يتطرق هذا الفصل إلى الأنواع الرئيسية للعقود: العقود المبنية على أصول ملموسة، مع إشارة خاصة إلى عقود البيع، وعقود نقل حق الانتفاع (الحق في استخدام الأصول)، أي عقود الإيجار وعقود الشراكة والعقود التي تُوفّر الضمان، مثل الكفالات والقروض العقارية. وأخيراً عقود الصرف الأجنبي.

يُشار في بعض الأحيان إلى أنواع العقود المبنية في هذا الفصل باسم "العقود المسماة أو القياسية"، وتشكّل الدعامات الأساسية التي يرتكز إليها التمويل الإسلامي.

٢. العُقود

يتضمّن فقه المعاملات، أي القانون التجاري الإسلامي، قسماً مهماً يتناول العقود. ف القانون العقد يقع في صميم أي نظام قانوني تجاري وهذا ينطبق على القانون التجاري الإسلامي. في الشريعة الإسلامية، تُساعد المبادئ والأحكام المتعلقة بالعقود الصحيحة الأطراف المتعاقدة في إنجاز أعمالهم بطريقة تُلبّي مُتطلبات الشريعة الإسلامية. ويُمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع عامّة من التعهّدات والعقود التي توجد بين طرفين، وسنستعرض كلّاً منها بإيجاز في الفقرات القادمة. الأوّل هو العقد الفعلي، أما الاثنان الآخران فيشكّلان التمهيدات التي تسبق إبرام العقد، وتُعد هذه عموماً مُلزماً للطرف الذي يُمنح التعهّد، لاسيما في سياق التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية الحديثة.

- العقد.
- الوعد (وعد من طرف واحد).
- المواعدة (وعد ثنائي الأطراف أي من الجانبين).

١-٢ العقد

الهدف التعليمي

١-١-٤ فهم أساسيات العقد: أطراف العقد؛ موضوع العقد؛ العوض؛ العرض والقبول.

١-١-٢ تعريف

العقد هو مُعاملة تُعقد بين طرفين أو أكثر وبالتراضي بغرض تحقيق منفعة مُتبادلة. ومفهوم "العقد" يشمل أنواع العقود كافة، ويكون العقد صحيحاً إذا استوفى المعايير الآتية:

- وجود طرفين مُستقلين على الأقل مؤهلين للدخول في العقد.
- الإيجاب والقبول فيما يتعلق بكل من السعر والأصل المتعاقد عليه.
- التطابق بين الإيجاب والقبول.
- وجود تأثير مادي (مثل نقل الملكية) بعد تبادل الأصل والعوض (دفع الثمن أو الرسوم).

فعلى سبيل المثال، إذا عرض الشخص (أ) على الشخص (ب) بيع سيارته له مقابل ١٥,٠٠٠ دولار أمريكي، وقبل الشخص (ب) بشراء السيارة بمبلغ ١٥,٠٠٠ دولار أمريكي، يتم إبرام العقد وهو عقد صحيح (Valid) وذلك للأسباب الآتية:

- وجود طرفين مستقلين ومؤهلين وهما الشخص (أ) و(ب).
- الشخص (أ) عرض سيارته للبيع والشخص (ب) قبل العرض.
- قبول الشخص (ب) يتطابق مع العرض المقدم من الشخص (أ).
- تنقل ملكية السيارة من الشخص (أ) إلى الشخص (ب) وفي الوقت نفسه (أو كما هو متفق عليه) يدفع الشخص (ب) مبلغ ١٥,٠٠٠ دولار أمريكي إلى الشخص (أ).

فإذا أراد الشخص (ب) شراء السيارة مقابل ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي فقط، يكون قد قدم عرضاً مقابل العرض الأول. وعلى هذا لا يوجد اتفاق، وبالتالي لا يوجد عقد.

أنواع العقود

- عقود المعاوضة: حيث يبيع شخص ما شيئاً لشخص آخر مقابل ثمن أو نوع آخر من التعويض (عوض).
- عقود التبرع: حيث يعطي شخص ما شيئاً لشخص آخر من دون أي تعويض أو مقابل، كالوصية أو الهبة أو التبرع على سبيل المثال.

٢-١-٢ مكونات العقود والشروط التي تؤثر على العقود

تتشابه المكونات الرئيسية المتعلقة بالعقد الصحيح مع النصوص القانونية الأخرى، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- يجب أن تكون الأطراف المتعاقدة ناضجة وسليمة العقل. والمقصود بالنضج أن يكون كلا الطرفين بالغين راشدين، على الرغم من أن العقود المبرمة من قبل القاصرين جائزة شريطة الحصول على موافقة الأبوين أو ولي الأمر. أما سلامة العقل، فتعني السلامة العقلية في وقت إبرام المعاملة. فإذا كان أحد الطرفين غير عاقل أو فاقداً لقواه العقلية - سواء مؤقتاً أو بصورة دائمة - يصبح العقد في هكذا حالة باطلاً وملغياً.
- موضوع العقد - يجب أن يكون محل المعاملة (الأصول، السلع، المهارات) مشروعاً في النظام القضائي السائد وكذلك في الشريعة الإسلامية (أي أن يكون موضوع العقد مشروعاً). بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون موضوع العقد في متناول يد البائع أو تحت سيطرته أو في ملكيته. ويجب تحديد الموضوع بتفصيل كافٍ.
- الإيجاب والقبول - يجب أن يكون الإيجاب والقبول متطابقين كما رأينا معاً في تعريف العقود أعلاه، كما يجب أن يكونا مرتبطين ببعضهما البعض. ويجب أن يكون القبول مطلقاً و غير مشروط، ولا يمكن أن يُعطى بعد سحب العرض.

الشروط التي تؤثر على العقود

- يُعد البيع مع الشرط المطلوب لإكمال عقد البيع جائزاً، ويكون الشرط صحيحاً (Valid). فعلى سبيل المثال، إذا اشترط الشخص (س) على الشخص (ع) ألا يُعطي مفاتيح السيارة التي باعها له بل أن يحتفظ بها كضمان (رهن) حتى يدفع الشخص (ع) إلى الشخص (س) سعر الشراء المتفق عليه كاملاً. فإن هذا الشرط لا يُخل بالبيع، بل إنه يبين فقط ما هو مطلوب بموجب العقد ويؤكد حقوق البائع.
- يُعد البيع مع شرط لدعم مطلب ما في شروط العقد مقبولاً ويكون الشرط صحيحاً. على سبيل المثال، يجوز بيع أصل من الأصول بشرط أن يتعهد المشتري بالدفع أو يقدم شكلاً من أشكال الضمان، ويكون الشرط صحيحاً. لكن يجب أن تكون الشروط معقولة. فعلى سبيل المثال، إذا تعهد الشخص (أ) بشراء سيارة من الشخص (ب) بشرط أن يوظف الشخص (ب) ابن المشتري في شركته، فإن هذا النوع من العقود غير صحيح لأن الشرط غير منطقي. والشروط المعقولة هي تلك التي لا تتعارض مع العقد، كأن يطلب الشخص (أ) من الشخص (ب) تسليم البضاعة في غضون شهر مثلاً، إذ تعد هذه المدة الزمنية معقولة.

- يعدُّ البيع مع شرط متعارف عليه عموماً - أي شرط معروف جيداً بحكم الاستخدام والعادة في السوق - مقبولاً، ويكون الشرط صحيحاً. فعلى سبيل المثال، يُعدُّ بيع منزلٍ مع شرط استبدال الأقفال شرطاً صحيحاً إذا كانت هذه من الممارسات الشائعة عموماً. والتزامُ البائع بهذا الشرط أمرٌ ضروري. فإذا اشترى الشخص (أ) ثلاجةً من الشخص (ب) مثلاً بشرط أن يتعهد الشخص (ب) بصيانتها لمدة عامين مجاناً، يعدُّ الإقرار بهذا الشرط على أنه جزءٌ من الصفقة صحيحاً، ويكون عقد البيع جائزاً بموجب الشريعة الإسلامية.
- البيع مع شرط ليس في مصلحة أحد الطرفين المتعاقدين جائز قانونياً، لكن العقد يكون قابلاً للإبطال في حال عدم الالتزام بالشرط. ومن الأمثلة على ذلك أن يبيع الشخص (س) سيارته إلى الشخص (ع) بشرط ألا يبيع الشخص (ع) السيارة لشخص آخر لمدة ستة أشهر على الأقل.

٢-٢ الخيارات الشرعية للبيع

الهدف التعليمي

٢-١-٤ فهم الخيارات الشرعية للبيع

بالإضافة إلى المكونات المبينة في الفقرة ١-٢ المتعلقة بأطراف العقد وموضوع (محل) العقد والعوض والعرض والقبول، توجد خمسة خيارات للبيع في الفقه الإسلامي:

١. خيار فسخ العقد - خيار محدود المدة، ولدى البائع خيار ماثل في الإلغاء يظل سارياً حتى تنفيذ العقد، حيث نُعدُّ عملية البيع و الشراء نافذة بعد ذلك. ومن الأمثلة على ذلك منح المشتري عند شراء أحد الأصول الكبيرة فترة "سماح" للتروي والتفكير ملياً فيما إذا أراد الالتزام بالعقد أو إلغائه.
٢. خيار المعاينة - الحق في معاينة الأصل محل العقد أو تعيين شخصٍ مؤهل لمعاينته بهدف التأكد من خلوه من أي عيوب.
٣. خيار العيب - الحق في فسخ العقد إذا كان في الأصل عيبٌ ما.
٤. خيار الجودة - الحق في الحصول على النوعية المتفق عليها عند البيع.
٢. خيار السعر - الحق في الحصول على سعرٍ منصفٍ ضمن نطاق الأسعار السائدة في السوق.

٣-٢ تصنيف العقود

١-٣-٢ مقدمة

يحتوي هذا القسم على تفاصيل إضافية لخصائص العقد التي تؤثر على صحته والآثار المترتبة عليه. كما نتطرق إلى الفروق التي تميز العقود أحادية الطرف عن العقود ثنائية الأطراف، بالإضافة إلى الأنواع المختلفة من هذه العقود.

٢-٣-٢ شروط صحة العقد والآثار المترتبة عليه

الهدف التعليمي

٣-١-٤ فهم تصنيف العقود والشروط المطبقة عليها فيما يتعلق بأثرها: العقد الصحيح؛ العقد الفاسد؛ العقد الباطل

يمكن تصنيف العقود من حيث أثرها إلى ما يأتي:

- **العقد الصحيح** - العقد الذي يستوفي عناصر الشريعة الإسلامية وشروطها على النحو المبين أعلاه. ويتجلى أثر هذا النوع من العقود في النقل الفوري لملكية الأصل محل العقد إلى المشتري، ونقل الثمن (أو العوض) إلى البائع. ويمكن أن تكون العقود الصحيحة إما:
 - **نافذة (Enforceable)** - العقد النافذ هو عقد بين أطراف لديها القدرة والصلاحيات اللازمة للدخول في العقد. ومن الأمثلة على ذلك العقد بين شخصين عاقلين وناضجين، حيث تستوفي العناصر والشروط كلها الواردة بالتفصيل أعلاه، فهذا عقد واجب النفاذ.
 - **أو موقوفة** - العقد الموقوف عقد غير قابل للتنفيذ لحين إجازة ذلك، حيث يكون للشخص القدرة على إبرام العقد لكن ذلك يتجاوز سلطته. على سبيل المثال، قد يتجاوز الوكيل السلطة الممنوحة له من قبل موكله الأصيل. وبذلك يكون مثل هذا العقد موقوفاً حتى يجيز الموكل الأصيل (Principal) تنفيذه.
- **العقد الفاسد (القابل للإلغاء)** - هو عقد سليم في ذاته (روح العقد) لكنه غير جائز في شروطه، حيث يُبرم العقد ولكن تُعد بعض عناصره باطلة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، كبيع شيء ما مقابل سعر غير محدد. ويمكن أن يصبح العقد الفاسد صحيحاً إذا زال العنصر أو الشرط الذي جعله فاسداً، كالاتفاق على السعر في المثال المذكور أعلاه. وإذا جرى تسليم الأصل محل العقد بموجب عقد فاسد وتلّف هذا الأصل عندما أصبح في حوزة المشتري، يجب على المشتري أن يدفع العوض للبائع. أما إذا ألغى عقد البيع الفاسد، فيمكن للمشتري الاحتفاظ بالأصل محل العقد حتى يعيد البائع المال له.
- **العقد الباطل** - العقد الباطل ليس جيداً سواء في ذاته أو في عناصره. إذ لا يمكن أن يترتب على هذا النوع من العقود أي أثر شرعي أو منفعة. فإذا تلقى المشتري البضائع قبل أن يدفع ثمنها ثم تعرضت للتلف من دون أي خطأ من جانب المشتري، فإن المشتري ليس ملزماً بالتعويض للبائع. وبالمعنى الدقيق للكلمة، العقد الباطل ليس عقداً على الإطلاق، لأنه لا يستوفي متطلبات العقود.

٣-٣-٢ العقود أحادية الطرف والعقود ثنائية الأطراف

الهدف التعليمي

٤-١-٤ معرفة أنواع العقود فيما يتعلق الغرض الأساسي منها: أحادية الطرف وثنائية الطرف

العقود الملزمة لطرف واحد (أحادية الطرف)

عادةً ما تكون العقود أحادية الجانب دون مقابل مستحق (يمكن تفسيرها أنها مجانية) وتترافق بالالتباس أو المخاطرة لأن العقد مجاني وبدون مقابل.

تشمل العقود أحادية الطرف:

- **الهبة (الهدية)** - يمكن إلغاء الهدية قبل انتقالها الفعلي. الهدية لا تعني ضمناً انتقال الممتلكات.
- **الإعارة (الاستعارة والاستفادة من الأصول الملموسة دون مقابل)** - استعارة أصول مملوكة يُشبه اقتصادياً عقد الإيجار الحر حيث يُنقل الاستخدام (حق الانتفاع) لشيء معين أو أصول (على سبيل المثال: سيارة أو منزل) إلى المستفيد مجاناً لفترة محددة.
- **القرض الحسن (القرض)** - وهو عادة قرض من المال يُعطى بغرض مساعدة المتلقي، كالمساعدة في دفع تكاليف الدراسة. يلتزم المتلقي (المنتفع) بإعادة المبلغ المحدد كاملاً في نهاية العقد. ويمكن أن يقوم الطرف المستفيد (وفقاً لتقديره الخاص) طواعية برد مبلغاً يزيد عن المبلغ الأصلي، ولكن لا يجوز أن ينص العقد على ذلك. يجيز بعض العلماء في وقتنا الحاضر لمؤسسات الإقراض فرض رسوم إدارية على الأموال المقرضة. مع ذلك، لا يصح مقارنة الأموال الإضافية المفروضة مع أسعار الفائدة السائدة أو تكلفة رأس المال.
- **الوصية** - الوصية الأخيرة التي يمنح فيها المتوفى أصوله إلى المستفيدين من الوصية.
- **الوقف** - صندوق يتم إنشاؤه عموماً لأغراض خيرية.

العقود ثنائية الأطراف

العقود ثنائية الأطراف هي عقود بين طرفين أو أكثر، ولها تكلفة ومنفعة مترتبتين على ذلك. تخضع هذه العقود لقواعد صارمة بما في ذلك المكونات المذكورة أعلاه. تُصنف العقود الثنائية على النحو التالي:

- عقود المعاوضات.
- **عقود الشراكة (الشركة).**
- **عقود الأمان (الضمانات)**
- **عقود المكافأة لقاء عملٍ محدد أنجز أو عقود وكالة (الوكالة، الجعالة).**
- **عقود الحفظ الأمين (وديعة).**

وقد تكون العقود الثنائية عرضةً للربا (الفائدة) أو الغرر (الالتباس) أو الميسر (المقامرة) أو عدم المعرفة (الجهالة) وهي أمورٌ غير جائزة في الشريعة الإسلامية وينبغي تجنبها. يجب أن تتضمن العقود ثنائية الأطراف مواصفات دقيقة وفهماً عميقاً للسلع أو الخدمات الأساسية محل العقد. ينبغي أن تستوفي العقود الثنائية علاوةً على ذلك جميع شروط العقد الأخرى المبينة في الفقرة ٢-١-٢.

٢-٤ الوعد

الهدف التعليمي

٥-١-٤ فهم فكرة الوعد والعهد، والفرق بينهما، والظروف التي تجعل الوعد التجاري ملزماً.

العهد عبارة عن وعد أو تعهد بأداء مهام معينة مع تحمّل المسؤولية عن هذه المهام. ويعدّ العهد ملزماً، وخرقه قد يعرض صاحبه لعقوبات أو دعاوى قانونية، ولا سيما في حال كان الطرف المقابل يعتمد على وثيقة العهد. ولا تطبق العقوبات إلا إذا عانى الطرف الذي اعتمد على العهد من خسارة.

يُشير الوعد إلى كلام مُنزل من طرفٍ واحدٍ بأن يُقدّم على عملٍ ما أو يُحجّب عنه في المُستقبل. الواعد له هو الطرف الذي أعطى الوعد، والموعود له هو الطرف المتلقي للوعد من الواعد. على سبيل المثال، يَعدُّ الشَّخص A (الواعد) ببيع سيارته للشَّخص B (الموعود) في أي وقتٍ في غضون ثلاثة أشهرٍ مُقابل ٢٥,٠٠٠ دينار. هذا وعدٌ من طرفٍ واحدٍ (فردِي). يبرزُ الفرق الأساسي بين الوعد والعقد في كون الوعد من جانبٍ واحدٍ (فردِي) ولا يُلزم أي شخص سوى الواعد، أمّا العقد هو ثنائي الطرف ويلزم كلا الجانبين. وما تزال الطبيعة الملزمة للوعد وإمكانية نفاذه موضع نقاشٍ بين علماء المُسلمين.

وقد قرّرَ مَجْمع الفقه الإسلامي الدولي بأن الوعد في المعاملات التجارية يُعدُّ مُلزماً وفقاً للشروط التالية:

- ينبغي أن يكون من طرفٍ واحدٍ.
- ينبغي أن يتمخّص عن الوعد التزاماتٍ يستطيع الموعود بواسطتها فرض تنفيذها على الواعد.
- إذا كان الوعد هو لشراء بضائع ما، يجب تنفيذ عملية البيع الفعلي في الوقت المحدد عن طريق تبادل عروض الأسعار وقبولها. لا يُعدُّ الوعد بحد ذاته عملية بيع مُنجزّة.
- إذا تراجع الواعد عن وعده (أي نكّله)، يجوز للمحكمة أن تُجبره إما على شراء الأصل أو الخدمة أو على دفع الأضرار الفعلية المترتبة على البائع (الموعود). تتكون الأضرار الفعلية عادةً من التكاليف المُتكبّدة المُتعلّقة بتنفيذ الوعد، لكنها لا تشمل تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity cost) مثل ضياع فرصة تحقيق ربح هامشي. وعلى سبيل المثال، وعد الشَّخص (أ) (الواعد) بشراء سيارة الشَّخص (ب) (الموعود) خلال الشهر المُقبل مُقابل ٢٥,٠٠٠ دينار (التي كلفت الشَّخص (ب) ٢٢,٠٠٠ دينار). قام الشَّخص (ب) بتنظيف السيارة و صيانتها ترقباً لبيعها وتكلفت ١٠٠ دينار. في حال تراجع الشَّخص (أ) عن وعده فيما بعد، يجوز للمحكمة أن تُجبر الشَّخص (أ) على شراء السيارة أو دفع تعويضات إلى الشَّخص (أ) تُعادل سعر التنظيف و الصيانة (أي ١٠٠ دينار). و بنفس الطريقة، إذا أمكن الشَّخص (ب) بيع السيارة مُقابل ٢٠,٠٠٠ دينار فقط، لا يجوز له المطالبة بأي تعويضات من الشَّخص (أ) لضياع فرصة ٥٠٠٠ دينار. علاوةً على ذلك، لا يلتزم الواعد بتعويض أية خسارة عندما يحصل عدم التنفيذ لأسبابٍ خارجة عن إرادته. على سبيل المثال، في حال موت الحصان قبل تاريخ البيع، لا يجب دفع تعويضات إلى الشَّخص (ب) طالما أن وفاة الحصان لم تحدث بسبب إهمال الشَّخص (أ). غير أنّه إذا كان الإهمال هو السبب في موت الحصان فيجب التعويض عن الخسارة للموعود له.

وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ الوعد من طرفٍ واحدٍ لا يؤدي إلى نقل تلقائي للملكية، بل ينبغي تنفيذ عقد البيع بعد إعطاء التعهد الفردي لتنفيذ نقل الملكية.

٥-٢ الوعد ثنائي الأطراف (المواعدة)

الهدف التعليمي

٦-١-٤ معرفة طبيعة اتفاق المواعدة (الوعد ثنائي الأطراف)

يتألّف الوعد الثنائي الأطراف من وعدين أو تعهدين مُقدّمين من طرفي العقد لنفس الأصل أو الخدمة. فمثلاً، وعد الشَّخص (أ) من جانبٍ واحدٍ (أحادي الطرف) الشَّخص (ب) بأنه سيُقوم بشراء منزله مُقابل ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي في أي وقت من الأشهر الاثني عشر القادمة. وبالمثل، يُعطي الشَّخص (ب) وعداً فردياً أنه سوف يبيع منزله إلى الشَّخص (أ) مُقابل ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي في أي وقت أثناء الاثني عشر شهراً المُقبلة. في حين يتفق مُعظم علماء الشريعة على الطابع المُلزم للوعد الفردي (أو أحادي الطرف) في المعاملات التجارية، كما رأينا للتو، غير أنّهم يرفضون قبول وعدين فرديين مُتطابقين كما هو موضح في المثال أعلاه. يُعدُّ الجمع بين هكذا وعدين بمثابة العقد الآجل (عقد مُبرم لتاريخ لاحقٍ بسعرٍ يُعطى في الوقت الحالي) وهذا غير جائزٍ عموماً في الشرع.

٣. عقود التبادل

الهدف التعليمي

١-٢-٤ فهم عناصر عقود التبادل وشروطها

يُعدُّ عقد البيع أو عقد التبادل هو أبسط شكل من أشكال العقود في الشريعة الإسلامية. وينطوي على تبادل أو نقل للملكية أعيان أو سلع معينة من شخصٍ لآخر إما عن طريق تبادل:

- سلعةٍ مقابل أخرى (تجارة المقايضة): مثل أبيعك ساعتني مقابل سوارك أو أبيعك كمية من البطاطا لديّ مقابل الخبز الذي عندك.
- سلعةٍ مقابل المال (بيع): مثل بيع كتاب في مكتبة، أو شراء سيارة مقابل ١٠,٠٠٠ جنيه استرليني،
- المال مقابل المال (صرف): يمثل هذا تبادل مبلغٍ بعملةٍ ما بمبلغٍ يعادله بعملةٍ أخرى. في عملية الصرف الأجنبي يجب أن يكون تبادل العملة بالعملة المقابلة بسعر الصرف الفوري.

يُسندل على جواز ما ذكر في الشريعة في قول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم:

”وأحلَّ الله البيع“ (سورة البقرة، ٢٧٥)

كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح:

”إنما البيع عن تراض“ (رواه ابن حبان: ص ٣٠٧)

قد تكون عقود التبادل التي تتعامل مع تجارة المقايضة أو صرف العملة عرضةً لربا الفضل. يوجد ربا الفضل في أنواع مختلفة من التبادل مثل:

- تبادل سلعتين من جنسٍ واحد بكمياتٍ متفاوتة للتسليم في المستقبل،
- أو تبادل سلعتين من جنسين مختلفين للتسليم في المستقبل (أي دون الحياة الفورية للسلعتين المتبادلتين) ولو بكمياتٍ متفاوتة وهو أمر جائز إذا كانت السلع المتبادلة مختلفة.

١-٣ عناصر عقد البيع وشروطه

تخضع عقود المبادلة لجميع العناصر والشروط المذكورة في الفقرة ٢ (أي الأطراف المتعاقدة وموضوع (محل) العقد والعوض والعرض والقبول) وكذلك القواعد المتعلقة بالسعر.

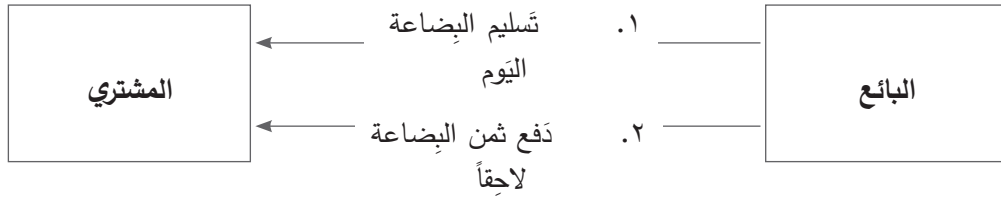
يجب تحقيق شرط أساسي قبل إبرام عقد البيع ليصبح البيع صحيحاً قبل إبرام عقد البيع، ألا وهو أن يكون جرى تحديد السعر الإجمالي والعملة واتفق عليهما. إذا كان السعر غير معين فالبيع باطل. على سبيل المثال، إذا ذكر أن السعر ٥٠ دينار مستحقة الدفع في غضون شهر واحد و٥٥ دينار للدفع بعد شهرين يكون الثمن غير معين. بالتالي يُعدُّ البيع باطلاً ما لم يتفق الطرفان على سعرٍ موحدٍ في وقت البيع.

٢-٣ عقود المبادلة

تشمل عقود المبادلة مجموعة متنوعة من العقود التي تختلف عن بعضها البعض من حيث المتطلبات القانونية والحقوق والواجبات والالتزامات لكن القاسم المشترك بينها هو: أن يؤدي العقد إلى نقل ملكية (محل) الموضوع الأساسي من طرف إلى آخر. ورد تفصيل الأسس النظرية لكل من هذه العقود في هذه الفقرة. تحتوي الفصول ٥-٨ على معلومات بشأن تطبيقها في الواقع العملي.

١-٢-٣ البيع بالتكلفة زائد ربح معلوم (المربحة)

تشتق المربحة من الكلمة العربية للربح وتعني بالضبط البيع مع الإفصاح عن الأرباح، وتعرف على أنها عملية تجارية يجري فيها تبادل سلعة مقابل الثمن، ويجوز بموجبها تأجيل سداد الثمن إلى موعد لاحق يسمى في هذه الحالة أيضاً بالبيع المؤجل أو بيع بالدين أو بالاقتراض (بالتقسيط). في أبسط أشكاله، تنطوي هذه الصفقة على البائع والمشتري لسلعة ما كما نلاحظ معاً في الشكل التالي:



يحدد سعر السلع والربح الهامشي وتاريخ التسليم وتاريخ السداد بالتفصيل في بنود العقد، حيث تُباع البضائع فوراً مقابل سداد الثمن في المستقبل. في سياق تجاري، يتمتع المشتري بميزة توليد الأرباح الناجمة عن مزاوئله لأعمال التجارية بغرض دفع ثمن البضاعة التي اشتراها إلى البائع الأساسي.

يمكن أن يتعدّد الأصل بحيث يمكن أن يشمل المواد الخام والسلع.

٢-٢-٣ الصرف الأجنبي

ترتبط معاملة النقد الأجنبي ببيع الذهب والفضة والعملات حيث تُباع عملة واحدة مقابل عملة أخرى. يُشار عادة إلى هذه العمليات بأنها عقود تبادل العملات. في هذا العقد، يجب أن يحصل تبادل للعملة بالعملة المقابلة حسب سعر الصرف الفوري.

٣-٢-٣ تمويل الإنتاج قصير الأجل (السلم)

يمكن تعريف عقد السلم ببساطة بأنه عقد أجل عاجل، أي عقد مبرم مع دفع كامل فوري لشراء أصول لها خصائص تشبه السلع مثل المعادن الأساسية - النحاس والزنك - والحبوب مع وعد بتسليمها في وقت ما في المستقبل. فهو على النقيض من بيع الأمانة (المربحة) التي تُسلم البضائع بموجبه ويتأجل الدفع بسعر أعلى من السعر الفوري. في عقد السلم، يُدفع الثمن المتفق عليه بالكامل مقدماً ويُؤجل تسليم البضائع. في جميع الظروف، يجب على البائع في عقد السلم تقديم الأصول بنفس الجودة والكمية المحددة عند الشراء. يتوقع المشتري في عقد السلم أن السعر الذي سيبيع به في المستقبل سيكون أعلى من الثمن الأساسي الذي دفعه. وبالتالي، فإن الممول أو المشتري في عقد السلم، يتحمل مخاطر هبوط أسعار الأصول. في عملية السلم، يجب أن تكون السلع المشتراة متوفرة لكافة الناس في السوق، وعليه يجب أن توصف البضاعة موضوع

العقود الأساسية ومعاملتها

(محلّ) البيع في عقد السلم من نوعية وكمية محدّدتين دون لبسٍ أو غموض. وعلى الرغم من أنه يُمكن للمرء أن يتصوّر أن السلع ستكون من مزرعة محدّدة أو منتجٍ مُعيّن، غير أن عقد السلم يحدّد كمية السلعة ونوعيتها ومكان التسليم وتاريخه.

على سبيل المثال، قد يُحدّد متجر ما أنه يريد شراء تمر شركة مجدول مُعبأة في ١٢ عبوة من النوع الأول في ١٠٠ صندوق على أن تُسلم يوم ٩ أكتوبر عام ٢٠٢٠ لمتجرٍ في صالة المُغادرة في مطار بيروت. مثال آخر هو مُتعهّد بناء يُحدّد نوع بلاط الأسقف من حجر الأردواز بحجمٍ ولونٍ مُعيّنين بعدد ٥٠٠٠ لتُسلم إلى موقع البناء المُعيّن بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٩. لا يمكن استخدام عقد السلم للتسليم الفوري ولا للبيع المُجزأ.

قد يُسمّى عقد السلم التّمول الذي يسبق التسليم في المُستقبل ويُطبّق على الأخص في أعمال القِطّاع الزراعي، لأنه قبل مولد الرّسول (صلى الله عليه وسلّم) كانت هذه طريقة العمل الموثّقة في الحديث الشّريف. توسّع عقد السلم في التّجارة لتلبية احتياجات ممّولي الأعمال التّجارية. عقد السلم هو أحد العقود التّجارية التي لا تنطبق عليها القواعد المُتعلّقة بوجود الأصل ولا تبع ما لا تملك.

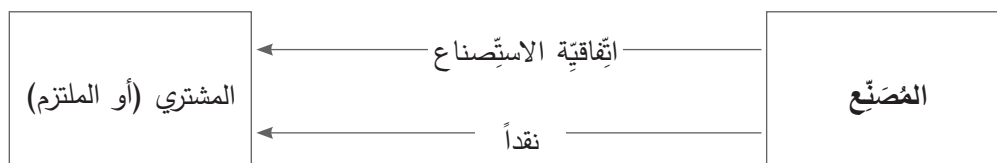
في عقد السلم وعند التّعاقد:

١. لا حاجة لوجود الأصل لكن يجب ضبط الموصافات المُتعلّقة بالنوع والكمية.
٢. لا يحتاج البائع أن تكون لديه ملكية الأصول، غير أنّه تُوضّع ضوابط لتقييد هذه التّسهيلات المُقدّمة في عقود السلم والحثّ على تنفيذها في مجالات التّجارة والزراعة والصّناعة عن طريق تحديد تواريخ تسليم نهائية لا تقلّ عن ٣٠ يوماً.

٣-٢-٤ تمويل الإنتاج طويل الأجل (الاستصناع)

على غرار السلم، الاستصناع أو تمويل الإنتاج على المدى الطويل هو شراء أصل قبل أن يتجسّد على أرض الواقع، حيثُ ينبغي تصنيع أو بناء أو بيع أصلٍ ما. لتجنّب الغرر، يجب تحديد الأصل وبيان جنس الشّيء المُستصنّع بالتفصيل ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة ومعلومية الثّمن. يُعدّ الاستصناع من أحد فئات العقود في الشّريعة الإسلاميّة وهو أكثر مرونة بكثيرٍ من ناحية شروط الدّفع والتّسليم لأنه يترك المجال مفتوحاً للتّفاوض. ينبغي إعداد الأصل وفقاً لمواصفات المُشتري وتسليمه في الموعد المُحدّد وبالسّعر المُحدّد.

يُمكن سداد ثمن الاستصناع دفعةً واحدة مسبقاً، أو تدريجياً وفقاً للتّقدّم المحرّز في بناء أو تصنيع الأصل. يجري الاتّفاق على الجدول الزّمني للتّسليم وسعر الشراء في بداية التّعاقد وتُؤخذ في الاعتبار نواحي عدّة مثل المواد الأولية للتّصنيع والعمالة وهامش الربح وتكاليف المشروع الأخرى. وتحصل النسوية النهائيّة لعقد الاستصناع عند تسليم البضائع الجاهزة للاستخدام التي تستوفي الشروط المُحدّدة مسبقاً مثل التّجهيزات والمصنع والمشروع.



٣-٢-٥ الدفعة المُقدَّمة (العُربون)

في سياقِ العُربون، يدفعُ المُشتري بعد إبرامِ عقدِ البيعِ دُفعةً مُقدَّمةً غير قابلة للاسترداد مُقتطعة من سعر الشراء. يدخل المشتري في التزام تعاقدى لتأكيد عملية الشراء، لكنه يخسر الدفعة المُقدَّمة إذا لم يستكمل عملية الشراء. غير أنه إذا استمر في عملية الشراء، يدفعُ المشتري الفرق فقط بين السعر المُتفق عليه والدفعة المُقدَّمة التي دفعها مُسبقاً.

٣-٢-٦ العقد الذي يُتفق فيه على الأسعار بين الأطراف (المساومة)

عقد المساومة مشابه لعقد المراهبة لأنه عقد لبيع أحد الأصول. غير أنه خلافاً لعقد المراهبة، يجري التفاوض على السعر ولا يعرف المشتري تكلفة البائع أو مقدار الربح الذي يحققه. ينطبق هذا النوع من المعاملات مثلاً عند شراء أصول في كسك في السوق أو في المحلات التجارية في مُعظم دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية. على سبيل المثال، يرغب الشخص (أ) في بيع سجادة تكلفتها ١٠٠٠ دينار. يُبدي الشخص (ب) اهتمامه بشرائها فيعرض الشخص (أ) بيعها له مقابل ١٥٠٠ دينار. ينظر الشخص (ب) بالعرض ويجد السعر مرتفعاً فيقدم عرضاً بديلاً لشرائها بسعر ١٣٠٠ دينار. بعد إجراء مزيد من المفاوضات، يتفق الطرفان على ١٣٥٠ دينار وهكذا يُحقق الشخص (أ) ربحاً قدره ٣٥٠ ديناراً.

٣-٣ عُقود البيع ذات الإشكالية

الهدف التعليمي

٢-٢-٤ معرفة عُقود البيع ذات الإشكالية

٣-٣-١ بيع العينة

يُحرّم بيع وشراء المادة ذاتها بين الأطراف المتعاقدة تحريماً تاماً مُتضمناً تبديل الأدوار في كلّ من عملية البيع الأولى وعملية البيع الثانية كونها مشروطة بالأولى. أوضح علماء المسلمين والمفسرون أن بيع العينة قانوناً ينطبق على المعاملة التي يُباع فيها الأصل نفسه بين الأطراف المتعاقدة نفسها بسعرٍ مُختلف.

على سبيل المثال، يبيع الشخص (س) سيارته إلى الشخص (ع) مقابل ٢٥,٠٠٠ جنيه استرليني اليوم. في الوقت نفسه، وافق الشخص (ع) على أنه بمجرد امتلاكه للسيارة سيُعبد بيعها إلى الشخص (س) مقابل دفع مُؤجل لمبلغ ٢٦,٠٠٠ جنيه استرليني يُستحق في غضون شهرين. فعلياً قدم الشخص (ع) قرضاً بقيمة ٢٥,٠٠٠ جنيه استرليني إلى الشخص (س) لمدة شهرين مقابل ربح هامشي يبلغ ١٠٠٠ جنيه استرليني. بيع العينة أقرب ما يكون إلى القروض مع الفائدة وبالتالي فإنه محرم في الإسلام.

٣-٣-٢ البيعتان في بيعة

المقصود بالبيعتين في بيعة واحدة الجمع بين عقدين في عقدٍ واحد بحيث يكون أحد العقدين مشروطاً بالعقد الآخر. نهى الرسول الكريم (عليه الصلاة والسلام) عن جمع عقدين في عقدٍ واحد تماماً كما فعل مع بيع العينة. ومن الأمثلة على هذا:

- أن يوافق الشخص (أ) على بيع سلعٍ بسعرٍ مُخفّض إلى الشخص (ب) شريطة أن يبيع هذا الأخير منزله للشخص (أ).
- الجمع بين عقد قرضٍ مع عقد بيع.

٤. العقود التي تسمح بنقل حق الانتفاع (Usufruct)

يُعدُّ عقد الإيجار (الإجارة) من أحد النماذج الرئيسية للعقد الذي يسمح بنقل حق الانتفاع (استخدام الأصل)

عقد الإجارة (إجارة الأعيان) هو عقد ثنائي الأطراف ينقل استخدام (حق الانتفاع) أو الأصل إلى طرف آخر مقابل شيء ما (على سبيل المثال، المال). الإجارة هي الكلمة العربية لتقديم سلع أو خدمات للاستخدام المؤقت مقابل أجر معين. تعني الإجارة لغوياً، بيع شخص الاستخدام أو حق الانتفاع كما يُطلق عليه عادةً في هذا السياق - لفترة من الزمن - لكن تبقى ملكية الأصل مع المؤجر. تتشابه الإجارة مع عقد الإيجار التقليدي حيث يشتري المؤجر أصلاً يُؤجره إلى مستأجر مقابل جدول زمني لاحق محدد لدفع دخل الإيجار. تُحدد مدة عقد الإيجار ومواصفاته مسبقاً. يحتوي عقد الإجارة على مواصفات عقد الإيجار التقليدي لكنه يختلف عنه في بعض الأمور. وفيما يلي بعض مواصفات عقد الإجارة:

١. يجب تحديد استخدام الأصل المؤجر ضمن العقد ويجب أن يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٢. يظلُّ المؤجر الطرف المالك للأصل المُستخدَم أثناء عقد الإجارة.
٣. المؤجر هو الطرف المسؤول عن أعمال الصيانة الأساسية والتأمين المتعلق بملكية الأصل طوال مدة عقد الإيجار (بحسب الممارسة، يُعين المؤجر المستأجر بصفة وكيل له لمباشرة كافة أعمال الصيانة الأساسية).
٤. يُعدُّ المؤجر مسؤولاً عن أي ضرر يحدث بدون قصد إلا إذا ثبت أنه نتيجة لإهمال المستأجر. يُمكن للمؤجر في هذه الحالة إلغاء عقد الإيجار بناءً على طلب لمحكمة قانونية.
٥. يُعدُّ المستأجر مسؤولاً عن الحفاظ على الأصل بحالة جيدة بحيث يمكن الاستمرار في تأجيره.
٦. يُعدُّ الأصل المستأجر أمانةً في يد المستأجر، ويجوز للمستأجر أن يؤجر الأصل لطرف ثالث شريطة الحصول على موافقة المؤجر أو إذا كان من المتوقع استخدام الأصل على نحو مماثل.
٧. يجب أن يكون للأصل أو الخدمة المقدمة قيمة معتبرة شرعاً ولا يجوز تأجير المواد الاستهلاكية مثل المال والطعام والوقود.
٨. كما يجوز بعض أشكال الإيجار الأخرى التي تنطوي على ترتيبات يحصل بموجبها تأجير "المشاركة الزمنية" وتؤجر بموجبها مساحة محددة في وقت محدد من السنة إلى مستأجر موسمي.

وكقاعدة عامة، من الأفضل أن نفكر أن عقد الإيجار الإسلامي أشبه بعقد إيجار تشغيلي لكن يُمكن صياغة خصائص الاسترداد لجعلها مشابهة لعقد التأجير التمويلي.

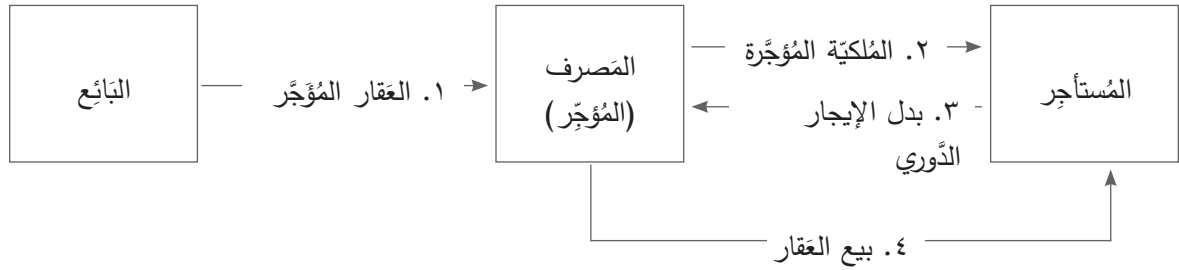
وقد تظلُّ الأجرة ثابتة طوال مدة عقد الإيجار أو يُمكن أن تُعَدَّل دورياً. يبدأ الإيجار فقط عند تسليم الملكية للمستأجر أو إتاحتها له في الوقت المحدد والمكان المتفق عليهما من قبل المستأجر. في العديد من المعاملات، يُعين المصرف المستأجر بصفة وكيل لشراء الأصول. يجب على المؤجر دفع تكاليف الملكية وعلى المستأجر الحفاظ على الأصل بحالة جيدة. غير أنه من الناحية العملية، يُوافق المستأجر عادةً في المعاملات التجارية على تأمين الأصل وصيانته نيابةً عن المؤجر بواسطة اتفاقية وكالة الخدمات التي تحدّد الواجبات والقيم والأداء الذي يجب أن يقوم به المستأجر. في عقود البيع بالتجزئة، يدفع المؤجر عادةً تكاليف الملكية. في عقد الإيجار التقليدي الصحيح يتفق المصرف (وهو الطرف المؤجر) والعميل (المستأجر) على شروط عقد الإيجار وأحكامه وعلى مبلغ الأجرة مع تحديد موضوع العقد عندما يُصبح متاحاً للإيجار.

في حالة الخسارة الكلية للعقار المؤجر، يلغى عقد الإيجار تلقائياً ولا يحق للمؤجر بأي مطالبة بخصوص الأجرة من المستأجر. يحق فقط للمؤجر المطالبة بعائدات التأمين المستحقة عندئذ. لا يوجد أي مانع من الناحية الشرعية على إعداد عقد الإيجار مع تأمين إضافي مثل الضمانات والرهن العقاري وحق الانتفاع بملكية أصل ما حتى قبض الدَّيم المستحقة (Liens) أو رهن الحسابات النقدية.

يُوجد نوعان رئيسيان للإيجار:

- الإجارة - التأجير التشغيلي. في هذه الحالة يُعاد الأصل للمؤجر في نهاية فترة الإيجار.
- الإجارة والاقتناء و/ الإجارة المنتهية بالتملك - التأجير التمويلي. يُقدّم المستأجر في هذه الحالة وعداً بشراء الأصل عند نهاية فترة الإيجار.

نُبيّن فيما يلي عمليّة هيكلة الإجارة، على الرُغم من أن المثال في هذه الحالة هو هيكلة الإجارة والاقتناء:



قبل إبرام مُعاملة عقد الإيجار، يجب على المشتري المُستعد لتمويل شراء الأصل المُتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، أن يتفاوض على مواصفات الأصل مع البائع. يتّصل المشتري بالمؤجر بشأن تمويل الأصل على أساس الإجارة.

١. يشتري المؤجر الأصل من البائع ويُعيّن المستأجر وكيلاً عنه لشراء الأصل من البائع.
٢. يُسلم البائع البضائع حسب التوجيهات.
٣. يقوم المؤجر بتأجير الأصل إلى المستأجر وهو (المشتري المُستقبلي).
٤. عند انتهاء المدة، إذا كان العقد المُبرم بين المستأجر والمؤجر هو عقد إجارة واقتناء، تُنقل ملكيّة الأصل إلى المستأجر وفقاً لأحكام وشروط مُحدّدة.

٥. عقود الشراكة

يُمكن تقسيم عقود الشراكة إلى شراكات سلبية (مضاربة) ومشاريع مشتركة (مشاركة).

٥-١ الشراكة السلبية (المضاربة)

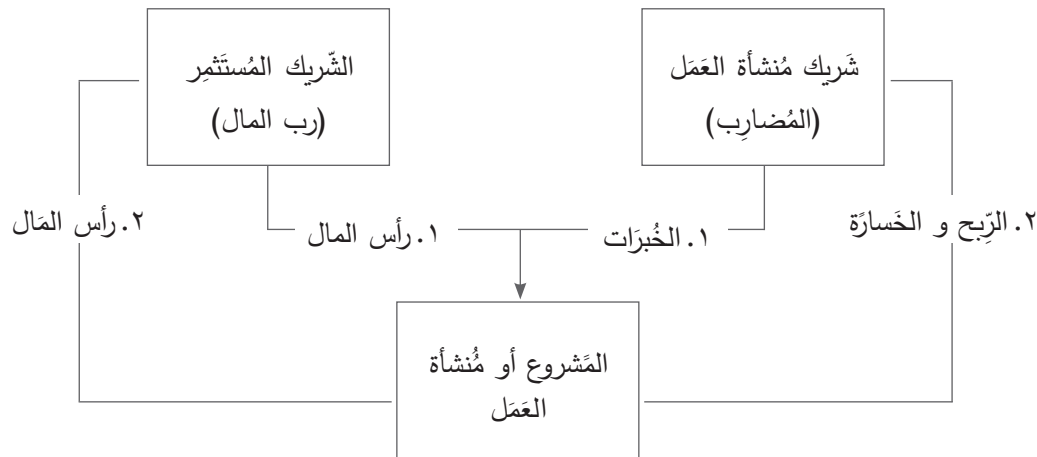
عقد المضاربة هو عقد شراكة، حيث يُستخدَم مُصطلح المضاربة الفني للتحدّث عن شراكة مُدارة (شراكة بين القائمين بالعمل مثل مدير أو مُقاول يُدعى بالشريك المضارب مع مُستثمرٍ واحدٍ أو أكثر يزود رأس المال (رب المال). تستمدّ المصارف الإسلامية مشروعيتها المضاربة من الآية القرآنية: "وآخرون يضرِبون في الأرض يبتغون من فضلِ الله". والمقصود أنّهم يسيرون في أصقاع الأرض ويسعون للتجارة وكسب المال الحلال للثقة على أنفسهم وعيالهم، ونعتقد أن هذا ما ينبغي أن يعملهُ المضارب للبحث عن فرصٍ مربحة. كانت هذه الطريقة معروفة قبل مجيء النبي مُحمّد عليه الصلّاة و السلام، وخيرُ مثالٍ على المضاربة هو شراكة النبي مُحمّد عليه الصلّاة والسلام مع زوجته الأولى خديجة أم المؤمنين قبل زواجهما. في هذه العلاقة، قدّمت خديجة رأس المال وتشاركت معه صلى الله عليه وسلم بالأرباح بصفتها المدير المضارب. على هذا النحو، لا يستثمر الشريك المضارب رأس المال عموماً لكنه يوفّر المهارة والخبرة والجهد في إدارة أعمال المضاربة. في حال كان المضارب أحد المشاركين في الاستثمار وخط ماله بمال شراكة المضاربة، يُصبح شريكاً بماله ومضارباً بمال الآخر،

العقود الأساسية ومعاملتها

حيث يحصل المضارب على حصة أرباح ماله المستثمر بالإضافة إلى حصته من أرباح أموال المضاربة. تُعرف هذه البنية عادة أنها مضاربة ثنائية.

تنقسم المضاربة إلى المضاربة المقيدة والمضاربة المطلقة أو المضاربة غير المقيدة. الأولى هي لعمل أو مكان محددين والتعاقد محدود بالزمان والمكان وبالشريك وبنوع المعاملة على نحو لا يمنع المضارب عن العمل. وفي الثانية للمدير المضارب حرية استثمار الأموال طالما أن الاستثمارات وطريقة الاستثمار متوافقتين مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يمكن تصور عقد المضاربة على النحو التالي:



حالما اتفق على العقد بين الشركاء، يمكن تحليل عملية المضاربة إلى مكوناتها الرئيسية التالية:

١. المدخلات

- **رأس المال** - يُعرف المستثمر أيضاً باسم رب المال، حيث يزود هذا الأخير رأس المال للمشروع أو الشركة. لا يوفر المستثمر عموماً أي رأس مال ما لم تقدم له خطة عمل واضحة و في سياق هذه الهيكلية، يدفع المستثمر ١٠٠٪ من رأس المال.
- **المهارة والخبرة** - تتلخص مساهمة المضارب أو مدير أعمال الشراكة بمهارته وخبرته في قطاع العمل أو المجال المختار.

٢. الربح والخسارة

- يتشارك الشركاء بأية أرباح مستحقة وفقاً للنسب المتفق عليها في العقد، وتوزع الخسائر وفقاً لنسبة مساهمة رأس المال. وبما أن رب المال يُقدم كامل رأس المال، يتحمل كافة الخسائر. يحصل الاستثناء الوحيد لهذا إذا كان مدير الأعمال مهملًا أو قصر في عمله أو خالف شروط عقد المضاربة، حيث يصبح في هذه الحالة مسؤولاً عن كافة الخسائر.

يمكن لأي من الطرفين عادة إنهاء عقد المضاربة في أي وقت بعد إعطاء إشعار معقول.

٢-٥ المشاريع المشتركة (المشاركة)

المشاركة (أو الشراكة) تعني لغة الاقتسام. تُماثل عقود المشاركة عقود المضاربة مع فارق أن جميع الشركاء في هذه الحالة يُقدّمون رأس المال إلى جانب المهارات والخبرات اللازمة للمشروع وتوزّع الأرباح على النحو المتفق عليه في العقد وتوزّع الخسائر وفقاً لنسبة رأس المال المُقدّم.

٦. عقود الأمان (الضمانات)

الهدف التعليمي

١-٣-٤ معرفة طبيعة عقود الأمان: الحوالة والكفالة والرهن.

تتكوّن عقود الأمان (الضمانات) من الأنواع التالية:

١-٦ عقد التحويل (الحوالة)

الحوالة هي نقل الدين وتحويله من ذمة المحيل إلى ذمة المحال إليه على سبيل التوثيق، أي نقل مبلغ من الشخص الأول (X - وهو المحيل أو المحوّل) إلى شخص آخر (Z - المحال إليه). يجري التحويل عادةً عن طريق وسيطٍ موثوقٍ به أو وكيلٍ يفرض رسوماً إداريةً لكن هذه الرسوم لا ينبغي أن تُحدّد على نحوٍ متناسبٍ مع المبلغ المحوّل. على سبيل المثال، يُحوّل الشخص X الذي يُقيم في انكلترا مبلغ ٢٠٠ جنيه استرليني لحساب الشخص Y الذي يُقيم في بلجيكا. يُعطي الشخص X تعليماتٍ للمصرف بتنفيذ هذا التحويل ويفرض المصرف رسوماً إداريةً قدرها ٢٠ جنيه استرليني. يُسمَحُ بفرض هذه الرسوم الإدارية طالما أنها لا تختلف وفق المبلغ المحوّل.

الشروط الشرعية الأساسية هي عدم وجود التأخير (النسيئة) وعدم وجود فائض (التفاضل)، وفقاً لابن رشد، والهدف من ذلك هو تجنب الرّبا والغرر.

٢-٦ الضمان (الكفالة)

تُشير الكفالة إلى إضافة ضمانٍ من طرفٍ ثالثٍ للالتزام قائمٍ متعلّق بعملٍ أو مشروع. يجعل هذا العقد الطرف الثالث مسؤولاً إلى جانب المدين الأصلي (مُجمّعين أو مُنفردين) إذا اشتَرَطَ الضامن ذلك في عقد الأمان. وهذا يعني أن المدين والضامن كليهما مسؤولان عن سداد مبلغ الدين كاملاً؛ فعلى سبيل المثال، إذا أعلن أحد الطرفين إفلاسه، سيصبح الآخر مسؤولاً عن سداد الدين كلّهُ. ويتفق العلماء عموماً مع الرأي القائل إنه لا يجوز أن يفرض الكفيل رسوماً لمجرد توفير الضمان فقط. غير أنّه وللضرورة، أجاز كثيرٌ من العلماء للضامنين أخذَ رسومٍ إداريةٍ طالما أنها ليست متناسبة مع مُدة فترة الضمان أو مبلغ العقد.

اقترض الشخص (أ) بموجب عقد كفالة مبلغ ٣٠٠٠ دولار أمريكي من الشخص (ز) لشراء سيارة. دخل (أ) في عقد كفالة مع (ب) (الضامن) التي بموجبها وافق (ب) على سداد ٣٠٠٠ دولار أمريكي إلى (ز) في حال فشل (أ) على إعادة تسديد مبلغ الدين له. أصبح كل من (ب) و(أ) مسؤولين الآن عن التأكد من أن يتلقى (ز) مبلغ ٣٠٠٠ دولار المقرض. بإمكان الشخص (ب) فرض رسوم إدارية على الشخص (أ) لإصداره كتاب ضمان نيابة عنه.

٣-٦ الرهن

الرهن هو عقد يستعين الدائن أو البائع به للتخفيف من مخاطر تخلف المدين أو المشتري عن سداد ديونه، فيأخذ ضماناً إضافياً ليكون بمثابة رهن أو تعهد مرتبط بأحد الأصول العائدة للمدين (تعهد مسجل) أو عن طريق الحياة الحقيقية للموجودات المرهونة نفسها (الرهن الحيازي). وإذا لم يلب المدين الشروط التعاقدية للدفع، يمكن عندئذ إعادة تسديد الديون عن طريق بيع الأصول المستخدمة كضمان إضافي عند التعثر المالي. تُعاد إلى المدين الأموال الفائضة عن بيع الأصول المرهونة. لتعهد الضمان ميزة أنه يستمر صاحب الأصل الضامن في الاستفادة منه شريطة حصوله على موافقة الدائن، وفي الوقت نفسه يمكنه استخدامه كضمان إضافي لتعزيز جدارته الائتمانية. على سبيل المثال، قد يستمر صاحب سيارة ما باستخدامها بالإضافة إلى استخدامها كضمان للحصول على قرض حسن أو لدفعة مؤجلة بموجب عقد بيع. إذا تضرر أو تلف الأصل أثناء وجوده في حياة الدائن دون أي إهمال أو خطأ منه، لا يُعد الدائن مسؤولاً لأن يده على الأصل المرهون يد أمانة.

٧. الأحكام المتعلقة بمعاملات الصرف الأجنبي

الهدف التعليمي

١-٤-٤ معرفة القضايا المرتبطة بالنقاش حول صرف العملات (بيعها وشرائها).

١-٧ مقدمة

في الوقت الذي بدأ فيه تطوير فقه المعاملات، كانت النقود تتألف من قطع معدنية مصنوعة من الذهب والفضة والنحاس وكان لقيمتها علاقة بالوزن والجودة. لم توجد في ذلك الوقت أية نقود ورقية وكانت النقود المعدنية لبلد ما مقبولة بسهولة في البلدان الأخرى لأن قيمتها تستند إلى الوزن ونوع المعدن. كانت مثل هذه المعاملات تخضع لقواعد الصرف (تبادل العملة). ومع ظهور النقود الورقية والمعدنية التي لم تعد قيمتها مرتبطة بكمية المعدن المستخدم في تصنيعها ونوعيته، وجب على فقهاء الشريعة تفسير المبادئ الأصلية لفقه المعاملات لتحديد جواز معاملات الصرف الأجنبي أو المعاملات التي يجري فيها تبادل مبلغ بعملة ما مقابل مبلغ بعملة أخرى. تعمل معظم الشركات ضمن منظومة الاقتصاد العالمي وفق قواعد الصرف أيضاً على تبادل فئات مختلفة من نفس العملة (على سبيل المثال، ورقة من فئة ٥٠ جنيه استرليني مقابل ورقتين من فئة ٢٠ جنيه استرليني وورقة واحدة من فئة ١٠ جنيه استرليني).

٧-٢ التعامل بالعملات الأجنبية في الفقه التجاري الإسلامي

على الرغم من وجود اختلافات في الرأي، إلا أن جمهور العلماء يتطرقون إلى التعامل بالعملات بطريقةٍ مُماثلة لشراء الذهب والفضة (التي كانت تمثل العملات الأجنبية في الوقت الذي وُضع فيه فقه المعاملات أصلاً). أُدرجت هذه الأحكام الشرعية العامة المتعلقة بالتعامل في العملات ضمن المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التي يُمكن تلخيصها على النحو التالي:

- يجوز المتاجرة بالعملات وفقاً للشروط الشرعية التالية:
 - على الطرفين المتعاقدين الحيابة الفورية (أي قبضاً فعلياً أو حكماً) للقيم المُقابلَة المُتعامَل بها.
 - يحصل تبادل القيم المُقابلَة لنفس العملة بكمياتٍ مُتساوية.
 - لا يجوز أن يتضمن العقد أي خيارٍ شرطي أو شرط تأجيل فيما يتعلق بتسليم أحد النقيدين المتبادلين أو كليهما.
 - يجب ألا يهدف التعامل بالعملات إلى خلق حالة احتكار أو ما يترتب عليه من ضررٍ بالأفراد أو المجتمعات.
 - يُحرّم تنفيذ مُعاملات العملات على أساس العقود الآجلة (السوق الآجلة) تحريماً كاملاً.
- على سبيل المثال، يُخطّط الشخص (أ) للذهاب في غُطلةٍ إلى باريس ويريد الحصول على بعض المال بعملة اليورو قبل أن يُغادر. يُمكن لهذا الشخص الذهاب إلى مصرفه أو شركة صرفٍ لتبديل مبلغٍ من المال باليورو يعادل مبلغاً نقدياً بعملة بلده، وفي حال امتلاكه لحسابٍ مع المصرفِ إِمكان هذا الشخص (أ) الطلب من مصرفه خصم القيمة المُقابلَة باليورو من حسابه.
- يتنظر غالبية فقهاء الشريعة إلى التعامل في عقود العملات الآجلة التقليدية بأنه مُحرم ويرجع هذا بشكل رئيسي لأن تبادل عمليتين بصورةٍ مؤجلةٍ هو مُخالفة لمُتطلبات تداول العملات بسعر الصرف الفوري. لذا، لا يُمكن التعامل بالعملات باستخدام عقود البيع الآجل ولا بدّ من القيام بها وفق سعر الصرف الفوري.
- يجوز شرعاً التحوُّط ضد مخاطر هبوط العملات الأجنبية عن طريق اللجوء إلى ما يلي:
 - إبرام قروض بيع و شراء في آنٍ واحد بدون فوائد باستخدام عملاتٍ مُختلفة دون قبض أيّ فائدة شريطة ألا توجد في هذه القروض علاقة تعاقدية مع بعضها البعض (وهذا ما يُعرّف باسم تبادل الودائع).
 - عندما يكون الأمر مُتعلقاً بالتعرض للمُخاطرة أو بحسابٍ مُستحق الدفع لبيع بضائع بالدين، على سبيل المثال باستخدام مُعاملة المُرابحة حيث تكون العملة ليست عملة البائع نفسه.
 - عندما يكون التعرض للخطر مُتعلقاً بحسابٍ ذمم مُستحقّة الدفع لشراء أصول أو بضائع بالدين، على سبيل المثال باستخدام مُعاملات المُرابحة العكسية التي يجري الدفع بموجبها في المُستقبل بعملة ليست عملة المُشتري نفسها. بالتالي يُمكن إبرام مُعاملات العملة الآجلة لأغراض التحوُّط بطريقةٍ يعدها بعض فقهاء الشريعة جائزة (ولكنّها تخضع لشروطٍ مُعيّنة) عن طريق الدُخول إما في مُعاملة مُرابحة أو مُرابحة عكسية. صُممت القواعد المُطبقة لتجنّب استخدام التعامل بالعملات بشكل من أشكال الربا الخفي.

٣-٧ بيع العملات الأجنبية: الأحكام المتعلقة بحيازة محل العقد

الهدف التعليمي

٢-٤-٤ معرفة معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بخصوص بيع العملات

يُعدُّ البيع والشراء بسعر الصرف الفوري من بين المعاملات الشائعة فيما يتعلق بالعملات الأجنبية أو شراء العملة الأجنبية من قبل المصرف أو العميل. ولمنع الفائدة، يجب أن تتوافق مثل هذه المعاملات مع عددٍ من القواعد المتعلقة بالحيازة على العملة (أو قبضها). وحسب معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالمُتاجرة بالعملات الأجنبية، فإن إبرام عقدٍ لبيعٍ و شراء مبلغٍ بعملةٍ ما بسعر الصرف الفوري جائزاً في الحالات الشرعية التالية:

- ينبغي عند إتمام المعاملة أن يحوز (يقبض) كلا الطرفين كامل مبلغ القيمة المقابلة بالعملات موضوع المتاجرة، ولا يكفي لجواز المتاجرة بالعملات قبض جزءٍ من المبلغ أو أحد البديلين دون الآخر.
- قد يكون القبض فعلياً أو حكماً:
 - يتحقق القبض الفعلي بالمناولة بالأيدي أي النقد مقابل النقد.
 - يتحقق القبض الحكمي خالماً يحصل الطرفان على العملة ويمكنهما التصرف بها وفقاً لإرادتهما. ويمكن أن يأخذ القبض الحكمي الأشكال الآتية:
 ١. إيداع المال وسحبهُ من حسابٍ مصرفي:
 - أ- شراء أو بيع كمية النقد بعملةٍ ما مقابل الدفع من حسابٍ مصرفي يتعامل بعملةٍ مختلفة. على سبيل المثال، تحويل ١٠٠ جنيه استرليني إلى حسابٍ مصرفي أساسه بالدولار أمريكي. في هذه الحالة، ستُسجل الدفعة بالدولار في قيد الحساب الذي حوّل إليه المال.
 - ب- تقتطع المؤسسة المالية بأمرٍ من العميل مبلغاً من المال من حساب العميل وتودعه في حسابٍ عميلٍ آخر بعملةٍ أخرى إما في نفس المؤسسة المالية أو في غيرها. يُسمح بالتأخير في إجراء التحويل من قبل المؤسسة بشرط حصول العميل على فاتورة بالمبلغ الأول. يتفق هذا التعامل مع الممارسة السائدة في السوق حيث يحصل بموجبها المستفيد على الاستلام الفعلي، غير أنه لا يحق له التصرف بالعمله أثناء فترة التحويل.
 ٢. يعدّ قبض الشيك قبضاً حكماً شريطة توفّر المبلغ المستحق الدفع بواسطة شيك مُحرّر بعملة الشخص المستفيد وحجز المصرف المبلغ المُحدّد للدفع.
 ٣. استلام التاجر لقسيمة بطاقة الائتمان (أو بطاقة الدفع) موقعة من قبل صاحبها المشتري. ويُعدّ هذا قبضاً حكماً لمبلغ من العملة شريطة قيام المصرف التي أصدر بطاقة الائتمان بدفع المبلغ دون تأجيل إلى التاجر عند تقديمه قسيمة بطاقة الائتمان (أي في غضون يومي عمل).

٤-٧ التوكيل في المتاجرة بالعملات

يُمكن إبرام عقود الصرف الأجنبي عن طريق وكيلٍ لديه تفويض بقبض المبلغ و تسليم المبلغ المقابل. علاوةً على ذلك، يجوز تعيين وكيلٍ لبيع العملات دون تفويضه بالحيازة على المبلغ المُباع شريطة قيام الموكل الأصيل أو أي شخص ينوب عنه بالقبض عند إغلاق معاملة الصرف.

يجوز التوكيل بحيازة المبلغ المقابل بعد إبرام عقد الصرف شريطة أن يتم تمام القبض عن طريق الوكلاء المفوضين بإتمام معاملة الصرف.

٥-٧ استخدام وسائل الاتصال الحديثة في المتاجرة في العملات

يمكن إبرام عقود الصرف الأجنبي وجهاً لوجه وكذلك باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة مثل الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني، كما هو الحال مع عقود الصرف عموماً. يبقى العرض المرسل عن طريق أحد وسائل الاتصالات المبنية أعلاه ملزماً للشخص الغرض للأسعار لكن قد يكون محدود المدة. لا يكتمل إبرام العقد لحين قبوله من قبل المعروض عليه أثناء الفترة المحددة وتحقق القبض أو التفاضل (سواء الفعلي أو الحكمي) للمبالغ المقابلة من قبل الطرفين.

٦-٧ المواءمة في المتاجرة في العملات

يعد الوعد ثنائي الطرف لبيع و شراء كمية من العملات الأجنبية من المعاملات الآجلة التقليدية، وهو أمر مُحَرَّج، إذا كان الوعد ملزماً حتى لأغراض التحوط ضد مخاطر هبوط العملة. غير أن الوعد الأحادي الطرف هو أمر جائز شرعاً حتى لو كان ملزماً للواعد.

الشراء والبيع الموازي للعملات هو أمر غير جائز لأنه ينطوي على أحد أسباب الفساد التالية:

- عدم تسليم وتسلم العملات المشتراة والمبيعة، وبالتالي، يكون العقد حينئذٍ من فئة البيع بالأجل.
- اشتراط عقد تصريف عملات بعقد آخر. كما لا يجوز أن يقدم أحد طرفي المشاركة أو المضاربة ضمانات أو التزاماً للطرف الآخر بحمايته من مخاطر تداول العملات، لكن يجوز أن يتطوع طرف ثالث ليكون بمثابة الضامن لهذا الغرض شريطة عدم ذكر ذلك الضمان في بنود العقد.

٧-٧ المبادلة في العملات الثابتة ديناً في الذمة

يجوز تسوية المبالغ المستحقة بعملات مختلفة بين طرفين والمقاصة (حيث يدفع أحد الفريقين الفرق بين المبلغ الذي يدين به والمبلغ المستحق من الفريق الآخر) طالما استوفيت كافة المعايير المذكورة أعلاه.

يشتمل هذا على الحالات التالية:

- تطاوح (إطفاء) الدينين، عندما يدين أحد الفريقين بمبلغ لطرف آخر بعملية ما والطرف الآخر مدين بمبلغ للطرف الأول بعملية مختلفة بسعر صرف يتفق عليه (مقاصة).
- استيفاء الدائن لدينه بعملية مغايرة لعمل الدين المقدم أساساً، على أن يتم الوفاء فوراً بسعر صرفها يوم السداد.

٨-٧ اجتماع الصرف والحوالة المصرفية

يجوز إجراء تحويلات مالية (حوالات) بعملية مغايرة لعمل الشخص الذي يقوم بالتحويل. ويجوز للمؤسسة أيضاً أن تتقاضى من العميل أجراً للتحويل.

٩-٧ صور من المتاجرة بالعملات عن طريق المؤسسات

لا يجوز لعميل مؤسسة مالية ما التداول بالعملات بمبالغ تفوق ما يملكه، أي باستخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المؤسسة التي تتعامل بتداول العملات. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز للمؤسسة إقراض العميل بمبالغ تشترط عليه فيها التعامل بالتداول بالعملات معها دون غيرها.

٨. المعالجة المحاسبية

الهدف التعليمي

٤-٥-١ فهم الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: أهداف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأهداف البيانات (أو القوائم) المالية والخصائص النوعية المطلوبة من القوائم المالية والمبادئ العامة التي تحكم عملية صنع القرار وتقديم البيانات المالية؛ الافتراضات المحاسبية الأساسية التي تستند إليها القوائم المالية.

تُطبّق القوانين المحاسبية الدولية على جميع أنواع القطاعات بما في ذلك التمويل. وتبعاً للبلد التي يعمل فيها أي مصرف إسلامي، تُطبّق أيضاً على المؤسسات المالية الإسلامية. وبما أنّ هذه القوانين النّاطمة صُمّمت مع أخذ مُتطلّبات المؤسسات المالية التّقليدية بعين الاعتبار، لا يُمكن دائماً تطبيقها بسهولة على عمليات المؤسسات المالية الإسلامية. للتغلب على هذه التّحديات، وضعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من القواعد والقوانين النّاطمة المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك المبادئ التّوجيهية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والأخلاق.

٨-١ مقدمة

صُمّمت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتسهيل نشر المعلومات بشفافية على نحوٍ مُتسق وقابل للمقارنة بين الأطراف المعنية. غياب الشّفاقيّة وعدم إمكانية المقارنة بين البيانات المالية له تأثير سلبي على كفاءة الأسواق المالية ويُعيق تطوير أفضل ممارسات حوكمة للشركات كما يترك فراغاً من حيث النّقاط المرجعية للمعايير المحاسبية.

برزت ضرورة وجود معايير مرجعية للمحاسبة الدولية بغرض:

- تسهيل المقارنة بين المعلومات المالية في مُختلف الفترات الزمنية والمقاطع القانونية.
- توفير المعلومات المالية التي يسهل فهمها من قبل مُستخدمي الأسواق المالية العالمية مع معرفة معقولة للأعمال والأحداث الاقتصادية.
- المساهمة في تطوير الأسواق المالية باستخدام لغة مالية وهو الأمر الذي يوكّد على مبدأ الشّفاقيّة في القوائم المالية، وبالتالي تعزيز جودة المعلومات.

وتهدف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل رئيسي إلى:

- تحقيق كفاءة أداء الأسواق المالية.
- حماية المُستثمرين وتوفير طبقة إضافية من الأمان لكافة أصحاب المصلحة.
- الحفاظ على الثقة بالأسواق المالية.

بالإضافة إلى وضع أهداف التقارير العامة، يُحدّد الإطار المفاهيمي أيضاً:

- الخصائص النوعية.
- المبادئ العامة.
- الافتراضات الأساسية.

٨-١-١ الخصائص النوعية

لتحديد مدى فائدتها، يجب أن تتسم المعلومات المالية بأن تكون (ملائمة) ذات صلة وصديقة في التعبير. كما يعزز الفائدة القابلة للمقارنة والتحقق والفهم والتوقيت الملائم.

- **ملائمة (ذات صلة)** - تكون المعلومات الواردة في البيانات المالية ملائمة (ذات صلة) عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين. يُحدّد مدى هذا التأثير بالقيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومات (قيمة المعلومات الراجعة). تُعدّ المعلومات بالغة الأهمية أو الحاسمة من أحد عناصر الملائمة. حيث تُعدّ المعلومات ذات أهمية بالغة إذا نجم عن حذفها أو تحريفها تغيير في القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدموها.
- **تمثيل المعلومات بأمانة** - ينبغي تقديم المعلومات بطريقة تعكس مضمونها وليس شكلها (هيائها) القانونية. ينبغي أن يتميز تمثيل المعلومات هذا على ثلاث خصائص: شامل وحيادي ودقيق. على الرغم من أنه قد لا يمكن تحقيق الشمولية، غير أن المعلومات المقدمة ينبغي أن تشمل على كافة الأحداث الاقتصادية المادية. في الوقت نفسه، ينبغي أن يكون هذا التمثيل خالياً من التحيز (أي حيادياً) ودقيقاً (أي خالياً من الخطأ).
- **قابليتها للمقارنة** - من أجل تسهيل عملية صنع القرار من قبل المستخدمين، ينبغي أن تكون المعلومات قادرة على تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين مجموعة منشآت مماثلة و بين فترات مختلفة لدى نفس المنشأة. وبالتالي، يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة البيانات المالية للمنشأة مع مرور الوقت كي يكونوا قادرين على تحديد الاتجاهات والنزعات المالية والأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة البيانات المالية لمختلف المنشآت العاملة ضمن نفس النشاط الاقتصادي. غير أن القابلية للمقارنة لا تعني التماثل، بل تُسهّل على المستخدمين إجراء مقارنة بين المنشآت التجارية التي تبنّت معايير بديلة، بشرط أن تكشف تلك المنشآت عن تأثير هذا الاختيار.
- **قابلية التحقق منها** - تكون المعلومات قابلة للتحقق إذا توصّل عدّة محاسبين خبراء مستقلين إلى نتيجة مماثلة عند تحليل الأحداث الاقتصادية نفسها. يُمكن أن تكون هذه النتيجة متطابقة تماماً إذا استخدمت نفس طرق القياس البديلة.
- **قابلية فهمها** - ينبغي تقديم المعلومات بطريقة مفهومة بسهولة من قبل المستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة عن الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، والقادرين على تحليل هذه المعلومات بجدارة.
- **التوقيت الملائم** - يعني هذا أن تُتاح المعلومات للمستخدمين خلال الفترة الزمنية التي تُعدّ فيها ذات تأثير على قراراتهم.

٨-١-٢ مبادئ عامة

تحكم المبادئ الأساسية المحاسبية التالية عملية اختيار القاعدة المحاسبية المناسبة للتطبيق:

- **الحيطة (التحفظ)** - يجب أخذ الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، على سبيل المثال، ينبغي تقييم البنود المدرجة على قائمة الدخل والميزانية العمومية بتحفظ. يُثير هذا المبدأ قضايا الضعف وتقييم القيمة العادلة.
- **الجوهر فوق الشكل** - ينبغي حساب المعاملات وغيرها من الأحداث وعرضها بما يتوافق مع مضمونها ووضعها المالي، وليس مجرد شكلها القانوني.
- **تحليل التكلفة والمنفعة** - عند اختيار المعيار المحاسبي المناسب تبرز ضرورة إجراء مفاضلة بينها، مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة تطبيق المعيار المحاسبي والفوائد المترتبة عليها.
- **الاتساق** - يجب أن تكون السياسات المحاسبية متسقة من فترة مالية إلى أخرى من أجل تسهيل المقارنة.
- **الاستحقاق** - أساس الاستحقاق المحاسبي يعني الإقرار بالإيرادات عند تحصيلها والإقرار بالتفقات عند تكبدها بغض النظر عن وقت إتمام معاملة الدفع، أي بغض النظر عن استلام المال أو دفعه.
- **المطابقة** - هذا يعني الإقرار بالتفقات في الفترة عند الإقرار بالإيرادات المرتبطة بها. يُمكن إجراء المطابقة مباشرة (مثل تكلفة البضاعة المباعة) أو غير مباشرة (مثل انخفاض قيمة الأصول).

٨-١-٣ الافتراضات الأساسية

توجد ثلاثة افتراضات محاسبية أساسية تنطبق على الشركات غير منصوص عنها صراحةً في القوائم المالية للمنشأة:

- **استمرارية المشروع** - اعتبار المشروع مستمراً، مما يعني أنه من المتوقع أن يستمر بالعمل في المستقبل المنظور. من المفترض ألا توجد نية أو ضرورة للتصفية أو للحد من حجم العمليات على نحو كبير.
- **مفهوم الوحدة المحاسبية** - يمكن قياس المعاملات أو القرارات التجارية والتعبير عنها باستخدام وحدات مستقرة وجديرة بالثقة.
- **مفهوم الدورية** - يفترض هذا المفهوم أنه لأغراض إعداد التقارير، يمكن تقسيم عمر المؤسسة إلى فترات زمنية محاسبية منفصلة، حيث تتساوى هذه الفترات في الطول وتستخدم لقياس التقدم المالي للمنشأة.

٨-٢ معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

الهدف التعليمي

- ٤-٥-٢ فهم الحاجة إلى معايير المحاسبة الإسلامية
- ٤-٥-٣ معرفة دور ومسؤوليات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
- ٤-٥-٤ فهم الإطار المفاهيمي للبيانات المحاسبية المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

٨-٢-١ مقدمة

أظهر قطاع الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية الحديث نمواً كبيراً منذ بدايات تسعينيات القرن الماضي مما أدى إلى زيادة التنوع في المدخلات والمنتجات. وترافق ذلك مع الحاجة لوضع معايير محاسبية إضافية وإدخال أدوات مالية مختلفة، مثل المراجعة والمضاربة. وبما أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا تستوعب هذه التطورات الجديدة، برزت الحاجة إلى تشكيل هيئة جديدة لوضع المعايير، الأمر الذي استدعى في نهاية الأمر إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، حيث تشارك هذه الهيئة بفاعلية في تطوير المعايير الشرعية والمحاسبية والحوكمة بما يتوافق مع المنحى الذي تتبعه الهيئات الدولية، مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وبنك التسويات الدولية (Bis).

بالإضافة إلى تقديم القوانين الناطمة للجوانب المحاسبية والشرعية والتدقيق والحوكمة، ساهمت المعايير في نمو القطاع المصرفي الإسلامي عن طريق زيادة ثقة المستثمرين وتبديد أية مخاوف متعلقة بالقضايا الناجمة عن الجهالة في هذا القطاع، مثل تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

٨-٢-٢ فوائد المبادئ المفاهيمية السليمة

في ظلّ الاقتصاد العالمي اليوم، حيث تعمل المؤسسات عبر الحدود الوطنية، القدرة على استخدام مجموعة متسقة من المعايير المحاسبية لجميع الأغراض، يُوفّر إمكانية تحقيق وفورات في الحجم الاقتصادي وخصم كبير في التكلفة. لا تقلل هذه التخفيضات من تكاليف إعداد البيانات المالية فحسب، لكنها تختزل أيضاً من تكاليف التدقيق المالي والتكاليف التي يتكبدها المحللون والمليون ووكالات التصنيف عند تقييم المؤسسات المالية الإسلامية. قد يتجلى تأثير هذا أنه ينبغي أخذ مخاطر أقل في الحسبان مما قد يؤدي بدوره إلى انخفاض في تكلفة رأس المال.

يعترف القطاع المصرفي الإسلامي بأن هذه المنافع تتطبق عليه بنحوٍ مُماثلٍ، وأنشأ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لوضع مجموعة من المعايير المحاسبية المالية الإسلامية. تخضع العمليات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية في عددٍ من المقاطعات المالية خارج نطاق الدول الإسلامية إلى كلٍّ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين النافذة في البلد والمبادئ المحاسبية المحلية المقبولة عموماً وقانون الشركة الداخلي جمعياً معاً. لم تُصمم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المحلية المقبولة عموماً لتحقيق مُتطلبات الشريعة الإسلامية، كما أنها لا تستوعب تماماً طبيعة المعاملات المالية للمؤسسات الإسلامية. لذا تُعالج معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هذا النقص عن طريق استكمال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بمعاييرها الخاصة لتلبية الطبيعة المتميزة للمؤسسات المالية الإسلامية. قد يؤدي تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بمفرده إلى حالة تُصبح فيها تقارير الأدوات المالية الإسلامية مماثلة لتقارير الأدوات المالية التقليدية.

٨-٢-٣ لمحة تاريخية عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

بدأت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام ١٩٩٢ بتطوير مجموعة أساسية من معايير المحاسبة والشريعة الإسلامية، كما طُورت في الآونة الأخيرة معايير التدقيق والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية. تعمل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على نحوٍ وثيقٍ مع مجلس معايير المحاسبة الدولية وبنك التسويات الدولية وأطرافٍ أخرى ذات صلة. تُشارك هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بنشاطٍ مع المصارف المركزية والمُشرَفين على المصارف والهيئات المهنية ذات الصلة من أجل تنمية التوعية بشأن فوائد اعتماد معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير القياسية للمؤسسات المالية الإسلامية في مجالات عملها. وفي عددٍ من البلدان مثل البحرين وسوريا والسودان، جعل واضعو النظم المالية والجهات الرقابية والإشرافية معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلزامية للبنوك الإسلامية، في حين أنهم، في بلدانٍ أخرى مثل المملكة العربية السعودية، حدّدوا معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها مبادئ توجيهية. وأصدرت دولة قطر معايير محاسبية على أساس كلٍّ من معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية، كما قرّض مركز دبي المالي العالمي في دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً طريقة إصدار تقارير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على فئات محدّدة من الشركات الإسلامية. في لبنان، لا يُطلب من المؤسسات المالية الإسلامية تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولكن يجب اتباع تعاميم خاصة صادرة عن واضعي النظم المالية والجهات الرقابية والإشرافية تستند إلى كلٍّ من معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والقوانين والأنظمة اللبنانية.

٨-٢-٤ منهج هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تُطبّق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بطريقتين:

١. الأساس لإطارها المفاهيمي ولمعاييرها. تستعين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بكلٍّ من مُتطلبات معايير التقارير المالية الدولية ومُتطلبات الشريعة الإسلامية في وضع المعايير.
٢. المرجعية الافتراضية للقواعد المحاسبية. في حال عدم وجود معيار لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تلتزم المؤسسات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية ما لم يُنص على خلاف ذلك من قبل المؤسسة في مجال عملها ونطاقها القضائي.

تماشياً مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، يُوفّر الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة المبادئ التوجيهية للممارسة العامة للمؤسسات المالية الإسلامية ويضع معاييرها المرجعية، وله أيضاً نفس عناصر المجلس الدولي للمحاسبة مُتضمناً على إطار مفاهيمي خاص به وأهدافه وأغراضه ومعايير وتقاريره العامة. بالإضافة إلى ذلك، يشمل إطار عمل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على:

- الخصائص النوعية.
- الافتراضات الأساسية.
- مفاهيم القياس.

يجب التنويه إلى أنه يوجد اختلاف بين علماء الشريعة بشأن نهج هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في وضع المعايير، حيث يرى البعض أن المعايير ينبغي أن تستمد فقط من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وينبغي ألا يكون هناك أي اعتماد على معايير التقارير المالية الدولية. من الضروري أن نفهم أن مجلس معايير المحاسبة المالية (the Financial Accounting Standards Board) يطبق المبادئ الأساسية للمحاسبة المالية على المعاملات المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية، حسب الاقتضاء. نجد المفاهيم أو المبادئ الأساسية متصلة في معايير المحاسبة المتعارف عليها دولياً، إلا أنها متسقة أيضاً مع وجهة النظر الأوسع لمبادئ الشريعة الإسلامية - مما لا يتطلب أن يكون المفهوم مستمداً من الشريعة الإسلامية. يستوعب الفكر الإسلامي المبادئ غير المذكورة تحديداً في الشريعة طالما أنها مفيدة وغير مضرّة بالمجتمع ولا تنتهك أي مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية.

٨-٢-٥ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تشرط هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن تتسم المعلومات المحاسبية بالخصائص التالية:

- **الملاءمة** - يجب أن تكون المعلومات ذات صلة بعملية صنع القرار من قبل جميع مستخدمي البيانات (أو القوائم) المالية. حتى تكون هذه المعلومات ملائمة، يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:
 - **القيمة التنبؤية** - يمكن للمستخدم الاستفادة بهذه المعلومات لوضع بيانات تنبؤية متعلقة بالوضع المالي لمنشأة العمل.
 - **قيمة التغذية العكسية** - يمكن للمستخدم الاستفادة بهذه المعلومات للتحقق من دقة توقعاته السابقة.
 - **التوقيت الملائم** - ينبغي الإبلاغ عن المعلومات في الوقت المناسب من أجل تزويد المستخدم بالمعلومات المحدثة التي تدعم عملية صنع القرار - في الوقت المناسب أيضاً.
- **الموثوقية** - تُعزز المعلومات الموثوقة من الثقة بالبيانات المالية، ولكي تكون المعلومات موثوقة، يجب أن تتوفر فيها الخصائص الثانوية التالية:
 - **الأمانة في تمثيل المعلومات** - يجب أن تعكس المعلومات المضمون الذي تُعبر عنه، أي يجب أن تعكس المعلومات حقيقة واقعة.
 - **الحياد** - ينبغي تقديم المعلومات المحاسبية دون تحيز ودون تقديم معلومات تفضيلية لبعض المستخدمين على حساب الآخرين.
 - **الجوهر والشكل** - خلافاً لمعايير التقارير المالية الدولية التي تفضل المضمون على الشكل، ترى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أنه لا ينبغي فصل الشكل عن المضمون، وترفض أحكام الشريعة الإسلامية أي شروط أو عهود أو بنود تتسبب في اختلاف المادّة أو الواقع الاقتصادي للمعاملة عن شكلها القانوني.
 - **الشمولية** - يجب أن تكون المعلومات شاملة وتولي الاهتمام المناسب للموازنة بين التكلفة والمنفعة. على سبيل المثال، يجب عدم حذف أي معلومات مهمة على أساس التكلفة.
 - **قابلية التحقق منها** - ينبغي أن يكون أي محاسب قادراً على التوصل إلى نفس النتائج عند تحليل البيانات الاقتصادية نفسها واستخدام نفس طرق القياس أو المنهجية المحاسبية.
 - **الانساق** - لتعزيز إمكانية المقارنة مع مرور الوقت، ينبغي وجود انساق في تطبيق المعايير المحاسبية على مر السنين، ويجب الكشف عن أي تغيير آثاره الممكنة.

- **قابليتها للمقارنة** - كما هي الحال مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، قابلية المقارنة هي أحد الخصائص النوعية المهمة وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتيح المعلومات المالية المماثلة للمستخدمين على تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة الآن وفي الماضي، ومقارنة نتائجها السابقة مع نتائج نظرائها.
- **قابلية فهمها** - يجب أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للفهم بسهولة من قبل المستخدمين لكي تُفيد في عملية صنع القرار.
- **الحيطة** - يجب توخي الحذر عند وضع التّقدّيرات. يستوعب هذا المبدأ الشك والالتباس الذي قد ينشأ من الإفراط في تقدير الأصول والإيرادات أو لتقليل تقيّدات النفقات و الالتزامات.

على غرار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عند تحليل الوضع المالي الجديد، يؤكد مجلس معايير المحاسبة المالية على عاملين من العوامل المهمة لاختيار السياسات المحاسبية المناسبة ألا وهما: أهمية المعلومات وتحليل التوازن بين التكلفة والمنفعة.

٨-٢-٦ الافتراضات الأساسية

حدّدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سلسلة من الافتراضات الأساسية التي تُطبّق على جميع البيانات المالية للمصارف التي تعتمد المعايير دون الحاجة إلى الإفصاح عنها بصورة مستمرة.

- **مفهوم الوحدة المحاسبية** - يعترف الفقه الإسلامي بالشركات ذات المسؤولية المحدودة، مما يُتيح معاملة أي مصرف إسلامي بمثابة وحدة محاسبية منفصلة عن مالكيها. بعبارة أخرى، يُمكن للمصرف الإسلامي أن يكون كياناً مستقلاً عن أصحابه من حيث الأصول والالتزامات المالية. وقد قرّر مجمع الفقه الإسلامي (القرار رقم ١٣٠ (١٤/٤)) أن: "الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي الشركة التي يكون رأسمالها مملوكاً لعدد محدود من الشركاء لا يزيد عن عدد معين (يختلف ذلك باختلاف القوانين)، وتتحدد مسؤولية الشركاء فيها بمقدار حصة كل واحد منهم في رأس المال، ولا تكون أسهمها قابلة للتداول".
- **مفهوم استمرارية المشروع** - تعترف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - حالها حال مجلس معايير المحاسبة الدولية - بمفهوم استمرارية منشأة العمل. يعني هذا المفهوم أن الشركة ستستمر بالعمل في المستقبل المنظور و لا توجد نية للتصفية أو للحد بشكل كبير من نطاق أنشطتها، مع استثناء الشركات التي لا تُعد ذات استمرارية. تفترض المحاسبة المالية أن منشأة العمل ذات استمرارية، ما لم يُوجد دليل على عكس ذلك، وأنه عند إعداد البيانات المالية لمنشأة العمل لا توجد أية نية أو ضرورة لتصفية المنشأة. يُعدّ هذا المفهوم بالغ الأهمية لطريقة القياس المحاسبي. ولأنه يجري تصوّر المنشأة على أنها مسار مستمر من الأنشطة، تُتيح طريقة القياس إعطاء القيمة الحقيقية لأصولها دون الحاجة لانتظار التصفية في السوق.
- **مفهوم الدورية** - يفترض هذا المفهوم أنه لأغراض إعداد التقارير يُمكن تقسيم عمر المؤسسة إلى فترات زمنية محاسبية منفصلة تتساوى في الطول وتستخدم لقياس النّقد المالى للمنشأة. يُعدّ هذا المفهوم راسخاً ضمن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً وهو مقبول أيضاً من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- **استقرار القوة الشرائية للوحدة النقدية** - تفترض هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية استقرار القوة الشرائية للوحدة النقدية. كما و تفترض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمبادئ المحاسبية المماثلة استقرار الوحدة النقدية، مع استثناء معايير محاسبة التضخم، مثل معيار التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم الجامح. لم تُصدر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معياراً لتلبية هذا الغرض، ولم تستدعي الحاجة وضع هكذا معيار في الدول التي تعمل فيها المصارف الإسلامية.

العقود الأساسية ومعاملتها

• **طريقة المحاسبة على أساس الاستحقاق (Accrual)** - على غرار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تُعدُّ المحاسبة على أساس الاستحقاق: وهو أحد المبادئ الأساسية لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهذا يعني أنه ينبغي الإقرار بالإيرادات عند الحصول عليها، وينبغي الإقرار بالتكاليف عند تكبُّدها. هناك ثلاثة شروط لتحقيق الإيرادات:

١. كسبت المؤسسة الحق في استلام (قبض) العائدات.
٢. وجوب التزام من الطرف الآخر بتحويل العائدات.
٢. يجب أن يكون مبلغ الإيرادات معروفاً ويجب تحصيله بدرجة عالية من اليقين.

تشير هذه الشروط إلى تفصيل المحاسبة على أساس الاستحقاق عوضاً عن المحاسبة النقدية. يلبي الإقرار بالإيرادات على أساس الاستحقاق مطلبَ الفقه الإسلامي لتحديد الأداء المالي الحقيقي للمنشأة. وبالإضافة إلى ذلك، يكون الإقرار بالنفقات واجباً، إما لأنَّ النفقة مُعلَّقة مباشرةً بكسب الإيرادات أو لأنها مُعلَّقة باستحقاق النفقات. ويؤدي هذا إلى مبدأ المطابقة التي تؤدي بالتالي، من منظور الشريعة الإسلامية، إلى الإنصاف والعدالة بالتزامن للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين لأنها تضمن توزيع النفقات بما يتناسب مع العائدات المرتبطة بها.

٨-٣ الزكاة

الهدف التعليمي

٥-٥-٤ معرفة طرق حساب الزكاة والمعاملة المحاسبية

٨-٣-١ حساب الزكاة

يتوجب على الأشخاص الذين يملكون أكثر من حدٍ أدنى مُحدَّد من الأموال - يُعرف باسم (النَّصاب) - لمدة سنةٍ واحدة، دفع الزكاة، وهي رُكنٌ من أركان الإسلام الخمسة مفروضة على كُلِّ مُسلم كضريبةٍ خيريةٍ إلزامية. تُحدَّد نسبة الزكاة باستخدام نسبة ٢,٥ ٪ لمدة سنة كاملة في التقويم القمري و ٢,٥٧٧٥ ٪ لمدة سنة في التقويم الشمسي. يُمكن استخدام طريقتين لحساب الوعاء الزكوي:

١. طريقة صافي الأصول.
٢. طريقة صافي الاستثمار.

طريقة صافي الأصول

يُحدَّد الوعاء الزكوي عن طريق:

+ الأصول الخاضعة للزكاة (بما في ذلك النقد وما يعادله والذمم الصافية مستحقة القبض والأصول المتبادلة وأصول التمويل).

- الالتزامات المالية التي يتعيَّن دفعها أثناء السنة المنتهية عند حلول تاريخ البيانات المالية.

- حصص التملك الصافية لأصحاب حسابات الاستثمار.

- حقوق الأقلية.

- حصص التملك الصافية التي تملكها الحكومات.
- حصص التملك الصافية التي تملكها من قبل الصناديق الوقفية.
- حصص التملك الصافية التي تملكها من قبل الجمعيات الخيرية.
- حصص التملك الصافية للمنظمات غير الهادفة للربح، باستثناء تلك التي يملكها الأفراد.

تُطبّق الشروط التالية:

- ينبغي إدخال الأصول التمويلية بعد خصم الأموال الاحتياطية المخصصة لحالات الطوارئ والأموال المستخدمة للحصول على الأصول الثابتة المتعلقة بأصول التمويل هذه.
- تُقاس أصول المتداولة بما يُعادلها من مال بتاريخ وجوب الزكاة.
- ينبغي وضع النصاب بعين الاعتبار (الوعاء الزكوي) المحدد لبعض الأصول (مثل المحاصيل الزراعية والحيوانية).

مثال

مليون دولار أمريكي	الأصول التي تستحق عليها الزكاة
١,٠٠٠	النقد و ما يُعادل النقد
١,١٧٠	(+) صافي الذمم مستحقة القبض (المربحة، السلم)
٢٥٠	(+) التمويل المضاربة
١٥٠	(+) التمويل الاستصناع
١٦٠	(+) صكوك المشاركة
٤٠٠	(+) الأصول المتداولة (الأوراق المالية والمخزون والعقارات وغيرها من الأصول)
٣,١٣٠	مجموع الأصول
١٠٠	الحسابات الجارية للعملاء
٣٠٠	الذمم المالية المستحقة للمصارف والمؤسسات المالية (مستحقة الدفع أثناء الفترة المالية القادمة)
٩٠	الالتزامات المالية الأخرى (المستحقة الدفع أثناء الفترة المالية القادمة)
٢,٠٠٠	حصص التملك الصافية لأصحاب حسابات الاستثمار
٤٠	حقوق الأقلية
١٠	الحصص التي تملكها الحكومة والصناديق الوقفية
٢,٥٤٠	إجمالي المستحقات (واجبة الدفع أثناء الفترة المالية القادمة)

العقود الأساسية ومُعاملتها

٥٩٠	الوعاء الزكوي = ٣,١٣٠ - ٢,٥٤٠
١٤,٧٥	الزكاة مُستحقة الدفع عن الفترة - سنة تقويمية قمرية ٥٩٠ * ٢,٥ %
١٥,٢١	الزكاة مُستحقة الدفع عن الفترة - سنة تقويمية شمسية ٥٩٠ * ٢,٥٧٧٥ %

طريقة صافي الاستثمار

يُحدّد الوعاء الزكوي عن طريق:

- + رأس المال المدفوع
- + الاحتياطي
- + المبالغ المالية المُخصّصة للطوارئ غير المُقطّعة من الأصول
- + الأرباح المُحتجزة
- + صافي الدّخل
- + الالتزامات المالية غير مُستحقة الدفع خلال العام
- (صافي الأصول الثّابتة + الاستثمارات غير المُكتسبة بغرض التّداول + الخسائر المُتراكمّة).

مثال

مليون دولار أمريكي	الأصول التي تُستحق عليها الزكاة
٣٤٠	حِصص التملك الصّافية للمالكين
٥٠	(+) الفرق بين قيمة ما يُعادل النّقد والقيمة الدّفترية للأصول المُتداولة
٦٠٠	(+) ذمم دائنة (غير مُستحقة الدّفع أثناء الفترة المالية القّادمة)
١٠	(+) الأموال الاحتياطية المُخصّصة لمخاطر الاستثمار
١٠	(-) الأسهم المملوكة من قبل الحكومة والصّناديق الوقفية
٥٠	(-) الاستثمارات (غير المُتداولة)
٢٥٠	(-) أصول أخرى للإيجارات
١٠٠	(-) صافي الأصول الثّابتة
٥٩٠	=
١٤,٧٥	الزكاة المُستحقة الدّفع عن الفترة - سنة تقويمية قمرية ٥٩٠ * ٢,٥ %
١٥,٢١	الزكاة المُستحقة الدّفع عن الفترة - سنة تقويمية شمسية ٥٩٠ * ٢,٥٧٧٥ %

٨-٣-٢ المعاملة المحاسبية للزكاة

الحالات التي تلزم المصرف الإسلامي بدفع الزكاة:

عندما يتوجب على المصرف الإسلامي دفع الزكاة، تُعامل الزكاة على أنها نفقات غير تشغيلية للمصرف الإسلامي وتُدرج في تجديد صافي الدخل في قوائم الدخل.

يتوجب على المصرف دفع الزكاة في الحالات التالية:

- إذا تطلبت القوانين من المصرف الإسلامي دفع الزكاة الواجبة.
- إذا كان نظام تأسيس المصرف الإسلامي أو نظامه الداخلي يتطلب دفع الزكاة الواجبة.
- إذا اتخذت الجمعية العمومية للمساهمين قراراً يطالب المصرف الإسلامي بدفع الزكاة الواجبة.

تُعامل الزكاة غير المدفوعة على أنها من الالتزامات (الأعباء) المالية وتُدرج في قائمة الالتزامات في البيانات والقوائم المالية للمصارف الإسلامية.

الحالات التي لا تلزم المصرف الإسلامي بدفع الزكاة:

- عندما يطلب حملة الأسهم في مصرف إسلامي ما من المصرف العمل بصفة وكيل لدفع الزكاة الواجبة المتعلقة باستثماراتهم عند توزيع حصص الأرباح القابلة للتوزيع، تُخصم الزكاة من حصص الأرباح القابلة للتوزيع لحملة الأسهم.
- عندما يطلب حملة الأسهم في مصرف إسلامي من المصرف العمل بصفة وكيل للوفاء بواجب الزكاة المفروضة عليهم، و يوافق المصرف الإسلامي على ذلك. حتى إذا كانت الأرباح القابلة للتوزيع غير كافية للوفاء بواجبات زكاة حملة الأسهم، عندها يُسجل المبلغ المدفوع من المصرف الإسلامي على أنه مبالغ مالية مستحقة التحصيل من حملة الأسهم.

تُدرج الزكاة المستحقة من مصرف إسلامي ما وكذلك مبالغ الزكاة التي وردت من مصادر أخرى للأموال في قوائم الموارد واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصناديق الخيرية.

٨-٤ الشكل والجوهر

الهدف التعليمي

٤-٥-٦ فهم العلاقة بين الشكل والمضمون (الجوهر) من العقود

تُستخدم عبارة الشكل والجوهر عادةً عند الإشارة إلى القوائم أو البيانات المالية وكيف أنها تدل على المعاملة المالية - يُشير الشكل إلى الهيئة القانونية للمعاملات والأحداث بينما يُشير المضمون (الجوهر) إلى الواقع المالي للمعاملة. في سياق المحاسبة المالية في الغرب، تسود ممارسة الجوهر فوق الشكل عموماً. وهذا يعني أنه إذا كانت المعاملة تبدو ظاهرياً على أنها قرض وتتصرف مثل معاملة قرض مع فائدة (الجوهر)، على الرغم من أنها تحمل غطاءً قانونياً مختلفاً (الشكل)، فينبغي معاملتها على أنها قرض بفائدة. من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، من المهم إيلاء الانتباه إلى كلٍ من الشكل والجوهر، لكن في بعض الأحيان، قد تتطلب الضرورة والظروف الاجتماعية إعطاء الأولوية لأحدهما وتفضيله على الآخر.

يتجلى الموقف العام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الاعتراف بأهمية الجوهر لكن لا ينبغي تجاوزه دائماً

٩. ملاحظات ختامية

لا يمكن الإفراط بدور العقود الإسلامية (أو المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية) التي تُدعى أحياناً (بالعقود المسماة) في مجال التمويل الإسلامي، إذ تُبنى مختلف الأدوات المالية الإسلامية والهيكل المستخدمة في التمويل الإسلامي استناداً إلى هذه العقود. يُستخدم الدمج بينها في إنشاء البنى اللازمة لتمويل المشاريع الكبرى وعمليات التوزيع الإسلامية (إصدارات الصكوك). يُثير هذا الموضوع إشكاليات تتعلق بالتطبيق القانوني ونفاذ هذه العقود في مختلف السلطات القضائية. من حيث المبدأ، إنَّ العقد الإسلامي الذي يلبي شروط العقد الصحيح كما رأينا في الفقرة ٢ من هذا الفصل ينبغي أن يكون أكثر قابلية للتنفيذ بسهولة مثل عقد في الدول التي تُطبق القانون العام، كما هو الحال في المملكة المتحدة ومعظم الولايات المتحدة، على عكس الدول التي تُطبق القانون المدني، حيث تُطبق شروط قانونية لا يمكن تحقيقها. بالتالي، تكون الممارسة الشائعة في معاملات التمويل الإسلامي الدولية هي اشتراط تطبيق القانون العام كما هو الحال في المملكة المتحدة أو نيويورك. غير أنَّ المشاكل المتعلقة بوجوب إنفاذ عقود الأمان (انظر الفقرة ٦ من هذا الفصل) مثل الحصول على حيازة الضمانات من بين أمور أخرى، قد لا تزال قائمة.

أَسْئَلَةُ نَهَايَةِ الْفَصْلِ

١. ما هو العَقْد؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٢
٢. اذكر قائمة الشُّروط التي تؤثر على العُقود.
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-١-٢
٣. ما هي الخيارات الشرعية الخمس للبيع؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٢
٤. صِف تصنيفات العَقْد النافذ والعقد الموقوف.
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٣-٢
٥. ما هو الفرق الرئيسي بين العُقود ثنائية الأطراف والعُقود أحادية الطَّرَف؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٣-٢
٦. صِف صَفَقَةِ السَّلَم وكيف تختلف عن المُرَابَحة.
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٢-٣
٧. ما هو أفضل وصف لعقد الإيجار الإسلامي؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٤
٨. صف الفرق بين المضاربة المقيدة وغير المقيدة.
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٥
٩. ما هو الفرق بين الكفالة والرهن؟
مرجع الإجابة: الفقرتان ١-٦ و ٢-٦
١٠. ما هي الأهداف الرئيسية للمعايير الدولية لإعداد النُّقَارير الماليَّة؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٨
١١. ما هو معنى المحاسبة على أساس الاستحقاق؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-١-٨
١٢. اذكر الافتراضات الأساسية لهيئة المحاسبة والمُراجعة للمؤسَّسات الماليَّة الإسلاميَّة.
مرجع الإجابة: الفقرة ٦-٢-٨

العقود الماليّة والتّقنيّات المطبّقة في المصارف الإسلاميّة

٩٣	١. مُقَدِّمَة
٩٣	٢. أنواع العقود
٩٤	٣. مَصَادِرُ الْأَمْوَالِ
٩٩	٤. اسْتِخْدَامُ الْأَمْوَالِ
١٠٠	٥. أساليب التمويل: العائدات المتوقّعة مقابل المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر
١٠١	٦. عقود الوكالة
١٠٢	٧. المضاربة - المعايير الشرعية
	٨. المشاركة - المعايير الشرعية
	١٠٩
١١٣	٩. المُرَابَحَة - المعايير الشرعية
١٢٢	١٠. الإجارة والإجارة المنتهية بالتّملك - المعايير الشرعية
١٢٤	١١. السّلم والسّلم الموازي - المعايير الشرعية
١٢٧	١٢. الاستِصْناع والاستِصْناع الموازي - المعايير الشرعية
١٢٩	١٣. التّموليل خارج الميزانية العمومية (خطابات الاعتماد)
١٣٠	١٤. تطبيق الوعد
١٣١	١٥. عَقُودٌ أُخْرَى
١٣٢	١٦. ملخّص لبعض العقود الإسلاميّة

يتضمن هذا الفصل قرابة ٢٥ سؤالاً من أصل ١٠٠ سؤال من أسئلة الاختبار



١. مقدمة

ينتج عن تحريم الربا (كما رأينا في الفصل ٣) ربط الأرباح وتكوين الثروات ارتباطاً وثيقاً مع نشاطات اقتصادية حقيقية، مثل الاستثمار والتأجير والبيع في الإسلام، لا يمكن للمال توليد المال، إنما هو وسيلة لدعم نشاطات الأعمال التجارية. في ظل النظام المالي التقليدي، لا يمكن استخدام المال لتوليد المزيد من المال، عن طريق فرض فوائد على القروض أو أعمال المضاربة غير الشرعية. في هذا السياق، يُقر النظام المالي الإسلامي بالقيمة الزمنية للنقود في سياق الأنشطة الاقتصادية التي تبني الثروات، مثل التجارة والإنتاج.

يستفيض هذا الفصل أكثر حول الأساس النظري لأنواع المعاملات المختلفة، ويبين كيفية استخدامها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية. يبدأ هذا الفصل بلمحة عامة عن مصادر التمويل (للأفراد والمؤسسات التي تُدع الأموال وتستثمرها) وكيفية استخدامها (في مشاركة الأرباح وتمويل المشاريع). وتتضمن نهاية هذا الفصل شرحاً لآخر التطورات التي يُرجح أن تؤدي لتوسيع قطاع المصارف الإسلامية، لكن يصبّ جام تركيزنا هنا على شرح الآليات العملية وأساس الشرعية الإسلامية لهذه الأنشطة. كما يحتوي النص على بعض الأمثلة المحددة.

٢. أنواع العقود

الهدف التعليمي

١-١-٥ معرفة الفروق بين أنواع العقود المختلفة: العقود القائمة على الدين؛ العقود القائمة على حقوق الملكية؛ أنواع العقود الأخرى

كما سنبين في هذا الفصل، يمكن تقسيم العقود في علم التمويل الإسلامي في فئتين رئيسيتين: العقود القائمة على الدين والعقود القائمة على حقوق الملكية. وينتج عن العقود القائمة على الدين سداد الدين، كما في عقود المراجعة والسلم. أما العقود القائمة على حقوق الملكية فتستند إلى أصل أو مشروع يقوم عليه العقد، مثل المشاركة والمضاربة والإجارة. ومن أنواع العقود الأخرى التي تصادفنا في ميدان الخدمات المالية الإسلامية تلك العقود التي لا تستند إلى الدين أو حقوق الملكية على وجه التحديد، ومنها على سبيل المثال الوعد والعربون.

٣. مَصَادِرُ الْأَمْوَالِ

١-٣ الوَسَاطَةُ الْمَالِيَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ

الهدف التعليمي

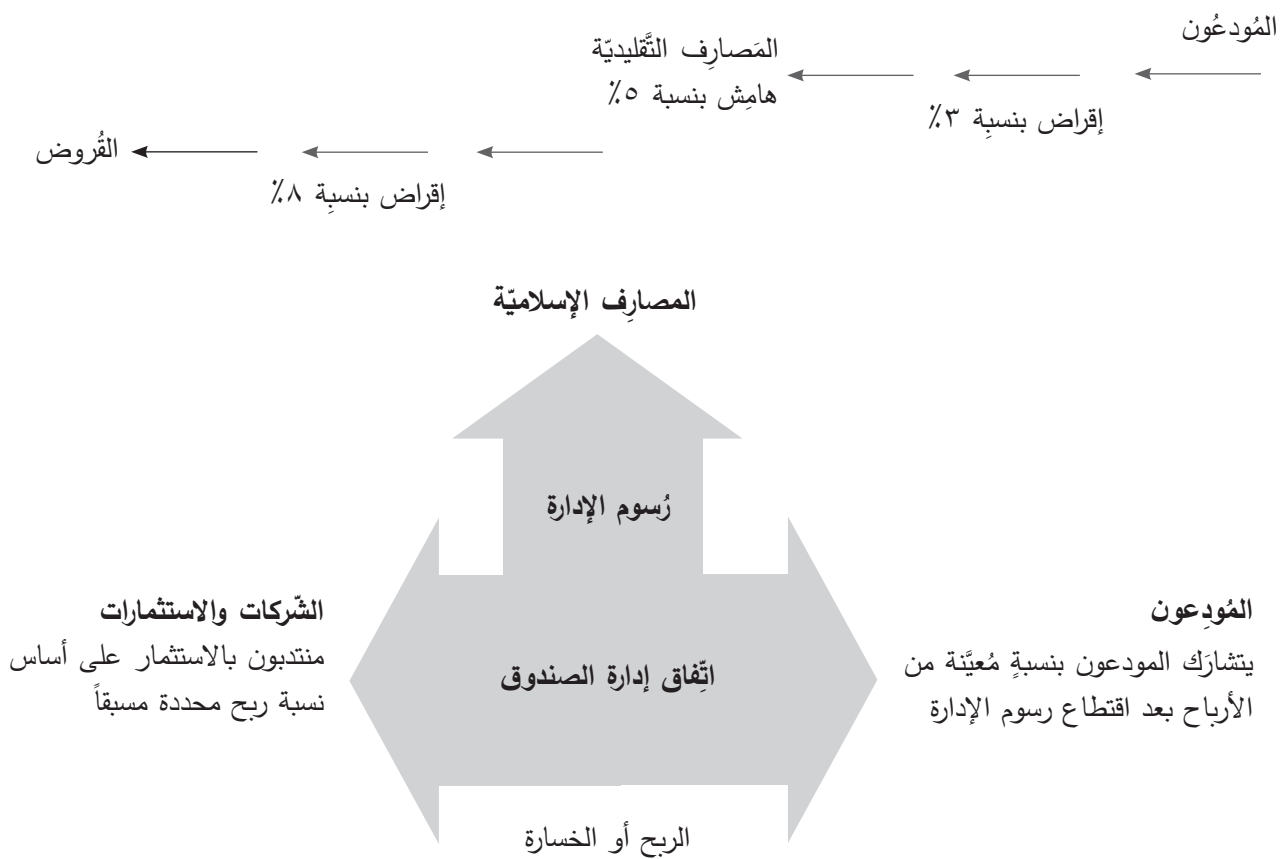
١-٢-٥ فهم الفرق بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي: العلاقة بين المصرف وعماله؛ مصادر الأموال؛ استخدام الأموال.

في ظلّ النظام المصرفي التقليدي، يعمل المصرف بمثابة وسيط مالي، حيث يقبل الودائع من بعض العملاء ويمنح القروض لعملاء آخرين بنسبة فائدة أعلى من تلك المدفوعة للمودعين. يولد المصرف الأرباح من العمولات، فضلاً عن العملية المسماة 'تحويل الاستحقاق' التي تستخدم فيها ودائع قصيرة الأمد منخفضة الفائدة للإقراض لفترات أطول وبمعدلات أعلى. يُعرف الفرق بين الفائدة المدفوعة لمودعي الأموال وتلك المفروضة على المقترضين باسم 'الفارق'. من وجهة نظر أحكام الشريعة الإسلامية، لا يبرر هذا تحويل هذه الودائع إلى قروض الفارق السعري، لأن ذلك يُعدّ عائداً صافياً تولّده الأموال، أي ربا، وهو أمر مُحَرَّم في الإسلام، يُبرّر العائد على رأس المال فقط عندما يأخذ رأس المال هيئة أصل حقيقي (غير نقدي) أو حق انتفاع أو خدمة. أما كون المصرف يدير مخاطر السيولة والائتمان، فلا يُعدّ تبريراً مقبولاً في الشريعة الإسلامية لعائدٍ مثل هذا، ومع ذلك فإن الشركات والمستهلكين الذين يقترضون الأموال، يستخدمونها في نشاطات اقتصادية فعلية. لذلك، ترتبط أرباح المصرف على نحو غير مباشر بأنشطة الأعمال الاقتصادية. من جهة أخرى، عندما يُقرض المصرف الأموال إلى مصرف آخر، الذي بدوره سيقترضها لمصرف آخر. وهكذا، فذلك لا يتضمّن على أي نشاط اقتصادي لأصل أساسي وبالتالي لا توجد أية أرباح. فمن وجهة نظر التمويل الإسلامي، يجب ربط الأرباح مباشرة بالنشاط الاقتصادي، وبالتالي، الاستمرار بالتحكم في الديون وتسخير رأس المال في استخدامات أكثر إنتاجية.

يمتد دور الوساطة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية ليشمل مسؤولية تحديد المشاريع التي يمكن عن طريقها استثمار أموال العملاء. ويُعدّ العقد بين العملاء المودعين وبين المصرف نوعاً من عقد الشراكة (المضاربة) يكون فيها المصرف هو المضارب (مدير الأعمال) والعميل هو رب المال (المستثمر). ويرتبط الدخل المحتمل للمضارب - أو المصرف الإسلامي في هذه الحالة - بالمعاملات التي تُستثمر الأموال فيها. ويكون الدخل المحتمل في صيغة حصة من الربح أو الخسارة عوضاً عن الفارق المالي. ويدخل هامش الربح ضمن المعاملة.

الأهم من ذلك هو أن أرباب المال (جمع رب المال) أو 'المودعين المستثمرين' هم ليسوا مقرضين أو دائنين، وإنما هم مستثمرون. وخلافاً لهياكل الحسابات الجارية التقليدية، تؤهل هذه العلاقة المودعين للحصول على حصة من الأرباح كما هو مُحدّد في اتفاق المضاربة كما يحتمل أن تُعرضهم لخسارة في رأس المال. وبغض النظر عن مدى تخفيف المصرف للمخاطر التي يتعرّضون لها عن طريق اختيار المستثمرين بكلّ حذر، إلا أن رؤوس أموال المستثمرين - أو حساباتهم في المصرف الإسلامي - هي في نهاية المطاف عرضة للخطر، حتى في حال بقاء المصرف ذو ملاءة مالية قادرة على سداد الالتزامات المالية. وهذا يعني أن لحساب الوديعة الإسلامي خصائص تُشبه الأسهم. يوضح الشكل ١ المقارنة بين وظائف الوساطة في المصرف التقليدي وتلك في المصرف الإسلامي. يوافق المودعون، أو بالتسمية الأدق المستثمرون، على اتفاقية إدارة (عقد المضاربة) مع المصرف (المضارب) الذي يستخدم الأموال حينها في استثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

العقود الماليّة والتّقنيّات المُطبّقة في المصارف الإسلاميّة



الشكل ١: الوساطة الماليّة التقليديّة مقابل الوساطة الماليّة الإسلاميّة (المصدر: محمد إكرام توفيق، جرى تعديل الرّسم البياني)

يوضح الشكل البياني التالي عملية تعويض حسابات استثمار مشاركة الأرباح في المصرف الإسلامي:



الشكل ٢: الخدمات المصرفية الإسلامية - مصادر واستخدام التمويل (المصدر: محمد إكرام توفيق).

تُقدّم المصارف الإسلامية الحسابات الجارية التي تسمح للعملاء بإيداع الأموال ضمن المصرف. لا يمكن لهذه الحسابات أن تولّد أي أرباح.

في حال حسابات الاستثمار، يأخذ المصرف دور المدير (المضارب) نيابةً عن المودعين. عندما يساهم المصرف برأس المال الخاص به (أموال حملة الأسهم) في الاستثمارات، يصبح المصرف شريكاً (فاعلاً أو شريكاً تقليدياً) في المعاملة ولا يقتصر دوره فقط على أن يكون مضارباً، لذلك يأخذ المصرف دور المضارب فقط فيما يخص أموال المستثمرين.

يتفق المصرف والمودعون على حصة الأرباح المخصصة لكل طرف. أما الخسائر فتوزع وفقاً لرؤوس الأموال المقدّمة.

مثال

لدى المصرف (أ) ثلاثة أصحاب حسابات استثمار أودعوا المبالغ التالية:

نجوى = ٢,٥٠٠ جنيه استرليني (٢٥٪)

سامر = ٤,٠٠٠ جنيه استرليني (٤٠٪)

أحمد = ٣,٥٠٠ جنيه استرليني (٣٥٪)

العقود الماليّة والتّقنيّات المُطبّقة في المصارف الإسلاميّة

يحصلُ المُودِعون (المُستثمرون) على ٧٥٪ من الأرباح ويستلمُ المصرف ٢٥٪ منها. لا يساهمُ المصرف في هذه الحالة بأيّ نسبة من رأس المال. في حال حصول المصرف على ربح بقيمة ٣,٠٠٠ جنيه إسترليني يُوزع هذا المبلغ على النحو التالي:

١. يحصل المُصرف على ٢٥٪ من الأرباح = ٧٥٠ جنيه إسترليني
٢. يحصل المُودِعون على ٧٥٪ من الأرباح = ٢,٢٥٠ جنيه إسترليني
- أ) نجوى: ٥٦٢,٥٠ جنيه إسترليني، ويمثلُ هذا المبلغ ٢٥٪ من ٧٥٪ من الأرباح.
- ب) سامر: ٩٠٠,٠٠ جنيه إسترليني، ويمثلُ هذا المبلغ ٤٠٪ من ٧٥٪ من الأرباح.
- ج) أحمد: ٧٨٧,٥٠ جنيه إسترليني، ويمثلُ هذا المبلغ ٣٥٪ من ٧٥٪ من الأرباح.

في حال تعرّض المصرف لخسارة بقيمة ١,٠٠٠ جنيه إسترليني، ستوزع الخسارة على النحو التالي:

١. لا يتكبّد المصرف أي خسارة باعتبار أنه لم يساهم في رأس المال
٢. يتحمّل المُودِعون لأنهم ساهموا رأس المال، الخسارة كاملة كما يلي:
- أ) نجوى: ٢٥٠ جنيه إسترليني
- ب) سامر: ٤٠٠ جنيه إسترليني
- ج) أحمد: ٣٥٠ جنيه إسترليني

قد يُطبّق المصرف نسباً مُختلفة في المشاركة في الأرباح مُختلفة بحسب اختلاف فئة الحسابات، ويعتمدُ ذلك على المخاطر والفترات الزمنية (الاستحقاقات أو الشروط) طالما أفصح عن التفاوت. قد يرتبط التفاوت بمبالغ الأموال المُستثمرة أو بخلط الأموال. على سبيل المثال، يُعدّ الحساب الذي يحتفظ بجزء كبير منه هيئة نقدية أكثر سيولة ولديه مستوى أقل من المخاطر. قد يختلف المستوى النقدي المحتفظ به في الحساب وفقاً للمدة (مثلاً يمكن أن تختلف الحسابات القصيرة أو المتوسطة أو طويلة الأمد في نسبة النقد المحتفظ به).

ومن الجدير بالذكر أن المصارف الإسلاميّة تخضع لأحكام تتعلق باحتياطياتها من الأرباح، مما يؤثر على المبالغ النهائيّة للعائدات أو الأرباح الموزعة على أصحاب حسابات الاستثمار وحملة الأسهم (انظر الفصل ٩ لمزيد من التفاصيل عن احتياطيات الأرباح).

ولا تختلف المعاملة الرقابية لحسابات الاستثمار (كما سنرى في الفصل ٩) في كثير من البلدان عن المعاملة الرقابية لحسابات العملاء في المصارف التقليديّة وتتجاهل طبيعة هذه الحسابات المشابهة لحقوق الملكية.

٢-٣ الحسابات الجارية

الهدف التعليمي

٢-٢-٥ فهم كيفية عمل الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية

يجب أن يعمل الحساب الجاري بموجب مبادئ الشريعة الإسلامية، شأنه شأن أي أداة أخرى. ويلاحظ ذلك فيما يتعلق باستخدام الأموال، وتسهيلات السحب على المكشوف، واستخدام البطاقات الائتمانية والفائدة سواء المدفوعة على السحب دون رصيد أو المدفوعة لصالح العميل من وديعة ما.

في الحساب المصرفي الجاري، يجب أن يحصل المصرف على موافقة صاحب الحساب لاستخدام الأموال في عملياته. يقترض المصرف الأموال من العميل ويلتزم بإعادتها عند الطلب أو بحسب ما هو متفق عليه. يتحمل المصرف المخاطر المترتبة على الأموال، وبالتالي يحق له الحصول على العائدات المرتبطة بذلك. لا تدفع أي عائدات على الحسابات الجارية.

قد يوفر المصرف خدمة الاحتفاظ الآمن بالممتلكات الثمينة أو الوثائق، بما فيها النقود. في هذه الحالة، تنحصر مسؤولية المصرف في الحفاظ الآمن فقط لهذه الممتلكات ويضع التدابير الأمنية المناسبة لذلك. لا يضمن المصرف هذه الممتلكات.

لا يتضمن الحساب الجاري في المصرف الإسلامي عادة أي نوع من التسهيلات للسحب دون رصيد التي تخضع لرسوم محددة مسبقاً لأن هذا من شأنه أن يؤدي للربا. ونتيجة لذلك، لا تستطيع المصارف الشروع بأي صفقة مالية بمبلغ يزيد عن رصيد الحساب.

مثال

يمكن للمصارف التقليدية تقديم حسابات جارية عبر نوافذ إسلامية. ولضمان توافق هذه المعاملات مع أحكام الشريعة الإسلامية، على المصرف التقليدي أن:

- **يضمن الفصل بين الأموال** - يجب ألا تختلط الودائع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مع الأموال العامة للمصرف وخاصة التي تعتمد على جبي الفائدة. عوضاً عن ذلك، يجب فصل هذه الودائع ضمن حسابات منفصلة ويجب أن تستخدم فقط في المعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- **يقدم المعلومات ذات الصلة بشأن هذه الحسابات إلى هيئة شرعية معتمدة** - على المصرف التقليدي الذي يوفر خدمة الحسابات الإسلامية أن يقدم المعلومات ذات الصلة بهذه الحسابات إلى هيئة شرعية مشكّلة على نحو سليم، سواء تعاقد معها المصرف أو وفرها مستشاراً شرعي بصفة طرف ثالث (يقدم الفصل ٩ توصيفاً لدور هيئة الرقابة الشرعية).

٤. استخدام الأموال

الهدف التعليمي

٣-٢-٥ فهم كيفية استخدام الأموال من قبل المصارف الإسلامية

تتمشى الخدمات المصرفية الإسلامية على نحو وثيق مع مفهوم الخدمات المصرفية التجارية - لا ينطبق المفهوم التقليدي لإقراض الأموال بنفس الطريقة. هناك ثلاثة تطبيقات (أو استخدامات) مُحتملة للأموال ضمن المصرف الإسلامي، في مُقدّماتها وأكثرها تفضيلاً: عقود الصرف المؤجلة التي تُعرّف بأدوات الدّخل الثّابت في النّظام المالي التّقليدي. أما ما يُعادلها في النّظام المصرفي الإسلامي فهي:

- المُرَاجعة
- الإجارة أو الإيجار
- السّلم أو شراء البيع الآجل
- الاستصناع أو تمويل المشروع

تُفضّل المصارف الإسلامية وواضعو نُظمها هذه الطّرق بسبب عائداتها التي يُمكن التنبؤ بها وتنفيذها البسيط نسبياً (أي أنها لا تتطلب مراقبة كبيرة لعمليات الطرف النّظير للتأكد من تلقّي المصرف العائدات التي تحقّق له بموجب العقد). من جهةٍ أخرى، يُفضّل العديد من أصحاب النّظريات الإسلامية لعقود المشاركة في الأرباح، وبالتحديد المشاركة بأنواعها والمُضاربة. تعني المشاركة في الأساس 'الشّراكة العامة'، لكنها تُفسّر عموماً مثل أي مزيج من الأعمال المُباحة التي تتضمّن الشّراكات العامة ذات المَسؤولية غير المحدودة والشّركات ذات المسؤولية المحدودة والمُؤسّسات ومعظم المنشآت لأغراض خاصة. وعدا عن المُعاملات المُعرّضة للمخاطر ضمن المصرف الإسلامي، هناك أدوات الخدمات التي تتضمّن الخدمات المرتبطة بالعمّلات وخدمات الوكالة على سبيل المثال لا الحصر.



الشّكل ٣: التّقنيّات الإسلامية التي تُعدّ مثاليّة لمخاطر الأعمال التجاريّة

٥. أساليب التمويل: العائدات المتوقعة مقابل المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر

الهدف التعليمي

٥-٢-٤ فهم النموذج المصرفي الإسلامي والتحديات التي يواجهها

يعتمد النموذج المالي الإسلامي عموماً على أنواع المعاملات التالية:

- الأدوات التي تعتمد على الدخل الثابت (أو هامش الربح).
- المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر.

تُعد هذه المعاملات على الطرف النقض للأدوات التقليدية التي تعتمد عادةً على فائدة ثابتة أو متغيرة، وتُعزى هذه الاختلافات في البنى الهيكلية إلى الفروق بين أحكام مبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ النظام المصرفي الغربي الحديث. لمبادئ الفقه الإسلامي المرتبطة بالنظام المالي التقليدي تعريفاً واضح المعالم رغم أن تطبيق مبادئها على النظام المصرفي التقليدي أثار العديد من التحديات.

أولاً، تتطلب أحكام ومبادئ الشريعة من المستثمر أو الممول التركيز على الأصول أو المخاطر التجارية لكسب الربح. وبالرغم من أن التصنيف الائتماني للأصل أو لفُرصة العمل هو عامل يؤخذ بالحسبان، إلا أن نقطة الانطلاق ليست الائتمان بحد ذاته، وإنما الأصول أو المعاملات الفعلية التي تؤسس للاستثمار. إن الأدوات التي تشابه إلى حد كبير النظام المالي التقليدي، هي أدوات الدخل الثابت للمرابحة والإجارة والتي يصدر عنها نتائج يمكن التنبؤ بها وتُعد آمنة نسبياً ومريحة للمصرفيين والجهات التنظيمية التابعة لها. غير أن هذه الأدوات تخضع لقيود عديدة عند تطبيقها.

ثانياً، إن الأدوات الإسلامية التي تُعد مثالية فيما يتعلق بمخاطر العمل التجاري هي أدوات المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر وهي أدوات من فئة حقوق الملكية. لم تُطبق أدوات المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر إلا مؤخراً وبطريقة تُخفف المخاطر وتوفر الراحة لواقعي النظم المصرفية والإدارة القائمة على الائتمان (يرجى مراجعة الشكل ٣).

فُدمت حجج قوية لصالح كلٍ من فئات الأدوات المالية المذكورة أعلاه، لكن يُبنى قرار المصرف النهائي على أساس العرض الأكثر ملاءمة بتلبية متطلبات عملاء المصرف ومقاييس المخاطر الموضوعة في مصرفٍ ما ومدى تأثيرها باتفاق بازل الثالث الخاص بقواعد كفاية (أو ملاءمة) رأس المال. إضافة لذلك، يعتمد اختيار الأدوات المقدمة على أهداف المؤسسة المالية وطبيعة أعمالها. تميل المصارف التجارية عموماً لتفضيل أدوات الدخل الثابت، مثل المربحة والإجارة، بينما تميل أخرى مثل مؤسسات رأس المال الاستثماري والمُعتمدة على الأسهم، للاعتماد أكثر على أدوات الملكية مثل (المضاربة والمشاركة). وفي كل الأحوال، نادراً ما تعتمد المؤسسات على نوع واحد فقط من الأدوات نظراً للحاجة إلى تنويع المنتجات لدعم مختلف متطلبات العملاء.

يعتمد تسعير أدوات الدخل الثابت على سبيل المثال، على الجدارة الائتمانية للعميل، ويمكن أن تكون أقل جاذبية للأعمال الصغيرة أو الناشئة.

٦. عقود الوكالة

الهدف التعليمي

١-٣-٥ معرفة طبيعة عقد الوكالة

٢-٣-٥ تطبيق عقد الوكالة

الوكالة عقد يُستخدم على نطاق واسع من قبل المصارف الإسلاميّة وعملائها. ويتراوح هذا المفهوم من خدمات الوساطة (السمسرة) في النشاطات المسموح بها مروراً بإدارة الصناديق (بوصفه بديلاً عن المضاربة) وإدارة الضمان في التأمين الإسلامي ووصولاً إلى العمل بصفة وكيل - مشترٍ أو بائع - بالنيابة عن الشركة صاحبة العقد (التي عادة ما تكون أحد المصارف) في صفقات عديدة. ومن حيث المبدأ، يجوز استخدام عقد الوكالة فيما يتعلق بالنشاطات جميعها المباحة للأصيل.

وهناك نوعان من عقود الوكالة:

- **الوكالة المعلنّة** - في هذا النوع من العقود، يكشف الوكيل عن دوره وكيلاً للآخرين. ويتم إعداد الوثائق المتعلقة بالموضوع أو الخدمة المرغوبة كلها باسم الأصيل. ويعدّ هذا النوع المفضل من أنواع العقود.
- **الوكالة غير المعلنّة** - في هذا النوع من العقود، لا يفصح الوكيل عن حقيقة أنه يتصرف بالنيابة عن الغير، ويتصرف من حيث النوايا والأغراض كافة على أنه الأصيل في التعامل مع الأطراف الخارجية. فعلى سبيل المثال، إذا قام (أ) بتعيين (ب) وكيلاً له، واشترى (ب) سيارة من شخص ثالث (ج) بسعر ١٠,٠٠٠ دينار بالائتمان من دون أن يكشف لهذا الشخص (ج) أنه يعمل وكيلاً عن (أ)، لا يستطيع (ج) المطالبة بأمواله سوى من (ب). أما إذا أفصح (ب) عن أنه يتصرف بالنيابة عن (أ)، يمكن عندها للطرف (ج) المطالبة بتحصيل أمواله مباشرة من (أ)، وبالتالي يجب تجاوز (ب). إنّ تطبيق هذه القاعدة في الوكالة على المصارف الإسلاميّة يؤدي إلى الحالة الآتية: يعين أحد المصارف وكيلاً عنه (س) لشراء سلع معينة بالنيابة عنه من أحد الموردين. وبصفته وكيلاً عن المصرف، يشتري (س) السلع من دون أن يكشف عن اسم المصرف الذي اشتراها لمصلحته. وفي هذه الحالة، لا يمكن للموردين مطالبة المصرف بالدفع. بل يجب عليهم مطالبة الوكيل (س).

وعلاوة على ذلك، من المهم التنويه إلى أن الوكيل يضطلع بمسؤولية حفظ الأمانة، وبالتالي فإنه يتصرّف بصفته أميناً على أصول الأصيل أو على تنفيذ الخدمة. وبناء على ذلك، لا يمكن عدّ الوكيل مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر يتعلق بالموجودات أو عن أي التزام ينشأ عن أداء عقد الوكالة ما لم تكن هذه الخسارة أو الضرر أو الالتزام نتيجة إهمال الوكيل أو إساءته السلوك أو خرقه للشروط المنصوص عليها في عقد الوكالة. وبالمثل، يعدّ الأصيل مسؤولاً عن التكاليف والنفقات كافة التي يتكبدها الوكيل عند أداء العمل المتفق عليه في العقد، وبالتالي يجب عليه أن يسدّد أتعاب الوكيل كاملة.

ويمكن استخدام عقود الوكالة مع مجموعة واسعة من المعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميّة.

٧. المضاربة: المعايير الشرعية

١-٧ تطبيق عقد المضاربة

الهدف التعليمي

١-٤-٥ تطبيق عقد المضاربة على الودائع

١-١-٧ تطبيق عقد المضاربة على الودائع

تستخدم المصارف الإسلامية عادة عقود المضاربة مع العملاء الذين يودعون أموالهم باستخدام ما يُعرف عموماً بحساب الاستثمار. في حساب الاستثمار، تُودع الأموال عادة في المصرف مع توقع الحصول على عائد. يستخدم المصرف هذه الأموال ضمن قدرته بصفته مضارب، ويوفر عائداً متوقعاً لكن غير مضمون. يمكن مقارنة ذلك مع حسابات التوفير في المصارف التقليدية، حيث يُقرض المصرف من أموال الودائع بهدف توليد عائد أعلى من سعر الفائدة على الودائع. تستثمر المصارف الإسلامية أموال العملاء بالنيابة عنهم.

يُعرف النظام المصرفي الدولي عادة حسابات التوفير على أنها حسابات إيداع مع حماية لرأس المال، كما يوفر طرف ثالث ضمانات الودائع بشرط ألا تتجاوز هذه المبالغ كمية قصوى محددة. يُطبق نظام ضمانات الودائع هذه في البلدان غير الإسلامية أيضاً على ودائع المضاربة، حيث يُعدّ الواقع الاقتصادي لهذه المعاملة ممثلاً لحسابات التوفير التقليدية. تُعرف ضمانات الوديعة عادة بأنها نظام التأمين الوطني. يمكن في النظام المصرفي الإسلامي تطبيق تأمين الودائع على سبيل المثال، عن طريق التكافل أو التأمين التعاوني الإسلامي.

العملية:

- يضع العميل أمواله في حساب لدى مصرف إسلامي. ويُعد العملاء في هذه الحالة أصحاب حسابات استثمار وأرباب مال في نفس الوقت.
- يستثمر المصرف الإسلامي، بصفته مضارباً، أموال أصحاب حسابات الاستثمار في أعمال متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- يمكن لأصحاب حسابات الاستثمار الاختيار بين حسابات الاستثمار المطلقة (غير المقيدة) وحسابات الاستثمار المقيدة - سنتطرق في الفقرة ٧-٤ من هذا الفصل أنواع هذه الحسابات بتفصيل أكثر.
- ولزيادة مسؤولية المصرف الإسلامي عن خياراته الاستثمارية، ينصح علماء الشريعة المصرف الإسلامي عادة باستثمار جزء من رأسماله مع أموال أصحاب حسابات الاستثمار في نشاطات المضاربة. وبهذا تصبح المصارف الإسلامية أيضاً من مقدمي رؤوس الأموال (رب المال) ضمن نشاطات المضاربة. يمكن تقليل المخاطر من خلال مراجعة دراسة الجدوى أو خطة العمل الموضوعية من قبل المضارب والحصول على ضمان إضافية أو كفالة طرف ثالث. لا يمكن تطبيق الضمانة الإضافية أو كفالة الطرف الثالث إلا في حال الإهمال الجسيم أو التقصير أو الإخلال بالعقد من قبل الشريك المدير (المضارب) والمستثمر (أو رب المال)، وهما طرفا المضاربة الأساسيين. لا يشارك المضارب وهو المؤتمن على الأموال في تحمل الخسائر إلا في حال كان مستثمراً مشاركاً (في المضاربة ثنائية الأطراف). تتمثل خسارة المضارب في ضياع جهده ووقته. يملك المضارب وحده السلطة لاتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات العمل بصفته مديراً للاستثمار. قد يحصل المضارب على أجر معين بموجب اتفاق الاستثمار لأداء مهام محددة لم يُنص عليها في شروط أعمال المضاربة. يتوقع المضارب عادة استرداد نفقاته المحددة من العائدات الاعتيادية للمضاربة.

٢-٧ العائدات في عقد المضاربة

الهدف التعليمي

٢-٤-٥ فهم أدوار رب المال والمضارب والعائدات التي يحصل عليها كل منهما بموجب عقد المضاربة

يعد رب المال (المستثمر) الطرف الوحيد الذي يساهم برأس المال. وبصفته مستثمراً مالياً، له الحق المطلق في الحصول على معلومات حول النشاطات الاستثمارية ومراقبتها. في ظل المضاربة التقليدية، يمتلك رب المال نفس حقوق وواجبات الشريك المحدود، أو العضو في شركة ذات مسؤولية محدودة، أو المستثمر في شركة صناديق استثمار مشتركة. يجري التفاوض حول حقوق المستثمر مسبقاً بحكم العادة وتحدد هذه الحقوق ضمن اتفاق إدارة الاستثمار.

في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية الحديثة، يُخصّص الربح عادةً من الأرباح أو الخسائر التشغيلية الكلية للأعمال (قبل خصم النفقات العامة) بدلاً من صافي الأرباح أو الخسائر التشغيلية. وذلك لأن المضارب ليس فرداً بالضرورة، وإنما قد يكون شركة أو مؤسسة حيث تنتهج الشركة بكاملها دور المضارب. وفقاً لذلك، لا يتحمل المستثمر أو رب المال نفقات الشركة، بما في ذلك النفقات العامة والإيجار.

يُنهي عقد المضاربة وفقاً للاتفاق بين الطرفين. ففي بعض الحالات الخاصة جداً، قد يتفق الطرفان على إنهاء العقد فيما لا يزال العمل جارياً. في هذه الحالة، يجوز اللجوء إلى صافي قيمة الأصول بمثابة وسيلة لتحديد ربحية العمل وحصة كل طرف. يُمكن إنهاء المعاملة إما ببيع المستثمر (رب المال) حصته لطرف ثالث أو بشراء المضارب طوعاً لحصة المستثمر في العمل. ونتيجة لهذه المرونة، أصبح مفهوم المضاربة مبدأً تنظيمياً أساسياً للمصارف الإسلامية ولإدارة الأصول.

٣-٧ هيكل المضاربة على مستويين

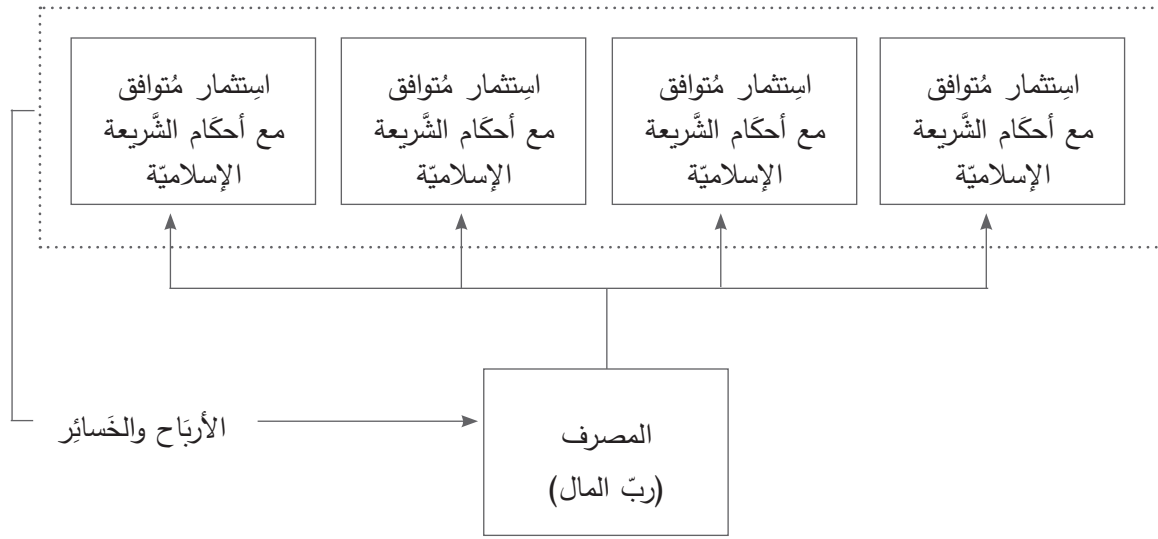
الهدف التعليمي

٣-٤-٥ القدرة على تطبيق عقد المضاربة على مستويين

يُمكن هيكلة الخدمات المصرفية الإسلامية على هيئة مضاربة ذات مستويين يجمع المصرف بموجبها الأموال من المودعين على أساس المضاربة ومن ثم يستثمر هذه الأموال بإبرام اتفاقية مضاربة أخرى بين المصرف وعميل يحتاج الأموال. ولفهم هيكل المضاربة على مستويين، من المهم أولاً معرفة كيفية تطبيق المضاربة مع قيام المصرف الإسلامي بدور المستثمر.

١-٣-٧ تطبيق المضاربة في التمويل

إضافة إلى تطبيق عقد المضاربة في أنشطة تسلم إيداع الودائع، يُمكن كذلك تطبيقها عند تزويد التمويل. يكون التطبيق في هذه الحالة مُمثلاً للاستثمار المباشر. ففي هذه الحالة يحقق المصرف الإسلامي دور رب المال، وهو ما يحدث عندما يستثمر المصرف في استثمارات أخرى كما هو مبين في الشكل ٤.



الشكل ٤: عقد المضاربة

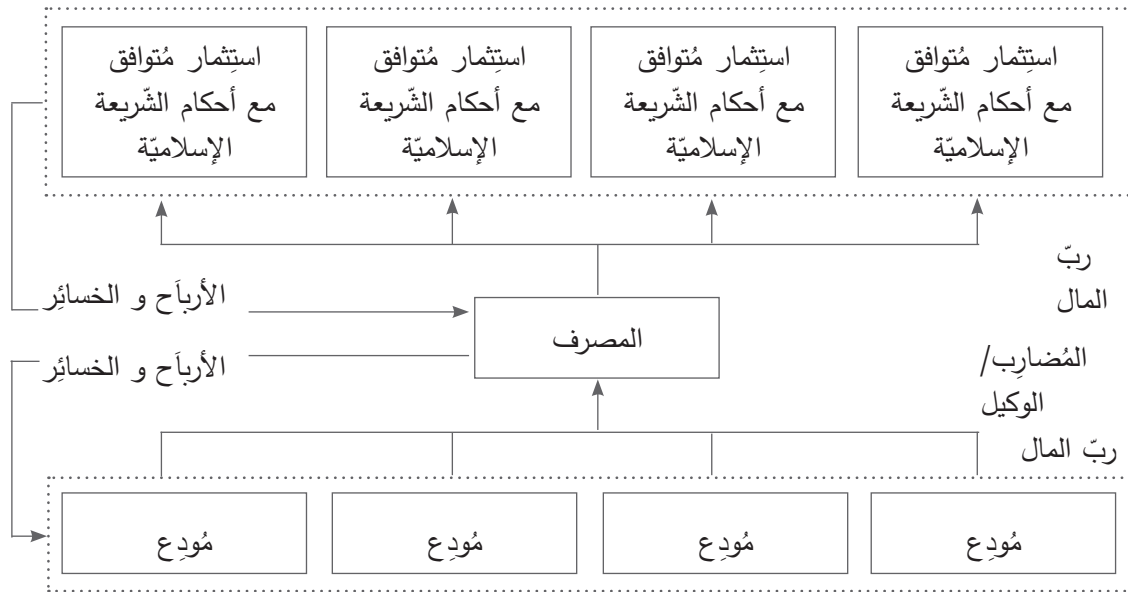
١. يُبرم العميل والمصرف الإسلامي اتفاقية مُضاربة. يقوم المصرف بدور رب المال (المُستثمر الذي يوفر رأس المال)، بينما يقوم العميل بدور المضارب (وهو رجل أعمال يُدير المشروع بخبرته).
٢. تُوزع أرباح المشروع (في حال وجودها) بين طرفي المضاربة (رب المال والمضارب).
٢. تُوزع الأرباح وفقاً لنسبة مُحددة مُسبقاً ومُنقّق عليها بين طرفي اتفاقية المضاربة، وفي حال حدوث أي خسارة، يتحمل فقط رب المال الخسائر.

مثال

يُقيم المضارب والمصرف أداء المشروع دورياً. وإذا كان المشروع يسير وفقاً للخطة، سيستعيد المصرف رأس المال الخاص به إضافة للأرباح. وتجري المشاركة في الأرباح بين المصرف والمضارب وفقاً للنسبة المنقّقة عليها مُسبقاً.	يتفاوض المهندس (المضارب) مع المصرف حول شروط العقد: المبلغ الذي سيستثمره المصرف في المشروع ونسبة المشاركة في الأرباح بين المصرف والمهندس.	يشرع أحد المهندسين بمشروع لبناء جسر و يحتاج لشريك يقدم كامل رأس المال اللازم للمشروع. يتوجّه المهندس إلى مصرف حيث يُقدّم خطة عمل تتضمن دراسة للجِدوى وقائمة التّدفقات التّقدية. يُقيم المصرف الخطة وجِدوى المشروع ويدخل في اتفاقية المشاركة في الأرباح (المضاربة) مع المهندس.
يُمكن توزيع الأرباح دورياً ما دام رأس المال الخاص بالمصرف في أمان.	يساهم المضارب بالخبرة وإدارة المشروع، ويساهم المصرف بدوره برأس المال كاملاً (إما دفعة واحدة أو على دفعات بحسب طبيعة ومتطلبات المشروع).	
في حال خسارة المشروع، يتحمل المصرف الخسائر، ويتحمّل المهندس المضارب المسؤولية عن خسارة رأس المال فقط في حال إهماله أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد.	يُصدر المصرف شهادات إيداع الاستثمار / شهادات المضاربة للعملاء المساهمين في رأس المال.	

العقود الماليّة والتّقنيّات المُطبّقة في المصارف الإسلاميّة

هذا ويتطلب تطبيق التمويل بالمضاربة من المصرف مجموعة مختلفة من المهارات والخبرات بالمقارنة مع التمويل التقليدي بالديون.



الشكل ٥: هيكل المضاربة على مُستويين

مثال

المُضاربة على مُستويين

عقد المُضاربة الأوّل

يودع مُستثمرون مَبْلَغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في مصرف إسلامي بموجب عقد مُضاربة لفترة ١٢ شهراً، وينصّ الاتفاق على توزيع الأرباح بنسبة ٨٠٪ للمُستثمرين (أرباب المال) و ٢٠٪ للمصرف الإسلامي (بصفته مُضارباً). يحصل المُستثمرون على شهادات المُضاربة (شهادات إيداع الاستثمار) مُقابل ودائعهم.

عقد المُضاربة الثاني

يستثمر المصرف الإسلامي (بصفته ربّ المال) المبلغ المذكور ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في شركات إسلاميّة (المضارب) لبناء مصنع جديد. تساهم الشركات الإسلاميّة بخبرتها في إدارة المشروع، وليس برأس المال. تُعدّ هذه الشركات مسؤولة عن الإدارة اليوميّة للمشروع وتحصل على حصة من الأرباح. تعتمد حصة الشركات الإسلاميّة بصفيتها مضارب على نسبة مئوية من الأرباح ويُتفق على أن تكون هذه النسبة ٢٠٪. في نهاية المضاربة، وعند إتمام بناء المصنع، يُباع بمبلغ مُتفق عليه مُسبقاً وهو ٢٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي. يغطي المصرف الإسلامي رأس المال الذي ساهم به وهو ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي وتُحقّق الأرباح عائداً قيمته ٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي كالتالي:

- ٤,٠٠٠ (٢٠٪) للشركات الإسلاميّة (المُضارب).
- ١٦,٠٠٠ دولار أمريكي (٨٠٪) للمصرف الإسلامي (ربّ المال).

بموجب عقد المضاربة الأول، تُوزَع الأرباح وقيمتها ١٦,٠٠٠ دولار أمريكي بين المصرف الإسلامي (بصفته مضارباً) وبين المُدْعِينَ (بصفته مستثمرين) على النحو التالي:

- ١٢,٨٠٠ دولار أمريكي للمستثمرين (٨٠٪).
 - ٣,٢٠٠ دولار أمريكي للمصرف الإسلامي بصفته مضارب (٢٠٪).
- في حال بيع المصنع بسعر أقل من المُتَوَقَّع، يتحمَّل المُدْعِينَ عبء الخسارة.

يطبق عقد المضاربة في كثيرٍ من الأحيان في تمويلات مجمعة لمشاريع إسلامية ضخمة تشمل عدداً من المصارف والمستثمرين، حيث يكون لدى المصرف الإسلامي في مثل هذه الحالات حافزاً قوياً للأداء الجيد، فعلى الرغم من عدم تحمله للخسارة، إلا أنه سيتحمل نفقات خاصة به، مثل النفقات العامة والإيجار.

٧-٤ حسابات الاستثمار المُقَيَّدة وغير المُقَيَّدة

الهدف التعليمي

٥-٤-٤ فهم طبيعة حسابات الاستثمار المُقَيَّدة والمطلقة

يوجد نموذجان لأنواع حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية، وهما حسابات الاستثمار المُقَيَّدة وحسابات الاستثمار المطلقة (غير المُقَيَّدة). حساب الاستثمار المقيد محدود تعاقدياً بواحدٍ أو أكثر من القيود، مثل شروط الاستحقاق والموقع الجغرافي ونوع المعاملة والشريك. يجري الاتفاق على هذه القيود بين الأطراف المعنية، أما في حساب الاستثمار المطلق، فيمتلك المدير المرونة الكافية لاستثمار الأموال ضمن طيفٍ واسعٍ من النشاطات التي يشارك فيها المصرف، ما دامت الاستثمارات وخطوات الاستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٧-٤-١ أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة (RIAHs):

تُعد حسابات الاستثمار المُقَيَّدة نوعاً من برامج الاستثمار الجماعي، حيث:

- يقتصر توزيع الأصول على النحو المبين في العقد.
- لا توجد سوق ثانوية، لكن قد يتمكن المستثمرون من سحب أموالهم (بما فيها الأرباح غير الموزعة مطروحاً منها الخسائر) قبل الاستحقاق بمثابة أنها حسابٌ مصرفي لم يُحقَّق دخلاً من توظيف رأس المال، وذلك بموافقة المصرف.

لا تتفد حسابات الاستثمار المُقَيَّدة في كثير من المصارف الإسلامية عن طريق كيانٍ قانونيٍّ مستقلٍّ مثل شركة استثمار أو صندوق ائتماني، وإنما تعمل بموجب عقد المضاربة أو الوكالة مع المصرف بصفته مضارباً أو وكيلًا. وتكون هيكلية حسابات الاستثمار المُقَيَّدة في المصارف الإسلامية الأخرى مشابهة لأموال الاستثمار المُخَصَّصة التي تُعقد خارج الميزانية العمومية.

يحق للمصرف خلال الفترة المالية الحصول على نسبة مئوية من إيرادات الاستثمار (حصّة المضارب) لإدارة الاستثمار لكن لا يُشارك المصرف في الخسائر، مع استثناء الخسائر المرتبطة برأس المال الذي ساهم به.

٧-٤-٢ أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (UIAHs):

تختلف حسابات الاستثمار المطلقة عن حسابات الاستثمار المُقيّدة من منظور الشريعة الإسلاميّة وكذلك بحسب وظيفتها الاقتصادية. ففي حسابات الاستثمار غير المُقيّدة التي يُديرها المصرف، لا يُحدّد العميل كيفية استثمار أمواله أو الطّريقة التي يجب أن تُؤخّذ في الاعتبار عند الاستثمار، ما دامت هذه الاستثمارات مُتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميّة. عوضاً عن ذلك، يتولّى المصرف مَسؤوليّة إدارة هذه الأموال قدر استطاعته، ويتم توزيع الأرباح بين العميل والمصرف بحسب العقد المؤسّس للمعاملة. تخضع هذه الحسابات لقضايا حوكمة مُعقّدة.

يُعَدُّ تخصيصُ الأصول الخاصّة بحسابات الاستثمار المطلقة غير مُقيّد تعاقدياً ويُمكن للمصرف استخدام الأموال في أي استثمار مُتوافقٍ مع أحكام الشريعة الإسلاميّة بحسب تقديره، ويخضع ذلك لواجبه الائتمانيّ وعلاقته الانتمائيّة مع أصحاب حسابات الاستثمار. يتضمّن ذلك عادةً مزج أموال حسابات الاستثمار المطلقة مع أموال أخرى مُودعة لدى المصرف، مثل أموال حملة الأسهم في المصرف وأموال أصحاب الحسابات الجارية. ويثير مزج الأموال قضايا تضارب المصالح المُحتمل بين حملة الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، فيما يتعلّق بالاختيار ومدى المخاطرة في الاستثمارات وتوزيع الدّخل الناتج من هذه الاستثمارات. من حيثُ المبدأ، يُحدّد في العقد التّوزيع المذكور، لكن وبسبب نقص الشّفافيّة في التّقارير الماليّة واستخدام احتياطات ذات أهدافٍ خاصّة، فإن للإدارة في الواقع الحرية المطلقة في كيفية تنفيذ هذا التّوزيع.

عادةً ما يقبل حملة الأسهم نسبةً مُخاطرة أعلى من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. وتتمثّل الوظيفة الاقتصادية لحسابات الاستثمار المطلقة في توفير بديل مُتوافقٍ مع أحكام الشريعة الإسلاميّة لحسابات الودائع التّقليدية (التي تجني الفائدة)، حيثُ تتمتّع الودائع التّقليدية بمعدّل إيرادات مُحدّد (ثابت أو مُتغيّر).

بموجب أحكام ومبادئ الشريعة الإسلاميّة، لا يُمكن أن يكون رأس الاستثمار القائم على أساس المضاربة أو الوكالة مضموناً، ويتحمّل ربّ المال الخسائر إلا في حال حُصولها بسبب سوء إدارة أو إهمال أو تقصير أو مخالفة لشروط العقد من طرف المضارب. ولأنّ طبيعة كلّ من المضاربة والوكالة تقتضي المشاركة في الأرباح وتحمّل الخسائر، فمن غير المُمكن تحديد نسبة العائدات بنفس الطريقة التي تُطبّق في حالة الفائدة الربويّة.

يتمثّل التّحدي الذي يواجه القطاع المالي الإسلاميّ والجهات التنظيمية في السّعي للتّوفيق بين مستند أحكام الشريعة الإسلاميّة في حسابات الاستثمار المطلقة ووظيفتها الاقتصادية المُتمثّلة في توفير بديل مُتوافقٍ مع أحكام الشريعة الإسلاميّة لحسابات الإيداع التّقليدية.

جرت مُعالجة هذه المُشكلة بطرقٍ مُختلفة في البلدان المتنوّعة، ففي بعض البلدان (كما في الأردن وماليزيا وقطر)، عمل هذا القطاع والجهات المشرفة عليه بالرأي القائل إنه يجب على المصارف الإسلاميّة عدم مزج رأس مال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مع غيره، كما تلتزم بدفع نسبة ثابتة من العائدات لأصحاب الحسابات على نحو يُماثل الودائع التّقليدية. فالمصرف المركزي في ماليزيا (مصرف نيغارا) يرى أنه طالما يتم تسويق حسابات الاستثمار غير المُقيّدة على أنها بديلة عن الودائع التّقليدية، فالبنوك الإسلاميّة ملزمة التّزاماً حكماً بحكم القانون أن تحمي رؤس أموال أصحاب حسابات الاستثمار غير المُقيّدة وتدفع لهم نسبة ثابتة من الأرباح.

ويبدو الموقف أقلّ وضوحاً في الأردن وقطر، وعوضاً عن الالتزام الحُكمي في القانون، يُطبّق التّزام تجاريّ بالممارسة المصرفيّة الرشيدة في حين تُعامل حسابات الاستثمار المطلقة في الواقع معاملة الودائع التّقليدية، وذلك من أجل الإجراءات الاحترازية مثل كفاية رأس المال.

أما في بلدانٍ أخرى مثل البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، تتمثل وجهة النظر السائدة بأنه لا يوجد التزام بالمحافظة على رأس مال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة على حاله دون تغييره أو مزجه، أو بدفع عائداتٍ ما دامت الأصول التي تُستثمر فيها أموالهم ضعيفة في سياق الأعمال التقليدية. يُعد ضمان رأس المال ودفع العائدات أموراً تجارية مرتبطة بحقيقة أن إدارة أموال أصحاب حسابات الاستثمار هي مصدر هام للدخل القادم للمصارف. غير أن الجهات الرقابية المشرفة على القطاع تعتبر الإخفاق في المحافظة على رأس المال الخاص بأصحاب حسابات الاستثمار المُقيّدة أو عدم قدرته على دفع عائدات لهم، بأنها ممارسات سيئة من جهة المصرف يجب تجنبها. يخشى المشرفون أن تؤدي حالات الإخفاق هذه لاستنزاف المصرف إضافة لآثار المخاطر الشاملة المرتبطة بالنظام المصرفي. تُعالج هذه المشاكل عادة عن طريق تعزيز القوانين الناظمة وعمليات التدقيق والمراجعة المالية.

وفي بعض البلدان مثل المملكة العربية السعودية، لا تُقدم المصارف الإسلامية عموماً خدمة حسابات الاستثمار غير المُقيّدة. وعندما ترغب المصارف بتقديم منتجات استثمارية مشابهة للودائع، فإنها تُقدمها على أساس صناديق استثمارية للمال، حيث يتحمل المستثمرون صراحةً مخاطر الاستثمار.

وفي المملكة المتحدة، تشترط السلطات التنظيمية للحصول على ترخيص لمصرفٍ ما والسماح بأخذ الودائع، أن يكون للمُنشأة رأس مالٍ مُحدّد. وعلى الشركات التي تعرض حسابات استثمار غير مُقيّدة وترغب بمعاملتها بمثابة ودائع بموجب أنظمة المملكة المتحدة، أن تضمن رأس المال. مع ذلك، يحقّ للعميل التنازل عن هذه الحماية طواعيةً في حال حدوث أي خسارة. ويُترك الخيار للعميل بشأن الانسحاب من الحماية القانونية لقبول خسارة حساب الاستثمار غير المُقيّد وذلك للمحافظة على توافق الحساب مع أحكام الشريعة الإسلامية. لا يُطلب من الشركات التي لا ترغب بمعاملة هذه الحسابات المطلقة بمثابة ودائع أن تُقدّم ضمانات لهذه المنتجات. من وجهة نظر حوكمة الشركات، فإن وضع أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في المملكة المتحدة غامض للغاية. تبرز مشاكل حوكمة الشركات التي يُثيرها أصحاب الودائع التقليدية فقط فيما يخص حقوق المُودعين بصفتهم دائنين عند تعثر المصرف مالياً (مثلاً، حق تعيين مدير لإدارة المصرف المُفلس نيابة عن دائنيه)، وهذا هو وضع أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في المملكة المتحدة، أما في أماكن أخرى، لا يُعد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة دائنين ولا يمتلكون مثل هذه الحقوق. بل على العكس، يملكون حقاً واحداً وهو حق سحب أموالهم بما يتناسب مع القيود التعاقدية عند تنفيذ العقد (مثل، فترة الإشعار وفقدان أية أرباح مُستحقة وغير موزعة).

من منظور الشفافية، يُعد وضع أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أسوأ من أصحاب حسابات الاستثمار المُقيّدة، إذ لا يجري إعلامهم بشأن تخصيص الأصول المُطبّق على أموالهم، ويتّصف توزيع الأرباح بينهم وبين حملة الأسهم في المصرف عادةً بعدم الشفافية وقد يجري التلاعب به من قبل الإدارة. وبذلك، إلى جانب عدم امتلاكهم حقوق التحكّم، تُعد الخدمة التي يحصلون عليها سواء بشأن حقوق الحصول على المعلومات أو حقوق تدفّق السيولة النقدية سيئة. غير أن المنافسة المتزايدة في السوق ستؤدي على الأرجح إلى تحسين هذا الوضع.

٨. المُشاركة - المعايير الشرعيّة

٨-١ أطراف عقد المُشاركة: تقديم رأس المال والإدارة من قبل كلّ من المصرف والعميل

الهدف التعليمي

١-٥-٥ القدرة على تطبيق عقد الشراكة (المشاركة)

تأخذ عمليات المشاركة عادةً أحد شكلين: شركة الملك أو شركة العقد. شركة الملك (الملكية) هي شراكة يتشارك فيها الطرفان بملكية عقار ما دون أن يساهم أي منهما في إدارته لتوليد عائد أو ربح. يُمكن تأسيس هذا الشكل من الشراكة دون عقد مُحدّد. والقيّد الأساسي المفروض عليها هو أن موضوعها الأساسي، العقار الأساسي، غير مُقسّم إلى وحدات.

أما شركة العقد فهي شراكة بعقد مُتفق عليه بصورة جماعية، يدير بموجبه أحد الأطراف أو جميعها العقار نيابةً عن الآخرين لتوليد العائدات. اشتقّ هذا النوع من الشراكة من مبدأ ينصّ في الشريعة الإسلاميّة على أن "الشراكة التعاقدية تحوي ضمناً عقد وكالة". تشير المشاركة عادةً إلى شركة العقد. على الرُغم من أن مساهمات رأس المال قد تكون عينية أو على هيئة خدمة مُعينة، إلا أنها غالباً ما تأتي على هيئة سيولة نقدية بقيمة اسمية مُتفق عليها. يستند تقييم رأس المال المُساهم به أساساً على الاتفاق المُتبادل بين الطرفين المُتعاقدين.

تأخذ شركة العقد أحد الشكلين التاليين: المشاركة الدائمة أو المُستمرة، وعقود المشاركة مُتناقصة الاستخدام.

٨-١-١ المشاركة الدائمة أو المُستمرة

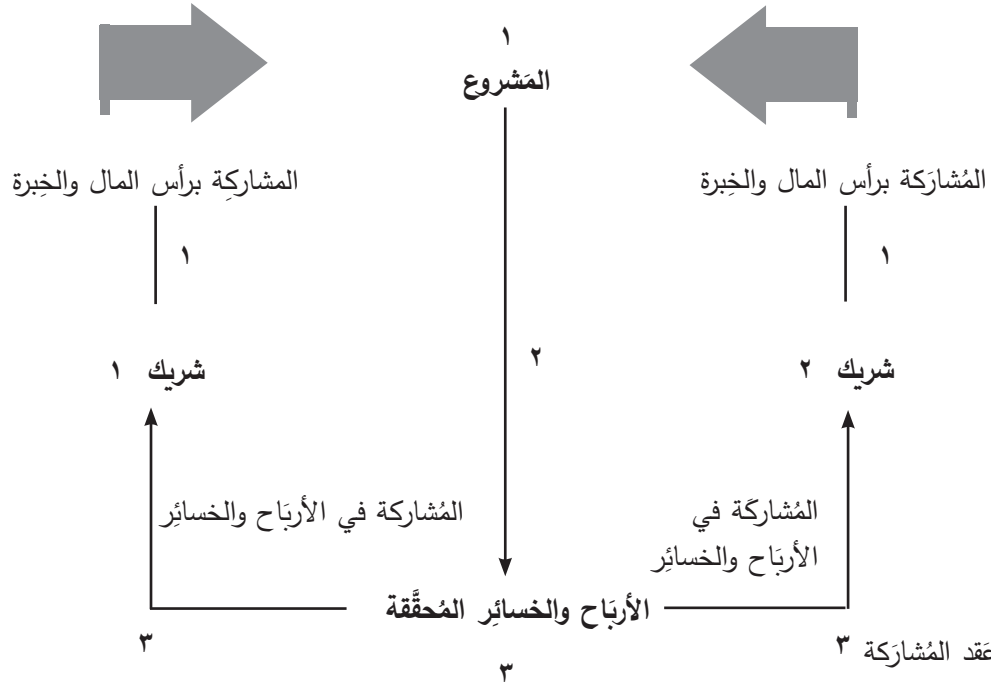
في هذا العقد، يحتفظ كل شريك في عقد المشاركة بحصّته في رأس المال حتى نهاية المشروع. يُمكن لأي طرف مع ذلك بيع حصّته في رأس مال المشاركة لشركاء آخرين أو لطرف ثالث. تُستخدم المصارف الإسلاميّة هذا العقد عند الاستثمار في مشروع مُعين. وبشكل مُشابه للمضاربة، يُتفق على نسبة الربح مُسبقاً في العقد وتوزّع الأرباح بما يتناسب مع رؤوس الأموال المُقدّمة. عند تطبيق المضاربة أو المشاركة، تتطلّب المصارف الإسلاميّة دراسة جدوى أو قائمة التدفّقات النقدية للمشروع وهذه جزء من عملية اتّخاذ القرار الخاصّة بالاستثمار.

يتحدّد رأس المال في أنواع المشاركة كافة كمّاً ونوعاً، أي أنّه يجب أن يكون معلوماً لكافة الأطراف. وكما هي الحال في المضاربة، يجب توزيع أرباح المشاركة بنفس الحِصص المُحدّدة في العقد. كما يتحمّل الشركاء الخسائر بحسب حصّتهم في رأس المال. ولا يجوز هيكلّة الأرباح بهدف إعطاء نسبة ضمان أو عائد لأحد الأطراف.

مثال

يشارك شخصان (أ) و (ب) في عقد مُشاركة، حيث يساهم (أ) بنسبة ٨٠٪ من رأس المال، ويساهم (ب) بما تبقى من النسبة وهي ٢٠٪. تُحدّد الاتفاقية نسبة المشاركة في الأرباح على أنها ٧٠٪ للطرف (أ) و ٣٠٪ للطرف (ب)، وذلك لتعويض (ب) عن العمل الذي سيقوم به خلال المشروع. يتحمّل كلّ من (أ) و (ب) الخسائر بحسب مساهمتهما الأساسيّة في رأس المال (٢٠/٨٠).

تُحدّد عملية هيكل المشاركة على النحو التالي:



الشكل ٦: عقد المشاركة ٣

١. ينوي طرفين أو أكثر تنفيذ مشروع متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (مثل بناء مصنع على أرض يملكها العميل) على أساس المشاركة ويدخلون في اتفاقية مشاركة. تُقدّم كافة الأطراف رأس المال للمشروع (يُقدّم العميل على سبيل المثال الأرض والخبرة في بناء المصنع وتقدّم المصرف التمويل) ويحقّ له المشاركة في إدارة المشروع وتشغيله.
٢. تُوزع أرباح المشروع (في حال وجودها) على الشركاء. وتُوزع هذه الأرباح بحسب نسبة مُتفقٍ عليها مسبقاً بين الأطراف في اتفاقية المشاركة.
٢. يتحمل الشركاء الخسائر (في حال وجودها) وفقاً لمقدار مساهمتهم في رأس المال.

أحد المبادئ العامة للمشاركة بموجب أحكام الشريعة الإسلامية هي حق الأولوية للشركاء في الشراء إلا إذا كان العقار محدّد الملكية أو في حال وجود اتفاق متبادل. وذلك يعني أنه في حال رغبة أحد الأطراف ببيع حصّته، عليه أولاً عرضها على الشركاء الآخرين. يُمكن إزالة هذا الشرط في عقد الاتفاق المتبادل، مما يجعل المشاركة أكثر ملائمة للبيئة المصرفية.

نظرياً، قد تُشارك جميع الأطراف في إدارة أعمال المشاركة. وفي سياق المشاركة، يُمكن للشركاء تعيين مدير نائب عنهم لإدارة الشراكة أو تنفيذ وظائف مُعيّنة خاصّة بالمشروع التجاري. في الشركات الحديثة، قد يختار الشركاء أحداً منهم أو طرفاً ثالثاً غير شريك فيها لإدارة المشاركة.

تُمارس بعض المصارف المشاركة بطريقة مشابهة للمضاربة مما يُقلّل من مخاطر المصرف ومتطلبات المسؤولية التشغيلية على نحو كبير. يرتبط جزء من عملية تخفيف المخاطر بعملية الإنهاء. بغرض تحقيق ذلك، يحسب المصرف الإسلامي قيمة الانسحاب المرحلي أو توزيع الأرباح/ وتخصيص الخسائر ويتّضح للعملاء بما يدعى "التصفية الحُكْمِيّة"، أي لا يجري إنهاء المشاريع وإنما ينسحب أحد الأعضاء أو يبيع حصّته. يُعدّ هذا من أشكال تحديد قيمة صافي الأصول الذي يحدّد السعر الذي يُمكن أن يدفعه أحد المُشتريين الراغبين في شراء أصول المشروع.

العقود المالية والتقنيات المطبقة في المصارف الإسلامية

أيضاً، وعلى غرار الشركات الحديثة، قد لا تخضع المشاركة لإطار زمني مُحَدَّد. وكقاعدة أساسية، لا يجوز حل اتفاقية المشاركة دون معرفة كافة أعضائها. يوافق معظم علماء الفقه المسلمين على أن عملية الإخطار الرسمية تقي بهذا الالتزام.

مثال

يودع المُستثمرون بعض الودائع في مصرفٍ إسلاميٍّ، الذي يُصدِرُ لأجلهم شهادات تثبت حقَّهم في المشاركة، بهدف تمويل شراكة المشاركة مع شركات إسلامية لشراء عقار سيجري تأجيرُه. وبموجب عقد المشاركة مع الشركات الإسلامية، يوفّر المصرف الإسلامي رأس مال بقيمة ٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي وتُساهم الشركات الإسلامية بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وبالتالي ساهم المصرف بنسبة ٨٠٪ في رأس المال في حين ساهمت الشركات بنسبة ٢٠٪. يقوم هذا المشروع المشترك بشراء العقار وتأجيره بنجاح. تُتشارك عائدات الإيجار بين المصرف الإسلامي والشركات الإسلامية بنسبة ٦٠٪ للمصرف و ٤٠٪ للشركات. في حال عدم تأجير العقار لن يخسر المشروع سيولة نقدية لكنه سيخسر فرصة الحصول على عائدات إضافية. إذا اتخذ الشركاء قراراً ببيع العقار، وكان سعر البيع أقل من ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وليكن على سبيل المثال ٤٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (بخسارة ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) ستُتشارك الأطراف في تحمل الخسائر أيضاً بنسبة ٨٠٪:٢٠٪، وسيحصل المصرف الإسلامي على ٣٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي بينما تحصل الشركات الإسلامية على ٨٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

٨-١-٢ المشاركة المتناقصة (المشاركة المنتهية بالتملك)

الهدف التعليمي

٢-٥-٥ القدرة على تطبيق عقد المشاركة المتناقصة

تُعَد المشاركة المتناقصة (أو شراكة الرصيد المتناقص) أداة شائعة لدى المصارف، وتُعد ناجحة بشكل خاص في نطاق قطاع العقارات. كما أنها طريقة ناجحة في تمويل ما قبل التصدير ورأس المال العامل. يجب التنويه إلى أن المشاركة المتناقصة هي شكل خاص من معاملات المشاركة، يُتفق فيها منذ البداية على شراء أحد الشركاء لوحدات تتجمع مع مرور الوقت وفق سعر مُتفق عليه مسبقاً للوحدة. في بداية الاتفاقية، يُقسم المشروع إلى عددٍ من الوحدات المتساوية ويُمكن لعملية الشراء أن تحصل تدريجياً مع مرور الزمن وفق عدد وحدات ثابت أو متزايد بحسب اختلاف الفترات الزمنية.

على سبيل المثال، يستثمر المصرف والعميل معاً في عقار يولد عائدات من إيجاره. يشتري المصرف ٩٠٪ من العقار، بينما يشتري العميل ١٠٪. إضافة لذلك، يعد العميل بشراء حصة المصرف من العقار تدريجياً وذلك بوعده مُنفصل عن الشركة ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الآخر. مثلاً، ٣٠٪ في العام. ما أن يشتري العميل كامل الحصة حتى يصبح المالك الوحيد. هذا ويعد العميل بشراء حصة المصرف بقيمة عادلة أو بسعر يُتفق عليه عند الشراء.

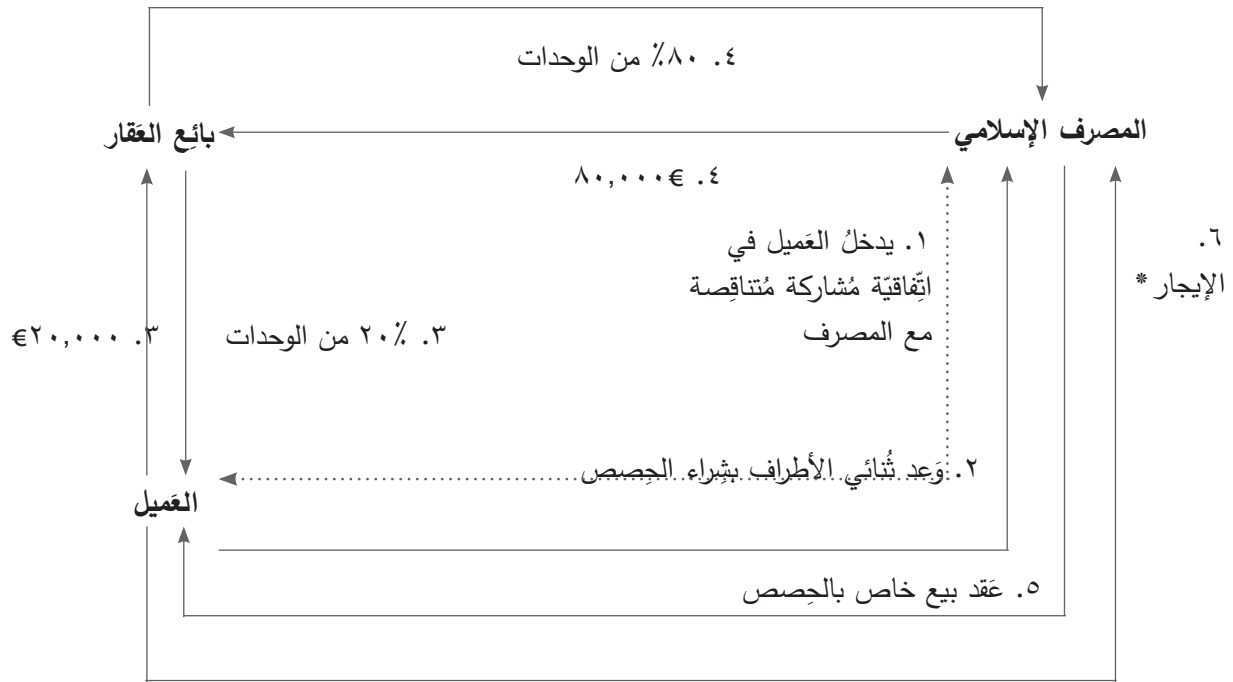
يملك الطرفان العقار أو المشروع ملكيةً مشتركة، إلا أنه في حال اشترى أحد الشركاء حصة شريك آخر، ومن ثم أعاد بيعها مباشرة لهذا الشريك نفسه مع تحقيق ربح، يُعد ذلك نوعاً من بيع العينة وغير مقبول في الشريعة الإسلامية.

يُمكن أن تتألف المشاركة المتناقصة من عقود ذات مستويات مختلفة كما يُمكن أن تتضمن وعوداً ملزمة. على سبيل المثال، تعتمد شراكة الرصيد المتناقص في حالة العقار على عقد خاص بعقار يكون فيه شريك الأكثرية هو الممول ويكون المستفيد من التمويل - أو العميل - هو مدير العقار.

في حال إخفاق العميل في الاستمرار بدفع قُسط الرهن العقاري بموجب مشاركة متناقصة، لا يُمكن للمصرف تقنياً أن يُعيد امتلاك العقار (أو يحجز عليه كضمان) إذ أنه يملك جزءاً من المنزل في كل الأحوال. غير أنه يُمكن للمصرف تعديل عقد إيجار العميل أو إخلائه أو تعديل حصة الملكية على نحو يعكس الدفوعات السابقة المستحقة للعميل.

على سبيل المثال، يرغب X بشراء منزل لعائلته و يدخل في عقد مشاركة متناقصة مع مصرف إسلامي. بموجب الاتفاقية، يشتري المصرف ٨٠٪ من وحدات العقار بينما يشتري العميل ٢٠٪. يُعد العميل بشراء الحصة الخاصة بالمنزل من المصرف خلال فترة ٢٥ عاماً. يستأجر العميل من المصرف الجزء الذي لا يملكه من العقار. بعد عشر سنوات، تواجه العميل مشاكل مالية و يتوقف X عن سداد الدفوعات للمصرف. تُتاح للمصرف عموماً الخيارات التالية:

- تعديل عقد الإيجار.
- إخلاء العميل وبيع العقار وتقاسم الأرباح مع العميل.
- تعديل حصة الملكية على نحو يعكس الدفوعات الماضية المستحقة للعميل.



الشكل ٧: مثال عن عقد المشاركة المتناقصة لعقد رهن عقاري (المصدر: شخون، الرقم ٢٠١٦، النظم المصرفية الإسلامية الحديثة، لندن: وايلي)

* يجب تعديل مبلغ الإيجار بعد كل عملية اقتناء لحصة العقار

يحدد العميل العقار ويقدم عرضاً بقيمة ١٠٠,٠٠٠ يقبله البائع.

١. يدخل العميل في اتفاقية مشاركة مع المصرف الإسلامي حيث تُبرم الاتفاقية على النحو الآتي:

- حصة المنزل التي سيشتريها العميل مبدئياً (في هذا المثال ٢٠٪)
- حصة المنزل التي سيشتريها المصرف مبدئياً (في هذا المثال ٨٠٪)
- تقسيم العقار إلى وحدات متساوية
- مدة عقد الإيجار

العقود المالية والتقنيات المطبقة في المصارف الإسلامية

٢. يتعهد العميل من طرف واحد بشراء حصة المصرف بحسب ما هو متفق عليه.
٣. يُحوّل العميل ٢٠٪ من سعر البيع لبائع العقار ويتسلم ٢٠٪ من الوحدات.
٤. يُحوّل المصرف ٨٠٪ من سعر البيع لبائع العقار ويتسلم ٨٠٪ من الوحدات.
٥. يُنظم عقد بيع بين المصرف والعميل يحكم بيع بقية الوحدات التي لا يملكها العميل حالياً. يُمكن نقل ملكية بقية الوحدات تدريجياً، مع مرور الوقت، عند انتهاء فترة الإيجار أو بالشكل الذي يُلائم العميل (يُمكن تنفيذ ذلك بعملية شراء عند انتهاء اتفاقية المشاركة).
٦. يدفع العميل دفعات إيجار متفق عليها مسبقاً للمصرف. يُمكن أن تتضمن دفعات الإيجار مبالغ تخص ملكية بقية وحدات العقار.

ويصبح العميل في نهاية العقد مالكا للعقار على نحو كامل.

مثال

يدخل أحد المقلين في مشروع لتجديد مجمع سكني يتألف من عدة شقق ويطلب رأس مال من أحد المصارف. اعتماداً على خطة العمل أو أي وثائق مشابهة، يدخل المصرف في اتفاقية مشاركة في رؤوس الأموال مع العميل. يُمكن أن يُصدر المصرف شهادات مشاركة خاصة بالمستثمر.	يتفاوض المقل والمصرف حول شروط عقد المشاركة والتي تشمل: مبلغ رأس المال الذي سيستثمره كل منهما في المشروع ونسبة تقاسم الأرباح بين الطرفين ومسؤوليات المقل والمصرف في إدارة المشروع.	عند انتهاء المشروع، يقيم المقل والمصرف قيمة الأرباح. في المشاركة المستمرة، يتقاسم المصرف والمقل دخل الإيجار من الشقق وفق النسب المتفق عليها - والتي قد تختلف عن نسب المساهمة في رأس المال. كما يجري تحمل الخسائر بين المقل والمصرف بحسب مساهمة كل منهما في رأس المال. أما في المشاركة المتناقصة، سيشتري العميل حصة المصرف في العقار مع مرور الزمن.
--	--	--

٩. المراجعة - المعايير الشرعية

٩-١ عقد المراجعة: عقد البيع المؤجل الأقساط

الهدف التعليمي

١-٦-٥ تطبيق عقد المراجعة

ترتكز معظم المؤسسات المالية الإسلامية في عملياتها المصرفية على المراجعة بصفتها طريقة لأنشطتها التمويلية. وتشير المراجعة إلى نوع معين من صفقات البيع التي يبيع فيها البائع أحد الأصول إلى المشتري بسعر التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح. يكون سعر التكلفة و هامش الربح معروفين بالنسبة إلى كل من المشتري والبائع. على سبيل المثال، يتفق البائع (س) مع المشتري (ع) على أن (ع) سيشتري ١٠٠ كيلو غرام من التفاح من (س) بسعر ١٢٠ جنيه استرليني، حيث أن تكلفة

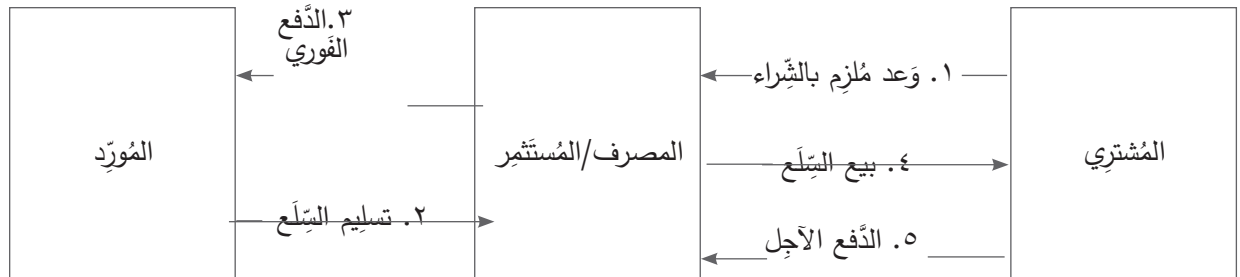
التفاح بالنسبة إلى (س) هي ١٠٠ جنيه استرليني و قام (س) بإضافة ٢٠ جنيه استرليني لتحقيق الربح. يوضح هذا المثال أنه في عقد المربحة يُفصح البائع إلى المشتري عن التكلفة الحقيقية التي تكبدتها في شراء الأصل والربح الذي أضافه عليها.



الشكل ٨: المربحة

قد يكون الدفع في مُعاملة المربحة فوراً أو في وقتٍ لاحقٍ يوافق عليه الطرفان. ولا تعني المربحة بالضرورة مفهوم الدفع المؤجل على الرغم من أنه عندما تُستخدم عمليات المربحة كأسلوبٍ للتمويل يُؤجل الدفع عادةً. يُمكن استخدام المربحة للتمويل فقط عندما يشتري العميل السلعة مع الدفع المؤجل. على سبيل المثال، إذا احتاج (ع) إلى شراء التفاح كعنصرٍ لصنع فطائر التفاح في مخبزه، لكنه يفتقر إلى الأموال اللازمة لذلك، يُمكن للمصرف شراء التفاح من المورد على أساس الدفع الفوري و من ثم يبيعه إلى (ع) على أساس الدفع المؤجل.

لا يُفضل المصرف عادة أن يكون أصيلاً وإنما يعين وكيلاً عنه، وقد يكون هذا الوكيل هو المشتري نفسه أو طرفاً ثالثاً (و) الأفضل أن يكون طرفاً ثالثاً). يوضح الشكل ٩ هيكل عملية المربحة.



الشكل رقم ٩: عقد المربحة

قبل بداية العقد، يُحدّد مشتري السلعة احتياجاته ويتفاوض مقدّماً على مواصفات السلعة وخصائصها مع البائع. يجب أن تكون السلعة مباحة في الشريعة الإسلامية.

١. يعدّ المشتري بشراء السلعة من المصرف الإسلامي، ويجوز أن يكون الوعد ملزماً أو غير ملزم اعتماداً على الاتفاق بين الطرفين. بحسب الممارسة السائدة، يُعدّ الوعد ملزماً وهو ما جاء في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يُمكن للمصرف الإسلامي أن يطلب من العملاء تقديم دفعة أولى لإظهار مدى جدّيتهم في المضي في الاتفاق و هو ما يُدعى بـ **هامش الجدية**. تُثبت هذه الدفعة حسن نية المشتري في المعاملة. وعند توقيع المربحة، تُصبح الدفعة المُقدّمة جزءاً من الثمن المُتفق عليه، وتنعكس على السعر الإجمالي.

العقود الماليّة والتّقنيّات المُطبّقة في المصارف الإسلاميّة

٢. يُبرمّ المصرف الإسلاميّ عقد بيع مع بائع ما ويشترى السِّلَع على النّحو المتفق عليه بين البائع والمشتري (ما قبل الخطوة ١). يجوزُ للمصارف الإسلاميّة إما أن تشتري السِّلَع مباشرةً (بصفة أصيل) أو تُعيّن وكيلًا لشراء السِّلَع.
٣. ينقلُ البائع ملكيّة السِّلَع إلى المصرف الإسلاميّ الذي يُصبح بدوره مالِك السِّلَع، وبالتالي يتحمّل المخاطر المتعلّقة بالملكيّة. وبسبب نقل الملكيّة، يصبحُ المصرف الإسلاميّ مؤهلاً لكسب الأرباح.
٤. يُبرمّ المصرف الإسلاميّ اتفاقية بيع لمُرابحة مُؤجّلة الدّفع مع المُشتري النهائي وبيعُ السِّلَع إلى المُشتري بسعرٍ أعلى، سعر مُؤجّل (السعر بالإضافة إلى هامش الجدية).
٢. يدفع المُشتري إلى المصرف الإسلاميّ المبلغ المتفق عليه في تاريخ مُستقبلي مُحدّد.

عند استخدام المصرف هذه الصّيغة، تكون اتفاقية المُرابحة النّموذجية اتفاقية بيع وشراء بين المصرف وعملائه. إذا كان المصرف غير قادرٍ أو غير راغبٍ في شراء السلعة، لأسباب مثل القيود القانونية أو عدم امتلاكه المعرفة الكافية عن السلعة التي ستُشتري، يجوزُ له الدّخول في اتفاقية وكالة يعيّن فيها العميل بصفة وكيل لشراء السلع. ووفقاً للمعايير الصّادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الماليّة الإسلاميّة، ينبغي أن يقتصر هذا على الحالات التي يكون فيها المصرف الإسلامي غير قادرٍ على إجراء المُعاملات مباشرةً مع البائع أو عن طريق وكيل مُستقل. وعندما يعمل العميل بصفة وكيل، تبقى ملكية البضاعة للمصرف. وعادةً ما يتضمن عقد الوكالة فحص السِّلَع من قبل وكيل المصرف و التنازل عن الفحص لصالح اتفاق البيع والشراء بين المصرف والمُشتري. قد يسعى المصرف للحصول على ضمانٍ مناسب للدفع وذلك على هيئة كفالة أو رسوم أو حجز ملكيّة أو رهن.

في حال هيكلة المُرابحة على هيئة عقد بيع مُؤجّل، يجب أن يكون تاريخ المُعاملة وتاريخ الدّفع واضحين ومُحدّدين. يُسمَح بوضع ضماناتٍ إضافية مثل حجز مُسجّل أو رسوم مُحدّدة أو رهنٍ عقاري، و يُمكن استعادة السِّلَع أو المُمتلكات المُباعة في حالة الحكم بالحجز على المُمتلكات أو أي شكلٍ آخر من أشكال الاستيلاء القانوني. أمّا في حال التأخر في السّداد، قد لا يُطالبُ البائع بغراماتٍ تأخير في التّسديد، على الرّغم من أنه سيفرضُ تكاليفاً مُرتبطة باستعادة الدّفعة الأساسيّة. وإذا قرّر المصرف فرض غرامة، فلا يحقُّ له الانتفاع منها و ينبغي أن يتبرّع بأيّ مبلغٍ يزيدُ على التّكلفة الفعلية المُتكبّدة لاسترداد الأموال إلى الجمعيات الخيرية.

تُستخدم مُخفّفات المخاطر باختلاف أنواعها ضدّ مخاطر مثل هذه الخسائر، مثل هامش الجدية الذي يُحتفظ به جزئياً أو كلياً لتغطية أية خسارة، أو عُربون (وهو دفعة أولى غير قابلة للاسترداد). في سياق المُرابحة، يدخل هامش الجدية حيّز التنفيذ بعد تقديم وعود شراء لكن قبل دُخول الطّرفين في عقد المُرابحة الفعلي. العُربون هو ودّية غير قابلة للاسترداد تُقدّم من قبل المُشتري بعد توقيع عقد المُرابحة.

أما الشكل الأكثر شيوعاً لتخفيف المخاطر هو وعدٌ من جانبٍ واحدٍ لشراء سلعٍ من المصرف. في العديد من الدّول بما في ذلك المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة الأمريكيّة، يُعدّ الوعد بالشراء كافياً لاستصدار حكم تحصيل ضدّ العميل (أي تسمَح المحاكم للمصرف بتحصيل المبلغ) إذا رفض العميل قبول التّسليم عندما تستوفي السِّلَع المُواصفات التّعاقدية.

تقنية بديلة للتحوُّط من المخاطر التي تواجه المصرف هي شراء المصرف السِّلَع من البائع مع الحق في فسخ عقد البيع في غضون فترة مُعيّنة، على سبيل المثال ٢٤ ساعة. وبناءً على هذا، يُعلم المصرف عميله بأن السِّلَع متوفّرة للشراء خلال فترة أقصر مثل ١٢ ساعة. إذا أتمّ العميل الشراء، تُستكمل مُعاملة المُرابحة. وإذا نكل عن وعده، للمصرف الحق في فسخ عمليّة الشراء مع البائع ويتحوّط بالتالي من مخاطر إعادة بيع السلعة.

٢-٩ تمويل الصّادرات وفق صيغة المربّاحة

الهدف التعليمي

٢-٦-٥ فهم استخدام المربّاحة في تمويل الصّادرات

عندما لا يكون المورد في وضع يمكنه من قبول شروط الدفع المؤجل من المشتري، يمكن للمشتري أن يشارك المصرف معه للدخول في عقد مربّاحة كعقد تمويل. في هذه الحالة، تحدث الخطوات بالترتيب التالي:

١. يتقدم المشتري بطلب إلى المصرف لتمويل سلعة معينة.
٢. يشتري المصرف السلعة من المورد ويدفع له ثمنها فوراً.
٣. يبيع المصرف السلعة إلى المشتري مقابل دفع مؤجل على النحو المتفق عليه.
٢. يأمر المصرف البائع بتسليم السلعة إلى المشتري.

بطريقة مماثلة، يمكن استخدام معاملات المربّاحة لتقديم تمويل ما قبل الاستيراد والتصدير. بعد إكمال خطوات المربّاحة المذكورة أعلاه، يعين المصرف المشتري (أو العميل) وكيلاً لبيع السلعة في السوق. ولهذا فائدة تزويد تمويل رأس المال العامل إلى العميل. وبصورة مغايرة، يمكن للعميل أن يقدم التمويل للمشتري النهائي إذا كان البيع النهائي قائماً على البيع المؤجل بالدين. يُعدّ هكذا إجراء مفيداً بصورة خاصة إذا كان المشتري النهائي ليس أحد عملاء المصرف. ومن أجل تحصيل الدفعة، قد يعين العميل المصرف وكيلاً عنه لتحصيل المبالغ المستحقة مقابل رسوم تدفع للمصرف.

٣-٩ الفروق بين المربّاحة والقرض

الهدف التعليمي

٣-٦-٥ معرفة الفرق بين بيع المربّاحة والقرض النقدي

يميل كثير من المصرفيين والجهات التنظيمية الخاصة بالقطاع إلى الرأي القائل إن المربّاحة هي قرض مرّكب أو شكل من أشكال الدين. ومع ذلك يوجد عدد من الفروق الرئيسية بين بيع المربّاحة والقرض النقدي تتمثل فيما يلي:

١. لا بدّ أن يحوز المصرف في المربّاحة على شكل من أشكال الملكية الفعلية للسلعة أو الخدمات محل العقد، سواء كانت مسجلة أم لا، حكمية أم فعلية.
٢. في المربّاحة، يُدمج التمويل وعمليات البيع كلياً، لأن التمويل يرتبط بمعاملة حقيقية. في القرض، فلا توجد صلة تعاقدية بين التمويل والمعاملات الحقيقية. وبالتالي، قد تتشعب الأنشطة الاقتصادية والمالية.
٣. يجوز تمديد تاريخ الدفع لمعاملة المربّاحة لكن لا ينبغي أن يؤدي هذا إلى زيادة هامشية في الربح أو في غرامة مالية. تُعدّ أي زيادة ما أو غرامة مفروضة مخالفتين للقاعدة الأساسية الخاصة بعدم الوقوع في الربا.
٤. في حال التأخر عن الدفع، لا يجوز فرض أي شكل من أشكال الغرامة من أجل تحقيق أرباح للدائن.
٢. لا يفضل معظم العلماء المسلمين المبيعات الصافية أو خصومات المبيعات أو خصومات السداد المبكر إذا جرى إدراجها في العقد. يرى العلماء أنه من المقبول أن يُقرّر الممول (أي المصرف) من تلقاء نفسه إعطاء حسميات حسب تقديره المطلق، و يجب ألا يكون مُنقّق عليها مسبقاً في العقد.

العقود المالية والتقنيات المطبقة في المصارف الإسلامية

وكقاعدة عامة، لا يمكن بيع نفس المادة مرة أخرى إلى البائع الأصلي، أو الشركات التابعة التي يتحكم بها، بسعر مختلف. فهذا يشابه البيع المزدوج ويشبه القروض التي تنطوي على فائدة، وهي مُحَرَّمَة.

مثال

تُصنَّع شركة إسلاميك إنتربرايزس أنابيب النحاس. تحدّد شركة إسلاميك إنتربرايزس نوعية النحاس التي ترغب في شرائها و تحصل على عرض سعر من البائع (بائع النحاس) ساري المفعول لمدة شهرين. وعلى هذا، تُبرم شركة إسلاميك إنتربرايزس بوصفها عميلاً في إجراءات مُرابحة مع المصرف الإسلامي (المشتري)، وتُقدّم وعداً بشراء النحاس بتكلفة السبائك بالإضافة إلى هامش ربح مُتَّقى عليه. يُوافق المصرف الإسلامي على شراء النحاس من البائع و يدفع له مبلغ ١٠٠٠ دولار أمريكي لقاء كل سبيكة نحاس، كما يتحمّل المصرف الإسلامي تكاليف التسليم الآمن للسبائك إلى شركة إسلاميك إنتربرايزس. تشتري شركة إسلاميك إنتربرايزس سبائك النحاس من المصرف الإسلامي بسعر ١١٠٠ دولار أمريكي لكل سبيكة. تُقر شركة إسلاميك إنتربرايزس للمصرف الإسلامي بتسليم النحاس بوجود المُمثل القانوني للمصرف. يُوقع المصرف الإسلامي و شركة إسلاميك إنتربرايزس عقد بيع بالمُرابحة يتطلب تسديد المال إلى المصرف في غضون شهر واحد من تسليم السبائك. تُعد فترة الشهر الواحد هذه فترة التمويل بموجب العقد. وفي نهاية المطاف، تضع شركة إسلاميك إنتربرايزس في عهدة المصرف كمية من أنابيب النحاس تُعادل قيمة الدين بمثابة ضمان إضافي لتسديد ثمن النحاس الذي مولها المصرف به.

٩-٤ مُرابحة السلع والتورق

الهدف التعليمي

٥-٦-٤ فهم عملية التورق والمُرابحة

٩-٤-١ مُرابحة السلع

تُعدّ مُرابحة السلع الأداة الأكثر استخداماً من المؤسسات المالية الإسلامية لتوفير السيولة بين المصارف على المدى القصير، أو في حالة تمويل التجزئة على أساس أنها من فئة القروض الشخصية غير المضمونة. تُعرّف مُرابحة السلع مثل مُعاملة المُرابحة العادية بيعاً بثمن مُؤجل أو بيعاً آجلاً بالأقساط و تستخدم سلعة، عادةً ما تكون معادن أساسية، لتجّل محلّ عقد المُرابحة. غير أنه على عكس المُرابحة الأساسية التي تُباع السلعة بموجبها إلى المشتري، يقوم المشتري ببيع البضاعة التي قبضها نقداً وعلى الفور.

لذلك فإن الهدف من هذه المُعاملة ليس تسهيل ملكية العميل للسلعة الأساسية. بالأحرى هي محاكاة لصفقات سوق النقد التقليدية أو القروض غير المضمونة. لا تتملك المصارف عادةً السلعة الأساسية ولا يرغب العميل في امتلاكها. يجري شراء المعادن و بيعها فقط للحصول على المال الآن مقابل قيمة أعلى في المستقبل، وذلك باستخدام تقنيات تتوافق في الصورة و الصيغة على الأقل، مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

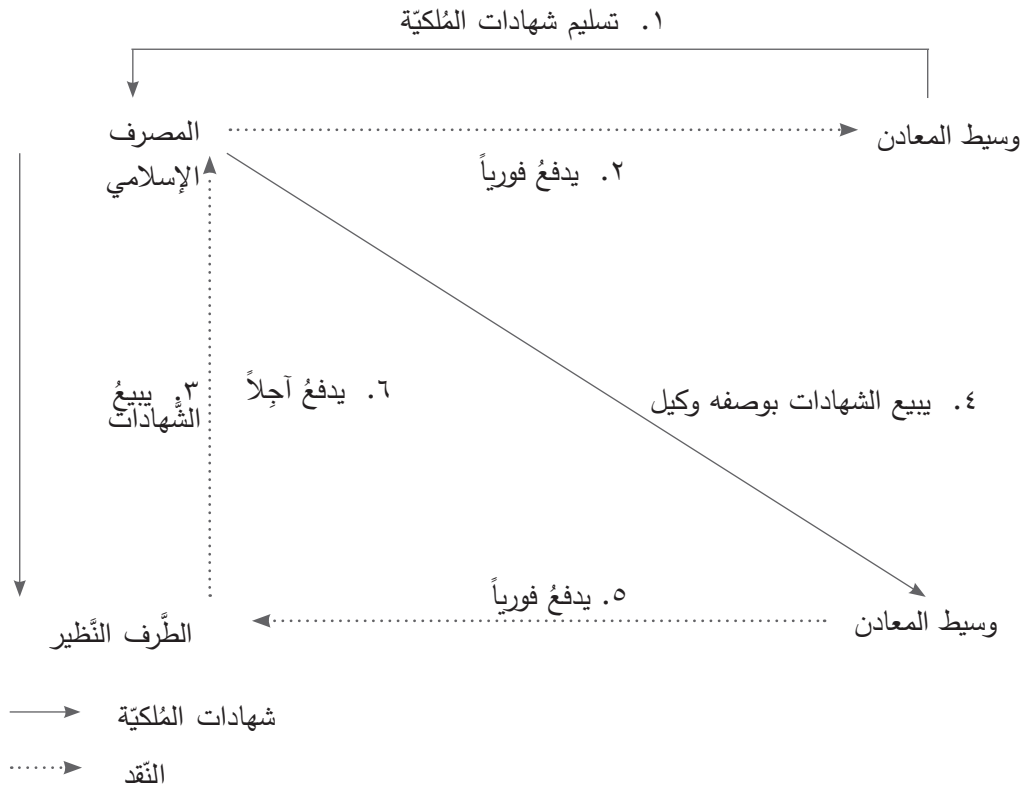
ولأن مُرابحة السلع لا تُمول الملكية الحقيقية للسلع و الخدمات، بل تُحاكي القرض التقليدي، فقد تعرّضت لانتقادات على مختلف المستويات وفي مناسبات عديدة. وتُعد هذه المُعاملة حلاً وسطاً لتلبية الاحتياجات الملحة التي لا يمكن تلبيتها بغير هذه الطريقة. وكما هو مبين في الفصل ٣، فإن الصّورارات تُبيح المحظورات تُعدّ من المبادئ المتأصلة ضمن أحكام

الشريعة الإسلامية. وتسعى العديد من المصارف الإسلامية ببذل الجهود لإيجاد بدائل لمربحة السلع للحد من تكاليف المعاملات ومحاولة تحقيق متطلبات التمويل الإسلامي في الوقت ذاته.

وبما أن معاملات مربحة السلع ثابتة المعدل، فهي عادة ما تكون لفترة قصيرة نسبياً. تُنفذ مربحة السلع باستخدام السلع بصفتها الأصل محل العقد الذي يجب أن يكون غير قابل للتلف و متوفر دون قيود بموصفات واضحة. لا تُقبل أي سلع كانت تُستخدم في السابق بمثابة وسيلة للتبادل أو المال، أي الذهب والفضة والشعير والتمر والقمح والملح. تُستخدم غالبية معاملات مربحة السلع والمعادن الأساسية بورصة لندن للمعادن (LME) أصلاً لعقد المربحة لأنها تفي بجميع معايير السلعة ويمكن التعرف عليها بسهولة عن طريق شهادات الملكية، حيث تُصدر بورصة لندن للمعادن شهادة ملكية لكمية محددة بالطن المتري لماركة معتمدة من المعادن المخزنة في مستودعات معتمدة من قبل بورصة لندن للمعادن، وتُعد هذه الشهادة وثيقة لحاملها تدل على ملكية المعادن محل العقد.

بالمقارنة مع الودائع التقليدية، تجتذب معاملات مربحة السلع تكلفة إضافية مرتبطة بشراء وبيع الشهادات، والتي يمكن أن تعتمد على الكمية وحجم العقد. بالنسبة للعقود طويلة الأجل، فإن هذه ليست مشكلة بالضرورة حيث تتوزع التكلفة الإضافية على مدى فترة أطول غير أنها تؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعار الودائع الأقصر أجلاً.

يوضح الشكل رقم ١٠ هذه المعاملة، حيث يريد مصرف إسلامي تقديم ودعة إلى طرف آخر لتحقيق عائد ما. ويمكن تمثيل العملية على النحو الآتي:



الشكل ١٠: مربحة السلع (المصدر: شون إن، ٢٠١٦، التمويل الإسلامي الحديث، لندن: وإيلي)

العقود الماليّة والتّقنيّات المُطبّقة في المصارف الإسلاميّة

خُذِت الخُطوات الفرديّة أدناه باستخدام مثالٍ على مرابحة السِّلَع لإيداع مبلغ مليون جُنيه استرليني مع الطّرف النّظير:

١. يَشْتري المصرف الإسلاميّ شهادات مُلكيّة من وسيط المعادن. تنتقل مُلكيّة الشّهادات من وسيط المعادن إلى المصرف الإسلاميّ. يَشْتري المصرف الإسلاميّ شهادات بقيمة الوديعة التي تُساوي ١ مليون جُنيه استرليني.
٢. يدفع المصرف الإسلاميّ فوراً، حيث يدفع المصرف مبلغ مليون جُنيه فوراً إلى وسيط المعادن مُقابل الشّهادات.
٣. يبيع المصرف الإسلاميّ الشّهادات إلى الطّرف النّظير المُقابل على أساس دفع مُؤجّل ويوافق الطّرف المُقابل على أن يدفع ثمن الشّهادات في عُضون ثلاثة أشهر لقاء مبلغ ١,٠٥ مليون جُنيه استرليني.
٤. يطلب الطرف النّظير المُقابل من المصرف الإسلاميّ أن يبيع الشّهادات بالنيابة عنه. حيث يُطلب من المصرف الإسلاميّ التصرّف بصفته وكيلاً لبيع الشّهادات بالسّعر الفوري. ويبيع المصرف الإسلاميّ الشّهادات بسعرٍ فوري بقيمة مليون جُنيه استرليني إلى وسيط المعادن.
٥. الدّفع من المُشتري النهائي إلى الطّرف المُقابل. يدفع وسيط المعادن (المُشتري النهائي) إلى الطّرف النّظير المُقابل فوراً لقاء الشّهادات. وفي هذا المثال، يدفع وسيط المعادن مليون جُنيه استرليني للطّرف الآخر (مُستخدماً المصرف الإسلاميّ بصفة وكيل لتسهيل الدّفع). عند هذه المرحّلة في هذه المعاملة، يصبح الطرف المُقابل مالِكاً لمبلغ مليون جُنيه استرليني ولا يجب عليه الدّفع إلى المصرف الإسلاميّ إلا بعد ثلاثة أشهر، حيث سيتوجّب عليه دفع مبلغ ١,٠٥ مليون جُنيه استرليني إلى المصرف الإسلاميّ.
٢. الدّفع من الطّرف المُقابل إلى المصرف الإسلاميّ. يجري هذا الدّفع في المُستقبل في الوقت المُتّفق عليه مُسبقاً، و يتألّف من قيمة المُشتريات الأصليّة (مليون جُنيه استرليني) بالإضافة إلى هامش الرّبح المُتّفق عليه مُسبقاً (٠,٠٥ مليون جُنيه استرليني).

النتيجة الصّافية لما تقدّم من حركات الشّهادات والنّقد المذكورة أعلاه هو أن الطّرف المُقابل يحوّز الآن على مبلغ من المال مُقابل دفع مبلغ تعويضي إلى المصرف الإسلاميّ يتألّف من رأس مال مُتّفق عليه مُسبقاً بالإضافة إلى هامش الرّبح في تاريخ مُستقبلي مُتّفق عليه مُسبقاً أيضاً، وبالتالي خَلق وديعة مُصطنعة. من المُهم ملاحظة أنه يجب إجراء كُل خطوة من الخُطوات في السّلسل الصّحيح، وأن مُلكيّة الشّهادات يجب أن تنتقل من طرفٍ إلى آخر قبل حُصول الإجراء اللاحق.

في الخطوات ١-٣ يشترى المصرف الإسلاميّ الشّهادات بصفته أصيلاً ويبيعها بعد ذلك إلى العميل على أساس الدّفع المُؤجّل. يملك العميل الآن الشّهادات ويمكنه بيعها، الأمر الذي يجري غالباً عن طريق الطّلب من المصرف الإسلاميّ العمل بصفته وكيل نيابةً عنه لبيع الشّهادات في السّوق الفوريّة. يرتّب المصرف الإسلاميّ بيع الشّهادات إلى وسيط المعادن، ممّا يؤدّي إلى وديعة مُصطنعة داخل المصرف يضعها المصرف الإسلاميّ لحساب العميل.

مثال

مرابحة السِّلَع لإيداع وديعة. يريُد مصرف إسلاميّ إيداع وديعة لدى المصرف التقليدي XYZ بقيمة مليون جُنيه استرليني لمدة ستة أشهر باستخدام مرابحة السِّلَع. يُبرّم بين المصرف الإسلاميّ والمصرف XYZ اتّفاقية مرابحة رئيسية نافذ المُفعول. تتمّ العمليّة التجاريّة بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٤ حيث يكون تاريخ تحديد القيمة في ١٦ مارس، و تاريخ الاستحقاق في ١٨ سبتمبر ٢٠١٤. تُتخذ الخطوات التالية في تواريخ مختلفة:

١. تاريخ العمليّة التجاريّة - ١٦ مارس ٢٠١٦:
يشتري المصرف الإسلاميّ سبائك الألمنيوم بقيمة ١ مليون جُنيه استرليني من تاجر المعادن.
٢. تاريخ العمليّة التجاريّة - ١٦ مارس ٢٠١٦:
يستلم المصرف الإسلاميّ شهادات المُلكيّة من تاجر المعادن.

٣. تاريخ العملية التجارية - ١٦ مارس ٢٠١٦:
يعرض المصرف الإسلامي بيع سبائك الألومنيوم بقيمة مليون جنيه استرليني إلى مصرف XYZ بثمانٍ مؤجلٍ يُستحق في ١٨ سبتمبر ٢٠١٦ بقيمة ١,٠٥ مليون جنيه استرليني.
 ٤. تاريخ العملية التجارية - ١٦ مارس ٢٠١٦:
يقبل مصرف XYZ العرض.
 ٥. تاريخ العملية التجارية - ١٦ مارس ٢٠١٦:
ينقل المصرف الإسلامي ملكية الشهادات إلى مصرف XYZ (الذي يصبح الآن مالك الشهادات).
 ٦. تاريخ العملية التجارية - ١٦ مارس ٢٠١٦:
يبيع المصرف XYZ شهادات الملكية بأن يطلب من المصرف الإسلامي العمل بصفة وكيله وبيع شهادات الملكية على أساس فوري بمبلغ ١ مليون جنيه استرليني مع استلام المبلغ في ١٨ مارس ٢٠١٦.
 ٧. تاريخ العملية التجارية - ١٦ مارس ٢٠١٦:
يبيع المصرف الإسلامي سبائك الألومنيوم بقيمة ١ مليون جنيه استرليني إلى تاجر المعادن نيابة عن المصرف XYZ، على أن يُدفع المبلغ مباشرة إلى مصرف XYZ.
 ٨. تاريخ تحديد القيمة - ١٨ مارس ٢٠١٦:
يدفع المصرف الإسلامي مبلغ ١ مليون جنيه استرليني إلى تاجر المعادن.
 ٩. تاريخ تحديد القيمة - ١٨ مارس ٢٠١٦:
يدفع تاجر المعادن مبلغ مليون جنيه استرليني إلى المصرف XYZ.
- عند هذه المرحلة، يكون مصرف XYZ قد حصل على مبلغ مليون جنيه استرليني مقابل التزام مؤجل بدفع ١,٠٥ مليون جنيه استرليني إلى المصرف الإسلامي الذي خلق وديعةً مُصطنعة بين المصرفين الإسلامي والتقليدي.
٢. تاريخ الاستحقاق - ١٨ سبتمبر ٢٠١٦:
يدفع المصرف XYZ مبلغ ١,٠٥ مليون جنيه استرليني إلى المصرف الإسلامي.
- لا بد من وجود اختلافات عند تطبيق هذه المراحل في السوق بحسب الهيكلية المذكورة أعلاه.

٩-٤-٢ التورق

التورق هو مُعاملة يشتري فيها الشخص سلعةً على أساس مؤجل الدفع، ثم يبيعها إلى طرفٍ ثالثٍ للحصول على النقد. وفقاً لذلك، فإن مُرابحة السلع التي نوقشت أعلاه هي في جوهرها مُعاملة تورق. غير أنه للتورق بعض المسائل الشرعية المرتبطة بتنفيذه. وتتجلى المشكلة الحقيقية من منظور الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بمعاملات التورق بأن القصد من وراء شراء السلعة ليس امتلاكها أو الاستفادة منها. بدلاً من ذلك، تُباع السلعة على الفور من أجل الحصول على السيولة المالية اللازمة. من وجهة نظر تاريخية، على الرغم من أقلية المذاهب الفقهية رفضت التورق لهذا السبب، وافقت الأغلبية عليه فقط بشروطٍ مُعينة فقط، مثل نقل ملكية سلعة أساسية قابل للتدقيق، و الفصل بين إتفاقات البيع والشراء.

العقود الماليّة والتّقنيّات المُطبّقة في المصارف الإسلاميّة

التورق المنظم هو مُعاملة تورق يعمل فيها المصرف وكيلاً للعميل لبيع السلعة نقدًا، و تحصيل الاموال و ايداعها في حساب العميل. لقد رفض أهم مُجمعين فقهيّين إسلاميّين في العالم و هما: مجمع الفقه الإسلاميّ المُنبثق عن مُنظمة التعاون الإسلاميّ (القرار رقم ١٧٩ لعام ٢٠٠٩) و مجمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ لرابطة العالم الإسلاميّ (في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧)، التورق المنظم لأنه يؤدي إلى الرّبا.

كما رفض المجمعان الفقهيّان التورق العكسي، وهو نوع المُعاملة حيث يكون فيها المصرف هو الطرف الذي يسعى إلى التّمول. في هذه المُعاملة، يجمع المصرف الاموال من المُستثمر بصفته وكيلاً لشراء السلعة نيابةً عنه. ثم يشتري المصرف هذه السلعة من المُستثمر على أساس الدّفع المُؤجل. يُستخدم التورق العكسي لتقليد ودائع الاّخار للمُستثمرين ومُحاكاة القرض بفائدة.

ينص المِيعار الشّرعي الصّادر عن هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمُؤسّسات الماليّة الإسلاميّة (رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٦) على "ألاّ يبيع العميل السلعة إلاّ بنفسه أو عن طريق وكيل غير المُؤسّسة مع مُراعاة بقية البنود".

يسمح هذا المِيعار للمصرف (المُؤسّسة) بالعمل بصفة وكيل فقط إن كانت الأنظمة لا تسمح للعميل أو لطرف ثالث ببيع السلعة.

كما ينص المِيعار أيضاً أن: "التورق ليس صيغة من صيغ الاستثمار أو التّمول. و إنّما أُجيز للحاجة بشروطها، ولذا على المُؤسّسات ألاّ تقدم على التورق لتوفير السيولة لعمليّاتها بدلاً من بذل الجهد لتلقي الاموال عن طريق المُضاربة أو الوكالة بالاستثمار أو إصدار الصّكوك الاستثماريّة أو الصّناديق الاستثماريّة وغيرها. وينبغي حصر استخدامها لتفادي العجز أو النّقص في السيولة لتلبية الحاجة وتجنب خسارة عُملائها وتعرّض عمليّاتها".

وعلى الرّغم من أن التّورق قد لا يكون الأداة الأكثر مثالية وترتبط به مسائل شرعيّة خطيرة، إلاّ أنه يخدم غرضاً محدّداً عندما تُفرض ضريبة القيمة المُضافة (ضريبة على المُشتريات في العديد من البلدان)، وضريبة رسم الطّابع (ضريبة المملّكة المُتّحدة على شراء الأسهم والعقار) أو القواعد الضّريبية الأخر فيوداً على التّمول الإسلاميّ و يكون التورق في أكثر الأحيان نوع المُعاملة الوّحيد المتاح والممكن.

يمكن تصوّر مُعاملة التّورق بشكل رسم بياني بنفس طريقة مُرابحة السّلع في الشكل ١٠.

مثال

يرغب مصرف A في إيداع مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لدى مصرفٍ آخر، وتطبيق مُرابحة السّلع لمُدّة ثلاثة أشهر. وحيث إنّ أسعار السّلع هي بالدولار الأمريكي فقد قرّر المصرف A والمصرف B استخدام مؤشّر لیبور (لأسعار الفائدة بين المصارف الكُبرى) على أنّه معيار مرجعي لهامش الرّبح الرّائد. مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل الخطر، مثل الجدارة الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار السلعة وسعر لیبور بالدولار الأمريكي لثلاثة أشهر ٢,١٥٪ وتكلفة الوساطة لبيع و شراء السلعة الأساسية بمقدار ٢٥ نقطة أساس، فقد اتفق المصرفان A و B على هامش ربح زائد قدره ٢٢,٥٠٠ دولار أمريكي.

١٠. الإجارة والإجارة المنتهية بالتّملك - المعايير الشرعية

الهدف التعليمي

١-٧-٥ القدرة على تطبيق عقد الإجارة

في عقد الإجارة، يشتري المصرف الأصل من البائع أو الصّانع فيصبح في حوزته، ثمّ يؤجّره إلى العميل فيُصبح عندها المصرف هو الطرف المؤجّر والعميل مُستأجرًا. الإجارة هي مُعاملة بيع وإعارة استئجار، حيث يبيع فيها المالك الأصل و من ثم يقوم بإعادة تأجيرِهِ، وهذا جائز في الشريعة الإسلامية. يجب ألا يكون البيع والإيجار مشروطاً أحدهما بالآخر.

تسمح الشريعة بالتنازل عن عقد الإيجار، شريطة أن يُدفع البَدل المُستحق لنقل الملكية، أو نقل عناصر كافية من ملكية الأصل، وتترتب على المؤجّر الجديد جميع الحقوق والالتزامات المترتبة على عقد الإيجار. لا يُسمح ببيع عقد الإيجار لوحده، ولهذا انعكاسات هامة على توريق الأصول المؤجرة. ويجب إرفاق الوثيقة التي تُمثّل الأصل المورق وتشمل الحقوق والواجبات المناسبة. والوثيقة تمثل حصة شائعة في أصل مُحدّد أو مجموعة مُحدّدة من الأصول.

لعقود الإيجار مجموعة واسعة من التطبيقات ويمكن استخدامها على سبيل المثال لاستئجار مُعدّات الشركات أو السيارات للأفراد.

١-١٠ الإجارة والاقتناء

الهدف التعليمي

٢-٧-٥ فهم استرداد الإيجار بواسطة الإجارة والاقتناء / الإجارة المنتهية بالتّملك

تتضمن معظم عمليات الإجارة وعداً بالتّملك، أي ميزة استرداد قانونية حيث يستحوذ المُستأجر على الأصل عند حلول نهاية فترة الإيجار. يأخذ هذا النوع من المُعاملات شكلين:

- الإجارة المنتهية بالتّملك أو.
- الإجارة والاقتناء - الإيجار مع الاستحواذ.

الرأي العام هو أن هذه المعاملة تُمثّل نسخة مُصطنعة من عقد إيجار تمويلي. يجري عادةً ترتيب نقل الملكية عن طريق الوعد من جانب واحد بنقل الملكية. ويمكن تقديم الوعد من قبل المؤجّر أو المُستأجر، ويميل إلى أن يكون وفق سعر مُتفق عليه مُسبقاً. الوعد ليس عقداً بحد ذاته، وبالتالي لا تنتقل الملكية تلقائياً إلى العميل. يجب التوقيع على اتفاقية بيع و شراء لنقل الملكية رسمياً إلى العميل.

قد يكون سعر شراء الأصل بناءً على القيمة السوقية أو بسعر مُخفّض أو بسعر ثابت. من الناحية المثالية، فإن عقد الإيجار نفسه لا يتوقّف على أي وعد بالبيع أو الشراء، ولكن يجوز تنفيذه عند حلول نهاية فترة الإجارة أو عند الاستحقاق. ويجوز إنهاء عقود الإيجار في وقت مبكر بالتراضي. لا يحقّ للمؤجّر أن يُجبر المُستأجر على شراء الأصل ولا يحقّ للمُستأجر

العقود المالية والتقنيات المطبقة في المصارف الإسلامية

أن يُلزم المؤجر بالبيع بسعرٍ مُخفّض. وعلى غرار الإجارة أو الإيجار التشغيلي، يُسمح بالتعديل الدوري أو بإعادة التسعير خلال فترة الإيجار.

مثال

يشترى المصرف الإسلامي خَلَاطات الاسمنت من شركة إسلاميك إنتربرايزس (البائع). ثم يبرم المصرف الإسلامي عقد إيجار لمدة ١٢ شهراً لخَلَاطات الاسمنت مع العميل (المُستأجر) لاستخدامها في عمله المُتخصّص ببناء العقارات. يدفع العميل الإيجار الشهري إلى المصرف الإسلامي لقاء استخدام الخَلَاطات. بموجب الإجارة التشغيلية القياسية، تبقى ملكية خَلَاطات الإسمنت خاصّة بالمصرف الإسلامي. وبموجب الإجارة والاقتناء، تُؤول ملكية الخَلَاطات إلى العميل في نهاية العقد عن طريق عقدٍ منفصل للبيع والشراء.

١٠-٢ الإجارة الموصوفة بالذمة

الهدف التعليمي

٣-٧-٥ فهم استخدام الإجارة الموصوفة بالذمة (الإيجار الآجل)

غالباً ما يُطبّق عقد الإجارة في تمويل المشاريع. تجمع الإجارة عادةً بين تمويل البناء (الاستصناع) متبوعاً بالإجارة والاقتناء الذي يُشترى عن طريقه المشروع المنجز، إما على دفعاتٍ متعدّدة أو بدفعةٍ واحدة عند الانتهاء. فإذا تمّ الاتفاق على التأجير سلفاً مع عملية البناء الأولية باسم الإجارة الموصوفة بالذمة (الإيجار الآجل). يسمح علماء الشريعة بتنفيذ عقود الإيجار في موعدٍ آجلٍ ويمكن دفع قيمتها مسبقاً في وقتٍ مبكر، وبالتالي يُوفّر رأس المال العامل اللازم للبناء. يدفع المُستأجر الأجرة مقدّماً على أساس أن يجري إجارة العين بمجرد إكماله. إذا لم يجر تصنيع المُصنّع أو الحصول عليه وفقاً للمواصفات المنصوص عليها في اتفاقية الإيجار وبتاريخ مُعيّن، فإن مبالغ الإيجارات المدفوعة تُصبح واجبة الرّد من قبل المؤجر.

في حال التأخر في السداد يمكن استرداد الدفعة المتأخّرة طالما لم تُشترط أية غرامات مالية (انظر قسم المربحة الوارد سابقاً). بالإضافة إلى ذلك، قد يُنهي عقد الإيجار أو يُعاد التفاوض عليه مع المُستأجر إذا كان هناك سجل سابق من المدفوعات المتأخّرة أو غيرها من المشاكل مثل وجود أدلة على سوء استخدام الأصل المؤجر.

تسعير الإيجار

يتكون سعرُ معاملة الإيجار من المكونات التالية:

العنصر	التأجير التمويلي	التأجير التشغيلي
فترة التأجير و جدول إعادة السداد و الدفع مقدماً أو لاحقاً	√	√
اقتطاع رسوم الخدمة أو إضافتها	√	√
الرسوم و العمولات المُستحقة	√	√

√	√	تكلفة الأموال (وهي محل نقاش بين علماء الشريعة)
√	√	المخاطر الائتمانية للطرف النظير المقابل
√	√	قيمة الأصل محل العقد
√	√	مخاطر البلد و غيرها من المخاطر
√		مخاطر القيمة المتبقية
√		تحقق القيمة المتبقية

١١. السلم والسلم الموازي - المعايير الشرعية

الهدف التعليمي

١-٨-٥ القدرة على تطبيق عقد السلم

يوفر عقد السلم عند تطبيقه في الأسواق المالية على نحو فعال وسيلة لإيداع الأموال قصيرة الأجل. يمكن للمصارف والمستثمرين تحقيق عائد عن طريق دفع الأموال بالكامل للتاجر لكي يسلم السلعة في المستقبل، مع العلم أنه سيكون هناك مشتر من طرف ثالث و إمدادات قادمة إلى السوق. يجوز للمشتري تأمين المعاملة برهن عقاري أو كفالة أو كتاب (خطاب) اعتماد. كثيراً ما يُعين الممول في معاملة السلم التاجر بصفته وكيلاً لبيع السلعة إلى طرف ثالث بسعر أعلى على أساس الدفع النقدي أو المؤجل. يدفع لبائع السلم سعر البيع كمبلغ مقطوع مقدماً. كما يتفق على الجدول الزمني للتسليم وعلى سعر الشراء في البداية، مع الأخذ بعين الاعتبار جوانب مثل المواد و العمالة و هامش الربح والتكاليف. تكون التسوية بموجب عقد السلم هي تسليم السلعة.

يعد السلم أداة مفيدة لمرحلة ما قبل التصدير ولتمويل رأس المال العامل. في هذه الحالة، يكون المستفيد هو المورد بدلاً من المشتري، على الرغم من أنه من الممكن ضمن إطار المعاملة التي يديرها المصرف، أن يقدم المصرف بصفته مشترياً لتمويل الشراء إلى المشتري النهائي على الجانب الآخر من المعاملة. ومثل ديون المراجعة، يمكن تأمين تسليم الشحنات بموجب عقد السلم.

تستغرق معظم معاملات السلم ما بين ثلاثة و ١٢ شهراً. ويسعى المستثمر في معاملة السلم للاستفادة من البيع النهائي للسلعة المشتراة، بحيث يحقق في كثير من الأحيان هامش ربح ليبر (Libor) على أموال المستثمرين. يجري السداد في تاريخ الاستحقاق من خلال تسليم (وبيع) السلعة. قد تكون معاملات السلم مجمعة في عمليات تمويل ثنائية الأطراف أو دولية أو محلية.

يقارن تسعير ربح المستثمر في معاملة السلم بتسهيلات تمويل التجارة التقليدية المماثلة. يمكن تحديد التسعير فقط على أساس كل حالة على حدة، وذلك تماشياً مع المدة ونوعية ائتمان المورد وقوة الضمان. تُحتسب معاملات السلم بوصفها مدفوعات مسبقة.

١-١١ توثيق السّلم

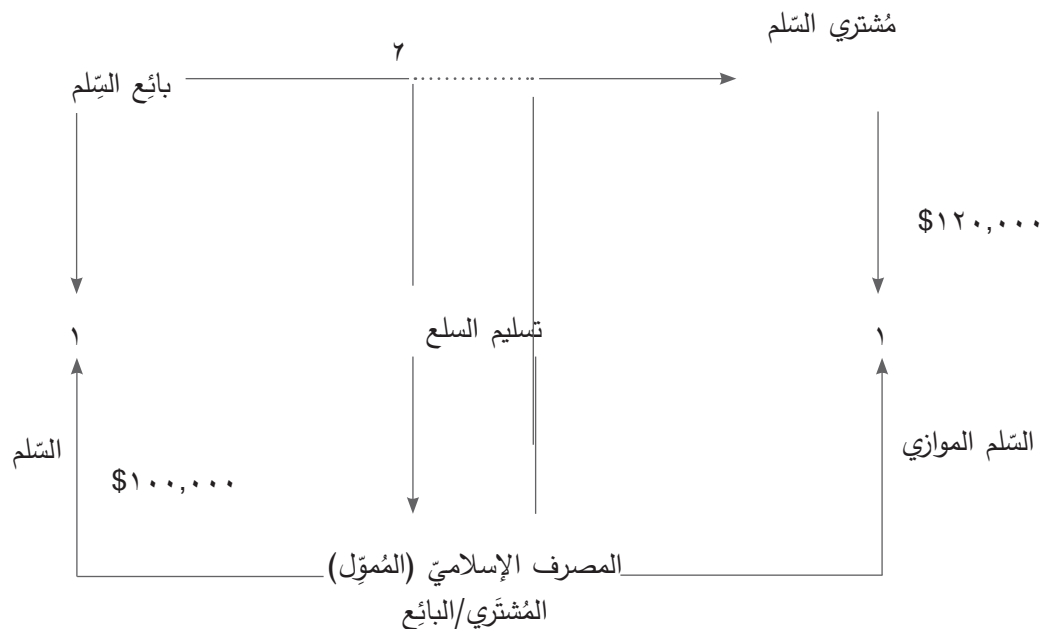
الهدف التعليمي

٢-٨-٥ فهم الوثائق المرتبطة بعقد السّلم

تُمثّل وثائق السّلم وثائق الشّراء والبيع التّقليدية وتشمل اتّفاقية بيع لتسليم السلعة مؤجّلة (السّلم)، وقد تحتوي هذه الوثائق على اتّفاق رئيسي لتجديد عقد السّلم أو شحنات متعدّدة. وعندما لا يكون المشتري مُستهلكاً مُباشراً للسلع، يتخارج من عقد السّلم الأول بالدخول في عقد السّلم المُوازي، وإلا فإنّ خطاب اعتماد تقيدي (Letter of Credit) أو أمر شراء أو وثائق فتح الحساب كافية لتحقيق تسليم السلع كما هي مطلوبة ويُدفع ثمنها بموجب هذه الوثائق. ويبرم اتّفاق وكالة في حال اعتماد المصرف على طرف ثالث لتنفيذ بيع وشراء السلع. بالإضافة إلى ذلك، قد تُوجد ملاحق تَعاقُدية مُختلفة لشرح الالتزامات المُختلفة، تشتمل المشتريات المُجمّعة على اتّفاقية إدارة الاستثمار، وتقبّل كافّة جميع وثائق الضّمان بما في ذلك الكفالات والرّهون العقاريّة والذّم المُستحقّة القبض و النّقد كلّها مقبولة وذلك حسب شروط السّلم.

كقاعدة عامّة، لا يجوز للمرء بيع شيء لا يملكه. مع ذلك، لا تنطبق هذه القاعدة على مُعاملات السّلم والاستِصناع. حيث تنطوي مُعاملات السّلم على بيع مُستقبلي لأصل مُعين بجودة وكميّة متفق عليهما مُسبقاً مُقابل دفع كامل السّعر فوراً. ويكون العقد مُلزماً ويتوجّب على البائع تسليم السلعة. وفي حال لم يستطع البائع إنتاج الأصل محلّ العقد بحلول تاريخ التّسليم، يُصبح مُلزماً بشراء السلع من السّوق وتسليمها إلى المشتري. لذلك، يجب أن تكون الأصول الخاضعة لمُعاملة السّلم مُتاحة للشّراء دون قيود في السّوق.

وفيما يلي هيكل عملية السّلم.



الشكل ١١: عقد السّلم

١. يُبرم المصرف الاسلامي (المُمول) عقد سلم بصفته مُشتري ويدفع مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي إلى البائع لتسليم الأصل محل العقد خلال شهر واحد. ويحق للمصرف الاسلامي تعيين وكيل لإبرام العقد مع بائع السلم. ويعمل الوكيل عادة أيضاً بوصفه وكيلاً لبائع السلم (في هذه الحالة بسعر ١٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي) إلى المُشتري النهائي في عقد السلم المُوازي.

٢. تُسلم السلم للمصرف الاسلامي في إطار اتفاقية السلم المُوازي. ويُسلم المصرف الاسلامي السلعة إلى مُشتري السلم في إطار اتفاقية السلم المُوازي. وبما أن المصرف يدفع قيمة الأصول مُقدماً، فغالباً ما يتطلب شكلاً من أشكال الضمان من التاجر، إما على هيئة طلب من بائع السلم أن يؤمن مشتري نهائي للسلم مما يؤدي فعلياً إلى وجود سلم مواز، أو مخرجاً لشراء المصرف الأولي.

١١-٢ السلم المُوازي

الهدف التعليمي

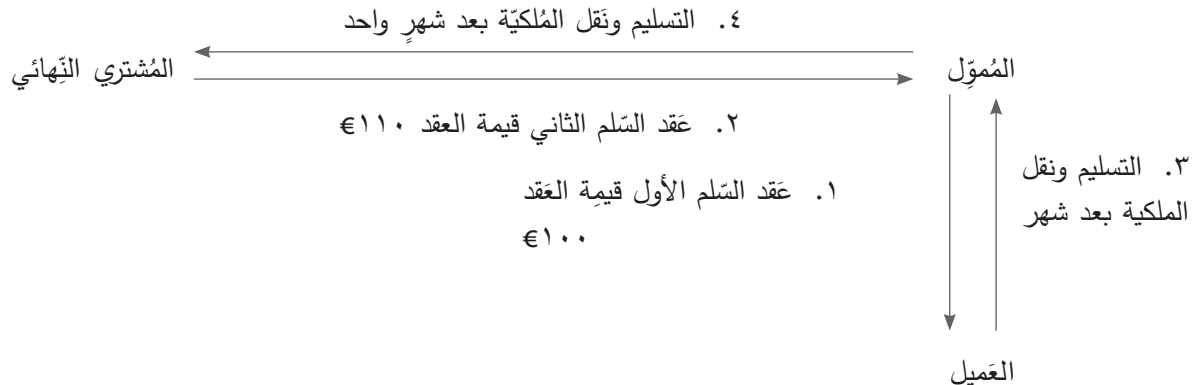
٣-٨-٥ فهم كيفية استخدام السلم المُوازي في إدارة الأصول المصرفية المُشتراة بموجب عقد السلم

على غرار الوعد المُلزم بالشراء في عقد المربحة، تطوّر السلم المُوازي بصفته أداة للمصارف الإسلامية لتحقيق الأغراض الآتية:

- إدارة السيولة النقدية.
- ترتيب مخارج أو مراكز تحوط (التعرض لمخاطر السعر).

نتيجة للشراء، يمتلك المصرف السلم ويتعرض لمستوى مُعَيّن من المخاطر غير المقبولة من وجهة نظر الجهات التنظيمية. وللخفيف من هذه المخاطر، تتطلب معظم الجهات التنظيمية من المصرف إبرام اتفاقية بيع السلم المُوازي. وهو ما يكون عادة شراء مباشر للسلم من قبل عميل ما إلى البائع الأصلي أو وضع عقد يُحوّل الدفع في تاريخ لاحق، حيث يتصرف المورد عادة بمثابة وكيل للمصرف لترتيب البيع المُستقبلي وتحصيل الدفع لصالح المصرف. ويمكن تأمين البيع المُوازي بواسطة سندات إذنية أو خطاب اعتماد أو اتفاق سلم آخر. ويجب أن يكون المُشتري النهائي طرفاً ثالثاً مُستقلاً ويجب أن يكون عقدا السلم والسلم المُوازي مُنفصلين ومُستقلين عن بعضهما البعض فلا يجوز اشتراط أحدهما في الآخر.

ينتج عن هيكلة مُعاملة السلم المُوازي أن تتحوّل مُعاملة السلم الأصلية إلى أداة تمويل (انظر الشكل ١٢).



الشكل ١٢: عقد السلم المُوازي

١٢. الاستِصناع والاستِصناع المُوازي - المعايير الشرعيّة

١٢-١ طبيعة الاستِصناع

الهدف التعليمي

١-٩-٥ القدرة على تطبيق عقد الاستِصناع

يُستخدم الاستِصناع عادةً لتمويل المشاريع أو تمويل ما قبل التصدير، حيث يتصرّف فيه المصرف بصفته وسيطاً بين المنتج (شركة البناء أو الشركة المصنّعة) والعميل النهائي (المتعهد بالتزام ما Obligor).

يُعيّن المتعهد الملتزم غالباً من قبل المصرف بصفته وكيلاً لإدارة العلاقة مع الشركة المصنّعة بالنيابة عنه بموجب اتفاقية وكالة. لا يجوز أن يكون الملتزم هو الصّانع أو أن تكون له حصة ٣٠٪ أو أكثر في ملكية الشركة المصنّعة. قد تكون اتفاقية الخروج أو الشراء على هيئة استِصناع مُقابل استِصناع (الاستِصناع المُوازي - انظر الفقرة ١٢-٢)، أو على هيئة نقل ملكيّة الأصل بعد إتمام سداد كامل عقد الإيجار.

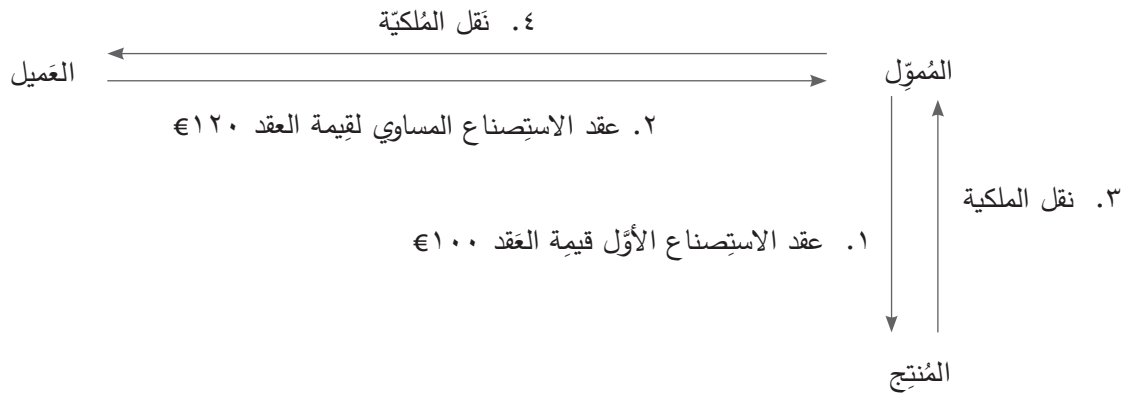
وبموجب عقد الاستِصناع، يبرم المشتري النهائي عقد استِصناع مع الشركة المصنّعة. وبالنسبة للأصول الكبيرة، يطلب المشتري عادة التمويل، وفي هذه الحالة، يدخل المصرف في الاتفاقية مع قيام الشركة المصنّعة بتعيين المشتري (المتعهد الملتزم) بصفته وكيلاً للمصرف الإسلامي (بموجب اتفاقية وكالة). يستلم المشتري الأموال لدفعها إلى الشركة المصنّعة وفقاً للعقد. على الرغم من أن الدّفع يجري عادةً بالتقسيط وفقاً لتطوّر العمل، فقد يكون أيضاً على شكل دفعة واحدة مدفوعة مقدّماً. وعند اكتمال سداد المبلغ، سيتم نقل ملكية الأصل إلى المصرف والذي بدوره يمكنه بيعه للعميل، أو تأجيله للعميل لفترة زمنية متفق عليها.

١٢-٢ الاستِصناع المُوازي

الهدف التعليمي

٢-٩-٥ القدرة على تطبيق عقد الاستِصناع

يُطبّق عادةً الاستِصناع المُوازي إما لأنّ المصرف غير قادر على تصنيع الأصل أو غير راغب في الاحتفاظ بالأصل بعد الانتهاء من تصنيعه. لذلك، يبرم المصرف عقدي استِصناع مُستقلين بنفس مواصفات المنتج. ويكون الفرق في السعر بين العقدين هو هامش الربح المكتسب من قبل المصرف، ويُعدّ العقدين مُستقلين تماماً عن بعضهما البعض. وبالتالي، إذا أخفقت الشركة المصنّعة في التسليم وفقاً للمواصفات، يبقى المصرف مُلزماً بتسليم الأصل كما هو مُبين في الشكل ١٤.



الشكل ١٣: عقد الاستِصناع

مثال

توفّر شركة إسلاميك إنتربرايزس المُعدّات للمستشفيات وتطلّب تمويلًا لتصنيع ١٠٠ سرير مشقّى. يدفع المَصْرِف الإسلامي إلى صانع الأسرة لإنتاج الأسرة ويضيف هامش الربح على سعر الشراء لتحديد السعر الذي ستباع فيه الأسرة إلى شركة إسلاميك إنتربرايزس. يوافق المصرف الإسلامي على إنتاج الأسرة وتسليمها بتاريخ ١ حزيران ٢٠١٦. يُبرم المصرف الإسلامي عقد استِصناع مع الشركة المصنّعة لتصنيع ١٠٠ سرير وفقاً لمواصفات شركة إسلاميك إنتربرايزس بحيث يكون تاريخ التسليم ١ حزيران ٢٠١٦. تسلّم الشركة المصنّعة الأسرة البالغ عددها ١٠٠ إلى شركة إسلاميك إنتربرايزس التي تتحقّق بدورها من التسليم لضمان أنه يُطابق المواصفات.

١٢-٣ السّلم مُقابل الاستِصناع

الهدف التعليمي

٣-٩-٥ فهم الفروقات بين عقود الاستِصناع وعقود السّلم

يُعد الاستِصناع شكلاً من أشكال السّلم الذي يُستخدم لتمويل التصنيع أو البناء. فلا يوجد هناك دين على هيئة قرضٍ تقليدي على اعتبار أن الالتزام هو بتسليم السلع المصنّعة وليس المال.

من الممكن تلخيص الفروقات بين عقود الاستِصناع والسّلم على النحو التالي:

الاستِصناع	السّلم
الأصل محلّ العقد هو سلع مصنّعة أو بناء بُني وفق مواصفات مُفضّلة.	للأصل محلّ العقد خصائص السلع ويجب أن تكون قابلة للاستبدال مثل المعايير الأساسية أو الخبواب.
يمكن إلغاء العقد من طرف واحد قبل البدء بالعمل.	قد لا يمكن إلغاء العقد.
يجوز دفع الثمن مقدّماً، أو على هيئة أقساط حسب تقدّم العمل أو بعد التسليم أو على هيئة أقساط دون الإشارة إلى تقدّم العمل أو عند التسليم. ولا بدّ أن يجري الاتفاق على مواعيد السداد في العقد.	يجب دفع كامل الثمن مقدّماً.

لا تُفرض غرامات على التأخر في التسليم. ومع ذلك، في حال عدم إنتاج البائع للبائع، فعليه شراؤها من السوق المفتوحة وتسليمها إلى المشتري.	يجوز تأجيل المدفوعات الواجب دفعها حسب تقدم العمل ولكن قد ينتج عنها غرامات مُتفق عليها مسبقاً بخصوص التأخر بتسليم الأصول المتعاقد عليها. ولكي يكون العقد صحيحاً، ينبغي الاتفاق بوضوح على كافة مواصفات البضاعة وخيارات التسليم وشروط الدفع والتسعير ضمن بُنود عقد الاستصناع. يتعاقد الممول عادةً مع مُتعهد لتصنيع أو بناء الأصل محل العقد (البضاعة). مع ذلك، يبقى المُتعهد مسؤولاً عن ضمانات المنتج حتى لو كان قادراً على تعيين أحدٍ ما لتغطية هذه المخاطر بالنسيئة عنه.
التسليم في تاريخ مُحدد.	لا تستدعي الحاجة تحديد تاريخ التسليم، ولكن ينبغي أن يقع ضمن إطار زمني مُتفق عليه مسبقاً.

١٣. التمويل خارج الميزانية العمومية (خطابات الاعتماد Letters of Credit)

الهدف التعليمي

١-١٠-٥ معرفة استخدام خطابات الاعتماد والكفالات في عقود التمويل الإسلامي

١-١٣ خطابات الاعتماد والكفالات

خطاب الاعتماد هو وثيقة من مصرفٍ ما تضمن تسليم البائع كامل الثمن طالما استوفيت شروط تسليم مُعيّنة. ففي حال لم يستطع المشتري دفع ثمن المشتريات، سيُغطّي المصرف المبلغ المُستحق. تُستخدم خطابات الاعتماد عادةً في عمليات الاستيراد والتصدير. أما في إطار التمويل الإسلامي، تُستخدم خطابات الاعتماد عادةً في عمليات المُرابة والسلم، إما بمثابة شكل من أشكال الضمان أو بمثابة وسيلة لتأكيد مُعالجة المدفوعات وفقاً لإجراءات البنود التعاقدية المُتعارف عليها. ويُحرّم علماء الشريعة المسلمون عموماً دفع رسوم للحصول على ضمان ما، ويُعد استيفاء رسمٍ على وعدٍ بالدفع لسداد قرضٍ ما مُعادلاً للربا. من جهةٍ أخرى فإن خطاب الاعتماد هو أداة واسعة الاستخدام عند مُزاولة التجارة الدولية تسمح لطرفين بإجراء عملية بيعٍ مع وسيطٍ موثوقٍ به يتحقّق من الامتثال لشروط المُستندات قبل تسديد الثمن. وعلى هذا الأساس، يُسمح بخطابات الاعتماد وغيرها من الضمانات المُستندة بين الأطراف البعيدة أو غير المعروفة لبعضها البعض في مُعاملات التبادلات التجارية.

بدأت المصارف الإسلامية في الآونة الأخيرة بخزعة فتح خطاب اعتماد وخدمات المُعالجة ضمن إطار سعر المُرابة، أو الدُخول في اتفاقية مُشاركة مع العميل التي تكون بموجبها تكاليف تقديم خطاب اعتماد مُشمولة في حصّة الأرباح إلى جانب مُساهمة المصرف في رأس المال. يمكن توفير خصائص خطاب الاعتماد عن طريق الوعد الذي يشتريه المصرف الإسلامي بموجب الأصل ثم يبيعه لعملائه عن طريق عملية المُرابة. في هذه الحالة، يُعدّ وعد المصرف الإسلامي مُلزماً للبائع، وعليه الإيفاء به طالما قُدمت الوثائق على نحوٍ صحيح. لن يستوف المصرف الإسلامي أجوراً لقاء وعده، لكنّه يستوفي تكاليف إدارية ويُعَدّل ربح المُرابة ليتضمّن التكاليف والأرباح المُتوقعة المُتعلقة بخطاب الاعتماد.

يُسمح بالكفالات أو الضمانات، و يمكن ضمان كل من الدين و تسليم السلعة. لا يمكن أن تنطبق الكفالة على حسن أداء الأعمال، ولا يجوز استخدامها للتأكد من تحقق عوائد عقد المشاركة حيث أن هذا سيؤدي إلى تحويل الاستثمارات إلى قرض. كما ويمكن ربط كفالة طرف ثالث بأنشطة مضاربة معينة، و لكن ليس من قبل المدير أو المضارب. لا يسمح القانون الإسلامي عموماً بقرض رسوم على الكفالات، على الرغم من أن بعض علماء الشريعة يجيزون ذلك طالما ارتبطت الكفالة بخدمات حقيقية مثل إعداد دراسة جدوى أو تحليل مخاطر الائتمان.

١٤. تطبيق الوعد

الهدف التعليمي

١-١١-٥ تطبيق مفهوم الوعد ومفهوم العهد، والشروط التي تجعل من الوعد التجاري ملزماً

بالرغم من إثارته للجدل بشكل كبير، يُستخدم الوعد غالباً لتوفير مستوى عالٍ من الأمان لكلا الطرفين بخصوص الأحداث المستقبلية. ويُستخدم على نحو أكثر شيوعاً في الهياكل الآتية:

١. **الإجارة والاقبئة / الإجارة المنتهية بالتمليك (عقود الإيجار التمويلي)** - في الإيجار التمويلي، يُعطي المستأجر وعداً بشراء الأصل من المؤجر في نهاية فترة الإيجار. يعد هذا الوعد بالشراء ملزماً (راجع الفصل ٣)، ويعطى في بداية فترة الإيجار. لا يجوز أن يكون الوعد شرطاً للمؤجر كي يدخل في عملية الإيجار.
٢. **عقود الصرف الآجلة** - في عقد الصرف الآجل يُعطي أحد الأطراف وعداً بشراء أو بيع كمية معينة من العملة لقاء كمية معينة من عملة أخرى مختلفة. يختلف بعض علماء الشريعة حول جواز عقد الصرف الآجل، إذ غالباً ما يُعادل المضاربة غير المشروعة. على الرغم مما سبق ذكره، هناك ظروف تُحدّد فيها متطلّبات واضحة وغير قابلة للمضاربة عند تبديل العملات في موعد آجل. على سبيل المثال، أعمال الاستيراد/التصدير التي تُدفع خلالها فواتير وتُستقبل الأموال بعملة أخرى لا يمكنها بالضرورة تحمّل مخاطرة تقلّبات سعر الصرف في مدفوعاتها وذيمنها المدينة.
٢. **عقود مبادلة معدل الربح** - غالباً ما تجري هيكلة عقود مبادلة معدل الربح على شكل عقد مربحة السلعة طويلة الأمد للبضائع بسعر ثابت إلى جانب سلسلة من معاملات مربحة السلعة أو مساومة عكسية قصيرة الأمد، حيث يُطابق تاريخ استحقاق المعاملة الأخيرة تاريخ استحقاق عملية المربحة. أمّا خارج نطاق المعاملة قصيرة الأمد، سيُعد أحد الأطراف بالدخول ضمن المعاملات الأخرى خلال مهلة زمنية متفق عليها، حتى تاريخ نهاية مربحة السلعة طويلة الأمد للبضائع.

والعهد يمكن أن يشكّل جزءاً من أي معاملة تجارية، ويوفّر على سبيل المثال ضماناً للعقد.

١٥. عقود أخرى

١٥-١ العربون

الهدف التعليمي

١٥-١٢-٥ معرفة كيفية استخدام العربون في خلق الخيار السلوكي

العربون مبلغ من المال يدفعه العميل المشتري إلى المؤسسة بعد إبرام العقد على أنه إن أمضى البيع خلال المدة المحددة احتسب المبلغ من الثمن، وإن عدل عن الشراء يكون المبلغ كله للمؤسسة. فللبائع حق عدم إعادة المبلغ إلى المشتري. وبالتالي، فهو ليس مثل السلم الذي يجري فيه الدفع الكامل لقيمة السلع التي ستسلم في المستقبل. على الرغم من أنه يُستخدم في كثير من الأحيان ليحاكي خيار الشراء التقليدي الذي يُعطي الحق وليس الالتزام، بشراء كمية ثابتة من أحد الأصول الأساسية محل العقد بحلول تاريخ مُحدد في المستقبل، إلا أنه ليس خياراً بالمعنى التقليدي وذلك للأسباب التالية:

- لا يمكن تداول العربون أو بيعه لطرف ثالث.
- يُمارس عادةً في تاريخ مُحدد وليس عند الرغبة.
- يجب أن يكون الأصل محل العقد بحوزة البائع الذي قبض العربون وإلا فإنه يكون قد مارس 'البيع على المكشوف قبل التملك'، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إبرام عقد باطل.
- عندما يحين وقت ممارسة الخيار، يدفع المشتري فقط الفرق بين السعر والمبلغ الذي دفعه عربوناً.

ومع ذلك، يُستخدم العربون على نطاق واسع لتركيب سلوك الخيار. إذا قرّر المشتري عدم شراء السلع في الوقت المحدد، يحقّ للبائع الاحتفاظ بمبلغ العربون. يشكّل هذا النوع من الدفعة رسمياً جزءاً من سعر الشراء، وبالتالي فهو غير قابل للاسترداد. وقد أصبح العربون أداة شائعة الاستخدام في العمل المصرفي الإسلامي الحديث.

١٦. ملخص لبعض العقود الإسلامية

ملاحظة: يُستخدَم مصطلح 'السِّلعة' في هذا الفصل للإشارة إلى المواد الخام المُستخدَمة في القِطَاع المالي الإسلامي مثل الألومنيوم والنحاس، حيث تُتداول هذه في أسواقٍ خاصّة مثل بورصة لندن للمعادن.

الأداة	عقد المضاربة	المشاركة	المرابحة
العقد الموازي	استثمار مباشر في حقوق الملكية	استثمار مباشر في حقوق الملكية	بيع مُوجَّل/ بالدفعات المُقسَّطة
نوع العقد	المشاركة في الربح والخسارة (تمويل الاستثمار). يتحمّل أحد الأطراف المساهمة برأس المال الخسارة المادية في عقد المضاربة إلّا في حال إثبات حدوث إهمال	المشاركة في الربح والخسارة (شركة التضامن). مسؤولية الشركاء غير محدودة	بيع بسعر التكلفة مضافاً إليه هامش الربح.
الأطراف المشاركة في العقد	ربُّ المال (المستثمر/ مالك رأس المال/ المصرف). المضارب (مدير العمل). المضارب هو شريك غير عامل (أو صامت).	شركاء الأعمال، وكل منهم يدعى المشارك (المستثمر ومدير العمل في حال كان كل منهما عاملاً في المشاركة، أو كان أحدهما عبارة عن شريك غير عامل).	المسؤول الأساسي (بائع البضائع). المستخدم النهائي (مُشترّي البضائع).

العقود الماليّة والتّقنيّات المُطبّقة في المصارف الإسلاميّة

الأداة	عقد المضاربة	المشاركة	المُرابحة
نوع الأعمال التجاريّة المُمارسة	١- يتواصل المضارب، وهو صاحب نشاط تجاريّ، مع المُستثمرين لتوفير رأس المال. ٢- يتواصل المُستثمرون (أرباب المال) مع المضارب بغرض استثمار أموالهم في مشاريع متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميّة. يُمكن استخدام هذه الصّيغة لإيداع أموال لدى أحد المصارف الإسلاميّة.	يوفر كافة الشركاء رأس المال (المرتبط بالأعمال) إضافة للخبرة. عملياً، يُمكن لأحد الشركاء توفير مساهمة عينية (مثلاً الأرض) والتي تُقيّم كرأس مال استثماري. ويوفر شريك آخر السيولة النقدية. ويستثمر كلا الشريكان في عقد متوافق مع أحكام الشريعة الإسلاميّة.	يحتاج المُشتري إلى شراء البضائع لكنّه لا يملك سيولة نقدية كافية. فيتوجّه إلى أحد المصارف ويُعبر عن رغبته في شراء هذه البضائع بسعر مُتفق عليه مُسبقاً. يحوز المصرف بدوره على ملكيّة هذه البضائع قبل بيعها. ١- يشتري المصرف فوراً من البائع (عملية البيع الأولى: دفع وتسليم فوري للأصل). ٢- يبيع المصرف البضائع نفسها للشاري مقابل المبلغ الأصلي نفسه مُضافاً له هامش ربح ثابت يُدفع في تاريخ لاحق. (يُمكن استخدام عقد في تمويل رؤوس الأموال العاملة).
كيفية المشاركة في الأرباح بين الشركاء؟	تجري مشاركة الأرباح بين المضارب ورب المال وفقاً لنسبة مُتويّة مُتفق عليها في اتّفاق المضاربة.	تجري مشاركة الأرباح بين الشركاء وفقاً لنسبة مُتويّة مُتفق عليها في اتّفاق المشاركة.	لا تُطبّق بسبب عدم وجود شراكة بين الأطراف المتعاقدة: يذهب هامش الربح/ والربح إلى المصرف (البائع).
في حال الخسارة، من هو الطرف الذي يتحمّل الخسارة؟	توزّع الخسائر بما يتناسب مع رأس المال المُقدّم. يتحمّل ربّ المال بصفته المُزوّد الوحيد لرأس المال كامل الخسارة إلا إذا كان المضارب مُهملاً أو مُقصراً أو مُتعدياً أو مُخالفاً لشروط العقد.	توزّع الخسائر بما يتناسب مع رأس المال المُقدّم.	نظرياً، لا ينبغي وجود أية خسارة إلا في حال التّعثر المالي (عدم تمكّن المُستخدِم من دفع الأقساط)، وفي هذه الحالة يُمكن للمصرف الحجز على أي مُمتلكات أو ضمانات. لا يُسمح بفرض أيّ عُقوبة للتأخّر في السداد.

الأداة	عقد المضاربة	المشاركة	المربحة
ماذا يحدث عند استحقاق المشروع؟	إنهاء عقد المضاربة - يحق لرب المال الحصول على استثماراته. تُوزع الأرباح (في حال وجودها) على المضارب ورب المال وفقاً للعقد. يتحمل رب المال الخسارة (في حال وجودها).	إنهاء عقد المشاركة - يحق للشركاء الحصول على أرباح استثماراتهم (في حال وجودها) بحسب نسبة مُحددة مسبقاً. يتحمل الشركاء الخسارة (في حال وجودها) بما يتناسب مع حصصهم في رأس المال.	يدفع المُستخدم النهائي كافيّة أقساط المربحة لمصرف التاجر (البائع).
الجدول الزمني للبيع والدفع	يدفع رب المال فورياً.	وفقاً لمصلحة الشراكة (فوري أو مؤجل).	تسليم الأصل فورياً، يُؤخر الدفع عادة.
الصيغ	مُقيّدة. غير مُقيّدة.	شراكة المالك. شراكة العقد.	المربحة للأمر بالشراء. مربحة البيع. حساب المربحة.
الأشكال المختلفة	المضاربة على مستويين أو مرحلتين	المشاركة المتناقصة	-
العقود المُستخدمة لإدارة السيولة.	-	-	مربحة البيع: مُعاملة ذات دخل محدود تتضمن الحد الأدنى من تعرض المصرف الإسلامي للأصل خلال الفترة التي يمتلك خلالها المصرف الإسلامي الأصل.

الأداة	السلم	الاستصناع	الإجارة
العقد الموازي	تمويل الانتاج قصير الأجل/ المنتجات الزراعية المُستقبلية (غير القابلة للتداول)	تمويل المشاريع. طويل الأجل.	عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية
نوع العقد	عقد الإنتاج أو تصنيع سلعة حيث يُدفع المبلغ بالكامل فوراً مع تسليم البضائع في تاريخ لاحق. قد يخسر المشتري قيمة الأصل في حال إخفاق العميل في تسليم البضائع أو في حال كانت البضائع غير مُطابقة لمواصفات عقد السلم.	عقد لإنتاج أو تصنيع سلعة تُجرى الدفعا فيها تدريجياً خلال المشروع مقابل تسليم البضائع في تاريخ لاحق.	تأجير حيث يدفع المُستأجر قيمة الإيجار للمؤجر. قد يخسر المؤجر القيمة المتبقية للأصل في الإيجار التشغيلي.

العقود المالية والتقنيات المطبقة في المصارف الإسلامية

الأطراف المشاركة في العقد	بائع السلم (منتج البضائع) يستلم رأس مال السلم مقدماً. السلم (الممول) يستلم البضائع عند الاستحقاق	يدفع المشتري تدريجياً بحسب جدول محدد مسبقاً. يصنع المصنع البضاعة أو يبني المَقاول الأصل ويستلم الثمن تدريجياً من المستثمر	المؤجر (مالك الأصل المؤجر). المستأجر (المستفيد من الأصل المؤجر)
فئة الأعمال التجارية الممارسة	يدفع مشتري السلم رأس مال السلم مقدماً لبائع السلم بغرض شراء أصل غير موجود عند إبرام العقد. يُسلم البائع السلع (البضائع) عندما تجهز لمشتري السلم. (يمكن استخدام عقد السلم لتمويل المشاريع الزراعية أو تمويل المشاريع قصيرة الأمد)	يتواصل المستثمرون مع الصانع لتصنيع أصل غير موجود عند إبرام العقد. يجب توضيح خصائص ومواصفات البضائع التي سوف تُصنع بالتفصيل. (يستخدم العقد عادة في تمويل المشروع).	يؤجر المؤجر (مالك الأصل المؤجر) للمستأجر (المستفيد من الأصل المؤجر) بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. يدفع المستأجر إيجاراً دورياً للمؤجر.
كيفية مشاركة الأرباح بين الشركاء؟	تستند أرباح المستثمر عادة على شروط العقد ونوعية الاقتراض لبائع السلم، وتقارن عادة بنسبة سعر الفائدة بين المصارف في لندن (الليبور). لا يوجد أي نوع من الشراكة بين طرفي التعاقد.	يُنقّق منذ البداية على ربح المستثمر، ويُعطى تكاليف المواد والعمالة وهامش الربح والمشروع. لا يوجد أي نوع من الشراكة بين طرفي التعاقد.	يدفع المستأجر الإيجار للمؤجر. يمكن أن يكون الإيجار ثابتاً طوال مدة المشروع أو تُعدّل دورياً. لا يوجد أي نوع من الشراكة بين طرفي التعاقد.
في حال الخسارة، من هو الطرف الذي يتحمل الخسارة؟	نظرياً، لا ينبغي وجود أية خسارة إلا في حال عدم قدرة بائع السلم على التسليم، وفي هذه الحالة عليه شراء السلع من السوق. تتجلى أحد معايير السلم في أن يكون الأصل متاحاً لعامة الناس في السوق لإتاحة التسليم في أي وقت.	نظرياً، لا ينبغي وجود أية خسارة إلا في حال عدم تمكن الصانع من إتمام العمل. يتحمل المشتري الضرر أو الخسارة الفعلية، إلا في حال إهمال الصانع.	يتحملها المؤجر ما لم تكن نتيجة لإهمال أو تقصير أو مخالفة المستأجر لشروط عقد الإجارة. وفي حال الهلاك الكلي للأصل، لا يحق للمستأجر استرجاع أي دفعات خاصة بالإيجار، لكن يمكنه استعادة أية دفعات على سبيل التأمين
ماذا يحدث عند استحقاق المشروع؟	يُسلم بائع السلم البضائع لمشتري السلم.	يُسلم المصنع البضائع المصنعة للمشتري.	يُعاد الأصل للمؤجر في حالة الإجارة (التأجير التشغيلي) أو تُنقل الملكية إلى المستأجر في حالة الإجارة والاقتناء (التأجير التمويلي).

الجدول الزمني للبيع والدفع	الدفع كامل وفوري، يُوجّل تسليم الأصل.	يُمكن تسديد المال على هيئة دفعة واحدة مقدّماً، أو تُسدد دفعاتٍ تدريجية، أو عند التسليم أو بالتقسيط بعد التسليم، ويُوجّل تسليم الأصل. يُمكن فرض عُقوبات على التأخّر في التسليم بحسب ما اتفق عليه مسبقاً.	غير قابل للتطبيق.
الصيغ	—	—	—
الأشكال المختلفة	المسلم الموازي	الاستصناع الموازي	إجارة واقتناء (إجارة تشغيلية).
العقود المستخدمة لإدارة السيولة.	—	—	—

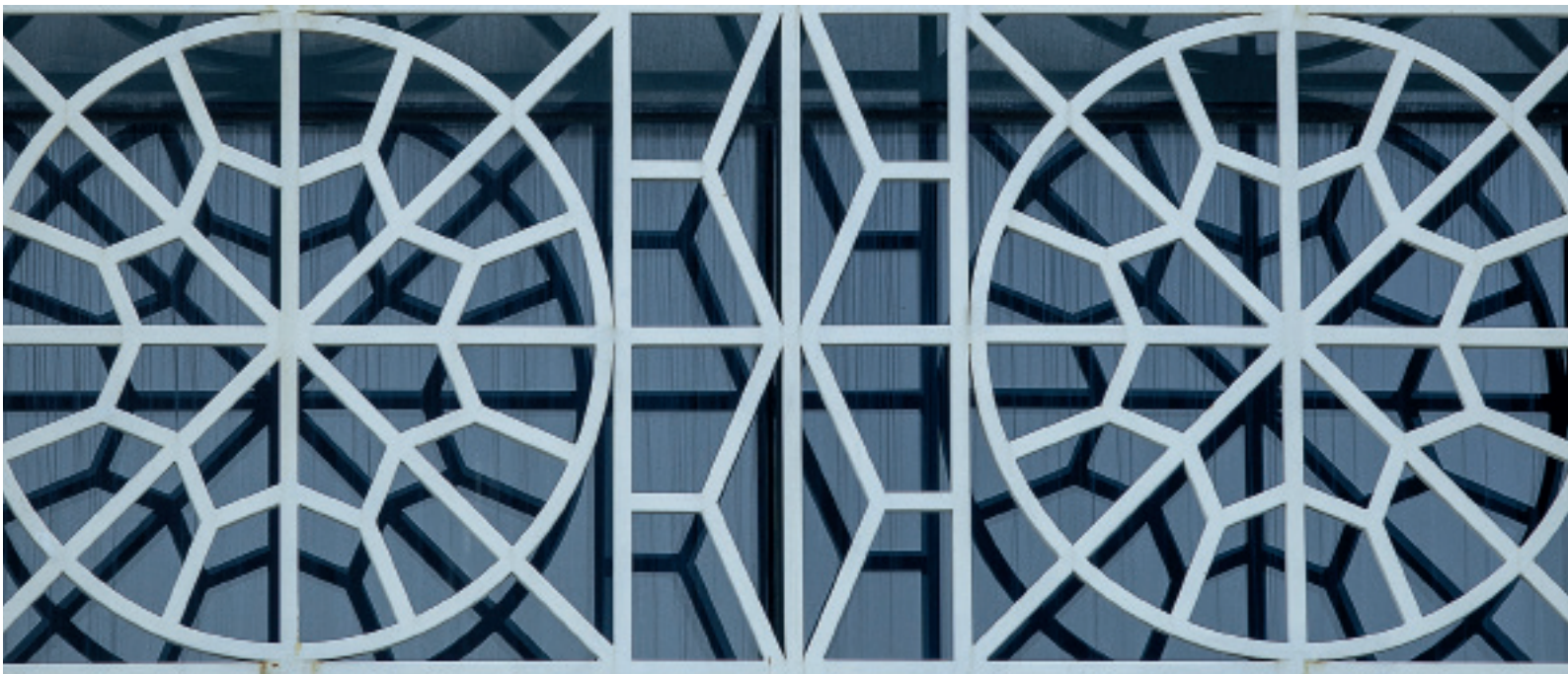
أُسئلة نِهاية الفِصل

١. كيف تختلف الوساطة الماليّة الإسلاميّة عن الوساطة التقليديّة؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٣
٢. ما نوعا عقود الوكالة، وما الفرق بينهما؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٦
٣. صف عمليّة المضاربة المُطبّقة على الودائع.
مرجع الإجابة: الفقرة ١-١-٧
٤. في عقد المضاربة، ما الحافز الذي يدفع المصرف الإسلاميّ للأداء على نحو جيّد؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٣-٧
٥. ما الفرق بين حسابات الاستثمار المُقيّدة والمطلقة؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٤-٧
٦. ما المُشاركة المُتناقِصة؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-١-٨
٧. صف الفرق بين الإجارة والاقتناء والإجارة المنتهية بالتملك.
مرجع الإجابة: الفقرة ١٠
٨. ما أوجه الاختلافات بين المُرابحة والقرض؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٩
٩. ما هو الغرض من السّلم الموازي؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-١١
١٠. ما هي الفروقات بين السّلم والاستِصناع؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-١٢
١١. اذكر كيف يمكن استخدام الوعد في عقود الصرف الآجلة
مرجع الإجابة: الفقرة ١٤
١٢. لماذا لا يُعدّ الغربيون خياراً بالمعنى التقليدي؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-١٥

إدارة الأصول الإسلامية

١. الخدمات المصرفية الإسلامية والاستثمار المستدام ١٤١
٢. إدارة الأصول ١٤٢
٣. اختيار الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ١٤٣
٤. تعريف الصندوق ١٤٥
٥. هياكل إدارة الصناديق الإسلامية ١٤٨
٦. أنواع الصناديق ١٥٠
٧. ملاحظات ختامية ١٥٦

يتضمن هذا الفصل قرابة ١٢ سؤالاً من أصل ١٠٠ سؤال من أسئلة الاختبار



١. المصارف الإسلامية والاستثمار المستدام

الهدف التعليمي

- ١-١-٦ معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين التمويل الإسلامي والاستثمار المسؤول اجتماعياً (SRI)
- ٢-١-٦ فهم أوجه التشابه بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتمويل الإسلامي

ثمة اتجاه متزايد بين المستثمرين للمطالبة بمزيد من الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً التي لا تقتصر فوائدها على معدل العائد فقط. ومن المواضيع الشائعة في هذا المجال تجنب الاستثمار في الشركات التي تنتج منتجات أو خدمات ضارة - مثل الكحول والقمار والتبغ - أو تبيعها. وبدلاً من اتباع استراتيجية سلبية، يفضل المستثمرون الانخراط بفاعلية في هذا الميدان. وهذا يتطلب، بالإضافة إلى الامتناع عن الاستثمار في المنتجات الضارة، الاستثمار في الشركات التي تشارك بفاعلية في الجهود الرامية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية والطاقة البديلة / التكنولوجيا النظيفة. فيتعين تضمين ذلك وفقاً للسياق الأوسع لمقاصد الشريعة.

والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاستثمار المسؤول اجتماعياً (SRI) والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) تشبه إلى حد كبير المبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها الخدمات المالية الإسلامية. لكن الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لا تستوفي بالضرورة معايير الاستثمار المسؤول اجتماعياً والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) كلها. فعمليات الفرز الشرعية (انظر الفقرة ٣ من هذا الفصل) لا تشمل عادة المكونات الاجتماعية والبيئية.

وتعد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) أحد المصادر المحتملة لاستنباط المبادئ الأخلاقية. وتتكون أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من ١٧ عنصراً محدداً، ومن ضمن تلك الأهداف القضاء على الفقر، وتحسين جودة التعليم، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة، والتنمية المستدامة للمدن والمجتمعات، وتغيرات المناخ وقضايا البيئة. وقد قامت كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإقرار هذه الأهداف ووضع خطة مشتركة لتحقيق السلام والرفاه. وتعد هذه الأهداف من الأهداف الجوهرية الكامنة في مبادئ الشريعة، فعلى سبيل المثال، يشمل أحد مبادئ الشريعة المتمثل في مبدأ "خلافة الانسان على الأرض" الحفاظ على كوكب الأرض من تغيرات المناخ، وخفض معدل التلوث، والمياه النظيفة والطاقة. أما أهداف القضاء على الفقر، والمساواة والقضاء على الجوع، فإنها من الأهداف التي تشملها السنة النبوية والقرآن الكريم. لذا، تحتل المؤسسات المالية الإسلامية موقع الصدارة فيما يتعلق بضمان تطبيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية التي تتبعها.

٢. إدارة الأصول^١

الهدف التعليمي

١-٢-٦ فهم مبادئ الاستثمار الإسلامي

يُشجّع الإسلام على الاستثمار في الشركات والأصول ليس فقط بسبب زيادة ثروات المستثمر، وإنما لأنه يُطوّر الاقتصاد أيضاً ويسمح للآخرين في نفس الوقت بزيادة أموالهم. وهذا يؤدي بدوره إلى توزيع الثروات على نحو أفضل.

للمستثمرين التقليديين والمسلمين عادةً أهدافاً مشتركة مثل الحفاظ على رأس المال، وزيادة العائدات وضمان التوازن بين السيولة و الربحية، إضافةً إلى ذلك، يبحث المستثمرون في نطاق التمويل الإسلامي عن حلولٍ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبما أنه ليس لدى كلّ مستثمر الوقت لإدارة استثماراته على نحوٍ نشط، يلجأ المستثمرون في ظلّ التمويل الإسلامي في كثيرٍ من الأحيان إلى الصناديق أو حلول لإدارة التمويل أو الأصول، حالهم حال المستثمرين التقليديين.

وعلى غرار مُديري الاستثمار التقليديين، يُمكن لمُديري الاستثمار الإسلاميين الاستثمار في مجموعة واسعة الطيف من المنتجات المالية وفئات الأصول، بما في ذلك الأسهم و الأوراق المالية الأخرى. يتجلى الفرق الرئيسي بين مُديري الاستثمار التقليديين والعاملين في نطاق التمويل الإسلامي هو أنه يتوجب على الآخرين التأكد من توافق استثماراتهم مع أحكام الشريعة الإسلامية. غير أنه، لا يستطيع مديرو الصناديق الإسلامي استخدام المشتقات، أو دفع فائدة أو تلقيها، أو تطبيق أساليب إقراض الأسهم.

تتشابه عادةً هياكل الصناديق الإسلامي مع الهياكل التقليدية على الرغم من أن التوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية هو عامل رئيسي. وتطلّع هيئة الرقابة الشرعية التي تتألف عادةً من ٣-٥ أعضاء على موضوع الصندوق منذ التأسيس. وليست الهيئة مسؤولة عن أيّ قرارات تشغيلية واستراتيجية يتخذها مدير الصندوق طالما كان الصندوق متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية. ومع ذلك يُشارك مجلس الرقابة الشرعية في تحديد إطار عمل الصندوق والقضايا مثل تلك المتعلقة بالقطاعات التي تُعدّ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تُوضّح بقية هذا الفصل الخطوط العريضة للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لاختيار الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتُقدّم وجهة نظر حول كيفية تطبيق إدارة الأصول الإسلامية بنجاح في الواقع العملي.

١ هذا الفصل يستند إلى المرجع الآتي:

Islamic Asset Management: (٢٠١١)، Modern Islamic Finance London: Wiley & Sons; and Schoon, N (٢٠١٦) N an asset class on its own? Edinburgh: Edinburgh University Press

٣. اختيار الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

الهدف التعليمي

- ١-٣-٦ معرفة مكونات الفرز الخاصة بقطاع الخدمات المالية
- ٢-٣-٦ معرفة مكونات الفرز المالي
- ٣-٣-٦ القدرة على تطبيق الفرز المالي والفرز الخاص بالقطاع
- ٤-٣-٦ فهم ما يحدث عندما يصبح الاستثمار غير متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

عند الاستثمار في شركة ما، يوجد نوعان أساسيان من عمليات الفرز التي يجب تطبيقها قبل اتخاذ قرار فيما إذا كان يُسمح بإدخال الأسهم إلى سوق البورصة لتصبح جزءاً من الاستثمار أم لا. هناك عددٌ من الأنشطة التجارية غير المشروعة (المحرمة) بموجب أحكام الشريعة الإسلامية ولا ينبغي للمرء الاستثمار فيها.

١-٣ الفرز الخاص بقطاع الخدمات المالية

يشار غالباً إلى أول اختيار يُتخذ عند البت في قبول سهم في الاستثمار باسم "عملية الفرز الخاصة بقطاع الخدمات المالية الإسلامية" أو "الفرز النوعي". وعلى الرغم من أنه من الأفضل قبول فقط الأصول المتوافقة كلياً مع الشريعة الإسلامية في الاستثمار، إلا أن تزايد العولمة والتنوع الاستثماري ومُتطلبات السوق لا تجعل هذا أمراً ممكناً في جميع الحالات. ونتيجةً لذلك، فقد يُعدّ سهمٌ أو عملٌ تجاريٌّ مُعيّن فرصة استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حتى عندما يُستثمر مبلغٌ ضئيلٌ من حجم أعماله في أمورٍ محرمة. على الرغم من أن تعريف ما هو "ضئيل" هنا يختلف بين هيئات الرقابة الشرعية، إلا أنه من المقبول عموماً ألا يتجاوز نسبة ٥٪ من إجمالي قيمة التداول.

المقصود من وراء الفرز الخاص بقطاع الخدمات المالية الإسلامية استبعاد أية أعمالٍ غير مشروعة (محرمة) من الاستثمار واستبعاد الأنشطة التجارية التالية:

- **المصارف التقليدية والتأمين التقليدي** - ترتبط الصيرفة التقليدية والتأمين التقليدي بالفائدة وبالتالي فهما لا يجوزان.
- **الكحول** - يمتدّ تحريم الكحول إلى عصره وتقطيره وتسويقه وبيعه والعمل في قطاعه. ومع ذلك، فهناك ظروف محدودة يُباح فيها الكحول كاستخدامه في صناعة الأدوية مثلاً، وتحتاج إجازته لدراسة كل حالة على حدة.
- **المنتجات ذات الصلة بلحم الخنزير والإنتاج الغذائي غير المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية** - يشمل الإنتاج الغذائي غير المتوافق مع الشريعة كل شيء ليس مُعداً بطريقة الذبح الحلال، ويشتمل ذلك على سبيل المثال: على اللحوم التي لم تُذبح بطريقة مقبولة شرعاً.
- **القمار** - وهذا يشمل الكازينوهات ومحلات الزمان وقاعات البengo والمراهنة على الإنترنت.
- **التبغ** - ويشمل الإنتاج والتسويق وبيع التبغ والمنتجات المرتبطة بهم، حاله حال الكحول.
- **ترفيه البالغين** - أي نشاط يرتبط بترفيه البالغين بما في ذلك خدمات المرافقة وبيوت الدعارة والأفلام ذات المحتوى الجنسي الفاضح.
- **الأسلحة وصناعتها.**

لا ينبغي لهذه الصناعات أو القطاعات أن تشكل جزءاً من محفظة أيٍّ مُستثمرٍ إسلامي.

٢-٣ الفرز المالي

بالإضافة إلى الفرز الخاص بصناعة الخدمات المالية الإسلامية، تُستثنى من الاستثمار الشركات التي تستخدم الرّفْع المالي كثيراً. على الرغم من أن النسب المالية الدقيقة يمكن أن تختلف بين هيئات الرقابة الشرعية، تُصنّف النسب المالية المقبولة عموماً كما يلي^٢:

- الديون التقليدية/ رأسملة السوق > ٣٠٪.
- ودائع بفوائد/ القيمة السوقية > ٣٠٪.
- (الفوائد الكلية + الدّخل من الأنشطة غير المتوافقة مع أحكام الشريعة)/ الدّخل > ٥٪.

٣-٣ تطبيق الفرز المالي والفرز الخاص بصناعة الخدمات المالية الإسلامية

تنص القاعدة العامة على ضرورة تطهير أي دخل ناتج من النشاطات غير المشروعة (المحرمة) عن طريق توزيع الأرباح، على الرغم من عدم توافق علماء الشريعة جميعاً على ذلك. وهذا نهج عملي يُسهّل تأسيس الصناديق الإسلامية والعمل بها في إطار الشريعة الإسلامية. قد تستخدم المؤشرات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي طوّرت مع مرور الوقت، معايير أكثر تساهلاً أو أكثر صرامة. على سبيل المثال، يستخدم داو جونز الإجراءات التالية لمؤشر سوق داو جونز الإسلامي:

- الفرز الخاص بقطاع الخدمات المالية الإسلامية – استبعاد الكحول والتبغ ولحم الخنزير والمنتجات ذات الصلة بلحوم الخنزير والخدمات المالية التقليدية والدفاع والأسلحة والترفيه.
- الفرز المالي – تُجرى جميع الفحوص المالية حول القيمة السوقية، ويُطبق المقياس الحسابي للمعدل المتوسطي على مدى ٢٤ شهراً لتكوين صورة أكثر سلاسة. ويجب على أية شركة أن تلبّي المعايير التالية:
 - إجمالي الدين/ متوسط القيمة السوقية على مدى ٢٤ شهراً > ٣٣٪
 - (النقد + الأوراق المالية التي تُحقّق فائدة)/ تتبّع متوسط قيمة سوقية على مدى ٢٤ شهراً > ٣٣٪
 - الحسابات مستحقة القبض/ متوسط القيمة السوقية على مدى ٢٤ شهراً > ٣٣٪

من ناحية أخرى، تُطبق سلسلة مؤشّر فاينانشال تايمز العالمية للأوراق المالية (GEIS) القواعد التالية:

- الدين/ إجمالي الأصول > ٣٣,٣٪
- (النقد + الأوراق المالية ذات الفائدة) / إجمالي الأصول > ٣٣,٣٪
- (النقد + الحسابات أو الدّيم مستحقة القبض) / إجمالي الأصول > ٥٠٪
- ينبغي ألا يتجاوز مجموع الفائدة والنشاطات غير الملتزمة بالقواعد المنصوص عليها نسبة ٥٪ من مجموع الإيرادات.

تعتمد معايير الفرز الدقيقة المطبقة على صندوق أو مؤشر فردي اعتماداً وثيقاً على إطار عمل الصندوق أو المؤشر المعياري ورأي علماء الشريعة.

٣-٤ عدم الامتثال لأحكام ومبادئ الشريعة

مهما كان الفرز دقيقاً، إلا أنه قد تحدث حالة يُصبح فيها الاستثمار (و لو مؤقتاً) غير متوافق مع أحكام الشريعة. في هذا حالة تقع على عاتق مدير الصندوق مسؤولية إبلاغ هيئة الرقابة الشرعية بهذه الحالة مرفقاً بتوصية مدير الصندوق بشأن كيفية المضي قدماً أيضاً. وإذا اعتُبرت الأسهم غير متوافقة مؤقتاً، قد تسمح هيئة الرقابة الشرعية ببقاء السهم جزءاً من الاستثمار بشرط تنقية كامل الدخل (تزكية الدخل) الناتج عنه طالما استمر بعدم تلبية متطلبات الشريعة.

ومع ذلك لا تسمح بعض هيئات الرقابة الشرعية بأي فترة من عدم الامتثال لأحكام الشريعة وترى أنه يجب بيع الأسهم التي تصبح غير متوافقة خلال أيام معدودات سواء كان من المتوقع أن تعود لتصبح متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة أم لا. ومع ذلك، بمجرد أن يعود السهم للامتثال الشرعي، يمكن أن يُضاف إلى الصندوق. غير أنه يجب على مدير الصندوق بيان عدم توافق الأصل مع أحكام الشريعة في الماضي واحتمال حصول ذلك مجدداً في المستقبل.

إذا حدث عدم الامتثال على نحو دائم، يُطلب دائماً سحب الاستثمارات. ومع ذلك وفي إطار عمل الصندوق ومن أجل حماية مصالح المستثمرين، من المرجح أن يسمح مجلس الرقابة الشرعية لهذا بأن يكون عملية مرحلية.

٤. تعريف الصندوق

الهدف التعليمي

١-٤-٦ معرفة تعريف الصندوق

٢-٤-٦ معرفة تعريف الصندوق الإسلامي

٣-٤-٦ فهم الفرق بين الصندوق التقليدي والصندوق الإسلامي

يُعرف قاموس أكسفورد للتمويل والأعمال المصرفية^٣ مصطلح "الصندوق" على النحو التالي:

١. مورد يُدار نيابة عن العميل عن طريق مؤسسة مالية.

٢. وعاء مستقل تجمع فيه الموارد النقدية وغيرها من أجل استخدامها لدعم نشاطات معينة.

من وجهة نظر إدارة الأصول، يجمع الصندوق بين هذين التعريفين في تعريف واحد. فالصندوق وعاء مستقل لتجميع الموارد يُدار نيابة عن عميل واحد أو أكثر. ومن وجهة نظر المستثمر، يُعد الاستثمار في صندوق عادة استثماراً مالياً هدفه تحقيق مكاسب مالية. ويُعرف قاموس أكسفورد للتمويل والأعمال المصرفية الاستثمار المالي على النحو الآتي:

"شراء الأصول، مثل الأوراق المالية والتحف الفنية والودائع المصرفية وودائع الجمعيات السكنية وما إلى ذلك، بهدف الاستفادة من عائدها المالي في المقام الأول، سواء تجلّى هذا العائد في صورة دخل منتظم أم مكاسب رأسمالية. وتمثّل هذه الصيغة من الاستثمار المالي وسيلة لتوفير المال. ويرتبط مستوى الاستثمارات المالية في أي نظام اقتصادي بعوامل من قبيل معدل الفائدة ومدى الربحية المتوقعة للاستثمارات والمناخ العام للثقة بقطاع الأعمال التجارية."

وفي سياق هذا الفصل، يُعرّف الاستثمار في الصندوق على أنه شراء الأصول (وحدات الصندوق) بهدف توليد عائدٍ نقديّ، وذلك على المدى المتوسط أو الطويل عادة.

من وجهة نظر المُستثمر، يوجد كثير من مزايا الاستثمار في الصناديق. فبفضل أفضليّة الاستثمار الطويل للصندوق وارتفاع مستويات المخاطر، يميل العائد على الاستثمار لأن يكون أعلى من العائد على حسابات الودائع النقدية. كما توجد أنواعٌ مختلفة من الصناديق تناسب درجات تقبل المخاطر المختلفة لدى المُستثمرين، وبالتالي المستويات المختلفة من احتمالات الربح أو الخسارة. لكن حتى أنواع الصناديق التي تتمتع بأخفض درجات المخاطرة على الإطلاق، مثل صناديق النقد المُعززة [بالإنجليزية: enhanced cash funds]، تميل إلى توفير عائدٍ أعلى من عائد حسابات الودائع، ويعزى ذلك أساساً إلى مزيج من عاملين اثنين، ألا وهما الأفق الزمني الأطول للاستثمار وإمكانية الاستثمار في أصولٍ أكثر تنوعاً.

والتنوع أداة مهمة للمستثمر لأنه يقلل من تقلبات عائدات الاستثمار وينشر المخاطر على عدة استثمارات ويدعم تحقيق عوائد مستقرة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إدارة محفظة من الاستثمارات المباشرة بطريقة الإدارة النشطة (الفاعلة). لكن هذا يتطلب من المستثمر قضاء جزء كبير من وقته في مراقبة أداء المحفظة والمأمناً واسعاً بالسوق. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتكبّد المستثمر غالباً تكاليف معاملات باهظة التي يكون لها أثر أقل بكثير على الاستثمارات الأكبر حجماً. وبالنسبة لغالبية المُستثمرين الأفراد، لا يتوافر هذا الخيار بسبب القيود النقدية أو ضيق الوقت أو الاثنين معاً. وبذلك يوفر الاستثمار في صندوقٍ واحد أو أكثر بديلاً معقولاً. فمن ناحية، تكون مبالغ الاستثمارات المطلوبة عادةً أقل، مما يجعل صناديق الاستثمار متاحة لجمهور أكبر. ومن ناحية أخرى، تكون لدى مدير الصندوق كميات كبيرة من الأصول الخاضعة للإدارة، مما يتيح له فرصاً أكبر للتنوع وخفض تكاليف المعاملات، كما تتوافر له فرص الوصول إلى موارد واسعة النطاق لتحليل فرص الاستثمار ومراقبة الاستثمارات الحالية. وبنتيجة ذلك، فإن الاستثمار في الصناديق يوفر للمستثمر الوصول إلى مزايا الاستثمارات كبيرة الحجم في مقابل استثمار مبالغ مالية زهيدة نسبياً.

٤-١ الصندوق المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

يُشجّع الإسلام على الاستثمار في الشركات والأصول ليس فقط بسبب زيادة ثروات المُستثمر وإنما لأنه يُطوّر الاقتصاد أيضاً ويسمح للآخرين في نفس الوقت بزيادة أموالهم. وهذا يؤدي بدوره إلى توزيع الثروات على نحو أفضل.

للمُستثمرين التقليديين والمُسلمين عادةً أهدافاً مشتركة مثل الحفاظ على رأس المال، وتعظيم العائد وضمان التوازن بين السيولة والربحية، إضافةً إلى ذلك، يبحث المُستثمرون في نطاق التمويل الإسلامي عن حلولٍ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يتحمل مدير الصندوق المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المسؤولية الكاملة عن امتثال الاستثمارات لهذه الأحكام. أما في حالة الاستثمارات المباشرة، التي تقع بموجبها مسؤولية المراقبة والرصد الأولي والمستمر للامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية على عاتق المُستثمر الفرد، يكون من الصعب ضمان الامتثال لأحكام الشريعة كما تستغرق عملية المراقبة ورصد الأداء وقتاً أطول، مما يؤدي إلى الالتباس فضلاً عن تكاليف إضافية.

وعلى غرار مديري الاستثمار التقليديين، يمكن لمديري الاستثمار المُسلمين الاستثمار في مجموعة واسعة الطيف من المنتجات الإسلامية وفئات الأصول، بما في ذلك الأسهم والأوراق المالية الأخرى. ويتجلى الفرق الرئيسي بين مدير الاستثمار التقليدي والمدير في نطاق التمويل الإسلامي في أن هذا الأخير ملزم بالتحقق من بقاء استثماراته الفردية فضلاً عن الصندوق متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية. وإلى جانب ذلك، لا يجوز لمدير الصندوق الإسلامي استخدام المشتقات، أو دفع فائدة أو تلقيها، أو تطبيق أساليب إقراض الأسهم..

تُعرّف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصندوق على النحو التالي:

إدارة الأصول الإسلامية

”صناديق الاستثمار هي أوعية استثمارية مستقلة في ذمتها المالية عن الجهات المنشئة لها، تتكون من مساهمات في صورة أسهم أو وحدات متساوية، تمثل ملكية أصحابها في الموجودات مع استحقاق الربح أو تحمل الخسارة، وتدار بالمضاربة أو الوكالة“ (المعيار رقم ١٤ من معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الملحق ب).

من الواضح أنه بالإضافة إلى الطريقة التي يُدار بها الصندوق المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإن تعريفه لا يختلف كثيراً عن التعريف العام للصناديق كما رأينا معاً مسبقاً. من وجهة نظر المستثمر، لا يكاد يكون هناك أي اختلاف في أهدافه.

كما يحدّد المعيار نفسه أيضاً أن:

”صناديق الاستثمار جائزة شرعاً، وهي من قبيل الاستثمار الجماعي المستمر طيلة مدّتها؛ ولذا فإن حقوق وواجبات المشاركين تتحدّد وتتقيد بالمصلحة المشتركة لتعلق حق الغير، حيث يتنازل أصحاب الأسهم أو الوحدات في حالة إدارة الصندوق بالوكالة عن حقهم في الإدارة أو طلب القسمة أو التصفية إلا بالقيود والشروط المبينة في النظام“ (المعيار رقم ١٤ من معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الملحق ب).

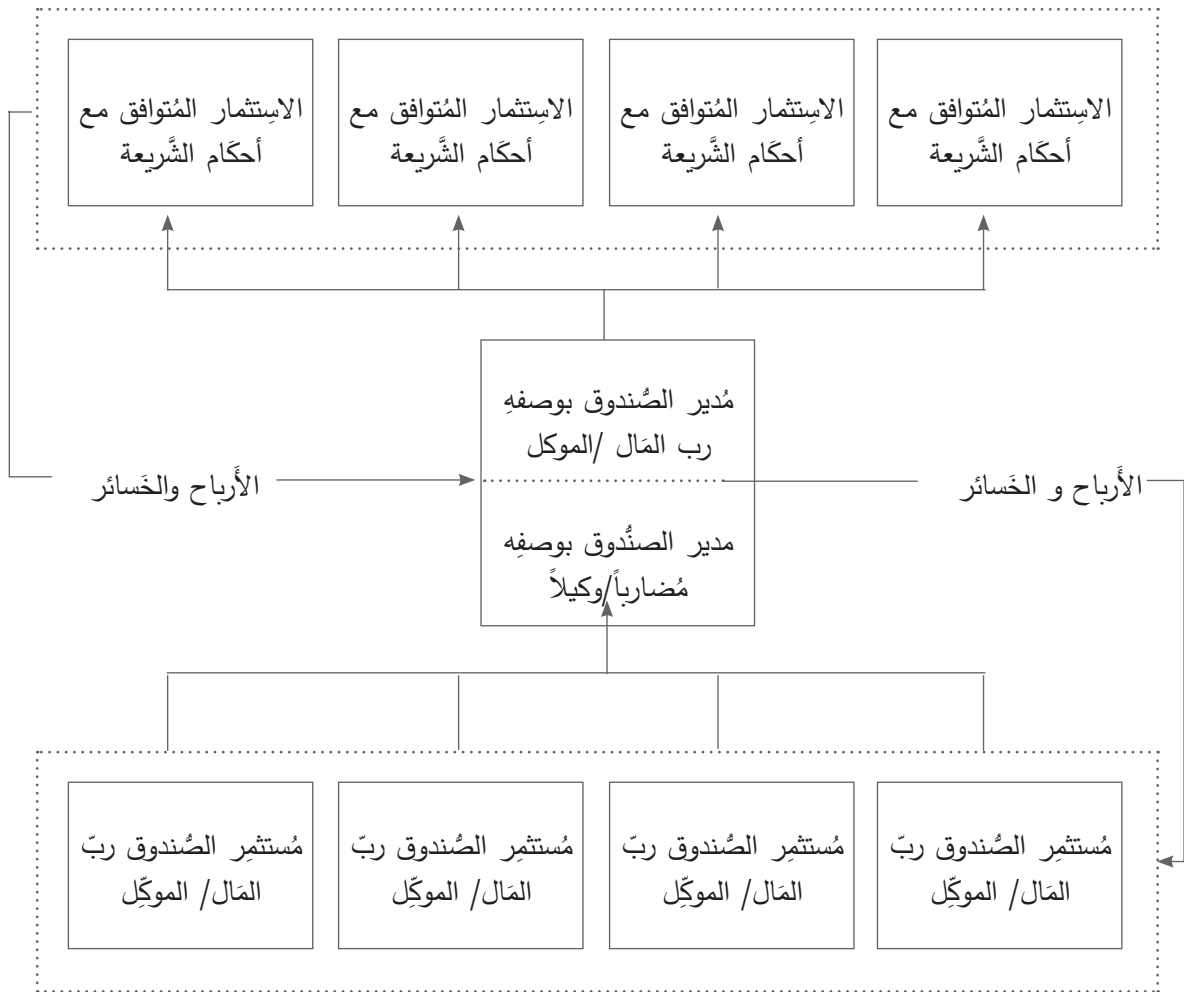
٥. هياكل إدارة الصناديق الإسلامية

الهدف التعليمي

١-٥-٦ فهم هيكل إدارة صندوق المضاربة

٢-٥-٦ فهم هيكل إدارة صندوق الوكالة

يمكن تصوير هيكل إدارة الصندوق العام بيانياً على النحو التالي:



الشكل ١: هيكل إدارة الأصول الإسلامية

يعرف المستثمرون في الصناديق عادة أنهم أرباب المال أو مقدمي رأس المال. وتستند العلاقة بين المستثمرين والصناديق على عقد المضاربة أو الوكالة التي يكون فيها مدير الصندوق إما مضارباً (أو مدير الأعمال) الذي يقدم المعرفة في الاستثمار والخبرات والتجربة، أو يكون وكيلاً في الحالة التي يكون فيها عقد إدارة الصندوق هو عقد وكالة. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بعملية الاستثمار، يقوم مدير الصندوق بدور موزع رأس المال نيابة عن مالكي وحدات الصندوق.

يمكن إدارة الصناديق إما بموجب معاملات المضاربة أو الوكالة.

١. **المضاربة** - في هذه الحالة، يكون المستثمرون في الصناديق هم أرباب المال ومدير الصندوق هو مدير إدارة العمل ذو الخبرات الاستثمارية. عند القيام بالاستثمارات، تُناط بمدير الصندوق مسؤولية رب المال حيث يستثمر الأموال في مجموعة من الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن عادةً إنهاء عقد المضاربة في أي وقت من قبل أي من الطرفين عند إعطاء إخطار مسبق معقول المدة. وتُفصل الشروط التي تحكم إنهاء العقد بحيث يُستبعد أي ضرر للعمل أو حتى المشروع برُمته في حال رغب المستثمر أخذ حصته من المشروع. تُعد عقود المضاربة مُلائمة خاصة لإدارة الصناديق على اعتبار أنه يمكن تحديد دورين مُتميزين في هذه العملية وهما: دور المستثمر و دور مدير الصندوق. لا يستثمر مدير الصندوق عادةً أية أموال في الصناديق التي يديرها. ويُدفع لمدير الصندوق رسم لقاء جهوده، كما يمكن أن يحصل على نسبة معلومة من أرباح الصندوق على سبيل الحافز فقط. يجب أن يُحدّد الطرفان بعناية التوازن بين رسوم الإدارة وحصّة الربح من أجل ضمان حصول مدير الصندوق على أجر مناسب، وتحفيزه في الوقت ذاته على نحو يخدم مصلحة المستثمرين. ولذلك لا يقوم مدير الصندوق بالاستثمار في أموال الصناديق التي يديرها، ولكنه يحصل على نسبة متفق عليها مسبقاً من أرباح الصندوق.

٢. **الوكالة** - في هذه الحالة، يكون المستثمرون في الصناديق هم أرباب المال ويتصرف مدير الصندوق بصفة وكيل عنهم في استثمار الأموال في الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يحق للوكيل الحصول على أجر مقابل خدماته. بالإضافة إلى ذلك، يمكن منحه أي ربح يُحققه فوق مُعدّل الربح المتوقّع المُتفق عليه مسبقاً على سبيل الحافز. وفي سياق إدارة الصناديق المتوافقة مع أحكام الشريعة، يمكن إبرام اتفاقية الوكالة لغرض إدارة الصندوق و أيضاً بمثابة أداة للسيولة ضمن مجموعة من المنتجات المتاحة لمدير الصندوق.

٦. أنواع الصناديق

الهدف التعليمي

- ١-٦-٦ معرفة خصائص صناديق الدخل الثابت
- ٢-٦-٦ معرفة خصائص صناديق الإيجار
- ٣-٦-٦ معرفة خصائص صناديق السلع
- ٤-٦-٦ معرفة خصائص الصناديق العقارية
- ٥-٦-٦ معرفة خصائص صناديق الأسهم
- ٦-٦-٦ معرفة خصائص صناديق المؤشرات المتداولة
- ٧-٦-٦ معرفة خصائص صناديق التحوط

تتشابه أنواع الصناديق المتاحة في نطاق التمويل الإسلامي للغاية مع تلك العاملة في النظم المصرفية التقليدية، كما تتشابه في طرق هيكلتها على الرغم من إلزامية تحقيق شروط التوافق مع أحكام الشريعة بمثابة شرط رئيسي. وتطلع هيئة الرقابة الشرعية منذ البداية على موضوع استثمار الصندوق ولا تتحمل مسؤولية أية قرارات تشغيلية واستراتيجية يتخذها مدير الصندوق - بل تُعنى فقط بالامتثال لأحكام الشريعة.

١-٦ صناديق الدخل الثابت

عادة ما يتولد النقود في أداء الصندوق عن طريق الاستثمارات ذات آجال الاستحقاق الأطول، مثل استثمارات الصكوك والإجارة. أما معاملات الوكالة ومراصة السلع، فتوفر السيولة اللازمة. ويتوقف التوزيع الدقيق للأصول في المحفظة الاستثمارية على إطار الصندوق وأهدافه. وكقاعدة عامة، يمكن تصنيف صناديق الدخل الثابت ضمن الأنواع الآتية:

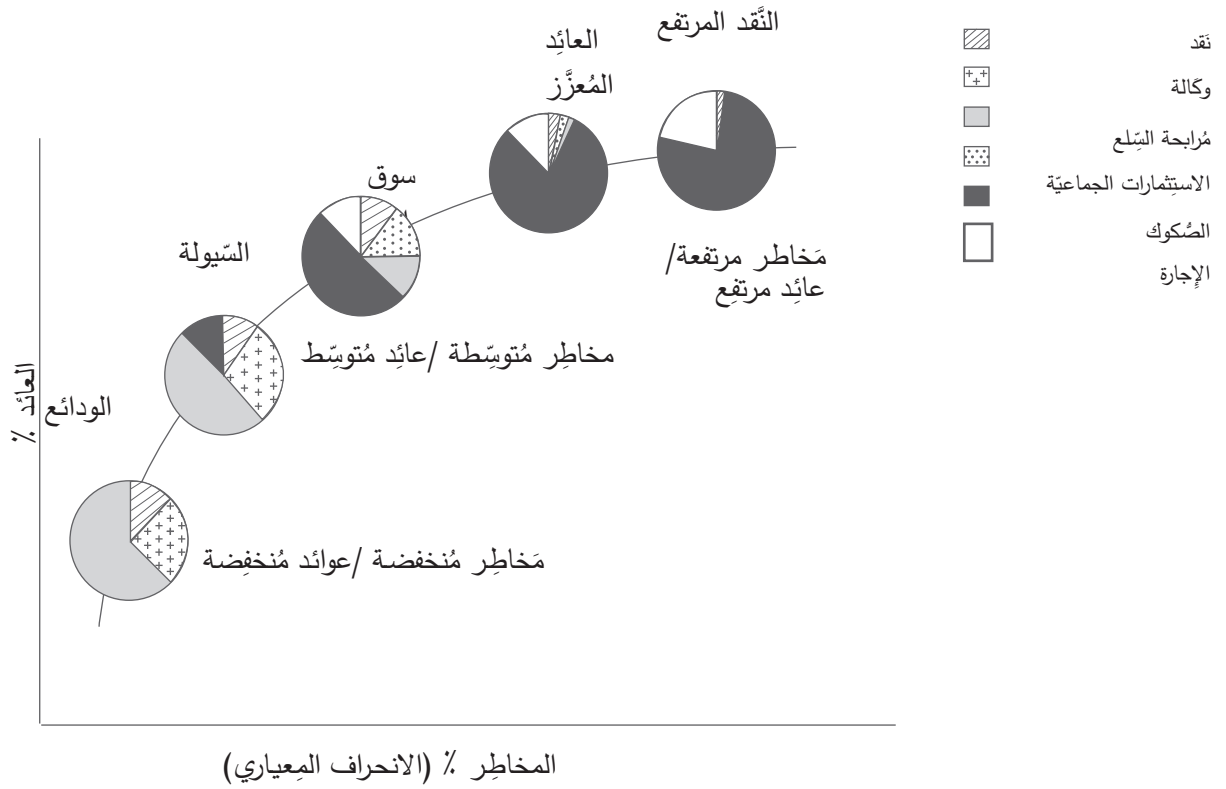
- ١. النقد
- ٢. الوكالة
- ٣. مراصة السلع
- ٤. برامج الاستثمار الجماعي
- ٥. الصكوك
- ٦. الإجارة

غالباً ما يتوقع أداء الصناديق المولدة للدخل عن طريق الاستثمارات في الصكوك ذات آجال الاستحقاق طويلة الأمد مثل استثمارات الصكوك والإجارة الكبيرة، وتأتي السيولة اللازمة في الصندوق من أدوات الاستثمار قصيرة الأجل مثل معاملات الوكالة ومراصة السلع. ويعتمد التوزيع الدقيق للأدوات الاستثمارية المختلفة في الصندوق على إطار الصندوق وأهدافه وعلى توافر هذه الأدوات في الأسواق الأولية والثانوية والظروف الاقتصادية السائدة. وكقاعدة عامة، يمكن تقسيم صناديق الدخل الثابت إلى الفئات الآتية:

- **صناديق الودائع** - تستثمر عادةً في أدوات الاستثمار من نمط الودائع التي يبلغ متوسط استحقاقها ٦٠ يوماً وقد يصل إلى سنة واحدة في الحد الأقصى لكل أصل من الأصول. ويمكن للمستثمرين عموماً استرداد هذه الأدوات المالية على أساس يومي مما يزودهم بمستوى عالٍ من السيولة. يستثمر صندوق الودائع عادةً في الأصول الأكثر تحفظاً مثل النقد والوكالة ومربحة السلع. وخلافاً لصناديق السيولة، لا تستثمر صناديق الودائع في أي من الأدوات غير النقدية.
- **صناديق السيولة** - تستثمر عادةً في أدوات الاستثمار من نمط الودائع مع استثمار جزئ صغير (لا يتجاوز ٢٠٪ غالباً) من الصندوق في الصكوك الإسلامية قصيرة الأجل، ويتراوح متوسط استحقاق الأصول بين ٦٠ يوماً إلى عامين كحد أقصى لكل أصل. ويمكن للمستثمرين استردادها أيضاً بشكل يومي.
- **صناديق سوق النقد** - تستثمر عادةً في مزيج من أنواع من النقد والوكالة والمربحة والصكوك والإجارة. ومن المرجح أن تصل نسبة الأموال المستثمرة في الصكوك والإجارة إلى ٥٠٪ من إجمالي حيازات الصندوق. ويتراوح متوسط آجال استحقاق الاستثمارات المدارة من عام واحد إلى عامين، وقد يصل في الحد الأقصى إلى عشر سنوات للأداة المفردة. وعلى الرغم من إمكانية الاسترداد على نحو يومي، فإن مدة التسوية تتراوح بين ٣-٤ أيام عمل عادةً.
- **صناديق النقد المعززة** - تستثمر عادةً في مزيج من أنواع من النقد والوكالة ومربحة السلع، كما تُخصّص نسبة كبيرة (٥٠-٨٠٪) للصكوك والإجارة. ويبلغ متوسط استحقاق الأصول المدارة بين ١-٥ سنوات ويصل في الحد الأقصى إلى ١٠ سنوات للأداة المفردة. ويمكن استرداد الاستثمارات على نحو يومي لكن مدة التسوية تبلغ ٣-٤ أيام عمل عادةً.
- **الصناديق ذات العائد المرتفع** - تستثمر عادةً في مزيج من أنواع من الاستثمارات النقدية والوكالة ومربحة السلع وتُخصّص بالإضافة إلى ذلك نسبة كبيرة (تصل عادةً إلى ٨٠٪) للصكوك والإجارة. ويتراوح متوسط آجال استحقاق الاستثمارات المدارة من عام واحد إلى خمسة أعوام، وقد يصل في الحد الأقصى إلى عشر سنوات لكل أداة مفردة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يستخدّم التعرّض غير المتحوّل لمخاطر العملات كجزء من استراتيجية الاستثمار، ويمكن استرداد الاستثمارات يومياً علماً أنّ مدة التسوية تتراوح بين ٣-٤ أيام عمل عادةً.

المقارنة على أساس المخاطر والعائد والسيولة

يقدم الرسم التالي مؤشراً عن كيفية مقارنة هذه الصناديق بالنظر إلى مخاطرها والعائد المتوقع ومستوى السيولة. وغني عن القول إنّ المخاطر المرتفعة لا تقتصر بالضرورة مع عائد أعلى، حيث أنّه، قد ترتفع قيمة الاستثمارات وقد تنخفض أيضاً. ومع ذلك، فإن لصناديق الأموال ذات مستوى السيولة المنخفض عادة عوائد أعلى مرتبطة بها، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المال يمكن أن يستثمر لفترة أطول.



الشكل ٢ - العائد المقارن للمخاطر والسيولة (شخون، ن، ٢٠١١، إدارة الأصول الإسلامية)

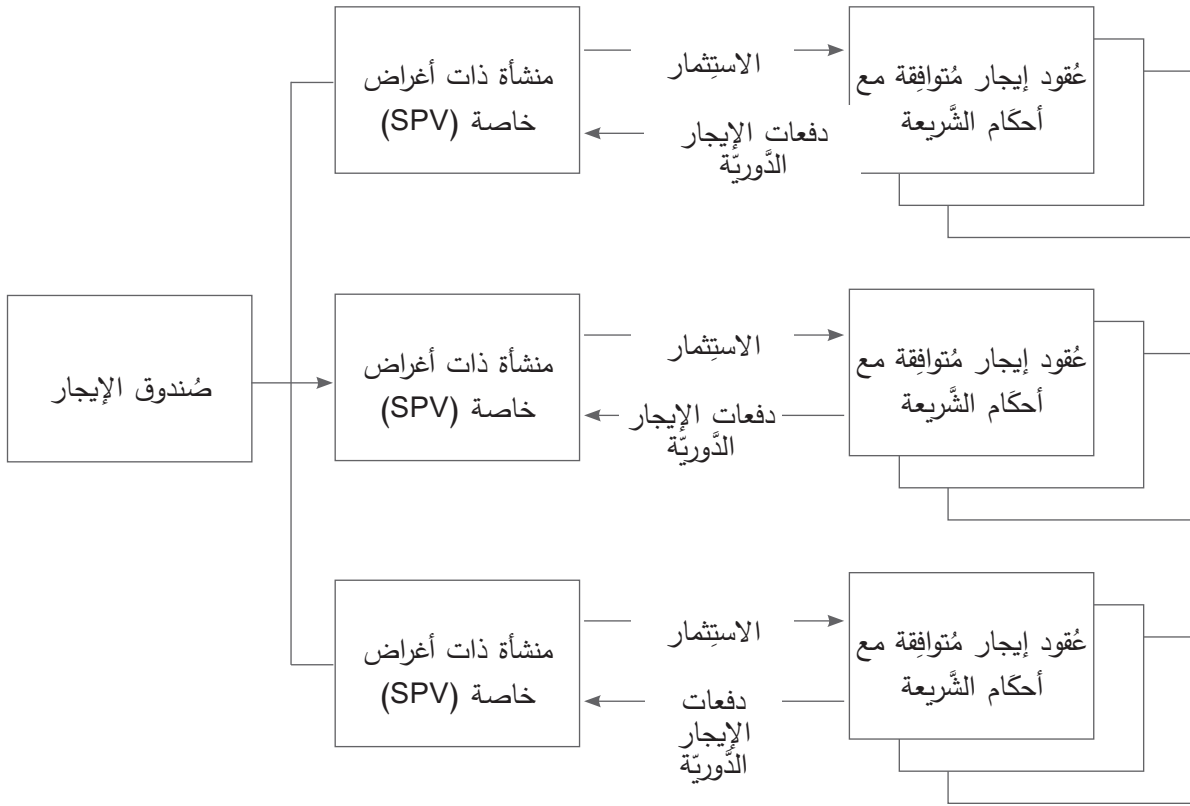
٢-٦ صناديق الإيجار

تُعَدُّ الصّناديق القائمة على الإيجار ذات مخاطر أعلى قليلاً، ومن المحتمل أن تُوفّر عائداً أعلى من صناديق الدّخل الثّابت. وترجع مستويات المُخاطرة الأعلى بصورة رئيسية إلى كون المحفظة أقل تنوعاً في الغالب بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بملكية الأصول المدارة. وتتجلى مزايا صندوق الإيجار فيما يأتي:

- يملكُ الصندوقُ الأصل.
- يعتمد المُستأجر - أي مُستخدم الأصل - على وجود الأصل لعملياته التشغيلية ممّا يقلّل من احتمال تقصيره في سداد دفعات الإيجار.
- لا تشتملُ عقود التّأجير التّمويلي على المخاطر المُتبقية (residual risk) على الأصل، وبما أن الدّفعة الدورية تتضمن سداد الأصل بالإضافة إلى مساهمة الإيجار، فمن المُمكن التنبؤ بالتدفقات النقدية طوال مدّة الاستثمار.

بالإضافة إلى عقود الإيجار، يحتفظُ الصندوق عادةً بحوالي ١٠-٢٠ % من أمواله على هيئة أدوات سائلة قصيرة الأجل نسبياً، مثل النقد ومربحة السلع والوكالة، وذلك بغرض تلبية مُتطلبات السيولة لديه.

يمكن تصوّر هيكل صندوق الإيجار على النحو التالي، على سبيل المثال:



الشكل ٣: هيكل صندوق الإيجار (شخون، ن، ٢٠١١، إدارة الأصول الإسلامية)

تُستثمر أموال المستثمرين في منشأة لأغراض خاصة واحدة أو أكثر (SPVs)، حيث تمتلك هذه المنشأة أصول الإيجار نيابة عن المستثمرين. وتتميز هذه الطريقة بأن أصول الإجارة تحتفظ بها المنشأة لأغراض خاصة، الأمر الذي يحول دون نشوء أي قضايا ضريبية محتملة أو متعلقة بنقل الملكية بحسب الولاية القضائية للمؤجر.

تشتري المنشأة لأغراض خاصة الأصول بصفتها المؤجر، ومن ثم تُوجرها للمستأجر وتدير هذه المنشأة تسلم دفعات الإيجار الدورية من المستأجر وأية وظائف على المؤجر. كما تُسدد المنشأة لأغراض خاصة دفعات دورية لمدير الصندوق على النحو المتفق عليه وتعيد استثمار العائدات في أي فئة من فئات الأصول حسب متطلباتها.

٣-٦ صناديق السلع

عند العمل بصندوق السلع، يُسجّر مدير الصندوق استثمارات الصندوق لشراء السلع بقصد بيعها بربح. ولكي يكون الاستثمار صحيحاً، ينبغي أن يُحقّق عدداً من المعايير المرتبطة بعقد البيع الصحيح.

- الملكية – يجب أن يملك البائع السلعة وقت البيع. لا يجوز البيع على المكشوف.
- البيع الآجل – أمر مُحَرَّم ما لم ترتبط الصّفقة بتمويل إنتاج قصير أو طويل الأجل مثل (السلم أو الاستصناع).
- إمكانية القبول – يجب أن تكون السلع مَشْرُوعَةً أو حلالاً ولا يمكن أن تكون من السلع المحرّمة في الشريعة الإسلامية كالكحول أو لحم الخنزير أو غيرها.

- **الحيازة** - يجب أن يكون للبائع حيازة فعلية أو حكمية للسِّلعة، مما يعني أن المخاطر المترتبة على الملكية تبقى مع البائع.
- **السعر** - يجب أن يكون السعر الذي بيعت فيه السِّلعة مؤكداً ودون أي قيد أو شرط.

ينطوي الاستثمار في صندوق السِّلعة على مستوى أعلى من المخاطرة بسبب تقلب أسعار السِّلعة الأساسية. عادةً ما تستثمر صناديق السِّلعة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المعادن الأساسية والمعادن الثمينة والسِّلعة ذات الصلة بالنفط والغاز.

٦-٤ الصناديق العقارية

يمكن أن تستثمر الصناديق العقارية في العقارات التجارية والسكنية وتوليد عائدات من إيرادات الإيجار وارتفاع قيمة العقار. وعادةً يُعاد استثمار إيرادات الإيجار في الصندوق أو تُستخدم لسداد أي تمويل لرهن عقاري. يجب أن يكون استخدام أية عقار متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويحتاج استخدامها إلى رقابة مستمرة للتأكد من امتثاله للشريعة. ولا يمكن إدراج العقارات التجارية المؤجرة للمؤسسات المالية التقليدية ضمن الصندوق، كما لا يمكن ضم أي صناعات أو قطاعات أخرى غير مشروعة في الصندوق. ويجب التبرع للأعمال الخيرية بأي دخل مرتبط باستخدام غير متوافق مع أحكام الشريعة. وفي حال أصبح أي عقار غير متوافق مع أحكام الشريعة، لا بد من التخلص منه بطريقة منظمة. عموماً، يُسمح بفترة زمنية معقولة للتخلص من العقار تماشياً مع ظروف السوق حتى لا يلحق الضرر بالمستثمرين.

٦-٥ صناديق الأسهم

توجد صناديق الأسهم بإحدى الهيئتين التاليتين:

- **صناديق الملكية الخاصة** - الصناديق التي تستثمر في الشركات الخاصة (غير العامة)، إما عن طريق الاستثمار المباشر أو عن طريق الحصول على أسهم فيها. ويتلاءم الاستثمار في الأسهم الخاصة مع أحكام الشريعة الإسلامية نظراً للشراكة ومبادئ تقاسم الأرباح والخسائر المحتملة وراء الصفقة. لكن من الصعب تحديد أداء الصناديق التي تستثمر في الأسهم الخاصة لأنه لا توجد قيمة سوقية للشركات الخاصة بما أن الأسهم ليست قابلة للتداول وعادةً ما تكون هذه الشركات صغيرة نسبياً.
- **الأسهم المدرجة** - يمكن إدارة الصناديق على نحو نشيط عن طريق الاستثمار في الشركات المدرجة عن طريق شراء الأسهم في السوق المفتوحة، أو أن تُدار على نحو سلبي عن طريق تتبع أداء مؤشر معياري معين. لقد أدخلت جميع المؤشرات المعيارية الرئيسية مؤشرات أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل مؤشر سوق داو جونز الإسلامي (DJIM) وسلسلة مؤشر فاينانشال تايمز للأسهم العالمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (فوتسي FTSE). بالإضافة إلى أن هذه المؤشرات لا تتضمن سوى تلك الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فتتشابه مع مؤشرات الأسهم الأخرى.

يجب أن تلتزم الأسهم كافة كلاً من معياري الفرز الخاص بالقطاع والفرز المالي.

قد تُطبق بعض المؤشرات الإسلامية معايير الفرز وتخصي للحقائق مختلفة اعتماداً على المتطلبات التي حدتها هيئة الرقابة الشرعية لديها.

يُطبق مؤشر سوق داو جونز الإسلامي معيار الفرز الخاص بالقطاع الذي حدّدته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى ثلاثة من معايير الفرز المالي لاستبعاد الشركات التي لديها:

- إجمالي الدين/ متوسط القيمة السوقية على مدى ٢٤ شهراً > ٣٣٪
- (النقد + الأوراق المالية ذات الفائدة)/ متوسط القيمة السوقية على مدى ٢٤ شهراً > ٣٣٪
- الحسابات أو الذمم المالية مستحقة الاستلام/ متوسط القيمة السوقية على مدى ٢٤ شهراً > ٣٣٪

يُطبق متوسط رسملة السوق على مدى ٢٤ شهراً للحد من التقلب.

وتُطبق سلسلة مؤشر فاينانشال تايمز للأسهم العالمية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (فوتسي) معيار الفرز الخاص بالقطاع الذي حدّدته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتعتمد معايير الفرز المالي الآتية للتحقق من أن:

- الدين/ مجموع الأصول > ٣٣,٣٪
- (النقد + الأوراق المالية ذات الفائدة) / مجموع الأصول > ٣٣,٣٪
- (النقد + الحسابات المدينة) / مجموع الأصول > ٥٠٪
- ينبغي ألا يتجاوز مجموع الفائدة والنشاطات غير الملتزمة بالقواعد المنصوص عليها نسبة ٥٪ من مجموع الإيرادات.

تُطبق سلسلة المؤشر الإسلامي من مورغان ستانلي كابيتال انترناشونال معيار الفرز الخاص بالقطاع الذي حدّدته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتعتمد الفرز المالي الآتي:

- مجموع الدين / مجموع الأصول > ٣٣,٣٣٪
- (مجموع النقد + الأوراق المالية ذات الفائدة)/ مجموع الأصول > ٣٣,٣٣٪
- (مجموع النقد + الحسابات المدينة)/ مجموع الأصول > ٣٣,٣٣٪

٦-٦ صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs)

صناديق المؤشرات المتداولة الإسلامية هي أوراق مالية تحاكي أداء مؤشر إسلامي أو سلة من السلع تماماً كما يحاكي الصندوق التقليدي أحد المؤشرات في الأسواق المالية التقليدية. لكن صناديق المؤشرات المتداولة يمكن أن تتداول في البورصة على غرار الأوراق المالية. ويتغير سعر صناديق المؤشرات المتداولة خلال النهار نتيجة بيع الوحدات وشرائها. ولا يُطلب من الصندوق الحفاظ على أدوات سائلة طالما أنه يمكن للمستثمر تسهيل حيازته في الصندوق عن طريق بيعها في السوق المفتوحة.

تستثمر صناديق المؤشرات المتداولة المادية أو التقليدية في الأسهم بهدف محاكاة أداء المؤشر. وفي حال توافق الاستثمارات الأساسية مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإن هذا النوع من صناديق المؤشرات المتداولة يكون مناسباً للمستثمرين الإسلاميين.

ولدى صناديق المؤشرات المتداولة الاصطناعية نفس الهدف (محاكاة أداء المؤشر)، ولكنها تحقق ذلك من خلال الاستثمار في المشتقات والمقايضات للوصول إلى هذه النتيجة. ونظراً لاستخدامها للمشتقات، فإن صناديق الاستثمار المتداولة الاصطناعية ليست مناسبة للمستثمرين الإسلاميين. ومع ذلك، فإن صناديق الاستثمار المتداولة الاصطناعية التي يتم إنشاؤها باستخدام أنواع مختلفة من الأدوات، مثل المقايضات، يمكن أن تكون مناسبة.

٦-٧ صناديق التحوُّط

نظراً لتَحريم البيع على المكشوف، فإن صناديق التحوُّط لا تزال مُثيرةً للجدل. وقد أجاز بعض العلماء استخدام هياكل مُعيَّنة بما في ذلك السَّلَم والغُربون والوَعْد بديلاً عن البيع على المكشوف علماً أنها غير مقبولة على العموم. وتتوفَّر في الأسواق بعضُ صناديق تحوُّط الأسهم ذات المدير الواجد التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيثُ أنها تدفعُ دفعاتٍ مُقدَّمة مُقابل عملياتِ شراء الأصول الآجلة عن طريق الاستِفادة من عقد السَّلَم.

٧. ملاحظات ختامية

على غرار الخدمات المالية التقليدية، توفر إدارة الصناديق المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التنويع في الاستثمارات. وتتوفر مجموعة من أنواع الصناديق المختلفة مع مستويات مختلفة من المخاطر. ويتمثل الفرق الرئيسي بين إدارة الصناديق التقليدية وتلك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في أن جميع المعاملات والعمليات الخاصة بالصندوق الإسلامي يجب أن تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أسئلة نهاية الفصل

١. ما هما عمليتا الفرز الأساسيتين؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣
٢. اذكر الأنشطة التجارية المستبعدة عند اختيار الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٣
٣. عند التطبيق على صندوق فردي أو مؤشر فردي، ما هي معايير الفرز الدقيقة المعتمدة؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٣
٤. ما هي الظروف التي يُطلب فيها سحب الاستثمار دائماً؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٤-٣
٥. ما تعريف الصندوق؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٤
٦. لماذا يُعد التنويع أداة مهمة للمستثمر؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٤
٧. ما هو دور مدير الصندوق في إطار عملية إدارة الاستثمار؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٥
٨. لماذا تُعد عقود المضاربة مناسبة خاصة لإدارة الصندوق؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٥
٩. عدد أنواع صناديق الدخل الثابت.
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٦
١٠. متى يُسمح بعمليات البيع الآجل؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٦

الفصل السّابع

سوق الصُّكوك

١. تعريف الصُّكوك وإدارتها وخصائصها ١٦٢
٢. هيكلّة مُعاملات الصُّكوك ١٦٥
٣. فئات الصُّكوك المُختلفة ١٦٨
٤. أنواع الصُّكوك الرّئيسة ١٦٩
٥. قرار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لعام ٢٠٠٨م حول هياكل الصُّكوك ١٨٠
٦. اعتبارات سوق رأس المال المُتعلّقة بالصُّكوك ١٨١
٧. ملاحظات ختامية ١٨٣

يتضمن هذا الفصل قرابة ١١ سؤالاً من أصل ١٠٠ سؤال من أسئلة الاختبار



سوق الصُكوك

يُعد نشوء الصكوك أحد أبرز التطورات في أسواق رأس المال الإسلامية على مدى السنوات الأخيرة، ويمكن رده إلى قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي الذي صدر في فبراير ١٩٨٨ ونص على أن: "... سندات المقارضة هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه... ومع مراعاة الضوابط السابقة في التداول يجوز تداول صكوك المقارضة في أسواق الأوراق المالية، إن وجدت، بالضوابط الشرعية، وذلك وفقاً لظروف العرض والطلب ويخضع لإرادة العاقدین.... وإذا صار مال القراض موجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع فإنه يجوز تداول صكوك المقارضة وفقاً للسعر المتراضى عليه، على أن يكون الغالب في هذه الحالة أعياناً ومنافع".

بعد ذلك بفترة قصيرة، صدرت عام ١٩٩٠ أول صكوك بالخصائص التالية:

- المصدر: شيل إم دي إس ماليزيا
- قيمة الإصدار - ١٢٥ مليون رينغيت ماليزي (ما يُعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي تقريباً)
- نوع المعاملة الأساسية - البيع بثمن آجل.

صدرت أول صكوك سيادية من مملكة البحرين بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي، مُرتكزة على هيكلة الإجارة. تَبَعَ ذلك أول إصدار عالمي للصكوك (صكوك الإجارة بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أمريكي) من قبل الحكومة الماليزية وأول صكوك تصدر خارج دولة إسلامية (زاكسوني-أنهالت، ألمانيا، صكوك إجارة بقيمة ١٢٣ مليون دولار أمريكي). وفي عام ٢٠٠٦، أُطلق أول صندوق مالي يستثمر بالصكوك فقط، وفي عام ٢٠١٢ غَدَلَت فرنسا قانونها ليشمل إصدار الصكوك، وفي عام ٢٠١٤ أصدرت المملكة المتحدة صكوكاً سيادية بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه استرليني. ومنذ سبتمبر ٢٠١٦، صدرت صكوك بقيمة ٣٧ مليار دولار أمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبقيمة ١٢ مليار دولار أمريكي في آسيا، و٧ مليار دولار أمريكي في أوروبا و ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في إفريقيا والولايات المتحدة^١.

للصكوك خصائص تُشبه خصائص السندات، وهي أداة مالية يتولد عنها دخل مُتَوَقَّع (أو مردود ما) حتى حلول تاريخ الاستحقاق. وعند الاستحقاق يُسدّد رأس المال بأكمله.

يُفَصِّل الجزء الأول من هذا الفصل الفروق بين السندات التقليدية والصكوك، ويؤكد على أهمية الأصول في عملية الإصدار في سياق التمويل الإسلامي. أما الجزء الثاني فيُوجِزُ مراحل عملية الإصدار، فيما يشرح الجزء الثالث بعضاً من أكثر الهياكل المُستخدمة عموماً.

١ السوق المالية الإسلامية الدولية (٢٠١٦) التقرير الخاص بالصكوك - النسخة السادسة

١. تعريف الصكوك وإدارتها وخصائصها

١-١ سندات الدين التقليدية والصكوك

الهدف التعليمي

- ١-١-٧ معرفة الفروق بين الصكوك والأوراق المالية التقليدية
- ٢-١-٧ فهم الفرق بين الصكوك المدعومة بالأصول والصكوك القائمة على الأصول

١-١-١ سندات الدين التقليدية

تُعدّ سندات الديون أو السندات أدوات مالية قابلة للتداول تُصدرها شركة أو منشأة لاقتراض مبلغ كبير من المال. تُعدّ السندات قروضاً طويلة الأمد تُخول حاملها الحصول على الفوائد قبل توزيع الأرباح على المساهمين. يُمكن إسترداد السندات عند حلول تاريخ استحقاقها أو عند التصفية، ولها أولوية التّسديد قبل حملة الأسهم في حال إفلاس الشركة. يُمكن بيعها وشرائها في الأسواق الرّئيسية والثّانوية على حدٍ سواء، ولها الخصائص التّالية:

١. تكون الجهة المُقرضة إما حكومة أو شركة.
٢. تُقتَرَض الأموال لفترةٍ مُحدّدة من الزّمن.
٣. يُدفع سعرُ فائدة ثابت أو مُتغيّر.

تحصل إعادة سداد الدين عموماً عند حلول تاريخ الاستحقاق أو عند التصفية، ويُعطى حملة السندات أولوية على حملة الأسهم في حال إفلاس شركة ما. يُمكن تأمين السندات أو هيكلتها ليكون لها الأولوية على الفئات الأخرى من الديون.

تقوم آلية تداول سندات الديون التقليدية و تسعيرها على رؤية البائع و المشتري للتغيرات المتوقعة في أسعار الفائدة.

تُعدّ سندات الديون أدواتٍ مهمّة في بناء محفظةٍ متوازنة أو لإضمان الدّخل. قبل ظهور الصكوك، لم تُوجد أوراق استثمارية إسلامية حقيقية تُلبّي نفس الغرض.

٢-١-١ الأوراق المالية الإسلامية - الصكوك

دراسة حالة - تمويل زاكسن-أنهالت برايفت

قررت ولاية زاكسن-أنهالت الاتحادية الألمانية عام ٢٠٠٤ أن تجمع ١٠٠ مليون يورو من أسواق الديون العالمية لتحقيق مُتطلباتها التّموليّة. فقرّرت الحكومة المحليّة مد يد المُساعدة للمُستثمرين الإسلاميّين من دُول مجلس التعاون الخليجي وأصدّرت صكوكاً تمتلئ لأحكام الشريعة فيما يتعلّق بالآتي:

سوق الصُّكوك

١. الرِّبَا - لا ينبغي أن تُمثِّل القَسِمة سعر فائدة مُحدَّد بل عائداتٍ على الأصل.
 ٢. الغنم بالغرم - المَسْؤُولِيَّة عن الأصل تُبَرَّر قبض العوائد وترتبطُ المُكَافأة بالمخاطرة - ينبغي ربطُ القَسَائِم وسداد رأس المال بأداء الأصول الأساسيَّة محلَّ التَّعاقُد.
 ٣. إمكانيَّة التَّدَاوُل - ينبغي أن تكون الصُّكوك قابِلة للتَّدَاوُل في سوقٍ ثانوي.
- صَدَرَت صكوك إجارة بقيمة ١٢٣ مليون دولار أمريكي في يوليو ٢٠٠٤.

عرَّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلاميَّة في عام ٢٠٠٤ الصُّكوك على أنها:

”وثائق متساوية القيمة تمثِّل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، أو منافع، أو خدمات، أو في موجودات مشروع معيَّن أو نشاط استثماري خاص.“ (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلاميَّة. ٢٠٠٤: ٢٩٨).

يقرّ هذا التعريف بوضوح بالزَّايِب بين الأداة المالية وبين مُلكية الأصول. وعلى الرِّغم من وجود اختلافات بين الصُّكوك -بصفتها إحدى الأدوات المالية- وبين السَّنَدَات التَّقْلِيدِيَّة، إلا أنَّه غالباً ما يشار إلى أوجه الشبه بين هاتين الأداتين.

دراسة حالة - صُكوك زاكسن-أنهالت (١)

اشتراط المسؤول عن ترتيب الصُّكوك في ولاية زاكسن-أنهالت الألمانية أن يتمتَّع الأصل في إصدار الصُّكوك بالخصائص الآتية:

١. أن يكون قابلاً للتَّدَاوُل - يُمكن بيع الأصل لجمع التَّمويل المطلوب.
٢. أن يكون صالحاً للاستخدام - يُمكن للأصل أن يُدرَّ دفعاتٍ دخلٍ مُنتظمة لدفع العائدات دورياً.
٣. أن يكون قابلاً للاسترداد - يُمكن بيع الأصل مُجدداً للجهة المُصدرة عند الاستحقاق.

ويقوم هيكل هذه الصكوك على بيع عقار تملكه الحكومة وإعادة استجاره [بالإنجليزية: sale and leaseback]. وقد بيعت الأصول إلى منشأة لأغراض خاصة (SPV) مُقابل ١٠٠ مليون يورو ومن ثم أُعيدَ تأجيرُها لحكومة ولاية زاكسن-أنهالت. وتدفع حكومة الولاية لحملة الصُّكوك أجراً دورياً يتحدَّد على أساس قيمة الإيجار التي تتلقاها. وعند الاستحقاق، تُعيد الولاية شراء العقار وتستخدم العائدات الناتجة لسداد قيمة الاستثمارات الرأسمالية الأولية لحملة الصُّكوك.

الدَّور الأساسي للأصول

من منظور الامتثال لأحكام الشريعة، يُعدُّ الأصل جَوْهرياً لا يَمُكِن الاستِغناء عنه، وينبغي أن يعتمدَ التَّسعير في السُّوق الرِّئاسِيَّة والثَّانَوِيَّة على رؤية البائع والمُشتري لقيمة الأصل محلَّ العقد. ويجب حساب مُستويات الأرباح وفقاً لأداء الأصول أو المشاريع محلَّ العقد. لكنَّ الدور الرِّئاسِي للـأصل عملياً هو أن يعمل بمثابة ورقة ماليَّة وأن يعتمدَ التَّسعير على الجدارة الائتمانية وظروف السُّوق والأسعار المعيارية.

يُعدُّ الدَّخْل الذي يتلقاه حامل الصَّك حلالاً شرعاً بما أنَّه مرتبطٌ بحصصٍ تتناسبُ مع الأصل محلَّ العقد الذي يملكه.

تعتمدُ سلامة رأس مال حامل الصَّك على الاتِّفاق التَّعاقُدي وكذلك على حالة الصَّك إن كان مضموناً أم لا. في حال كان الصَّك مضموناً، يُعزَّز رأس المال بضماناتٍ الأصل محلَّ العقد. يُعدُّ الصَّك المضمون مضموناً بأصلٍ قائم. علاوة على

ذلك، يُمكن استخدام الأصل الذي أُنشئ من إيرادات الصك بمثابة ضمان إضافي. وعلى العكس، في حالة الصك غير المضمون، لا يمكن أن يُعد الأصل بمثابة ضمان إضافية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستويات الأمان لدى حامل الصك.

الصكوك القائمة على الأصول مقابل الصكوك المدعومة بالأصول

يشير المصطلحان "قائم على الأصل" و"مدعوم بالأصل" إلى حال الصك إذا كان مضموناً (مدعوماً بالأصل) أو غير مضمون (قائماً على الأصل).

تتطوي الصكوك المدعومة بالأصل على عملية بيع حقيقية (نقل ملكية) للأصل محل العقد من المنشئ إلى المنشأة لأغراض خاصة التي تحتفظ بدورها بالأصل بمثابة ائتمان (أمانة) بالنيابة عن حملة الصكوك. ويتعرض حملة الصكوك وهم بمثابة مالكي الأصل إلى المخاطر والخسائر المحتملة المرتبطة بالملكية. في حال إفلاس الملتزم، بإمكان حملة الصكوك اللجوء للأصل ويُعاد الدفع لهم من عائدات البيع.

أما الصكوك القائمة على الأصول فهي غير مضمونة، وعادةً ما تُقدم فقط الملكية النفعية للأصل إلى المنشأة لأغراض خاصة. يُعرف المالك النفعي على أنه: "مصطلح قانوني تعود فيه مجموعة محددة من حقوق الملكية ألا وهي "حق الاستخدام وحقوق سند الملكية" في حصص التملك الصافية إلى شخص ما حتى وإن كان سند الملكية القانوني يعود لشخص آخر" (قاموس بلاك القانوني - نسخة الجيب الثانية. ٢٠٠١. صفحة ٥٠٨).

يحتفظ المالك القانوني في هذه الحالة بملكية الأصل.

دراسة حالة: صكوك زاكسن-أنهالت (٢)

تبيع ولاية زاكسن-أنهالت حق الانتفاع من المباني إلى المنشأة لأغراض خاصة وتدفع لهذه المنشأة إيجاراً مقابل الاستمرار في استخدام الأصول حتى موعد استحقاق الصكوك.

في حالة الإفلاس، تعود الأصول في الصكوك القائمة على الأصول للملتزم (المالك القانوني) وتُصنف استثمارات حملة الصكوك في هذه الحالة بمنزلة الديون غير المضمونة.

١-٣ الفرق بين الصكوك وسندات الدين التقليدية

يتلخص الفرق بين الصكوك وسندات الدين التقليدية في الجدول الآتي:

سندات الدين التقليدية	الصكوك
تمثل سندات الدين ديناً أو قرصاً صالحاً للتفاوض والتداول. لا يتحمل أصحاب الديون الخسائر نتيجة لضعف أداء الشركة المقترضة بما أنه لا توجد صلة مباشرة بين السندات وبين أصول الشركة.	تمثل الصكوك حصّة في ملكية الأصل محل العقد، المستخدم من قبل الشركة المصدرة للأوراق المالية. حملة الصكوك معرضين لارتفاع قيمة الأصل أو انخفاضها.
يرتبط دخل المستثمرين بأسعار الفائدة وبجدارة المقترض الائتمانية.	يرتبط دخل حملة الصكوك بأداء الأصل محل العقد.
لا يتعرض حملة السندات للخسائر إلا إذا أعلن المصدر إفلاسه.	يمتلك حملة الصكوك الحق في الأرباح لكنهم قد يتحملون الخسائر إذا كان الأصل محل العقد ضعيف الأداء.

سوق الصُّكوك

لا يتحمل حملة السُّكوك تكاليف المُلْكِيَّة المختلفة التي تُدفع من حصصهم في الأرباح.	لا يتحمل حملة السُّكوك أيَّ تكاليف مُرتبطة بملْكِيَّة الأصل.
ترتبط مُدة استحقاق الصُّكوك مع إتمام المشروع أو النشاط الممول.	لا ترتبط مُدة استحقاق الدَّين التَّقْلِيدِي بِالضَّرورة بِمشروع محل العقد.
يكون رأسمال حملة الصُّكوك معرّضاً لمخاطر الخسارة في قيمة الأصل.	يكون رأسمال حملة أوراق الدَّين مضمون الاسترداد عند الاستحقاق إلا في حالة الإفلاس.

للفروقات بين الصُّكوك وسندات الدَّين التَّقْلِيدِيَّة تأثيرٌ على مهام مدير الصُّكوك ومسؤولياته. يُمثِّل مدير الصُّكوك مُستثمري الصُّكوك ويعمل بالنيابة عنهم. يُمكن لحملة الصُّكوك صرف مدير الصُّكوك من العمل، وهو ما قد يَنْتُج لأنَّ حملة الصُّكوك يتصرفون بمثابة مالِكين لديهم الحق القانوني لتقرير الجَّهة الأكثر تأهيلاً لإدارة مُمتلكاتهم أو مشروعهم.

٢. هيكله مُعاملات الصُّكوك

١-٢ عملية إصدار الصُّكوك الأساسية

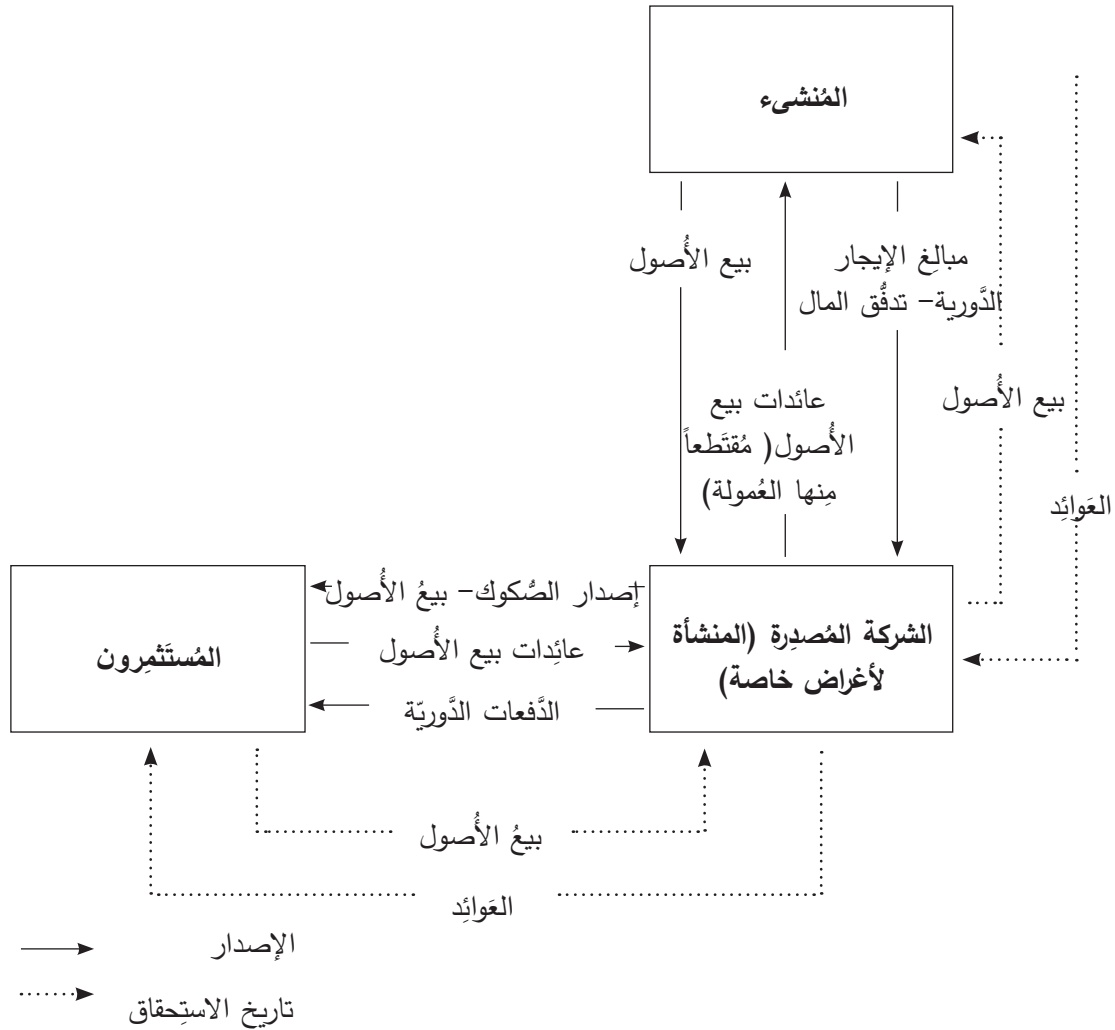
الهدف التعلیمی

١-٢-٧ فهم المراحل الأساسية والتطبيقات المُنبَعة في إصدار الصُّكوك في الأنظمة القضائية المختلفة

الصيغة المُعتادة لإصدار الصُّكوك على النحو الآتي:

- بناء الإطار العام والهيكلية التنظيمية. يجب إدراج الأمور القانونية والإجرائية والتنظيمية كلها في نشرة الاكتتاب.
- إحداث منشأة لأغراض خاصة تعمل بمثابة أداة لتملك (حيازة) الأصل.
- ضمان الاكتتاب. ينبغي التعهد بضبط عملية الاكتتاب لأي صُّكوك غير مُباعة، من قبل الطرف الذي أخذ على عاتقه ضمان الاكتتاب بشراء جميع الصُّكوك غير المُكتتب عليها، وعادةً ما يكون هذا الطرف هو المصرف الإسلامي.

يقدم الشكل ١ مثالاً على هيكلية الصكوك.



الشكل ١: هيكلية الصكوك (المصدر: شخون، ن ٢٠١٦. التمويل الإسلامي الحديث لندن: وايلي)

الغرض من الصكوك، مثل الغرض من السندات التقليدية: ألا وهو جمع التمويل من العديد من المستثمرين لشركة تطلب التمويل لمشروع ما. وتكون الأطراف المشمولة في الصكوك هي:

١. **المُنشِئ/ الملتزم** - تطلب الشركة أو الحكومة التمويل لبدء مشروع ما. يتواصل الملتزم مع المصرف لتنظيم عملية الإصدار.
٢. **الناظم** - هو المصرف الذي يضع الهيكلية ويؤسس المنشأة لأغراض خاصة التي ستصدر الصكوك وتدير العملية بالنيابة عن المستثمرين. يُعد الناظم عادةً مسؤولاً عن إصدار نشرة الاكتتاب وعن ضمان الاكتتاب في الإصدار وعن الترويج والتسويق.
٣. **مُصدر السندات** - هو المنشأة لأغراض خاصة التي تصدر الصكوك للمستثمرين (المُكتتبين) وتجمع تمويلهم وتدير الإصدار وتوزع الأرباح. للمنشأة لأغراض خاصة الخصائص التالية:
 - بعيدة عن الإفلاس - في حال إفلاس الملتزم، لا يحق لأي دائن تجاري المطالبة بحقوقه في الأصول التي تملكها المنشأة لأغراض خاصة أو التدخل في حقوق حملة الصكوك فيما يتعلق بالأصل محل التعاقد.

سوق الصُكوك

- مقرّها سلطة قضائية تفرض ضرائب أقلّ من غيرها، مثل جزر كايمان أو لوكسمبورغ أو جيرزي أو البحرين أو لاوان.
- تقوم بدور المؤتمن أو الأمين- يُنَاطُ بالمنشأة لأغراض خاصة دور المؤتمن بالنيابة عن المُستثمرين أو حملة الصُكوك في هذه الحالة.
- ٤. الأصول/ المشروع - الأصول محلّ العقد أو المنفعة أو الخدمات التي سيمتلکها المستثمرون حتى حلول موعد الاستحقاق.
- ٥. المُستثمرون - يتلقّى حملة الصُكوك شهاداتٍ بملکيّتها من المنشأة لأغراض خاصة مُقابل تمويلهم لها.
- ٦. المُدير - يُمثّل مُدير المنشأة لأغراض خاصة المُستثمرين، ويُدير استثمار تمويلهم بموجب شروط وثائق الصُكوك. يُمكن لهذا المُدير أن يكون مصرفاً إسلامياً.
- ٧. ضامن الاكتتاب - الطرف المُلتزم بشراء جميع الصُكوك غير المُكتتب فيها.

دراسة حالة: صكوك زاكسن-أنهالت (٣)

الملتزم - ولاية زاكسن-أنهالت

الناظم - مجموعة سيتي الاستثمارية الإسلامية

المصدر - Stichting Sachsen-Anhalt Trust، لوكسمبورغ

الأصل - المباني الإدارية التي تملكها الدولة

المُستثمرون - مُتنوعون من حيث النّمت والنّطاق القُضائي الجُغرافي وشمل ذلك مُستثمرين من الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين وماليزيا واليابان وهونغ كونغ وألمانيا.

التسعيرة - ١٠٠bp (نقطة أساس) (١٪) يوريبور على مدار سنة أشهر

مدة الاستحقاق - خمس سنوات.

٢-٢ حساب عائدات الصُكوك

تدفع الصُكوك دورياً نسبة من العائد تطمح تحقيقها وقد يُشار لها في الوثيقة على أنّها الدّخل المُتوقّع. وعلى خلاف قسمة السند التقليدي، لا يوجد التزام بدفع العائد المُتوقّع. يجب أن يعتمد التسعير على العائد المُتوقّع على الأصل، لكن عادةً ما تقوده عملياً عوامل أخرى مثل الجدارة الائتمانية للمتعهد بالالتزام وظروف السوق وبيئة أسعار الفائدة والعروض المعيارية الأخرى.

٣. فئات الصُّكوكِ الْمُخْتَلَفَةِ

بِحُكْمِ التَّعْرِيفِ، تخضع الصُّكوكُ لتذبذبِ الأرباحِ والخسائرِ المُحتمَلةِ وعدمِ اليقينِ من إعادةِ سدادِ رأسِ المالِ، لكن يرغبُ المُستثمرونَ بتحقيقِ دخلٍ ثابتٍ وبالحفاظِ على رأسِ مالِهِم. لذلكِ صُمِّمَت هياكلُ الصُّكوكِ لتلبيةِ هذهِ المصالحِ المُتعارضةِ.

٣-١ تصنيف هِيئَةِ المُحاسبة والمُراجعة للمُؤسَّسات الماليَّة الإسلاميَّة للصُّكوك

يُحدِّدُ المعيارُ الشرعيُّ رقم ١٧ لهيئةِ المحاسبة والمُراجعة للمُؤسَّسات الماليَّة الإسلاميَّة ١٣ هيكلًا مُختلفًا للصُّكوك، لكلِّ منها غرضٌ مُحدَّد ونوعُ أصولٍ معيَّن:

١. صُكوكُ الإِجارة (شهادات ملكيَّة بأصولٍ مُستأجرة).
 - الغرض - توريق الأصول الماديَّة الملموسة المؤجَّرة
 - الأصل المملوك - الأصول المورَّقة
٢. صُكوكُ إِجارة موصوفة بالذِمَّة (شهادات ملكيَّة بأصول موصوفة مؤجَّرة مُستقبلاً).
 - الغرض - جمع التَّمويلِ لِسَدِّ تكلفَةِ الاستِحواذِ على الأصول الماديَّة (الملموسة) التي ستُوجَّر
 - الأصل المملوك - أصول موصوفة مؤجَّرة مُستقبلاً
٣. صُكوكُ إِجارة المنفعة (شهادات ملكيَّة بحقِّ المنفعة من الأصول المؤجَّرة).
 - الغرض - توريق حقِّ الانتفاع من الأصول الموجودة المؤجَّرة
 - الأصل المملوك - حقِّ الانتفاع بالأصول المؤجَّرة
٤. صُكوكُ إِجارة المنفعة الموصوفة بالذِمَّة (شهادات ملكيَّة بحقِّ الانتفاع بالأصول الموصوفة المؤجَّرة مُستقبلاً).
 - الغرض - توريق حقِّ الانتفاع بالأصول ليجري اكتسابُها وتأجيرُها
 - الأصل المملوك - حقِّ الانتفاع بالأصول التي سيجري اكتسابُها وتأجيرُها
٥. صُكوكُ ملكيَّة الخِدَمات (شهادات ملكيَّة بخِدَماتٍ طرفٍ مُحدَّد).
 - الغرض - البيعُ المُسبق لتكلفَةِ الخِدَمات وعوائدها المُتوقَّعة
 - الأصل المملوك - الخِدَمات
٦. صُكوكُ السِّلَم (شهادات ملكيَّة بالبضائع أو السِّلَع المُستقبليَّة).
 - الغرض - البيعُ المُسبق للبضائع أو السِّلَع المُستقبليَّة
 - الأصل المملوك - البضائع أو السِّلَع التي ستسَلَم في موعد مُستقبلي
٧. صُكوكُ الاستِصْناع (شهادات ملكيَّة بالأصول المُستقبليَّة المصنوعة أو المُشيدَة).
 - الغرض - جمع التَّمويلِ لتغطيةِ تكلفَةِ تشييدِ و صنعِ أصولٍ معينة
 - الأصل المملوك - الأصول المصنوعة أو المُشيدَة التي ستسَلَم في موعد مُستقبلي
٨. صُكوكُ المُرابَحة (شهادات ملكيَّة بالبضائع التي ستباع بالمُرابَحة)
 - الغرض - جمع التَّمويلِ المطلوب للحصولِ على تكلفَةِ البضائع التي ستباع بالمُرابَحة
 - الأصل المملوك - البضائع التي ستباع بالمُرابَحة
٩. صُكوكُ المُشارَكة (شهادات شراكة في مشروعٍ ما).
 - الغرض - بيعُ المُساهمة برأسِ المالِ في مشروعٍ شراكة
 - الأصل المملوك - حصصُ في المشروع التجاري
١٠. صُكوكُ المُضاربة (شهادات ملكيَّة في عمليَّة مُضاربة).
 - الغرض - جمع التَّمويلِ مِن مُقدَّمي رأسِ المالِ من أجل مُعاملة المُضاربة
 - الأصل المملوك - المشروع أو النِّشاطات المُدارة في ظلِّ المُضاربة

١١. صُكوك الوُكالة (شهادات ملكيّة بالبضائع المؤتمنة لوكيل).

- الغرض - جمع التّمويل للحصول على بضائع مُعيّنة تُؤتمن لدى وكيلٍ ما
- الأصل المملوك - البضائع المؤتمنة لدى الوكيل

١٢. صُكوك المُزارعة (شهادات ملكية حصّة في محصول).

- الغرض - جمع التّمويل لزراعة أرض
- الأصل المملوك - حصّة في المحاصيل التي ستنتج
- ١٣. صُكوك المُساقاة (شهادات ملكية حصّة في محصول أو حصّة في ملكيّة أرض وأشجارها).
- الغرض - جمع التّمويل للزراعة أو الرّيّ و العناية بالأشجار المثمرة
- الأصل المملوك - حصّة في محصول الأشجار المثمرة، أو في الأرض وأشجارها

على الرُّغم من أنّ مَعايير هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمُؤسّسات الماليّة الإسلاميّة تغطّي العديد من الهياكل، إلا أنّ القليل من تلك الهياكل مُستخدمة فعلياً. تقومُ غالبيّة الصُّكوك على مُعاملات تأجير أو شراكات تجاريّة بدفعاَت دخلٍ قابلة للتوقع.

٤ أنواع الصُّكوك الرئيسيّة

تركّز هذه الفقرة على أنواع الصُّكوك الأكثر شيوعاً في الاستخدام العملي.

- صُكوك الإجازة
- صُكوك الوُكالة
- صُكوك المُشاركة

كما يغطي تلك المستخدمة بدرجة أقل، ألا وهي:

- صُكوك المُرابحة
- صُكوك الاستِصناع
- صُكوك السّلم
- صُكوك المضاربة

يعتمد التّمييز بين هذه الأنواع المُختلفة على نوع العَقد الذي يدعمُ الهيكل أو المُستخدَم لتوليد الدخل لحملة الصُّكوك.

٤-١ صُكوك الإِجَارَة

الهدف التعليمي

٢-٢-٧ القدرة على تطبيق صُكوك الإِجَارَة

تُعدّ صُكوك الإِجَارَة أكثر أنواع الصُكوك شائعة الاستخدام ولها هيكل بسيط نسبياً. وبسبب نوع المُعاملة الأساسيّة فيها (وهي الإِجَارَة)، تتطوّر على دفعاتٍ مُنتظمة طوال مُدّة الاتِّفاق. كما أنّها توفّر مُرونة في تسهيل ملفّ الدَفَعات وطريقة حساب إنتاج الرِّبح.

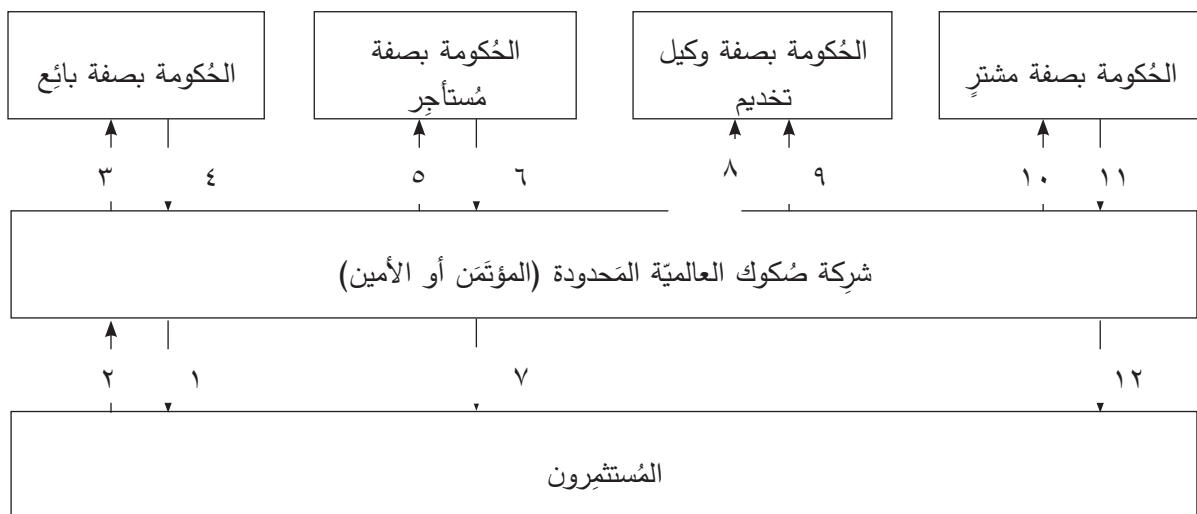
تتبع هيكل صُكوك الإِجَارَة قواعد مُعاملة الإِجَارَة الأساسيّة وهي عادة مُعاملة بيع وإعادة استئجار. تُشكّل شهادات الصُكوك حصصاً في مشروع الإِيجار (عادة على هيئة تجهيزات أو عقار)، وتزوّد حاملها بالحقّ لتسلّم رسوم الإِيجار والقدرة على التصرّف بالملكية بدون التأثير على حقوق المُستأجر. صُكوك الإِجَارَة قابلة للتداول، بما أنّ البائع سيبيع حصصه النسبية في الأصول أيضاً ويمكن إدراجها في البورصة.

دراسة حالة: دائرة المالية في دبي (DOF)

في نوفمبر ٢٠٠٩، صدرت صُكوك دائرة المالية في دبي لتُصبح أول صُكوكٍ مُزدوجة العملة. وجاء الهيكل مؤلفاً من شريحتين، إحداهما بقيمة ١,٢٥ مليار دولار أمريكي والأخرى بقيمة ٢,٥ مليار درهم إماراتي. استلم المُستثمرون العائدات مرتين سنوياً بمعدل ٦,٣٩٦٪ محسوبة على أساس القيمة الاسميّة لحيازاتهم.

سُدّدت شريحة الدُولار الأمريكيّ المفصّلة في الأسفل في ٣ نوفمبر ٢٠١٤.

كان إصدار دائرة المالية في دبي مُهيكلًا على النحو الآتي:



• المرحلة (أ)

١. تُصدر دائرة دبي المالية المحدودة الصُكوك من أجل
٢. جمع التَّمويل

• المرحلة (ب)

٣. تستخدم دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك عائدات الشهادات من أجل
٤. شراء محفظة أصول من حكومة دبي يتضمن البنى التحتية للمطارات وشبكات تصريف مياه الأمطار ونفق عمليات طيران الإمارات ومركز استجابة للأزمات وموقف سيارات.

• المرحلة (ج)

٥. تُوجَر دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك الأصول المكتسبة إلى حكومة دبي.
٦. تُسَدِّد الحكومة (بصفتها المُستأجر) دفعات إيجار دورية تساوي مبلغ التوزيع المُستحق عن الفترة المُقابِلة.
٧. تستخدم دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك المدفوعات لدفع مُستحقَّاتها لحملة الشهادات في تاريخ كل توزيع دوري.
٨. تُعَيَّن دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك الحكومة بصفة وكيل للخدمات لتنفيذ بعض من التزاماتها بموجب عقد الإيجار، وهو تحديداً الالتزام بالقيام بأي أعمال صيانة أساسية والتأمين ودفع الضرائب المُتعلِّقة بأصول الإيجار.
٩. تُعوَّض دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك الحكومة عن أي تكاليف تكبدتها أثناء القيام بهذه الواجبات.

• المرحلة (د)

١٠. عند حلول تاريخ التصفية المُحدَّد، تطلب دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك من الحكومة شراء جميع حقوقها و سندات ملكيتها و عوائدها و استحقاقاتها في محفظة الأصول.
١١. تدفع الحكومة سعر البيع.
١٢. يُدْفَع مبلغ التصفية النهائي المُستحق من دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك إلى حملة الشهادات.

العقود الرئيسية المُستخدمة

• المرحلة (أ)

سند رهن ائتماني (Trust Deed) - يشمل أصول الأمانة المُتعلِّقة بكل سلسلة حقوق وسندات ملكية وفوائد وعوائد دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك في أصول الإيجار ذات الصلة، وحقوقها وسندات ملكيتها والاستفادة منها وعوائدها الحاضرة والمستقبلية في وثائق المعاملة وأي مبالغ أخرى مُستحقة لحساب المعاملة ذات الصلة.

وفقاً لعقد صك الأمانة، تقوم دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك فيما يتعلَّق بكل سلسلة بما يلي:

١. تحتفظ بأصول الأمانة ذات الصلة لصالح حملة الشهادات بصفة مُستأجرين كل بنسبة ماله ووفقاً للقيمة الاسمية لشهادات الأمانة التي يحملها كل منهم،
٢. وتلعب دور المؤتمن (أو الأمين) فيما يتعلَّق بأصول الأمانة ذات الصلة، وتوزع الدخل من أصول الأمانة ذات الصلة وتؤدي واجباتها بموجب أحكام صك الأمانة.

• المرحلة (ب)

اتفاقية الشراء - وفقاً لهذه الاتفاقية، تبيع الحكومة حصراً لدائرة دبي المالية المحدودة للصكوك، وتشتري دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك من الحكومة الحقوق وسندات الملكية والعوائد لبعض الأصول الموصوفة في كل اتفاقية شراء إضافية، خالصة وخالية من أي رهون أو حقوق أخرى لطرف ثالث.

• المرحلة (ج)

اتفاقية الإيجار - بموجب شروط اتفاقية الإيجار، تُوجَر دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك للحكومة، وتستأجر الحكومة من دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك بعض الأصول المُحدَّدة في اتفاقيات الإيجار الإضافية. توافق

الحكومة على استخدام أصول الإيجار ذات الصلة على مسؤوليتها الخاصة. وفقاً لذلك، ينبغي عليها أن تتحمل خطر الخسارة أو الضرر في أصول الإيجار ذات الصلة أو التي تنشأ عن استخدام أو تشغيل الأصول الآنف ذكرها. كما لا تتحمل دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك أية مسؤولية قانونية (وتتنازل الحكومة عن أي مطالبة أو حق ناشئ عن أي كان بالمقابل) عن أية خسائر غير مباشرة أو تبعية أو أية خسائر أخرى ناشئة عن أي كان، فيما يتعلق باستخدام الحكومة أو تشغيلها لأصول الإيجار ذات الصلة.

وفقاً لاتفاقية الإيجار، توافق الحكومة أيضاً على أن تتحمل مسؤولية نفقاتها وتكلفتها الخاصة عن أداء جميع عمليات الصيانة و التصلح العادية المطلوبة لأصول الإيجار. وشركة صكوك الدائرة المالية لدبي المحدودة مسؤولة عن:

(أ) أداء جميع أعمال الصيانة الأساسية الإصلاحات البنيوية.

(ب) دفع أية حقوق ملكية أو أية ضرائب أخرى ذات صلة.

(ج) التأمين على الأصول المؤجرة.

تساوي مبالغ الإيجار المستحقة بموجب كل اتفاقية إيجار مبالغ التوزيع الدورية المستحقة في مواعيد التوزيع الدورية للسلسلة ذات الصلة (بعد اقتطاع أية تكاليف تدفعها الحكومة لوكالة الخدمات فيما يتعلق بأصول الإيجار ذات الصلة خلال الفترة المحددة).

اتفاقية وكالة الخدمات - تدخل شركة صكوك الدائرة المالية لدبي المحدودة والحكومة في اتفاقية وكالة خدمات تُعيّن الحكومة بموجبها بمثابة وكيل خدمات يُدير محفظة أصول الإيجار.

• المرحلة (د)

تعهد الشراء - تدخل الحكومة في تعهد شراء لصالح شركة صكوك الدائرة المالية لدبي المحدودة، تتعهد الحكومة بموجبه على نحو لا رجعة فيه بشراء جميع الحقوق وسندات الملكية والمنفعة والعوائد والاستحقاقات في أصول الإيجار للسلسلة ذات الصلة في موعد الاستحقاق أو أي موعد تصفية يسبقه.

تعهد البيع - تدخل دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك، بصفتها مؤتمن (أو أميناً) لحملة الشهادات، في تعهد بيع لصالح الحكومة. وفقاً لهذه الاتفاقية، بإمكان الحكومة عبر ممارسة حقها بموجب تعهد البيع وبعد إبلاغ دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك في موعد أقصاه ٤٥ يوم قبل تاريخ التصفية ذي الصلة، أن تلزم دائرة دبي المالية المحدودة للصكوك المحدودة ببيع جميع حقوقها واستحقاقاتها من أصول إيجار السلسلة ذات الصلة في تاريخ التصفية ذي الصلة وبسعر الممارسة.

أخيراً، يحق للحكومة بموجب تعهد الاستعاضة أن تستبدل أصول الإيجار القائمة بأصول جديدة بديلة على نفقتها الخاصة.

٢-٤ صُكوك المُشاركة

الهُدَف التَّعليمي

٣-٢-٧ القُدرة على تَطْبِيق صُكوك المُشاركة

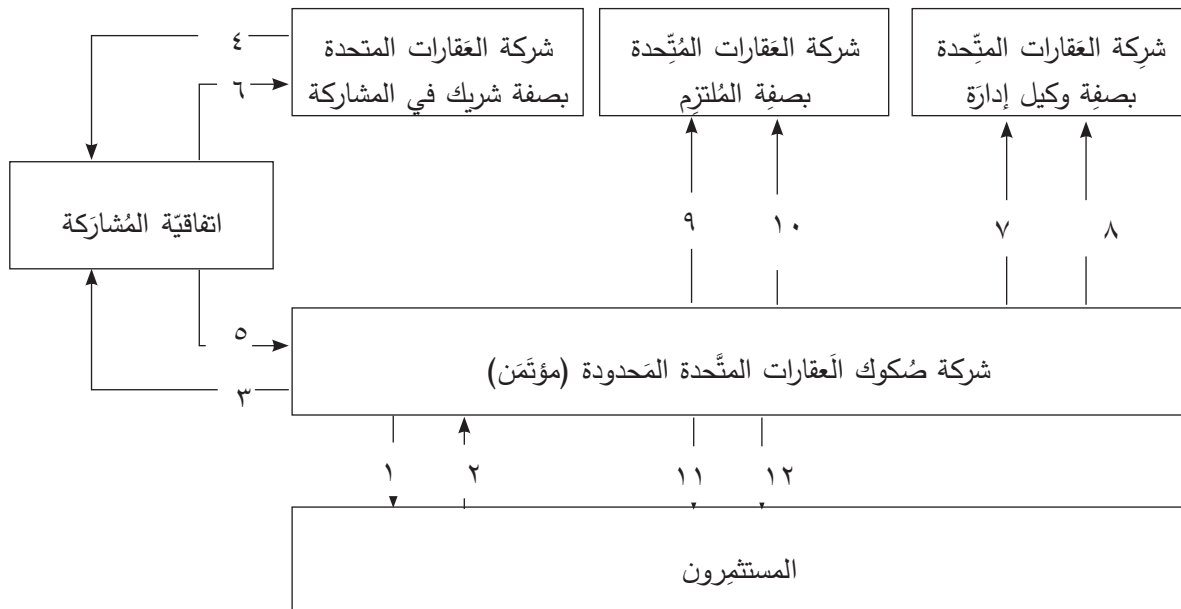
تُستثمرُ الأموال المجموعة عن طريق صُكوك المُشاركة في مَشروعٍ جَدِيدٍ أو في تَطْوِير مَشروعٍ قائِمٍ أو في تَمْوِيل نَشَاطٍ تجاريٍّ. وعلى عكس صُكوك المُرابحة وصُكوك الإجارة اللَّتين تدران دخلاً منتظماً، فإنَّ الشُّركاء في صُكوك المُشاركة يتشاركون في أرباح وخسائر المشروع. وبالتالي، قد تتأرجح الإيرادات وقد لا يكون سداد رأس المال مضموناً.

لا يُلَبِّي هذا المُستوى من المخاطر متطلَّبات جميع المستثمرين، وقد يحاول النَّاظِمون تَصْمِيم هيكل يُمكنهم من تَنْظِيم دخل المُستثمرين وضمان رأس المال. ولكن يعتبر أمر بالغ الصعوبة الالتزام بأحكام الشريعة مع هذا المُستوى من المخاطر.

دراسة حالة - شركة صُكوك العقارات المُتَّحدة (URC) المحدودة

في عام ٢٠٠٧، أصدرت شركة العقارات المُتَّحدة الكويتية صُكوك مُشاركة بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي بموعد استحقاق مدَّته خمس سنين.

كان إصدار شركة صُكوك العقارات المُتَّحدة الكويتية مُهيكلًا على النِّحو التَّالي:



• المَرحلة (أ)

١. تُصدِّر شركة صُكوك العقارات المُتَّحدة الكويتية الصُكوك من أجل

٢. جمع التَّمْوِيل

• المَرحلة (ب)

٣. تُساهم شركة صُكوك العقارات المُتَّحدة المحدودة بِاتِّفَاقِيَّة مُشاركة بِمَبْلَغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي جُمِعَت من

السُّوق لتكوين رأس مال المُشاركة.

٤. تشارك شركة العقارات المتحدة عينياً بالحقوق و المنفعة والعوائد لاستخدام عقارات وممتلكات معينة بقيمة سوقية تبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي.
٥. يتفق شركاء شركة العقارات المتحدة للصكوك على حصول شركة صكوك العقارات المتحدة المحدودة على ٩٠٪ من أرباح المشاركة.
٦. تحصل شركة العقارات المتحدة على ١٠٪ من أرباح المشاركة.
٧. تُعين شركة العقارات المتحدة بصفتها مدير للمشاركة.
٨. تحصل شركة العقارات المتحدة على أتعاب الإدارة لقاء أدائها لمهمتها.
٩. تُسمى شركة العقارات المتحدة الملتزم.
١٠. وهكذا، يتفقون على تعهد شراء و بيع يلزمهم بإعادة شراء وحدات المشاركة بحسب ما يطلب المؤتمن (أو الأمين).

أهم العقود المستخدمة

• المرحلة (أ)

إعلان الاستئمان (أو الأمانة Declaration of Trust) - يحتفظ المصدر ببعض الأصول التي تشمل رئيسياً على جميع حقوقه وسندات ملكيته و منافعه في اتفاقية المشاركة التي دخلها مع شركة العقارات المتحدة بصفة شريك بالإضافة إلى الحقوق في ظل وثائق المعاملة وحساب المعاملة و جميع عائدات ما سبق ذكره.

في اليوم الثالث عشر من كل من شهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر بدءاً بأول تاريخ توزيع دوري - أي كل ثلاثة أشهر - يدفع المصدر مبلغ توزيع دوري لحملة الشهادات يُحسب على أساس:

- سعر ليبور LIBOR زائد ١,٥٠٪ سنوياً، على المبلغ الأصلي غير المسدد للشهادات في بداية فترة جمع العائدات على أساس ٣٦٠ يوماً في السنة، زائد.
- دفعة سداد في كل تاريخ توزيع دوري، تتألف من:
- ٢٠ مليون دولار أمريكي، و هي ٢٠٪ من المبلغ الأصلي الأولي للشهادات
- بالإضافة إلى أية تكاليف إضافية.

• المرحلة (ب)

اتفاقية المشاركة - وفقاً لاتفاقية المشاركة، يتفق الشركاء في المشاركة على دخول مشروع استثماري مشترك أحادي الطرف. تبدأ المشاركة بتاريخ اتفاقية المشاركة وتنتهي وتُصنّف في تاريخ الاستحقاق.

لدى إنشاء اتفاقية المشاركة، يبلغ رأس المال ١٣٠ مليون دولار أمريكي. يُشارك المصدر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي وتساهم شركة العقارات المتحدة عينياً بما لا يقل عن ٣٠ مليون دولار أمريكي. تتضمن مساهمة شركة العقارات المتحدة تفويض جميع حقوق شركة العقارات المتحدة و عوائدها و منافعها في المشاركة لاستخدام بعض العقارات والممتلكات التي تتمتع بقيمة سوقية تساوي ٣٠ مليون دولار أمريكي.

يحق لكل شريك في اتفاقية المشاركة بتقاسم أرباح المشاركة بنسبة ٩٠٪ من جميع الأرباح النقدية الصافية لتوزيع المصدر و ١٠٪ لشركة العقارات المتحدة. إذا كانت حصة المصدر من الأرباح تزيد عن مبلغ التوزيع الدوري المنصوص عليه، يدفع الفائض الأرباح القابلة للتوزيع للوكيل الذي يقوم بالإدارة على أساس تحفيزي لقيامه بدور المدير بموجب اتفاقية الإدارة. يتحمل الشركاء في المشاركة أيضاً خسائر المشاركة على نحو يتناسب مع الوحدات التي يحتفظ بها كل طرف في المشاركة.

سوق الصُّكوك

تعهد بالشراء - وفقاً لتعهد الشراء، تلتزم شركة العقارات المتحدة (بصفة الملتزم) دون رجوع بشراء أحد الوحدات من المصدر عندما يمارس الأخير خياره. تشتري شركة العقارات المتحدة هذه الوحدة بسعر الممارسة المحدد في تاريخ الممارسة المتفق عليه.

تعهد بالبيع - وفقاً لشروط تعهد البيع، بإمكان الملتزم إلزام المصدر ببيع وحداته. يبيع المصدر هذه الوحدات إلى الملتزم بسعر الممارسة المحدد بتاريخ الممارسة ذو الصلة.

اتفاقية الإدارة - وفقاً لاتفاقية الإدارة التي أبرمها شركاء اتفاق المشاركة مع وكيل الإدارة، ينبغي تعيين وكيل الإدارة بصفته مديراً للمشاركة.

يُعدّ وكيل الإدارة مفوضاً بتنفيذ كافة الإجراءات الضرورية بموجب اتفاق المشاركة لتحقيق مقاصد المشاركة، ويُعدّ وكيل الإدارة مخولاً لتسليم الحوافز التي تُدفع من أية أرباح فائضة قابلة للتوزيع بعد الدفع أو بعد تسديد كامل المبلغ المستحق بموجب الشهادات.

• المرحلة (ج)

يستلم حملة الصُّكوك:

١١. مبلغ التوزيع الدوري

١٢. ومبلغ التصفية.

٤-٢-١ تحديثات توزيع الأرباح

كثيراً ما يوجد تناقض بين نشرة الاكتتاب وبين أحكام مُعاملة المشاركة وشروطها. غالباً ما يُعتقد من المعلومات المدرجة في المُعاملة بأنَّ الصُّكوك ستوفّر دخلاً متوقعاً. لكن اتفاقية المشاركة بحد ذاتها تنصّ على أنَّ الأرباح قد تتقلب وبأنَّ رأس مال المُستثمرين في خطر. يجري التوصل إلى حلٍ لذلك عن طريق اتفاقية الشراء واتفاقية البيع واتفاقية الإدارة.

مثال - توزيع الأرباح بموجب صُّكوك المشاركة

لنفترض أنَّ الدفع الدوري المحسوب باستخدام منهجية نشرة الاكتتاب يساوي ١,٧٤٨,٢١٩ دولار أمريكي. توجد ثلاثة سيناريوهات مختلفة يمكن أخذها بعين الاعتبار.

توزيع الأرباح - السيناريو ١

تدرُّ المشاركة أرباحاً بقيمة ١,٩٤٢,٤٦٦ دولار أمريكي. وفقاً لاتفاقية المشاركة، يُدفع ١٩٤,٢٤٧ دولار أمريكي (١٠٪) لشركة العقارات المتحدة و ١,٧٤٨,٢١٩ دولار أمريكي (٩٠٪) لشركة صُّكوك العقارات المتحدة المحدودة. تعادل حصة المؤتمن (أو الأمين) المبلغ المستحق لحملة الصُّكوك ويُنقل المبلغ لحساباتهم.

توزيع الأرباح - السيناريو ٢

تدرُّ المشاركة أرباحاً بقيمة ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وفقاً لاتفاقية المشاركة، يُدفع ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي (١٠٪) لشركة العقارات المتحدة و ٢,٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي (٩٠٪) لشركة صُّكوك العقارات المتحدة المحدودة. يلتزم المؤتمن (أو الأمين) بتحويل ١,٧٤٨,٢١٩ دولار أمريكي فقط لحاملي الصُّكوك. يُحوّل هذا المبلغ لحساباتهم ويُحوّل رصيد (٥٠١,٧٨١ دولار أمريكي) لوكيل الإدارة بما يتوافق مع اتفاقية الإدارة.

توزيع الأرباح - السيناريو ٣

تدُر المشاركة أرباحاً بقيمة ١,٣٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وفقاً لاتفاقية المشاركة، يُدفع ١٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي (١٠٪) لشركة العقارات المتحدة و ١,١٧٠,٠٠٠ دولار أمريكي (٩٠٪) لشركة صكوك العقارات المتحدة المحدودة. يلتزم المؤتمن (أو الأمين) بتحويل ١,٧٤٨,٢١٩ دولار أمريكي لحاملي الصكوك. وبذلك، يحصل عجز بمقدار ٥٧٨,٢١٩ دولار أمريكي. ووفقاً لاتفاقية الشراء، تطلب شركة صكوك العقارات المتحدة المحدودة من شركة العقارات المتحدة شراء بعض وحداتها لتغطية النقص وتحويل المبلغ بالكامل لحملة الصكوك.

يُوضح من السيناريوهات السابقة أنه يُحد من المخاطر على المستثمرين ويُخفف عن طريق اتفاقية الشراء التي تُحدد ما يلي: "تشتري شركة العقارات المحدودة الوحدة بسعر الممارسة عند حلول تاريخ الممارسة المحدد" وينص تعهد البيع على أن "المصدر يبيع (الوحدات) للملتزم بسعر الممارسة ذي الصلة".

يعتمد المعنى المرتبط بتعبير "سعر الممارسة ذو الصلة" على الوقت الذي أُعطي فيه تعهد البيع خلال المعاملة.

- في موعد التوزيع الدوري للأرباح، يكون مقدار الدولارات مساوياً لمبلغ التوزيع الدوري.
- في موعد الاستحقاق، يكون مقدار الدولارات مساوياً لمبلغ التوزيع عند التصفية.

نتيجة لذلك، يتيقن حملة الصكوك أنهم سيستلمون العائدات المتوقعة على استثمارهم ومن المرجح للغاية أن يستردوا رأس مالهم بالكامل عند الاستحقاق (أو إطفاء الدين).

٣-٤ صكوك الوكالة

الهدف التعليمي

٤-٢-٧ القدرة على تطبيق صكوك الوكالة

هذا النوع من الصكوك مُهيكل على أساس معاملة وكالة، وهي ترتيبات يُفوض بموجبها أحد الأطراف الطرف الآخر للتصرف بالنيابة عنه. يستخدم الوكيل خبرته لاختيار الاستثمارات وإدارتها بالنيابة عن المستثمر ليتحقق من أن المحفظة الاستثمارية ستنتج نسبة الأرباح المتوقعة التي وافق عليها المؤكل الأصيل.

دراسة حالة - المنطقة الحرة في جبل علي (JAFZ)

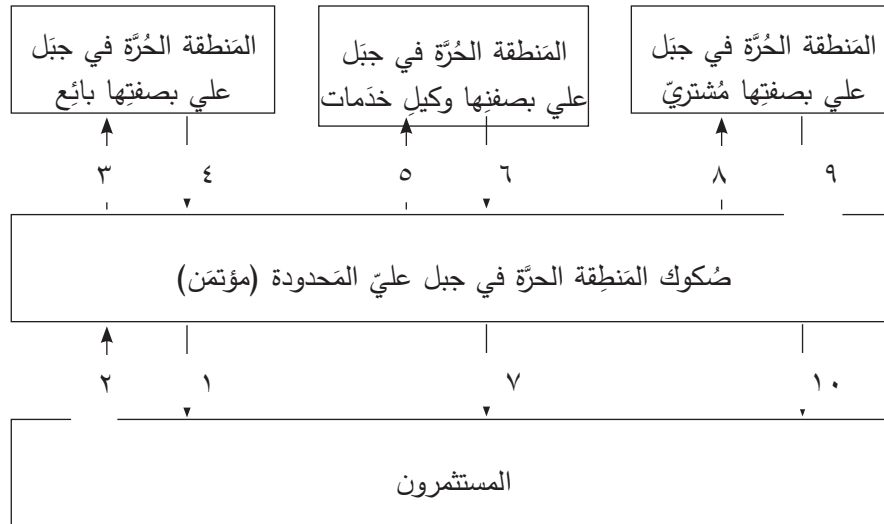
أصدرت المنطقة الحرة في جبل علي^٢ عام ٢٠١٢ شهادات استثمارية بقيمة ٦٥٠ مليون دولار أمريكي. استخدمت المنشأة لأغراض خاصة (شركة صكوك المنطقة الحرة في جبل علي المحدودة) الأموال لشراء محفظة استثمارية لوكالة من المنطقة

^٢ المنطقة الحرة في جبل علي (JAFZ) هي استثمار صناعي وتجاري رئيسي في دبي وأحد أكبر المناطق الحرة الفاعلة النشطة في دول مجلس دول التعاون الخليجي. في عام ٢٠١٢، ضمت المنطقة حوالي ٥٥ كيلومتر مربع واستضافت ٦,٧٠٠ شركة تقريباً من ١٠٠ دولة مختلفة (حوالي ١٢٥ من قائمة فورتشن ٥٠٠ وشركات كبيرة متعددة الجنسيات بصفة مستأجرة). تأسست المنطقة الحرة في جبل علي بصفة مؤسسة منطقة حرة في ٥ مارس ٢٠٠٦ مع تفويض لتحقيق أقصى قدر من القيمة التجارية من الأنشطة التشغيلية والتجارية في المنطقة الحرة. تتضمن نشاطاتها الإيجار والخدمات التجارية والإدارية.

سوق الصُّكوك

الحُرَّة في جَبَل علي بِمُدَّة اسْتِحْقاق تَمْتَدُّ حَتَّى ١٩ يُونِيو ٢٠١٩. يَسْتَلَمُ حَمَلَةُ الصُّكوك حَتَّى مَوْعِد الاسْتِحْقاق دَفْعَاتٍ دَوْرِيَّة مَرَّتَيْنِ كُلَّ عَامٍ فِي ١٩ يُونِيو وَدِيْسَمْبَر بِقِيَمَةِ ٣٥ دُولَار أَمْرِيكِي لِكُل ١,٠٠٠ دُولَار أَمْرِيكِي مُسْتَثْمَرَة.

كَانَ إِصْدَار صُكوك وَكَالَةِ الْمَنْطِقَةِ الْحُرَّة فِي جَبَل علي مُهَيَّكلاً عَلَى النُّحُو التَّالِي:



• المرحلة (أ)

١. تُصَدِّر شَرِكَةُ صُكوك الْمَنْطِقَةِ الْحُرَّة فِي جَبَل علي الْمَحْدُودَة الصُّكوك بِغَرَض
٢. جَمْع التَّمْوِيل

• المرحلة (ب)

٣. تَسْتَحْدِم شَرِكَةُ صُكوك الْمَنْطِقَةِ الْحُرَّة فِي جَبَل علي الْمَحْدُودَة عَائِدَات الشَّهَادَات
٤. لِشِرَاء مَحْفَظَة اسْتِثْمَارِيَّة مِنْ الْمَنْطِقَةِ الْحُرَّة فِي جَبَل علي بِدَخْل مَحْدُود يُنْتِج أُصُولاً عَقَارِيَّةً تَتَضَمَّن قِطْعَ أَرْض، وَفِي حَال كَانَتْ الْمَنْطِقَةُ الْحُرَّة فِي جَبَل علي تَمْتَلِكُ الْمَبَانِي، تَتَضَمَّنُ الْمَبَانِي الْمُلْحَقَة أَيْضاً.

• المرحلة (ج)

٥. تَعَيِّن شَرِكَةُ صُكوك الْمَنْطِقَةِ الْحُرَّة فِي جَبَل علي الْمَحْدُودَة، الْمَنْطِقَةَ الْحُرَّة فِي جَبَل علي بِصِفَتِهَا وَكِيل خَدَمَات لِإِدَارَةِ مَحْفَظَةِ الْوَكَالَةِ.
٦. قَبْلَ مَوْعِدِ التَّوْزِيعِ الدَّوْرِي، تَدْفَعُ الْمَنْطِقَةُ الْحُرَّة فِي جَبَل علي - بِصِفَتِهَا وَكِيل خَدَمَات - لِلْمَوْثَمَن (أَوِ الْأَمِين) مَبْلَغاً يَعْكُسُ الْعَائِدَاتِ الَّتِي أَنْتَجَتْهَا مَحْفَظَةُ الْوَكَالَةِ التِّجَارِيَّةِ خِلَالَ مُدَّةِ تَوْزِيعِ أَرْبَاحِ الْوَكَالَةِ ذَاتِ الصِّلَةِ.
٧. يُقَصَّدُ مِنَ الْأَمْوَالِ أَنْ تَكُونَ كَافِيَةً لِتَمْوِيلِ الْمَبَالِغِ الْمُسْتَحَقَّةِ لِحَمَلَةِ الشَّهَادَاتِ.
٨. عِنْدَ خُلُولِ تَارِيخِ التَّصْفِيَةِ الْمُحَدَّدِ، لِشَرِكَةِ صُكوك الْمَنْطِقَةِ الْحُرَّة فِي جَبَل علي الْمَحْدُودَة الْحَقُّ فِي أَنْ تُطَالِبَ الْمَنْطِقَةَ الْحُرَّة فِي جَبَل علي بِشِرَاءِ جَمِيعِ حُقُوقِهَا وَسِنْدَاتِ مِلْكِيَّتِهَا وَفَوَائِدِهَا وَعَوَائِدِهَا وَاسْتِحْقَاقَاتِهَا فِي مَحْفَظَةِ الْوَكَالَةِ.
٩. يَهْدَفُ سَعْرُ الْمُمَارَسَةِ الْمُسْتَحَقِّ لِلْمَنْطِقَةِ الْحُرَّة فِي جَبَل علي مَعَ آيَةِ إِيرَادَاتٍ - مِنْ مَحْفَظَةِ الْوَكَالَةِ تَحَوُّزٌ عَلَيْهَا الْمَنْطِقَةُ الْحُرَّة فِي جَبَل علي بِصِفَتِهَا وَكِيل خَدَمَات - مُسْتَحَقَّةٌ لِشَرِكَةِ صُكوك الْمَنْطِقَةِ الْحُرَّة فِي جَبَل علي الْمَحْدُودَة بِمَوْجِبِ اتِّفَاقِيَّةِ وَكَالَةِ الْخَدَمَاتِ مَا يَلِي:
١٠. تَمْوِيلُ مَبْلَغِ التَّصْفِيَةِ النَّهَائِي الْمُسْتَحَقِّ مِنْ قَبْلِ شَرِكَةِ صُكوك الْمَنْطِقَةِ الْحُرَّة فِي جَبَل علي الْمَحْدُودَة لِحَمَلَةِ الشَّهَادَاتِ.

العقود الرئيسية المستخدمة

• المرحلة (أ)

إعلان الاستئمان (أو الأمانة Declaration of Trust) – تتضمن أصول الأمانة جميع ما يلي:

١. حقوق المؤتمن (أو الأمين Trustee) وسندات ملكيته وفوائده وعوائده الحالية والمستقبلية في الأصول المؤلفة لمحفظه الوكالة
٢. حقوق المؤتمن وسندات ملكيته ومنفعته وعوائده الحالية والمستقبلية في وثائق المعاملة
٣. الأموال المستحقة لحساب المعاملة
٤. عائدات ما تقدم.

وفقاً لإعلان الأمانة، على المؤتمن (الأمين):

- (أ) الاحتفاظ بأصول الاستئمان (أو الأمانة) كوقف لحملة الشهادات كل بنسبة ماله على أساس جماعي غير مجزأ وفقاً للقيمة الاسمية للشهادات التي يحملها كل منهم
- (ب) العمل بمثابة مؤتمن (أو أمين) فيما يتعلق بأصول الاستئمان، وتوزيع الدخل من أصول الاستئمان وأداء واجباته بالتوافق مع أحكام الاستئمان (أو الأمانة) المعلن عنها.

سند وكالة الاستثمار – تُعين هذه الاتفاقية بنك دبي الإسلامي بصفته وكيل استثمار ليبرم وثائق تسهيلات مالية بالنيابة عن المشاركين وعن المنطقة الحرة في جبل علي.

• المرحلة (ب)

اتفاقية البيع والشراء – وفقاً لهذه الاتفاقية، تبيع المنطقة الحرة في جبل علي ويشترى وكيل الاستثمار محفظة استثمارية تتألف من أصول عقارية تُوجر لطرف ثالث وتنتج تيار دخل للتوزيع المتجدد للمستثمرين.

• المرحلة (ج)

اتفاقية وكيل الخدمات – يدخل وكيل الخدمات مع المنطقة الحرة في جبل علي في اتفاقية وكالة خدمات تُعين المنطقة الحرة في جبل علي بموجبها بمثابة وكيل خدمات لإدارة محفظة الوكالة.

• المرحلة (د)

التعهد بالشراء – تدخل المنطقة الحرة في جبل علي في تعهد شراء لصالح وكيل الاستثمار تتعهد بموجبه بدون رجعة بشراء جميع أصول الوكالة أو جزء منها من وكيل الاستثمار بشرط حدوث بعض الأمور المعينة.

التعهد بالبيع – يدخل وكيل الاستثمار في تعهد بيع لصالح المنطقة الحرة في جبل علي يتعهد وكيل الاستثمار بموجبه بدون رجعة بشراء جميع أصول الوكالة من المنطقة الحرة أو جزء منها في جبل علي عندما تمارس المنطقة الحرة في جبل علي حقها في ذلك.

٤-٣-١ معادلة مبالغ المال الموزعة دورياً

على الرغم من أن دخلَ محفظة الوكالة مُتغيّر، إلا أن التوزيع الدّوري لشركة صُكوك المنطقة الحرة في جبل علي مُهيكل على أنه دخل مُنظم عن طريق المبلغ الاحتياطي للوكالة. يشابه هذا حساب الأرباح الاحتياطي في صُكوك المشاركة ويُستخدم لتتّظيم دخل المُستثمرين عن طريق تراكم فائض الأرباح وتعويض أيّ خسارة مُحتملة.

٤-٤ هياكل الصكوك الأخرى

الهدف التعليمي

- ٥-٢-٧ فهم هيكل ما يأتي: صكوك المراجعة؛ صكوك الاستصناع؛ صكوك السلم؛ صكوك المضاربة
- ٦-٢-٧ فهم كيفية مساهمة الصكوك الخضراء الناشئة في التعامل مع المسائل المتعلقة بالبيئة وتغيرات المناخ

٤-٤-١ صكوك المراجعة

تستند صكوك المراجعة إلى معاملة مراجعة يتم فيها بيع أحد الأصول مقابل دفعة مالية مؤجلة، وتستخدم عادة لتمويل شراء السلع. تستخدم المنشأة لأغراض خاصة عائدات الصكوك للحصول على سلع محددة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من طرف ثالث بناء على طلب الملتزم. ويجري تسليم السلع ودفع ثمن الشراء فوراً. ومن ثم تقوم المنشأة لأغراض خاصة ببيع السلع إلى الملتزم على أساس المراجعة، حيث يتم تسليم السلع فوراً مع تأجيل الدفع إلى وقت لاحق.

٤-٤-٢ صُكوك الاستِصْناع

تُطبّق صُكوك الاستِصْناع عموماً لتمويل المشاريع واسعة النطاق مثل البنى التحتية، وهي شبيهة بعقود تمويل المشاريع التقليدية. تتألف صُكوك الاستِصْناع عادةً مما يلي:

- اتفاقية الاستِصْناع لضمان الحصول على تمويل تصنيع الأصول، وتُدفع بموجبه الدفّعات لشركة الإنشاء (أو الإنتاج أو البناء) عادةً بالتّقسيم وفقاً للمراحل المُتفق عليها مسبقاً.
- توكّد اتفاقيات الإيجار - التي تتضمن الإيجار الآجل والتأجير التمويلي - على تسلم المُستثمرين لدفعاتٍ مُنظمة وفقاً لجدولٍ زمنيّ مُحدّد. يُدرج الإيجار الآجل لتمكين الدّفع للمُستثمرين قبل إتمام إنشاء الأصل.

على الرغم من أن الصُكوك قابلة للتداول، إلا أن الرّأي السائد هو أنه لا يمكن تداول الشّهادات قبل إتمام إنشاء الأصول. يُجمع التّمويل بالكامل في بداية المشروع. وبما أن الدّفع لشركة الإنشاء يكون على مراحل، فإنّ كمية كبيرة من الأموال قد تبقى خاملةً لحين إجراء بعض عمليات الدّفع الأخرى. وإذا لم يحدّد مدير الصكوك أصولاً أخرى ذات عائِد، فمن المحتمل ألا تُنتج هذه الأموال أيّة عائدات أخرى.

٤-٤-٣ صُكُوك السَّلَم

يُمكن مقارنة صُكُوك السَّلَم مع السَّنَدَات الاقْتِرَاضِيَّة الَّتِي لَا تَحْمِلُ قَسَائِم (أو السَّنَدَات صَفَرِيَّة الْقِسِمَة)، حَيْثُ يَدْفَع المُسْتَعْمِر الْأَمْوَال مُقَدِّمًا وَيَسْتَلِمُ الْعَائِدَات عِنْدَمَا تُسَلَّم التَّبَضُّعَات المُشْتَرَاة بِمُوجِبِ عَقْد السَّلَم ثُمَّ تُبَاع فِي نَهَايَةِ مُدَّة الْعَقْد. وَيجوزُ تَسَلُّمُ التَّبَضُّعَات عَلَى مَرَاجِلَ، وَبِالتَّالِي تَسْدِيد الدَّفْعَات لِلْمُسْتَعْمِرِينَ عَلَى مَرَاجِلَ أَيْضًا. لَا يُمكن تَدَاوُلُ الشَّهَادَات فِي السُّوقِ الثَّانَوِيَّة وَتَخْضَعُ الْهَيْكَلِيَّة لِكَاكِفَةِ الشُّرُوطِ الْمُرْتَبِطَةِ بِعَقْدِ السَّلَم.

تُطَبَّقُ صُكُوكُ السَّلَم عَلَى وَجْهِ الْخُصُوص بِمِثَابَةِ أَدَاةٍ لِإِدَارَةِ السَّيُولَةِ قَصِيرَةِ الْأَجَلِ مِنْ قَبْلِ الْمَصَارِفِ الْمَرْكَزِيَّةِ بِمَا فِيهَا - عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ لَا الْحَصَر - مَصْرِفُ الْبَحْرَيْنِ الْمَرْكَزِيَّ وَالْمَصْرِفِ الْمَرْكَزِيَّ الْيَمَنِيَّ وَمَصْرِفُ غَامْبِيَا الْمَرْكَزِيَّ.

٤-٤-٤ صُكُوكِ الْمَضَارِبَةِ

فِي صُكُوكِ الْمَضَارِبَةِ، يَكُونُ نَوْعُ الْمَعَامَلَةِ الْمَعْنِيَّةِ هُوَ عَقْدُ مَضَارِبَةٍ، حَيْثُ يَقَدِّمُ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ فَقَطْ، أَلَا وَهُوَ الْمُنْشَأَةُ لِأَغْرَاضٍ خَاصَّةٍ الَّتِي تَعْمَلُ نِيَابَةً عَنْ حَمَلَةِ الصُّكُوكِ، رَأْسَ الْمَالِ وَيَتَصَرَّفُ بِمِثَابَةِ رَبِّ الْمَالِ. وَتَسْتَعْمِلُ الْمُنْشَأَةُ لِأَغْرَاضٍ خَاصَّةٍ فِي مَشْرُوعٍ أَوْ شَرَكَةٍ مَحْكُومَةٍ بِاتِّفَاقِيَّةٍ مَضَارِبَةٍ، وَيَقْسَمُ اسْتِثْمَارُ الْمُنْشَأَةِ إِلَى وَحَدَاتٍ مُتَسَاوِيَةٍ وَتُبَاعُ لِحَمَلَةِ الصُّكُوكِ. وَعِنْدَ الْاسْتِحْقَاقِ، تَتَمُّ تَصْفِيَةُ الْاسْتِثْمَارِ بِأَيِّ طَرِيقَةٍ تَتَقَنَّعُ مَعَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَيَحْصُلُ الْمُسْتَعْمِرُونَ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي اسْتَعْمَرُوهُ مُضَافًا إِلَيْهِ - أَوْ مَخْصُومًا مِنْهُ - صَافِي الْعَائِدَاتِ.

٤-٤-٥ الصُّكُوكِ الْخُضْرَاءِ

مَعَ اَزْدِيَادِ أَمْهِيةِ الْقَضَايَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَنْحَاخِ وَالْبِيئَةِ، يَرْتَفِعُ الطَّلَبُ عَلَى فُرْصِ الْاسْتِثْمَارِ فِي الْبِيئَةِ أَوْ (الْاسْتِثْمَارِ الْاُخْضَرِ). وَعَلَى مَدَارِ السَّنَوَاتِ الْمَاضِيَةِ، تَمَّ عَرْضُ عَدَدٍ مِنَ الصُّكُوكِ الْخُضْرَاءِ لِتَلْبِيَةِ الطَّلَبِ الْمُرْتَفِعِ عَلَى هَذَا النُّوعِ مِنَ الْاسْتِثْمَارَاتِ. وَتَتَوَافَقُ الْمَبَادِئُ الشَّرْعِيَّةُ الْكَامِنَةُ مَعَ قَضَايَا الْبِيئَةِ وَتَغْيِيرَاتِ الْمَنْحَاخِ، كَمَا يُمْكِنُ إِصْدَارُ الصُّكُوكِ الْخُضْرَاءِ بِهَيَاكِلٍ مُخْتَلِفَةٍ.

٥. قَرَارُ هَيْئَةِ الْمَحَاسِبَةِ وَالْمُرَاجَعَةِ لِلْمَوْسَّاتِ الْمَالِيَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِعَامِ ٢٠٠٨ حَوْلَ هَيَاكِلِ الصُّكُوكِ

الْهَدَفُ التَّعْلِيمِي

١-٣-٧ فَهْمُ الْقَوَانِينِ النَّاطِقَةِ لِلصُّكُوكِ

إِنَّ إدْرَاجَ هَيَاكِلِ دَعَمِ الْأَرْبَاحِ، مِثْلَ حِسَابِ الْوَكَالَةِ الْاِحْتِيَاطِيَّ وَتَعَهُّدِ الْبِشْرَاءِ فِي صُكُوكِ الْمُشَارَكَةِ، يُلْغِي كُلَّ الْمَخَاطِرِ وَلَا يُعَدُّ مِمْتَنِّلًا لِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ. فِي فَبْرَايِرِ ٢٠٠٨، أَصْدَرَتِ هَيْئَةُ الْمَحَاسِبَةِ وَالْمُرَاجَعَةِ لِلْمَوْسَّاتِ الْمَالِيَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْقِيُودَ التَّالِيَةَ عَلَى الْقَوَاعِدِ النَّاطِقَةِ لِلصُّكُوكِ:

- **التَّعَهُّدُ بِالْبِشْرَاءِ** - يُشْكَلُ تَعَهُّدُ الْبِشْرَاءِ مِنْ طَرَفِ الْمُصْدِرِ جُزْءًا أَسَاسِيًّا فِي هَيْكَلِ الصُّكُوكِ. يَضْمَنُ التَّعَهُّدُ اسْتِعَادَةَ حَمَلَةِ الصُّكُوكِ لِاسْتِثْمَارَاتِهِمْ الْأَوَّلِيَّةِ عِنْدَ اسْتِحْقَاقِ الشَّهَادَاتِ (إِطْفَاءِ الدَّيْنِ). يُمْكِنُ الْاِتِّفَاقُ مُسَبِّقًا عَلَى السَّعْرِ الَّذِي سَيُسْتَعْمَلُ فِي تَعَهُّدِ الْبِشْرَاءِ فِي بَدَايَةِ الْمُعَامَلَةِ فَقَطْ فِي حَالَةِ صُكُوكِ الْإِجَارَةِ الَّتِي تَقُومُ عَلَى مُعَامَلَةِ بَيْعٍ وَاسْتِجَارٍ الْأَصْلِ بَعْدَ بَيْعِهِ. يُسَمَحُ بِتَوْقِيعِ تَعَهُّدِ الْبِشْرَاءِ فِي أَيِّ هَيْكَلِ صُكُوكٍ آخَرَ لَكِنْ لَا يُمْكِنُ الْاِتِّفَاقُ عَلَى السَّعْرِ مُقَدِّمًا. وَعِنْدَ الْاسْتِحْقَاقِ، يَنْبَغِي اسْتِخْدَامُ سَعْرِ السُّوقِ لِلأَصْلِ مَحَلِّ الْعَقْدِ.

سوق الصُّكوك

- **ضمان مُدير الصُّكوك** - لا يُمكن لمُدير الصُّكوك، الذي يعملُ بصفة وكيلٍ عن حاملي الصُّكوك، أن يُقدِّم ضماناً بتعويض عجزٍ أو تَقْصير في الدَّخْل لحامِلِ الصُّكوك.
- **الاحتياطيَّات** - قد يُراكم مُدير الصُّكوك احتياطيَّات الأرباح أو الإيجازات التي تُولِّدها الصُّكوك لتغطِّية أيِّ عجزٍ ماليٍّ مُستقبليٍّ مُحتملٍ. لكن ينبغي تخصيص هذه المبالغ لاحتياطيَّاتٍ مُحدَّدة قبل توزيع الأرباح على حملة الصُّكوك.

حساب احتياطي أرباح المشاركة

كانت النتيجة الرئسية للقوانين النّاطمة الجّديدة الصّادرة عن بيان المجلس الشّرعي هي فتح حساب احتياطي لأرباح المشاركة بمثابة حَاجز وقائيّ لضمان سلامة حُصول المُستثمرين على دخلهم. هذه هي الطّريقة التي تصفُ بها نشرة اكتتاب شركة صُكوك المنطقة الحرة في جبل علي المحدودة (الصفحة ٢) هذا الحساب:

”إذا كانت الأرباح المُستحقّة للمؤتمّن أكبر من مبلغ التّوزيع الدّوري ذو الصّلة، يُسجّل الشّريك الإداري أيّة أرباح فائضة عن مبلغ التّوزيع الدّوري في حسابات المشاركة بمثابة رصيدٍ تحت بندٍ مُعنون ‘حساب احتياطيّ أرباح المشاركة’.

أيّ مبلغ مُستحقٍّ لخانة حساب احتياطي أرباح المشاركة في حسابات المشاركة عند نهاية مدّتها ستدفعه الشركة بموجب أحكام اتّفاقية المشاركة بمثابة حوافزٍ لقاء عمله كشريكٍ إداريٍّ ... وإن كان الرّبح أقلّ من مبلغ التّوزيع الدّوري ذو الصّلة، أو إذا كانت الأموال المتوافرة في حساب المُعاملة في تاريخ التّوزيع الدّوري غير كافية لتمكين المؤتمّن (الأمين) من دفع مبلغ التّوزيع الدّوري المُستحقّ في التاريخ ذو الصّلة بالكامل يَقتطعُ الشّريك الإداري النّقص من مبلغ احتياطيّ أرباح المشاركة.

إذا كانت المبالغ المُستحقّة على حساب احتياطيّ أرباح المشاركة غير كافية، على الشّريك الإداري تسيّد النّقص عن طريق إيجاد الموارد الماليّة المُتمتّلة لأحكام الشّريعة الإسلاميّة. وعند استحالة ذلك، يجب منح قرضٍ بدون فوائد للمؤتمّن، وهو ما يجب سداؤه فقط من أرباح المشاركة“.

٦. اعتبارات سوق رأس المال المتعلّقة بالصُّكوك

الهدف التعليمي

١-٤-٧ فهم اعتبارات سوق رأس المال فيما يتعلّق بالصُّكوك: تصنيف الإصدار؛ التّوزيع؛ القابلية للتداول وعدم القابلية للتداول

هناك قضيتان حسّاستان ينبغي أخذهما بعين الاعتبار عند إصدار الصُّكوك: هل يجب تصنيف الإصدار؟ وكيف ينبغي توزيع عائداته؟

١-٦ تصنيف الإصدار

يُعد تصنيف الإصدار إلزامياً في ماليزيا، ويطلبُ المصدرون عادةً تصنيف أحد الوكالات المحليّة. أمّا المُصدرون خارج ماليزيا فلا يختارون دائماً تصنيف الإصدار، ويعود ذلك في المقام الأوّل إلى عدم وجود وكالات تصنيف اتّيمانيّة محليّة وإقليميّة مُتخصّصة، كما يرجع ذلك إلى أنّ البديل المُتمثّل بوكالات التّصنيف العالميّة يرتبطُ بتكلفةٍ عالية.

لا تزال وكالات التصنيف العالمية مثل ستاندرد وبورز وموديز وفيتش ناشطة في تصنيف الصكوك منذ عام ٢٠٠٢. عندما تُقيم وكالات التصنيف الصكوك، فهي تأخذ بعين الاعتبار فيما إذا ما أمكن الحصول على الإصدار بتقييم أفضل من تقييم بلد المنشأ وفيما إذا كانت الشريعة أو القانون المدني أو القواعد الوطنية عائقاً لعمليتي إصدار الأوراق المالية والتصنيف. تشتمل هذه العوائق على سبيل المثال ما يلي:

- قابلية إنفاذ الأصل بموجب القوانين ذات الصلة.
- وجود قانون استئمان (أو قانون الأمانة Trust Law).
- تفسيرات الشريعة.

عند تصنيف إصدار فردي، تحلل وكالة التصنيف العوامل الخمسة نفسها التي تُحللها لدى تحديد قدرة المُلتزم (Obligor) على سداد الدفوعات الدورية أو الموعودة:

- **السُّيولة النقدية** – هل يمتلك المصدر حسابات نقدية أو احتياطات أو منفذاً بديلاً يضمن الدفع في الوقت المناسب في حال انقطاع غير متوقع أو متكرر للتدفق المالي؟
- **التدفق المالي** – ما طبيعة التدفق المالي للمصدر؟ وما سجله واتساقه وما النغطية التي يوفرها للالتزامات المستقبلية؟
- **السجل التاريخي** – ما هي فئة أصول المُلتزم وما هو السجل التاريخي للمُلتزم؟ ما هو سجل تاريخه التجاري؟ هل يحقق السجل السابق لكل مكوّن (المنشئ وفئة الأصول والمُلتزم) المعيار الذي يُنتج تنبؤاً منطقياً للدفوعات المستقبلية؟
- **الضمان** – هل يكفي الأصل محل العقد لضمان سداد مبلغ التعويض في حال واجه المُخدّم المالي (الطرف الذي يجمع الدفوعات الشهرية) أو المصدر مشاكل تتجلى بالتخلف عن الدفع أو التعثر المالي؟ أو هل ينبغي إدراج ضمانات إضافية تتضمن أصولاً إضافية وموارد تمويل احتياطية في سبيل الوصول إلى تصنيف يجذب الانتباه؟
- **التخديم** – هل سيتعهد المنشئ بتحصيل المستحقات المتعلقة بالأصل محل العقد؟ هل يُعدّ المنشئ ماهراً كفاية وكفواً لأداء ذلك؟ وإذا أخفق المنشئ، هل حُدّد طرف خدمي احتياطي معروف في أوساط مُجتمع الاستثمار وهل تم التعاقد معه ليتدخل ويحلّ مكان المُخدّم المالي الأصلي دون إلحاق الضرر بالمُستثمرين؟

ولا يدخل التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بين المعايير بما أن وكالات التصنيف لا تعدّ الامتثال لأحكام الشريعة عاملاً مؤثراً على قدرة المصدر على تسديد الدفوعات.

٦-٢ التوزيع

تتضمن منصات الإدراج الشهيرة للصكوك العالمية عبر الحدود كلّ من لوكسمبورغ ولندن ودبي والبحرين ولايوان. لدى كلّ منها نظام ضرائب خاص صُمم لتقديم التسهيلات للمستثمرين العالميين. على الرغم من أن مُستثمري الصكوك هم في أكثر الأحيان مُستثمرين مؤسساتيين، غير أنه يُلاحظ زيادة توزيعها على المُستثمرين الأفراد عن طريق البيع المباشر وصناديق الصكوك والصناديق المختلطة أو المتوازنة والشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

يُعدّ سوق إصدار الصكوك سوقاً أولية لإصدارات أولية لعدة أسباب:

- قلة عدد المُصدّرين المؤهلين نسبياً.
- عدم وجود برامج إصدارات مثل فريدي ماك أو فاني ماي. بالتالي، ليس هناك منصة تسليم معيارية إلى السوق ذو فئات استثمارية محدّدة بخصائص مُعيّنة.
- الضغط على المصارف الإسلامية للتقليل من معاملات مُرابحة البِلَع مما يؤدي إلى جعل المصارف الإسلامية تشتري الصكوك وتحوز عليها.

سوق الصُّكوك

قد تُعالج قضية غياب برامج الإصدار قريباً عن طريق المصارف الإسلامية بما أنّ عليها أن تبدأ بتوريق العديد من أصولها الحاضرة والمستقبلية لتحقيق معايير كفاية رأس المال التي نصّ عليها بازل.

٣-٦ القابلية للتداول

بصفة عامة، تعدّ الصكوك قابلة للتداول سواء في سوق أولية أو ثانوية. وتكون مدرجة في الأسواق المالية الوطنية والدولية، ويمكن شراء الوحدات وبيعها علناً أو بصورة شخصية بين الطرفين. لكن لا يمكن تداول صكوك المربحة وصكوك السلم بحرية مقابل النقود لأن هذا ينتهك قواعد تداول الديون.

٧. ملاحظات ختامية

ينمو سوق الصُّكوك بسرعة كبيرة لعددٍ من الأسباب، أحدها الخبرة المتزايدة للمصارف الإسلامية العالمية وعملائهم. من المتوقع تحقيق المزيد من النمو عن طريق معايير كفاية رأس المال التي نصّ عليها بازل التي تُشجّع على إعادة تشكيل المخاطر بصيغة أوراق مالية استثمارية لديها آفاق أكبر في التوريق. وعند النظر في تاريخ الصُّكوك القصير نسبياً، فإنّ تنوع الإصدارات ونوعية الأدوات لهما أثر إيجابي، وسيُفقدان بلا ريب إلى المزيد من برامج الإصدار التي تتمتع بكفاءة عالية.

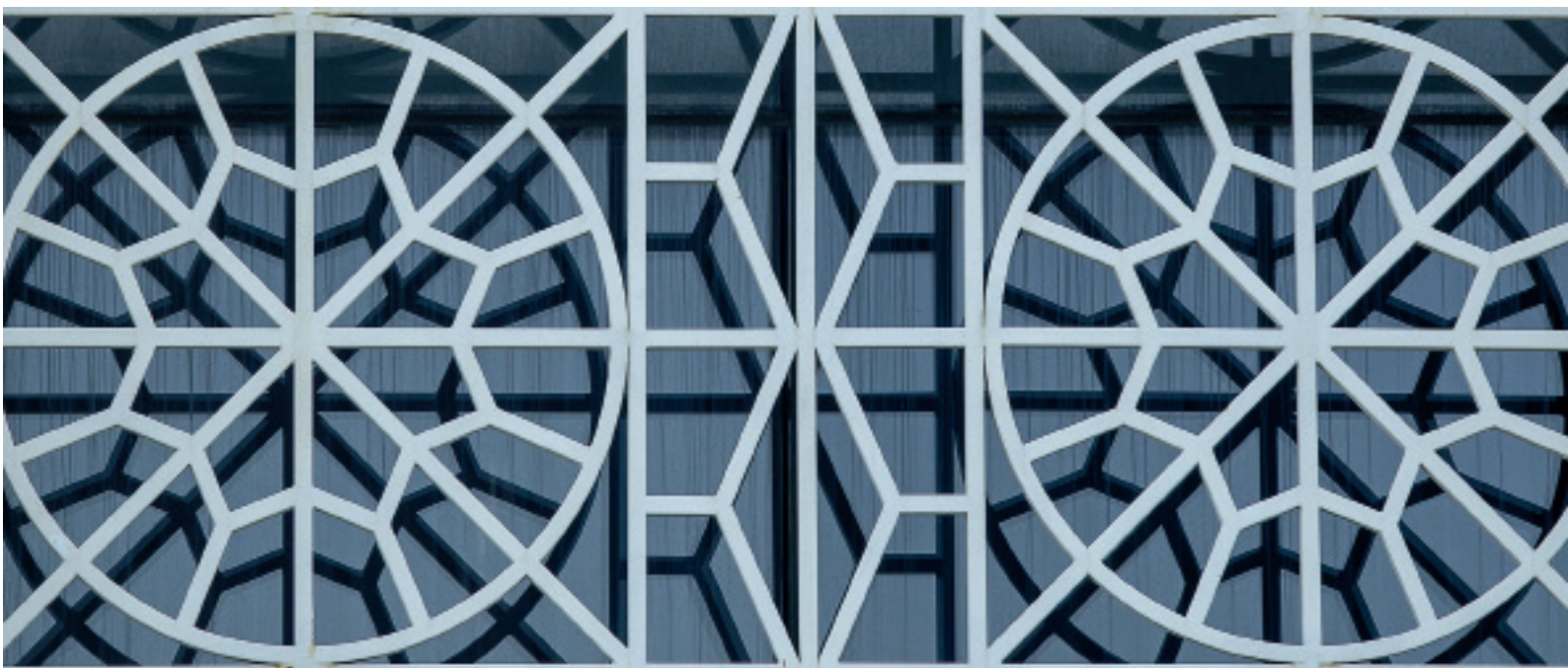
أسئلة نهاية الفصل

١. ما الفرق بين سندات الدين التقليدية وبين الصكوك الإسلامية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-١-١
٢. ما المرحلة الثانية من عملية إصدار الصكوك؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٢
٣. في سياق الصكوك الإسلامية، من الناظم وما مسؤولياته؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٢
٤. ما نوع الصكوك التي تقوم على عقد المراجعة يُباع فيها أصل بالدفع المؤجل ومتى تُستخدم عادة؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٤-٤
٥. أي فئة من سندات الدين التقليدية يمكن مقارنتها بصكوك السلم؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٤-٤
٦. صيف أو عرف حساب احتياطي أرباح المشاركة.
مرجع الإجابة: الفقرة ٥
٧. ما التغيرات التي طرأت على هياكل الصكوك بموجب قرار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لعام ٢٠٠٨م حول هياكل الصكوك.
مرجع الإجابة: الفقرة ٥
٨. ما العوامل التي تحللها وكالات التصنيف لتحديد قدرة الملتزم على الدفع؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٦
٩. لماذا لا تأخذ وكالات التصنيف الامتثال لأحكام الشريعة بعين الاعتبار؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٦
١٠. عدد الأسباب التي جعلت سوق الصكوك يشهد مشاكل أساسية في المقام الأول.
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٦

الفصل الثامن التأمين الإسلامي - التكافل

١. مقدمة ١٨٧
٢. أنواع شركات التكافل ١٩٤
٣. هيكل شركات التكافل ١٩٥
٤. الفائض التأميني والمخصصات الفنية ١٩٩
٥. اعتبارات خاصة بقطاع التكافل ٢٠٠
٦. إعادة التأمين وإعادة التكاؤل ٢٠٢
٧. الحوكمة والالتزام الشرعي ٢٠٢
٨. ملاحظات ختامية ٢٠٣

يتضمن هذا الفصل قرابة ٩ أسئلة من أصل ١٠٠ سؤال من أسئلة الاختبار



في هذا الفصل، سنتطرق معاً إلى أوجه التشابه والاختلاف الأساسية بين التأمين التقليدي والتأمين التعاوني الإسلامي أو ما يُعرف (بالتكافل)، مع التركيز على التأمين الجماعي أو التعاوني (في سياق كلٍّ من التمويل التقليدي والإسلامي) ومشروعية التكافل في فقه المعاملات، وكيف فرّق فقه المعاملات بين التأمين الإسلامي والتأمين التعاوني التقليدي. لا توجد نية للبحث مطوّلاً فيما يتعلق بفقه التكافل، حيث يفترض الفهم المسبق لبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بقطاع التأمين على نحو عام.

١. مقدّمة

الهدف التعليمي

- ١-١-٨ فهم موقف الإسلام من التأمين.
- ٢-١-٨ فهم أصول التكافل: خصائص التأمين التعاوني وطبيعة التأمين التعاوني التقليدي وطبيعة شركة التكافل والحاجة لتجنب الغرر عن طريق التبرع وتجنب الربا عن طريق استخدام أصول غير ربوية وهيكل المشاريع التكافلية: اللابحية والتجارية.

١-١ لماذا التأمين الإسلامي؟

موقف الإسلام من التأمين

أباحَت الشريعة الإسلامية اتخاذ التدابير المناسبة في سبيل الحدّ من المخاطر، ويتّضح ذلك في حديث النبي صلى الله عليه وسلم حين نصّح رجلاً مسلماً بالتوكّل على الله سبحانه وتعالى وربّط راحلته بدلاً من الاعتماد على التّوكل وحده لضمان عدم ضياع النّاقة. حرّم الإسلام مع ذلك عقود بيع أو شراء التعويضات أو الضمانات لاحتواء تلك العقود على عنصري التّخمين (الميسر) والالتباس (الغرر) وهما أمران محرّمان شرعاً.

في عقد التأمين التقليدي، يأخذ المؤمن المال (القسط) من المؤمن عليه مع شركات التأمين الفردي بغية تحصيل فائدة تجارية، حيث تتوقع الشركة المؤمنة أن تكون مطالبات المؤمن عليه في الفترة التي يغطيها عقد التأمين أقلّ من القسط المدفوع وهذا هو الميسر، بالإضافة إلى ذلك يدفع المؤمن عليه المال مقابل منفعة غير مؤكّدة فيما أن يخسره في حال عدم وقوع الضرر، أو أن يأخذ أكثر ممّا دفع وهذا هو الغرر. بناءً على ذلك اتخذ التأمين في الإسلام شكل التأمين التعاوني أو المشترك (التكافل) الذي يعني بالعربية التضامن أو التّشارك وذلك تجنّباً للميسر والغرر.

أصول التأمين الإسلامي

استُخدمت نماذج من التأمين المشترك منذ وقتٍ طويلٍ جدّاً في الإسلام، وتتجلّى أصول التأمين في التمويل التقليدي بتأمين (تجميع المخاطر). يعترف فقهاء المسلمين بأن قاعدة المسؤولية المشتركة في نظام العاقلة، كانت بمثابة حجر الأساس لنشوء التأمين التعاوني الإسلامي في الزمن المعاصر، وخاصّةً وأنّها جاءت مُماثلة لممارساتٍ مسلمي أهل مكّة والمدينة المنوّرة. ووفقاً لنظام العاقلة الذي يتفق مع تعاليم النبي محمد صلى الله عليه وسلم، فإنّه إذا قتل شخصٌ ما شخصاً آخر من قبيلة أخرى يجب على أفراد قبيلة القاتل دفع الدية لورثة المقتول. وبناءً على ذلك تُقدّم عملية العاقلة الأموال الضرورية لدفع الدية.

بالرغم من تطبيق مبادئ التأمين الإسلامي في الماضي، إلا أن هذا النظام اكتسب شهرةً أوسع وانتشاراً كبيراً مع بدايات القرن الثاني من العصر الإسلامي (القرن التاسع الميلادي تقريباً) عندما توسع المسلمون العرب في تجارتهم إلى آسيا وأنفقوا بالإجماع على وضع مساهمة في صندوقٍ مشتركٍ لتغطية حوادثٍ مؤسفة أو سرقاتٍ قد يتعرض لها الأفراد أثناء الرحلات البحرية المتعددة.

خصائص التأمين المشترك

في التأمين المشترك، يتعاون مجموعة من المؤمن عليهم (حملة بوالص التأمين) فيما بينهم لتشارك مجموعة محددة من المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها، حيث يساهم كل منهم بمبلغٍ معين في صندوق تأمين مشترك، وتستخدم الأموال المتجمعة في الصندوق لتعويض المشتركين في حال التعرض لخسائر ناجمة عن تلك المخاطر. وتعود ملكية صندوق التأمين إلى حملة البوالص، وبالتالي لا تتوافر إمكانية بيع التعويضات أو شرائها (الإعفاءات القانونية من المساءلة عند حدوث الأضرار) لأن المالكين هم أنفسهم المؤمن عليهم - أي حملة بوالص التأمين - وأي فائض أو عجز في صندوق التأمين ليس ربحاً أو خسارة بالمعنى التجاري، بل يعزى إلى حملة البوالص. وعلى النقيض من الهدف الربحي الخالص للتأمين في ظل التأمين التجاري، يسعى التأمين التكافلي إلى جعل قيمة فوائض التأمين المتوقعة معدومة (تتوازن الفوائض مع مبالغ العجز مع مرور الزمن) باستثناء كمية من الفوائض المخصصة لغرض بناء احتياطي صندوق التأمين.

٢-١ مقارنة بين التأمين التعاوني التقليدي والتأمين الإسلامي

١-٢-١ التعاونيات التقليدية

في سياق قطاع التأمين التقليدي، تُعود ملكية رأس المال في العديد من عقود التأمين التعاونية إلى حملة بوالص التأمين الذين يمثلون المالكين والمؤمن عليهم في الوقت ذاته. وقد اتجهت شركات التأمين التعاوني في السنوات الأخيرة بما فيها بعض كبرى الشركات لتصبح شركات مساهمة عن طريق تحويل تلك الشركات إلى شركات تأمين مساهمة (شركات محدودة برأس مال مملوك فقط من قبل المساهمين). وتعود أسباب ذلك إلى أمرين: (أ) الحاجة للدخول برأس مال جديد في القطاع حيث يُعد الحجم ووفورات الحجم الناتجة من الأمور المهمة التي تؤخذ في الحسبان عند مقارنتها بالأسواق العالمية، و (ب) تأثيرات القواعد الناطمة في العقود الأخيرة على الحاجة إلى رأس المال لتلبية متطلبات كفاية رأس المال والملاءة المالية (solvency). لهذه الأسباب، من الصعب تخيل الشروع بمشاريع تأمين تعاونية جديدة في الوقت الراهن كما كان شائعاً فيما مضى، ولا سيما بعد إدخال متطلبات رأس المال التنظيمي الآن الذي استتبع الحاجة لبناء الاحتياطات (حوص حملة بوالص التأمين)، وهما الأمران الكفيلان بتلبية المتطلبات الحالية.

٢-٢-١ كيف تختلف شركات التكافل عن غيرها

مقدمة

تختلف شركات التكافل الإسلامي عن شركات التأمين التعاونية التقليدية في ثلاث نقاطٍ أساسية: فهي تخضع بالطبع لقواعد الفقه الإسلامي التجاري (انظر الفقرة ٧ من هذا الفصل)، وتعمل -نتيجة لذلك- وفق أسسٍ قانونية مختلفة، كما أن لها هيكلًا مختلفاً.

قاعدة فقهية: تجنبُ الغرر (عن طريق التبرع) وتجنبُ الربا

تجنبُ الغرر

تختلف الطبيعة القانونية للتأمين التجاري عن الطبيعة القانونية للتكافل، الأمر الذي يفرضُ حداثة تطور التأمين الإسلامي. عدَّ علماءُ المسلمين أن التأمين التعاوني في ظلِّ التمويل الإسلامي التقليدي لا يخلو من الغرر على الرغم من خلو قواعده التعاقدية من الميسر فيما يتعلّق بالربح و الأقساط (حيث لا يوجد هدفٌ ربحي مُحدّد). ويعودُ ذلكُ لعناصر الالتباس والجهالة الموجودين لحين تحقّق الفائدة: (يدفعُ المؤمن عليه الأقساط لتغطية حدثٍ قد يحصل وقد لا يحصل في المستقبل، وإن حصل فهناك التباسٌ في معرفة درجة الضرر). لذا كان لابدّ من استبدال هذا العقد بآخر. استغرق اكتشاف الحل بعض الوقت إلا أنه اكتشف أخيراً بتطبيق مبدأ الالتزام بالتبرع حسب المذهب المالكي في فقه المعاملات (الفقه التجاري الإسلامي).

في ظلِّ التكافل، تُدفعُ مساهمات المؤمن عليهم في صندوق التأمين التكافلي على هيئة أقساطٍ بقصد التبرع، وبالتالي فإن المنفعة العائدة على المؤمن عليه في حال خسارته تحصلُ على أساس التبرع المعتمد من قبل باقي المشتركين، وبالرغم من أن الغرر ما زال قائماً، إلا أنه جائزٌ في هذه الحالة وذلك أن الغرر يؤثر فقط في عقود المعاوضات ولا يؤثر في عقود التبرعات (عقد تبرعي مجاني).

تجنبُ الربا

تعمل شركات التأمين كافة على استثمار السيولة المالية في الأصول القابلة للاستثمار بهدف زيادة الدخل لتغطية طلبات المؤمن عليهم، إلا أن اقتراض الأموال في عقود التأمين التقليدي قد يحصلُ على أساسٍ ربوي. في حين تتجنب عقود التأمين الإسلامي المحرمات (بما فيها الربا على سبيل المثال لا الحصر) عن طريق استثمار السيولة المالية فقط في أصولٍ غير ربوية وكذلك عن طريق الاقتراض اللاربوي أيضاً.

الهيكل (لمحة عامة)

قد لا تأخذ شركات التكافل شكل شركات تعاونية محضة. وبدلاً من ذلك، توجد شركات هجينة مختلفة من مستويين حيث تتولّى شركة محدودة برأس مالٍ مساهم إدارة التأمين التكافلي ويُطلق عليها اسم مشغّل التكافل. يمتلك الأعضاء المشاركون في صندوق التكافل (حملة بوالص التأمين) الأموال الموجودة في الصندوق، في حين يتولّى مشغّل التكافل إدارة هذه الأموال عن طريق عقودٍ مختلفة تُجرى بين الطرفين كما جاء في الفقرة ٣ من هذا الفصل. ويتولّى مشغّل التكافل إدارة استثمارات صناديق التكافل (المشروع التجاري) وإدارة استثمار صندوق التأمين التكافلي في حالة التأمين التكافلي على الحياة والأسرة. وفي حال حصول عجزٍ تأميني في الفترة حين يزداد الطلب على التعويضات من الصندوق بما يتجاوز احتياطياته النقدية، فإن رأسمال مشغّل التكافل يدعم رأسمال الصندوق.

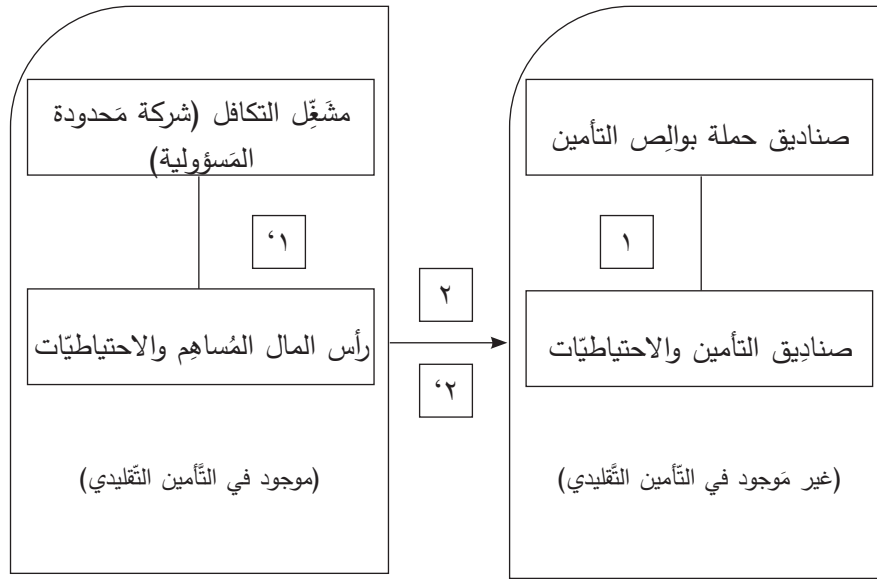
ويُعطى العجز في حال حصوله بوحدة أو أكثر من الطرق الثلاث الآتية:

١. عن طريق أي ترتيبٍ مالي مُباحٍ شرعاً
٢. عن طريق قرضٍ حسنٍ لا ربوي من أي طرف، بما في ذلك مشغّل التكافل بحيث يُعوّض النقص في الصندوق من الأرباح المستقبلية
٣. زيادة قيمة الاشتراكات التي يدفعها حملة بوالص التأمين إذا اتفق على ذلك عند توقيع العقد.

وتناقش الفقرة ٣ من هذا الفصل الآليات المُتبعة لتحقيق ذلك.

يُقدّم التّكافل حالياً بصيغتين مختلفتين:

- **تكاؤل غير ربحي:** يجري العمل بموجب هذه الصيغة على أساس جماعي أو تعاوني صرف بين المشتركين في مشروع التكاؤل بغض النظر عن الهيكل القانوني الرسمي. يُدير مجلس الإدارة العمل بالنيابة عن المشتركين جميعاً إذ أنه لا يوجد كيان مستقل لإدارة تلك الأعمال، وبالتالي فإن الهيكل من مستويين غير موجود. قد تكون بعض مشاريع التأمين الإسلامي مملوكة من قبل الحكومات (مثل الشركة الوطنية للتأمين التعاوني الإسلامي في المملكة العربية السعودية) وتعمل على أساس لا ربحي.
- **تكاؤل تجاري:** بموجب هذه الصيغة يُفوض الكيان التجاري (مشغل التكاؤل) بإدارة أموال الصندوق التكاولي. واعتماداً على القواعد المحددة في كل سلطة قضائية، إما أن يكون صندوق التأمين هذا جزءاً لا يتجزأ من مشغل التكاؤل (كما هو الحال في التأمين على الحياة في شركات التأمين التقليدية) مع الفصل الواضح بين أموال المساهمين وأموال المشتركين، أو قد يكون شركة مستقلة عن مشغل التكاؤل. تُقدم شركات التكاؤل في بعض البلدان عن طريق نافذة التأمين التقليدي. تُجزأ مساهمة المشتركين في التأمين على الأسرة (الحياة) إلى جزأين متساويين يُشكّل أحدهما جزءاً من أموال التكاؤل لتغطية مخاطر الوفاة، ويشكّل الآخر حساب استثمار شخصي (بصفته حساباً فرعياً من صندوق الاستثمار). يُقدم مشغل التكاؤل عادةً قرضاً حسناً غير ربوي لتغطية أي عجز في صندوق التأمين التكاولي، ويجب تسديد ذلك القرض من الفوائض المستقبلية لصندوق التأمين التكاولي.



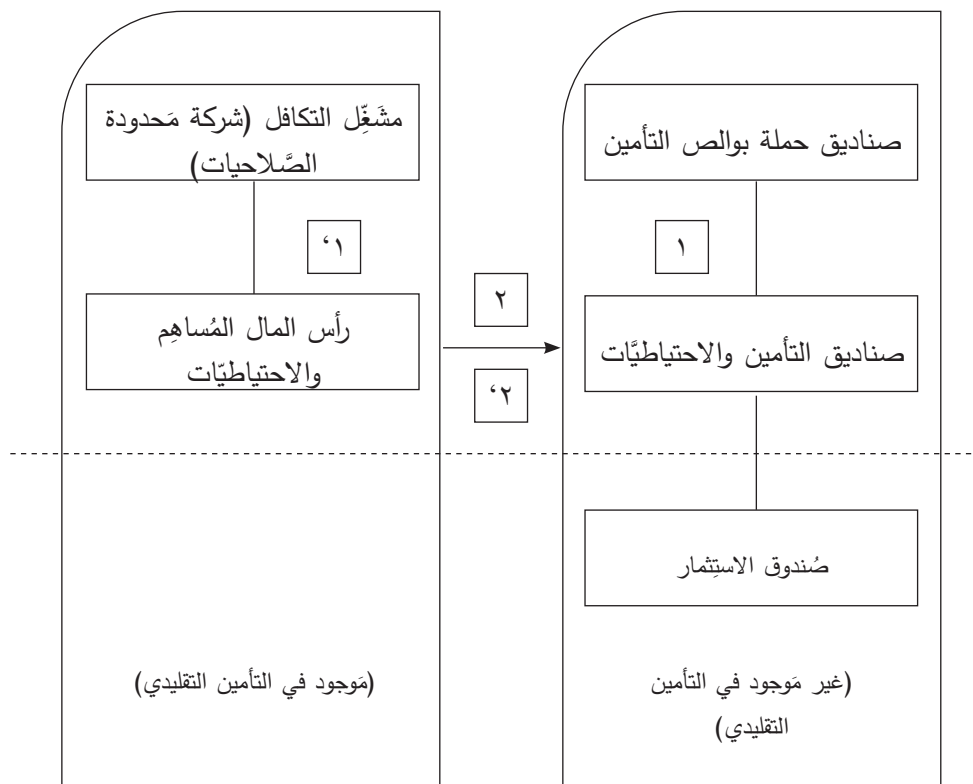
الشكل ١: مخطط مبسط لهيكل رأس المال في سياق التأمين التكاولي العام

١ - إذا كانت الشركة منفصلة، فإن أموال التأمين يُعهد بها لشركة أخرى مستقلة.

١' - مشغل التكاؤل شركة محدودة الصلاحيات ذات رأس مال مساهم واحتياطيات خاصة بها.

٢ - يوفر مشغل التكاؤل الإدارة والتأمين.

٢' - يُقدم مشغل التكاؤل قروضاً حسنة غير ربوية في حال وجود عجز تأميني.



الشكل ٢: مخطط مبسط لهيكل رأس المال في مشروع التأمين على الحياة التكافلي

- ١ - في حال كانت الشركة منفصلة، يُعهد بصناديق التأمين لشركة أخرى مُستقلة.
- ١' - مُشغل التكافل شركة محدودة الصلاحيات ذات حصة خاصة برأس المال المساهم والاحتياطيات.
- ٢ - يوفّر مُشغل التكافل الاستثمار والتأمين.
- ٢' - يُقدّم مُشغل التكافل قروضاً حسنة غير ربوية في حال وجود عجز في صندوق التأمين التكافلي.

$$\text{صناديق حملة بوالص التأمين} = \text{صناديق التأمين} + \text{صناديق الاستثمار}$$



الشكل ٣: مخطط تفصيلي لهيكل رأس المال في شركات التأمين المتعلق بالملكية

يُعدُّ مُشغِّل التكاثل مُلَازماً احتياطياً لرأس المال عندما تستدعي الحاجة، حيث يُصدر قرضاً حسناً (بدون فوائد) يُسدّد من فوائض التأمين اللاحقة. وتأخذ عُقودُ إدارة التأمين وإدارة الاستثمارات هيئة إما عُقود الوكالة أو عُقود المضاربة (انظر الفقرة ٣-٢).

تُقارَن هياكل مشاريع التأمين التكاثلي المُبينة في الشكّلين ١ و ٢ مع هياكل شركات التأمين التعاوني التقليدي والتأمين الفردي التقليدي على النحو التالي:

شركات التأمين التعاوني التقليدي

يمثّل الجانب الأيسر من الشكّلين ١ و ٢ رأس مال مُشغِّل التكاثل واحتياطياته الذي تعود ملكيته لحملة بوالص التأمين، وهو أمر غير موجود في شركة التأمين التعاوني التقليدي.

شركة التأمين التقليدية الخاصة

يُمثّل الجانب الأيمن من الشكّلين ١ و ٢ رأس مال حملة بوالص التأمين واحتياطياتهم، وهو أمر غير موجود في شركات التأمين التقليدية الخاصة. تُعدُّ صناديق التأمين واحتياطياتها جزءاً من احتياطيات حملة الأسهم. بينما في شركات التأمين على الحياة، تُعدُّ صناديق الاستثمار ملكاً لحملة الأسهم أيضاً لكن تلتزم الشركة بسداد المنافع المستحقة لحملة بوالص التأمين ويُصنّف ذلك تحت بند الالتزامات في الميزانية العمومية. ويتضمّن ذلك الحالة التي يمتلك فيها بعض حملة بوالص التأمين على الحياة الحق في الحصول على المنافع بما فيها عنصر المشاركة (مشاركة الأرباح) كما هو الحال في بوالص التأمين على الحياة الوقفية الربحية. إلا أن عنصر المشاركة لا يُعدُّ التزاماً مالياً إلا عند تحديد مقدار الأرباح مستحقة الدّفع لحملة بوالص التأمين (وهو ما يعرف بالمكافآت) كما يتبيّن لنا في الشكّل ٣.

١-٢-٣ مقارنة بين التكافل والتأمين التقليدي (الفردى والجماعى)

الهدف التعليمى

١-٢-٨ فهم الاختلافات بين التأمين الفردى التقليدى والتأمين الجماعى التقليدى والتكافل

تتشابه شركات التأمين التكافلى مع شركات التأمين التعاونى التقليدىة من حيث امتلاك حملة بوالص التأمين الكامل للشركة، بالرغم من حصر هذه الملكية بفئة محدّدة من حملة بوالص التأمين فى التأمين التعاونى التقليدى. كما تتشابه إدارة التأمين التكافلى مع إدارة التأمين الخاص التقليدى، حيث تُشارك شركة التأمين الخاص فى الأرباح المُتولّدة عن عمليّات الاستثمار.

يقدم الجدولُ التالى مقارنةً بين التأمين الخاص التقليدى والتأمين التعاونى التقليدى والتكافل بالنسبة إلى التأمين العام، وسُجّري معاً مقارنةً مشابهة بين التأمين التقليدى والتكافل فيما يتعلّق بالتأمين على الحياة، حيث تعودُ أرباحُ الاستثمارات فى الحالة الأخيرة إلى حملة بوالص التأمين فى كل من صناديق التأمين التعاونى والتقليدى. غير أنّ مُشغّل التكافل فى التأمين التكافلى يُشارك فى الأرباح بحصّة المضارب عن طريق إدارته للصندوق. توجدُ أيضاً بعضُ الخدمات (مثل التأمين مدى الحياة والنقّاعد مُحدّد الاستثمارات) التى لا يقدّمها التكافل لعدم امتثالها لأحكام الشريعة.

التأمين التقليدى (الفردى)	التأمين التقليدى (الجماعى)	التكافل
العقد	بوليصة على هيئة عقد تبادل تجارى (بيع وشراء بين المؤمن عليه - أو حامل بوليصة التأمين - وشركة التأمين. ويُقدّم جزء من موضوع العقد بمثابة تعويض يُقدّم من المؤمن للمؤمن عليه.	بوليصة على مبنى على المشاركة فى المخاطر على أساس المزج بين عقود التبرع والضمان (تعويض) الذى يتم بين الشخص المؤمن عليه ومجموع الأشخاص المؤمن عليهم (حملة بوالص التأمين) ممثلاً بشركة التكافل، وبين عقود الوكالة و/أو عقود المشاركة فى الأرباح. تُبرّم عقود (المضاربة) بين المؤمن عليهم ومُشغّل التكافل.
مسؤولية حملة بوالص التأمين/ المشاركين	يدفع حملة بوالص التأمين اشتراكات للصندوق بصيغة أقساط تُدفع لشركة التأمين التعاونى. تعود فوائض التأمين لحملة بوالص التأمين المسؤولين عن أي عجز أيضاً. عادةً تُحتجز الفوائض السنوية فى احتياطات التأمين لتعويض أي عجوزات سنوية.	يقدم حملة بوالص التأمين اشتراكات لمُشغّل التكافل. تعود فوائض التأمين لحملة البوالص المسؤولين عن أي عجز أيضاً. تختلف التدابير المطبقة والمتعلقة بتصرف فوائض التأمين أو العجوزات السنوية. فى بعض أنواع التكافل يكون للمؤمن حصّة من فوائض التأمين.

مسؤولية المؤمن/المشغل	المؤمن مسؤول عن دفع التعويضات بناءً على بوليصة التأمين مستخدماً في ذلك صناديق التأمين وصناديق المساهمين إذا دعت الضرورة.	صندوق الاشتراكات هو المسؤول عن التعويضات بناءً على بوليصة التأمين مستخدماً في ذلك صندوق التأمين.	يعمل مشغل التكافل بصفته مدير البرنامج ويدفع المنافع التكافلية من صندوق (التأمين) التكافل. في حال حدوث عجز في صندوق التكافل، يُتوقع أن يُقدّم مشغل التكافل قروضاً حسنة غير ربوية لتغطية العجز في صندوق التكافل.
الوصول إلى رأس المال	الوصول إلى رأس المال المساهم والدين مع إمكانية استخدام الديون الثانوية.	لا يُمكن الوصول إلى رأس المال و لكن يُعطى الحق بالوصول إلى الدين مع إمكانية استخدام الديون الثانوية.	يُمكن لمشغل التكافل الوصول إلى رأس المال المساهم، لكن لا يمكنه الاقتراض إلا عن طريق القروض الحسنة اللاربوية التي يمنحها المشغل بغرض ضمان صندوق التأمين.
استثمار الصندوق	لا توجد قيودٌ محدّدة عدا القيود المفروضة لأسباب احترازية.	لا يوجد قيدٌ محدّد عدا القيود المفروضة لأسباب احترازية.	تُستثمر أصول صناديق التكافل في أدوات مالية مُمتثلة لأحكام الشريعة.

٢. أنواع شركات التكافل

الهدف التعليمي

٢-٢-٨ معرفة نوعي التكافل: التكافل العام والتكافل العائلي

١-٢ مقدمة

يُميزُ عموماً في مجال التأمين: التأمين على الحياة وغيره مثل (التأمين العام والتأمين ضد الحوادث). يُعدُّ هذا التمييز ذا أهمية خاصة لأن التأمين على الحياة يشمل عادةً منتجات المدّخرات مثل سندات الوقف وصناديق التقاعد بدلاً من بوالص التأمين مدى الحياة. لا يعتمد التأمين على الحياة على نوعية التأمين فقط بل على أداء الاستثمار أيضاً. يُعدُّ أداء الاستثمار في سياق التأمين على غير الحياة أقلَّ أهميةً (لكن انظر التعليقات على المخاطر على المدى الطويل في الفقرة ٥).

٢-٢ التكافل العام والتكافل العائلي

يجوز أن يغطي التأمين الإسلامي جميع المخاطر التي يُغطّيها التأمين التقليدي تقريباً، طالما أن الموضوع المرتبط بهذا الخطر ممثّل لأحكام الشريعة الإسلامية. كما يمكن إجراء تمييز مُماثل للذي سبق بين التكافل العام والتكافل العائلي.

يوجد استثناء واحدٌ مهمٌ فيما يخصُّ بوالص التأمين مدى الحياة، وذلك عندما تُدفع المنفعة (أو التعويض) عند وفاة المؤمن عليه فقط، حيث يُعدُّ هذا مُنافياً للإسلام لاحتوائه على عنصري الميسر والعَرر. يُقدّم التأمين الإسلامي على الحياة عوضاً عن ذلك بوالص الوقف التي تُعدُّ في الأساس برامج ادخارٍ بتاريخ استحقاق مُتضمنةً منفعة عوضاً مُحدّداً في حالة وفاة

المؤمن عليه قبل ذلك التاريخ. يُشار إلى هذا النوع من البوالص عموماً باسم 'التكافل العائلي'، ويجوز أن تتضمن ميزات مثل برامج التقاعد وبرامج الإخار لتعليم الأطفال والتأمين الصحي (على الرغم من أن الأخير ينطوي على خصائص مخاطر التأمين العام). وبما أن عقود التكافل لا تستثمر في أصول ذات فوائد ربوية، فإن القدرة على القيام باستثمارات ملائمة يُعد أمراً مهماً في التكافل العائلي على وجه الخصوص.

٢-٣ المؤسسات الرائدة في مجال التأمين الإسلامي

سنستعرض معاً بعض المؤسسات الرائدة في مجال التأمين الإسلامي. لعبت المصارف الإسلامية دوراً مهماً في تأسيس أوائل شركات التكافل، ويعود ذلك جزئياً إلى احتياجاتها الخاصة لتأمين الأصول. ومع تطور القطاع المصرفي الإسلامي، بدأ التكافل بالظهور على الرغم من أن هيئات الرقابة الشرعية سمحت لهذه المصارف باللجوء إلى التأمين التقليدي بدافع الضرورة فقط.

١. شركة التأمين الإسلامية السودانية، التي كانت أول شركة تأمين إسلامية وتأسست عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م في الخرطوم من قبل مصرف فيصل الإسلامي السوداني.
٢. الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، التي تأسست في الرياض، المملكة العربية السعودية، عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م بموجب مرسوم ملكي وهي شركة مملوكة من قبل الحكومة بنسبة ١٠٠٪.
٣. شركة تكافل ماليزيا بيرهارد: تأسست في ماليزيا في عام ١٩٨٤م.
٤. شركة التأمين الإسلامية العربية، أنشئت عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م في دبي من قبل مصرف دبي الإسلامي.
٥. الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين، تأسست عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م في البحرين.
٦. الشركة العالمية للتأمين الإسلامي، تأسست عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م في البحرين. قام مصرف البحرين الإسلامي بدورٍ مهم في تأسيسها وفي استثمار أموالها.
٧. الإسلامية للتأمين المحدودة، تأسست عام ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م في الأردن من قبل البنك الإسلامي الأردني.

٣. هيكل شركات التكافل

الهدف التعليمي

١-٣-٨ فهم هيكل التكافل: فصل أموال المشاركين عن أموال مشغل التكافل ودور القرض الحسن (قرض بدون فوائد)

١-٣ مقدمة

كما رأينا معاً في الفقرة ٢-٢-٢، يتألف هيكل التأمين التكافلي من مستويين: (أ) صندوق (أو صناديق) يخص حملة بوالص التأمين، و(ب) شركة محدودة برأس مال (مشغل التكافل) تتولى إدارة المشروع، بما في ذلك النشاطات المتعلقة بالتأمين والاستثمار. أما الصناديق التي تعود لحملة البوالص، فتتألف من صندوق تأمين بالإضافة إلى -في حالة التكافل العائلي- صندوق استثماري (كما هو مبين أدناه).

تستثمر أموال حملة البوالص في الشركات التعاونية والصناديق المشتركة التي يعترف بها القانون في بلدان معينة، وتفصل هذه الشركات فعلياً عن شركة التكافل لكنها ترتبط بها تعاقدياً. أما في البلدان التي لا يسمح قانونها بتأسيس شركات من دون

رأس مال، فنُدار أموال حملة البوالص من قبل مُشغَل التَّكافل دون أن يُعهدُ بها إلى كيانٍ قانونيٍّ آخر مُستقل (مثل حسابات الاستثمار في المصرف الإسلامي). لكن يتَّضحُ في كلتا الحالتين أن أموال حملة البوالص ليست جزءاً من أموال مُساهمي مُشغَل التَّكافل (انظر إلى الشَّكلين ١ و ٢ في الفقرة ٢-٢-١).

يشمل التَّكافل وظيفتين:

- خدَمات التَّأمين، مثل إعداد وثيقة التَّأمين وتَحصيل الاشتراكات المُتمثلة في: الأقساط وتَقْييم المُطالبات وتَوَزيع التَّعويضات.
- خدَمات الاستثمار عن طريق إدارة صناديق الاستثمار سواءً على أساس المُضاربة أو الاستثمار على أساس الوكالة.

٢-٣ الهيكل المكوّن من مُستويين وآليّاته

الهدف التعليمي

٢-٣-٨ فهم النماذج الثلاثة للتأمين وإدارة الاستثمارات في صندوق التَّكافل: الوكالة والمُضاربة ونموذج مُختلط يضمُّ الوكالة والمُضاربة

من أهم الأسباب (وهو في الواقع السَّبب الاقتصادي - وليس القانوني - الوحيد) لاستخدام الهيكل المكوّن من مُستويين في شركات التَّكافل هو حاجة صندوق التَّأمين لدعم رأس المال في حال حدوث عجز في التَّأمين يتجاوز كمية الاحتياطيات في الصندوق مما قد يتسبب في إفلاسه. يُوفّر مُشغَل التَّكافل دعم رأس المال في المبدأ وهو شركة محدودة برأس مالٍ مُشترك. أما آليّة دعم رأس المال الذي تُقدّمه الشركة المحدودة إلى صندوق التَّأمين، فتتجلى في منح قرضٍ بدون فوائد (قرضٍ حسن) للصندوق بغرض تغطية مبلغ العجز. ينبغي تسديد القرض من فوائض التَّأمين اللاحقة، وبالتالي لا يتعرّض مُشغَل التَّكافل لمخاطر التَّأمين مُباشرةً، لأن في ذلك تعاضاً مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وينبغي التنويه هنا إلى أن القرض لا يزيل العجز لأنه لا يزيد صافي الأصول في محفظة صندوق التَّأمين، لكن الغرض منه تمكين الصندوق من الوفاء بالتزاماته الحالية. كما قد يكون مثل هذا القرض ضرورياً للصندوق الذي لا يعاني من عجزٍ في ميزانيته لكنه يفتقر إلى السيولة الكافية لتغطية التزاماته الحالية.

وبما أن القرض الحسن قانونياً هو قرضٌ بدون فائدة، فإن مُشغَل التَّكافل غير ملزم تعاقدياً بتقديمه، وعوضاً عن ذلك هناك حاجة إلى سنّ اللوائح التنظيمية وفرضها لضمان التزام مُشغَل التَّكافل قانونياً. وتُعزى الحاجة إلى ذلك القرض على الأقل في بعض الحالات إلى السياسات الإدارية وإجراءات مُشغَل التَّكافل، ويتحمّل بالتالي بعض المسؤولية فيها.

يثير هذا مسألة تعويض رأس مال الشركة المحدودة، إذ تفرّض السلطات التنظيمية على الشركة امتلاك قدر كافٍ من رأس المال والاحتياطيات لتوفير تسهيلات القرض الحسن، الذي في حال سحبه لا يكون قابلاً للتَّعويض في حدِّ ذاته ولا يُمكن فرض أي رسوم لقاء توفير هكذا تسهيل. لكن مُشغَل التَّكافل يتقاضى رسماً في مقابل عمله بصفة مُشغَل التَّكافل، وذلك لقاء تأمين الاستثمارات في صندوق التَّأمين وإدارتها، ولقاء إدارة صندوق الاستثمار الخاص بحملة البوالص في حالة التَّأمين التَّكافلي العائلي. وينفَّذ ذلك عادةً وفقاً لأحد النماذج القانونية الثلاثة الآتية (على الرغم من وجود نماذج أخرى):

١- نموذج الوكالة (عقد وكالة بين الشركة المحدودة وحملة البوالص)

تُستخدم في هذا النموذج علاقة مُوكَّل أصيل - وكيل للقيام بكلِّ من نشاطات الاستثمار والتأمين. دعونا نتعمَّق معاً لفهم المقصود من علاقة مُوكَّل أصيل - وكيل هنا، المُوكَّل الأصيل هو: الطرف الذي يدفع المال للحصول على الخدمة، والوكيل هو الطرف الذي يُقدِّم الخدمات، وفي سياق التأمين يتصرف مُشغِّل التكافل بصفته وكيلاً عن المُستثمرين في تسيير أمور صندوق التكافل.

يتحمَّل المشاركون أو (حملة البوالص) جميع مخاطر الصندوق وتعود عليهم منافع تشغيله، ولا يتحمَّل مُشغِّل التكافل أيّاً من مخاطر التأمين الناتجة عن الصندوق، كما لا يتحمَّل أي عجز أو فائض في الصندوق. بدلاً من ذلك، يتلقَّى مُشغِّل التكافل رسماً مُحدداً يُسمَّى رسم الوكالة لقاء إدارته للعمليات نيابةً عن المُستثمرين، الذي يأتي عادةً على هيئة نسبةٍ مئوية من قيمة الاشتراكات المدفوعة. لكن يشتمل أجر مُشغِّل التكافل عموماً على رسوم الأداء من الأرباح الناتجة، وتُعدُّ هذه الرسوم بمثابة حافز له لإدارة الصندوق على نحو فعال. كما تستند استثمارات صندوق التكافل على عقود الوكالة أيضاً، فيقتاضي مُشغِّل التكافل بموجب ذلك رسوماً من المُشاركين مقابل الخدمات المُقدمة وقد تحتوي تلك الرسوم أيضاً على مُكوّن مُتعلِّق بالأداء.

٢- نموذج المضاربة: (عقد مضاربة بين شركة محدودة وحملة البوالص)

في هذا النموذج، يعمل مُشغِّل التكافل بصفته المضارب (مدير المشروع)، أما المشاركون فيعملون بصفتهم أرباب المال (مُزودي رأس المال). يُحدِّد العقد كيفية المشاركة في الأرباح والفوائض الناتجة عن التكافل بين مُشغِّل التكافل والمُشاركين، حيث يتحمل هؤلاء الخسائر بمُفردهم بصفتهم مُزودي رأس المال، إلا إذا كان مُشغِّل التكافل مسؤولاً عن الخسارة نتيجة لسوء سلوكه أو إهماله أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد، ولا يحقُّ للمضارب تلقّي أيّ تعويض عن جهوده في حالة الخسارة. يأتي رسم التأمين في هذا النموذج على هيئة نسبةٍ مئوية مُحددة من فائض التأمين، أما رسم إدارة الاستثمار فيأتي على هيئة نسبةٍ مئوية مُحددة من أرباح الاستثمار. لكن يجوز للمضارب أن يحصل على حصة في إيرادات الاستثمار فقط، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور النموذج الثالث.

٣- النموذج المختلط (مزيج من عقود الوكالة والمضاربة)

في هذا النموذج، يُعتمد عقد الوكالة لنشاطات التأمين، في حين يُعتمد عقد المضاربة لإدارة الاستثمار في صندوق التكافل. وبالإضافة إلى الرسم الثابت الذي يتقاضاه مُشغِّل التأمين بصفته وكيلاً للتأمين، فإنه يحصل أيضاً - بصفته مضارباً لإدارة الاستثمار - على نسبة مئوية مُحددة من دخل الاستثمار، بما في ذلك الدخل المُكتسب من الأصول المُمولة من صندوق التأمين. وتعتمد شركات التكافل هذه المقاربة، التي تفضّلها بعض المنظمات الدولية والجهات التنظيمية في القطاع المالي (مثل مصرف البحرين المركزي)، على نطاقٍ واسعٍ في الممارسة العملية.

يعترض بعض العلماء المسلمين على الآلية الثانية المذكورة أعلاه (نموذج المضاربة المطلقة) وذلك للأسباب الرئيسية التالية:

- نموذج المضاربة المطلقة يعني أن المضارب يعمل فقط من أجل تحقيق الربح، وهو أمرٌ ممكن فقط من عوائد الاستثمار.
- من شأن نموذج المضاربة المطلقة أن يُعرِّض مُشغِّل التكافل إلى مخاطر أكبر لأنه يحصل على العوائد حصراً إذا كانت استثماراته مولدة للأرباح.

تختلف الأرباح عن فائض التأمين في مشاريع التأمين التعاوني، إذ إن القيمة المتوقعة لفائض التأمين معدومة (حيث الفوائض والعجز متعادلان مع مرور الزمن) إلا إذا كان هناك نية في بناء الاحتياطيات لصندوق التأمين. كما يُعدُّ أي فائض مُلكاً لحملة البوالص باستثناء نسبةٍ مئوية مُحددة من الاستثمار الممول من صندوق التأمين كما هو الحال في الآلية الثالثة.

يمكن أن تُحَفَظ الآليَّة الثانية (نموذج المضاربة المطلقة) مُشغِّل التَّكافل على تحقيق فائضٍ تأميني ضخمٍ من أجل الحُصول على مُكافأة أكبر، وهو ما لا يتَّفَق مع مَصالح حملة بوالص التَّأمين أو مع مفهوم التَّأمين المُشترك. وعلاوةً على ذلك، ستحصل الشَّركة المحدودة بصفتها مُضاربة على حِصة في فوائض التَّأمين لكنَّها لن تُشارك في تحمُّل العجز. في المُقابل، تُحَفَظ الآليَّة الثالثة (النموذج المُختلَط) مُشغِّل التَّكافل للحُصول على أرباح الاستثمار من دون السَّعي إلى الإفراط في فائض التَّأمين.

٣-٣ العقود الفقهية المُستخدمة في التَّكافل - مُلخَص

الهدف التَّعليمي

٣-٣-٨ معرفة العقود الماليَّة الإسلاميَّة المُستخدمة في التَّكافل

كما رأينا معاً، العقود الرُّئيسية في فقهِ المُعاملات والمُستخدمة في التَّأمين الإسلامي هي عَقودُ ضَمَان أو تَعويض بين المؤمن عليه وصندوق التَّأمين التعاوني، وعقود التزام بالتبرُّع بصفتها الأساس الذي تُدفع بموجبه مُساهمات حملة البوالص، وعقود وكالة و/أو مُضاربة بصفتها الأساس الذي يتعهَّد مُشغِّل التَّكافل بموجبه بإدارة خدمات التَّأمين والاستثمار نيابةً عن حملة البوالص.

مثال

قرر كل من سعيد وعَمَّار والتَّعاقد مع شركة السَّعادة للتَّأمين الإسلامي من أجل الحصول على بوالص التَّكافل الأسري لتوفير الحماية لأسرهم في حالة الوفاة أو عند إصابتهم بإعاقة على المدى القصير أو الطويل، الأمر الذي سيؤدي إلى تغطية نفقات مُتعدِّدة مثل تكاليف الجنازة أو فواتير المُستشفى. يدفع كلُّ منهم مُساهمةً سنويَّة قدرها خمسة آلاف جُنيه إسترليني وتُقسم المُساهمة الأخيرة إلى جُزأين يشكِّلان صندوق التَّأمين (ضد مخاطر الوفيات والمرَض) وصندوق الاستثمار على التَّوالي لحملة البوالص. تُحدَّد المزايا التي يدفعها الصندوق في حالة الوفاة والمرَض بدقَّة في العقد. يشبه صندوق الاستثمار هذا برنامج ادخار يُستحق في عُضون عشرِ سنوات، ويجدر التَّنويه إلى أن شركة السَّعادة هي شركة مُستقلة ينفصل رأس مالها واحتياطياتها (صناديق استثمار حملة الأسهم) عن أموال حملة بوالص التَّأمين (التَّأمين والاستثمار). تُدير شركة تأمين السَّعادة صندوق التَّأمين لحملة البوالص على أساس الوكالة، في حين تُدير صندوق استثماراتهم على أساس المضاربة. يُمثِّل حملة البوالص في صندوق الاستثمار أرباب المال، في حين يؤدي مُشغِّل التَّكافل دورَ المضارب. ووفقاً لاتِّفاقيَّة المضاربة، تبلغ نسبة تقاسم الأرباح بين المضارب (مُشغِّل التَّكافل) وربِّ المال (حملة بوالص التَّأمين) ٢٠٪: ٨٠٪ على التَّوالي. تستثمر شركة تأمين السَّعادة المال بصفتها وكيلاً لصندوق التَّأمين في استثماراتٍ مُمتلئةٍ لأحكام الشَّريعة. يُولَّد صندوق التَّأمين عشرة ملايين جُنيه إسترليني خلال السَّنة الماليَّة. تُحسب أjour شركة تأمين السَّعادة بنسبة ٥٪ من الأرباح (نصف مليون جُنيه إسترليني)، ويُعاد الفائض المُتبقِّي (تسعة ملايين ونصف مليون جُنيه إسترليني) إلى حملة البوالص ويُحتفظ به في صندوق التَّأمين لتوفير الملاءة الماليَّة في حال تعرُّث حصص المُستثمرين. أما في صندوق الاستثمار، فتستثمر شركة السَّعادة بصفتها مضارباً (رائد أعمال) أموالَ الصندوق في استثماراتٍ مُمتلئةٍ لأحكام الشَّريعة الإسلاميَّة. يُولَّد صندوق الاستثمار خلال السَّنة الماليَّة ٢٠ مليون جُنيه إسترليني، وتُحسب حصة المضارب المخصصة للشركة بنسبة ٢٠٪ (٤ ملايين جُنيه إسترليني) أما الفائض المُتبقِّي (١٦ مليون جُنيه إسترليني) الذي يمتلكه حملة البوالص، فيُعاد استثماره عادةً في صندوق الاستثمار. في حال وفاة سعيد قبل استحقاق بوليصة الاستثمار، تدفع شركة السَّعادة بوصفها وكيلاً عن حملة البوالص المبلغ المتفق عليه بموجب العقد في حالة الوفاة لورثة سعيد. وعند نهاية مُدة اتِّفاق التَّكافل سيُعيد صندوق الاستثمار رأس مال المُستثمرين الموجود في الصندوق، أي كامل المبلغ المُستثمر بالإضافة إلى الدَّخل النَّاتج عن إعادة الاستثمار أو الأرباح مَحْصوماً منه الخسائر.

أما بالنسبة لعمّار وصباح بصفّتهم أرباب المال فسيُتلقون أموالهم المُستثمرة في صندوق الاستثمار بالإضافة إلى الدخل الناتج من إعادة الاستثمار أو الأرباح مخصوماً منها الخسائر.

٤. الفائض التأميني والمخصصات الفنية

الهدف التعلّيمي

٨-٣-٤ فهم قواعد توزيع الفائض التأميني في التأمين التكافلي: تعريف الفائض التأميني وطبيعة المخصصات الفنية وتوزيعها وقواعد توزيع الفائض التأميني

٤-١ تعريفات

يُعرف الفائض التأميني عن فترة مُحدّدة كما يلي:

- الاشتراكات المقبوضة أو الذّم مُستحقّة القبض عن هذه الفترة، مضافاً إليها
- الدّخل الناتج عن الاستثمارات المتولّد من صندوق التأمين، مطروحاً منه
- المطالبات الحاصلة أثناء هذه المدة (الذّم المدفوعة أو المُستحقة)، صافية من مبلغ إعادة التأمين (انظر الفقرات أدناه)
- نفقات إدارة التأمين مُتضمّنة رسم التأمين مُستحقّ الدّفع لمُشغّل التكافل، مطروحاً منها أو مضافاً إليها
- التّغيرات في المخصصات الفنية

إن المخصصات الفنية، على كونها مقدّرة للمطالبات المحتملة في المستقبل المستحقة الدفع لتغطية الأحداث المؤمنة التي حدثت بالفعل (أو آثار مثل هذه الأحداث التي تغطيها البوليصة) هي التزامات وليست جزءاً من رأس المال. إنّ المبالغ المجنّبة من دخل الأقساط في فترة الاحتفاظ بها في المخصصات الفنية ليست جزءاً من الفائض التأميني خلال الفترة المعنية.

٤-٢ التّطبيق على التأمين التكافلي

يمتلك حملة بوالص التأمين الفائض التأميني في مشاريع التأمين التكافلي على غرار ما هو مُتبع في شركات التأمين الجماعي. لذلك يُعاد توزيع الفائض في فترة ما على حملة البوالص في حال عدم وجود حاجة لبناء الاحتياطيّات الماليّة أو لسداد قرض غير ربوي لمُشغّل التكافل، وذلك وفقاً للقواعد التّالية:

- توزيع الفائض بما يتناسب مع قيمة المُساهمات المدفوعة من قبل حملة بوالص التأمين، بصرف النظر عن أي مطالبات مُقدّمة من قبل حملة تلك البوالص.
- توزيع الفائض بما يتناسب مع قيمة الأقساط المدفوعة من قبل حملة البوالص عن الفترة المُحدّدة مع الأخذ بالحسبان فيما إذا كان لدى حملة البوالص أي مطالبات مدفوعة، وذلك وفقاً لإحدى الطّرق التّالية:

- لا يحصل حملة البوالص ذوي المطالبات المدفوعة على أي حصص في التوزيع عن الفترة.
- عند احتساب الحصص النسبية المدة للتوزيع، يُعطى حملة البوالص أصحاب المطالبات المدفوعة نصف ما كان سيوزع عليهم عن الفترة فيما لو لم تكن لديهم أي مطالبات مدفوعة.
- يحصل حملة البوالص أصحاب المطالبات المدفوعة على حصصهم المتناسبة مع الفائض بعد اقتطاع قيمة المطالبات التي دُفعت لهم أثناء الفترة المحددة، وفيما إذا كانت قيمة تلك المطالبات تساوي حصة حامل البوليصة من الفائض أو تفوقها يكون نصيبه في التوزيع مساوياً للصفر.

وتوجد في بعض مشاريع التأمين التكافلي قاعدة تُوزع بموجبها نسبة مئوية محددة من الفائض التأميني على حملة البوالص في حين يُعاد الباقي إلى الاحتياطيات.

٥. اعتبارات خاصة بقطاع التكافل

الهدف التعليمي

- ٨-٤-١ فهم المخاطر المرتبطة بالمطالبات في التأمين التكافلي وطرق التخفيف من حدتها: طبيعة المخصصات الفنية للتأمين التكافلي العام وآثار حجم تجميع المخاطر وطبيعة صندوق التأمين والاستثمار في التأمين التكافلي على الحياة وترتيبات تجميع المخاطر الداخلية

٥-١ التكافل العام (على غير الحياة)

يشكل الاحتفاظ بكميات كافية من المخصصات الاحتياطية للأمور الفنية ميزة أساسية للتأمين العام ضد الحوادث. وهذه هي بالتحديد حال ما يُسمى بالمخاطر "طويلة الأجل" التي يمكن تقديم المطالبات فيها بعد عدة سنوات من زمن وقوع الحادث المؤمن. ومن أحد الأمثلة الشائعة على ذلك هي مطالبات عقود تأمين العمال ضد الحوادث، حيث تُستخدم مثل تلك العقود لتأمين العمال المتقاعدين الذين يعانون من الأمراض التي لها علاقة بالمؤسسات الصناعية. وفي شركات التأمين ذات مبالغ المخصصات الفنية الضخمة، تُشكل عوائد الاستثمار المكتسبة من الأموال المحتفظ بها مساهمة كبيرة في صندوق التأمين.

وبخلاف ذلك، تميل المخاطر التي تغطيها بوالص التأمين مثل تأمين السيارات والتأمين ضد الحريق على احتوائها على مخاطر قصيرة الأجل، إذ إن الغالبية العظمى من تلك العقود تكون عادةً بعد فترة قصيرة نسبياً من زمن وقوع الحادث المؤمن عليه. وبالتالي ليست هناك حاجة لنفس المبالغ الضخمة من المخصصات الفنية.

يُحسب خبراء شؤون التأمين المبالغ المطلوبة لتشكيل المخصصات الفنية بناءً على الجداول الإحصائية وحسب سجل المطالبات لكل فئة من المخاطر، وفي بعض الحالات لكل فئة من حملة البوالص. ويُتخذ إجراء إعادة التأمين بمثابة وسيلة لتخفيض الكميات اللازمة من المبالغ المالية المخصصة للحالات الفنية (كما سنرى في الفقرة ٦ من هذا الفصل) عن طريق تحويل جزء من المخاطر إلى شركة إعادة التأمين، حيث يسمح هذا الإجراء بتقاسم تحمل المخاطر بين شركات التأمين المختلفة.

وكلما ازداد تجميع المخاطر، يزداد تطبيق قانون الأعداد الكبيرة على المبلغ الإجمالي للمطالبات الحاصلة خلال فترة محددة، التي تتساوى بين عدد أكبر من حملة بوالص التأمين، الأمر الذي يوفر سجل مطالبات شاملاً وأكثر سلاسة، ويُقلل

التأمين الإسلامي - التكافل

من احتمال وجود عجز كبير في التأمين. ومع تقلص حجم جميع المخاطر (بمعنى عدد أقل من حملة البوالص) تزداد مخاطر حصول عجز مالي ضخم قبل أن تُبنى الاحتياطات الكافية. وتأتي من هنا أهمية وفورات الحجم في قطاع التأمين. وكما هو الحال مع التأمين التقليدي يواجه التأمين التكافلي مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان بالإضافة إلى المخاطر الشرعية، أو عدم الامتثال لأحكام الشريعة وتضارب الآراء في ذلك.

٢-٥ التكافل العائلي على الحياة أو الأسرة

تتمثل مهمة صندوق التأمين في التأمين التكافلي على الحياة بتلبية متطلبات المنافع المستحقة في حال الوفاة. إذا توفي حامل البوليصة قبل حلول فترة استحقاق دفع البوليصة، يستخدم خبراء شؤون التأمين الجداول الإحصائية التي جمعوها والمعروفة باسم جداول معدل الوفيات في حساب الأقساط مع الأخذ في الحسبان العمر والجنس والصفات الشخصية مثل (المهنة، مدخن أو غير مدخن) لحامل البوليصة. وبناءً على الجداول السابقة مع الأخذ بحجم التعويض عند الموت في الحسبان، تُوزع الأقساط المدفوعة من قبل حامل البوليصة بين صندوق التأمين وصندوق الاستثمار.

يُقسم صندوق الاستثمار بدوره إلى حسابات استثمار شخصية مخصصة لكل حامل بوليصة. ويتألف رصيد حساب حامل البوليصة من دفعات أقساط مساهماته التي قيدت في صندوق الاستثمار بالإضافة إلى الحصص المتناسبة من العوائد المكتسبة من استثمار أصول الصندوق.

المعاشات التكافلية

يعد نظام المعاشات التكافلية من فئة المساهمات المحددة وليس النوع ذو المنافع المحددة. بعبارة أخرى، إن مبلغ المعاش المستحق الدفع عند استحقاق البوليصة ليس مبلغاً محدداً إنما يعتمد على: رصيد حساب حامل البوليصة والعوائد المتاحة على الأصول التي يمكن استثمار ذلك الرصيد بموجبها مرة أخرى.

٣-٥ ترتيبات تجميع المخاطر الداخلية

في سياق مشاريع التأمين، قد نجد عدداً من تجمعات المخاطر المختلفة وصناديق التأمين ضد فئات متعددة من المخاطر مثل الحريق والمركبات والزحلات البحرية. وضمن فترة محددة، قد يحتوي أحد الصناديق على فائض تأميني في حين وجود عجز في صندوق آخر. في هكذا حال، إذا سمح بتعويض العجز بين الصناديق داخلياً عن طريق الفائض في الصندوق التالي أو ما يدعى بترتيبات تجميع داخلي للمخاطر (التكافل)، ستقل مخاطر عدم وجود ملاءة مالية على نحو كبير وخاصة في شركات التأمين ذات الحجم المتواضع.

من جهة أخرى، إذا كان أحد الصناديق يعاني من عجز دائم، فهذا يعني أن قيمة أقساط التأمين المدفوعة من قبل حملة بوالص ذلك الصندوق لهذه الفترة منخفضة جداً (أو المساهمات في حالة التأمين التكافلي). في مثل تلك الحالات، سيؤدي الاستمرار بالاعتماد على فائض الصناديق الأخرى للمحافظة على ملاءة الصندوق المالية، بدلاً من رفع قيمة الأقساط مقابل فئة المخاطر التي يُعطىها ذلك الصندوق إلى تلقي حملة البوالص الذين يُعطىهم الأخير إلى تلقي دعم غير عادل من قبل باقي حملة البوالص. وتجنباً لعدم العدالة هذه، اتخذت مشاريع التكافل قواعد تحدد الأمور المسموح بها عند التجميع الداخلي للمخاطر.

٦. إعادة التأمين وإعادة التكافل

الهدف التعليمي

٨-٤-٢ فهم كيفية عمل شركات إعادة التكافل: تمويل إعادة التكافل ومكان إعادة التكافل واللجوء إلى إعادة التأمين في غياب خيارات إعادة التكافل القابلة للتطبيق

إعادة التأمين عبارة عن صيغة من صيغ التأمين حيث يكون حملة البوالص من شركات التأمين التي تستخدم إعادة التأمين للحد من التركيز المفرط للمخاطر. بناءً على هذا، يدفعون نسبةً من أقساط تأمينهم المستحقة إلى شركة إعادة تأمين مقابل تغطية نسبة من المخاطر التي يتعرضون لها في فئة معينة عندما تتجاوز الحدود المعقولة. وتُعرف شركة التأمين التي تنقل بعض مخاطرها ودخل أقساطها التأمينية إلى شركة إعادة التأمين باسم الشركة المتنازلة [بالإنجليزية: cedant].

هناك نوعان من الفئات الأساسية لإعادة التأمين: المتناصب وموقف الخسارة. في سياق إعادة التأمين المتناصب، ينقسم المؤمن المتنازل المخاطر مع مُعيد التأمين وفقاً للنسب المتفق عليها. في حالة إعادة التأمين لإيقاف الخسارة، يلبي مُعيد التأمين أي مطالبات تزيد عن الحد المتفق عليه. يهيمن على قطاع إعادة التأمين عدد قليل من شركات إعادة التأمين الدولية الكبيرة جداً التي تعمل وفقاً للمبادئ التقليدية. لا يوجد سوى عدد قليل من شركات إعادة التأمين التي تعمل وفق مبادئ التأمين الإسلامي (إعادة التكافل)، التي تُعد أصغر بكثير وتعمل في الأسواق الوطنية أو الإقليمية حصراً. لكن تُعد إعادة التأمين مهمة في قطاع التكافل بسبب الحجم الصغير نسبياً ورأس المال المحدود في كثير من شركات التكافل.

نتيجة لذلك، أجاز بعض علماء المسلمين لشركات التكافل أن تُعيد التأمين مع شركات إعادة التأمين التقليدية بدافع الحاجة الماسة أو الضرورة القصوى. غير أن هذا أمرٌ مثير للجدل ومن المرجح اتخاذ خطوات لتوسيع نطاق التغطية التي يُقدمها قطاع إعادة التكافل في المستقبل. من المهم التّويه هنا إلى خضوع أي استخدام لإعادة التأمين التقليدي لموافقة هيئة الرقابة الشرعية على أساس كل حالة على حدة.

٧. الحوكمة والالتزام الشرعي

الهدف التعليمي

٨-٤-٣ معرفة مسؤولية مُشغل التكافل فيما يتعلق بالامتثال الشرعي

كما هو الحال مع المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، تخضع عمليات شركات التكافل لقواعد الفقه الإسلامي التجاري (فقه المعاملات). في بعض البلدان مثل ماليزيا والسودان، توجد هيئة شرعية مركزية تُصدر قرارات الشريعة وتوجيهاتها الشرعية القابلة للتطبيق، أي الفتاوى الواجب الالتزام بها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية. ففي ماليزيا، يُصدر المصرف المركزي المعايير الأساسية للتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتُعد هذه المعايير ملزمة. وتقع مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على عاتق مجلس الإدارة وإدارة المؤسسات المالية الإسلامية التي يتعين عليها وضع تنظيم داخلي مناسب لضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. عادةً ما يضم هذا المجلس على الأقل مُستشار شريعة إسلامية مُستقل

التأمين الإسلامي - التكافل

واحد بدوام جزئي. يمكن تنظيم وظيفة المراجعة وتدقيق الحسابات الداخلية بطريقة تُوفّر الامتثال الداخلي لأحكام الشريعة، كما يمكن للمدققين الخارجيين شمل تدقيق الامتثال لأحكام الشريعة في نطاق تدقيقهم وتقديمهم للتقارير.

في حالة شركات التكافل، فإن الإدارة هي إدارة مُشغّل التكافل. تفتقر معظم البلدان إلى هيئة شريعة مركزية، لذا تحتوي كل مؤسسة مالية إسلامية على هيئة رقابة شرعية خاصة بها تُصدر الفتاوى المعمول بها. تشكل هيئة الرقابة الشرعية في هذه الحالة جزءاً أساسياً من هيكل الحوكمة لجميع المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك شركات التكافل.

٨. ملاحظات ختامية

تتيح الشريعة الإسلامية اتخاذ تدابير مناسبة لإدارة المخاطر، ولكن لا يُسمح بها إلا على أساس مشترك حيث يغطي المؤمن عليهم خسائر بعضهم البعض على أحداث سلبية محددة. كما تتيح الشريعة المعاشات، والتأمين الصحي، والتأمينات الأخرى ولكن ليس الوضع كذلك فيما يتعلق بالتأمين على الحياة.

أسئلة نهاية الفصل

١. ما هي مكانة التكافل في الإسلام؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-١
٢. كيف تختلف شركات التكافل عن شركات التأمين التقليدي المشترك؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٢-١
٣. كيف يُقارن التأمين الخاص التقليدي مع التأمين الإسلامي؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٢-١
٤. صف هيكل التَّكافل المكوّن من مُستويين.
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٣
٥. ما النماذج الثلاثة المُستخدمة لدفع أجور مُشغّل التكافل لقاء عمله بهذه الصِّفة؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٣
٦. ما مساوئ نموذج المضاربة المطلقة كآلية لمكافأة مُشغّل التَّكافل من منظور حملة بوالص التأمين؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٣
٧. ما هي المخصصات الفنية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٤
٨. بيّن آلية بناء صندوق التَّكافل العائلي.
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٥
٩. ما هي إعادة التكافل وكيف تعمل؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٦
١٠. من المسؤول عن الامتثال لأحكام الشريعة في شركات التكافل؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٧

الفصل التاسع

الحوكمة الشرعية للشركات

١. حوكمة الشركات ٢٠٧
٢. حوكمة الشركات في المؤسسات المالية ٢١٠
٣. هيئة الرقابة الشرعية ٢١٢
٤. التدقيق الشرعي الداخلي ٢١٦
٥. معايير الحوكمة ٢١٧
٦. الامتثال لأحكام الشريعة وأصحاب الحسابات الاستثمارية ٢١٨
٧. آثار حوكمة الشركات بالنسبة للتأمين الإسلامي (التكافل) ٢٢٤
٨. ملاحظات ختامية ٢٢٥

يتضمن هذا الفصل قرابة ١٠ أسئلة من أصل ١٠٠ سؤال من أسئلة الاختبار



١. حوكمة الشركات

الهدف التعليمي

- ١-١-٩ معرفة أصل وطبيعة حوكمة الشركات
- ٢-١-٩ فهم كيف أن مبادئ حوكمة الشركات مُدمجة في الشريعة الإسلامية
- ٣-١-٩ معرفة آليات حوكمة الشركات المُتاحة لأصحاب المصالح لممارسة حقوقهم

حوكمة الشركات مجموعة من الترتيبات المتعلقة بالمنظمات والمصممة للمواءمة -قدر الإمكان- بين قرارات الإدارة في شركة من الشركات ومصالح أصحاب المصالح فيها.

في هذا السياق، سنتطرق معاً إلى المصطلحات الآتية ذات الصلة:

الترتيبات

- وحدات ضمن المنظمة يُشار إليها باسم "أجهزة الحوكمة"، مثل مجالس الإدارة ولجانها.
- الإجراءات، مثل الاجتماعات السنوية للهيئة العامة وإجراءات التدقيق الخارجي.

أصحاب المصالح

- أي شخص لديه حقوق تتعلق بالشركة، ولا سيما حقوق الملكية وحقوق الحصول على المعلومات.
- قد ينص القانون على حقوق أصحاب المصالح، أو قد تُذكر هذه في السند القانوني لتأسيس الشركة أو مدونات حوكمة الشركات.

الشركة

- تشمل الشركات في القطاع الخاص والقطاع العام التي يكون كيانها القانوني شركة.

بدأت حوكمة الشركات في اكتساب أهمية كبرى خلال العقود الأولى من القرن العشرين، فمع تزايد حجم الشركات، ازدادت الحاجة إلى جمع رأسمال إضافي وشرعت الشركات في إصدار الأسهم. ونتيجة ذلك، تزايد الفصل بين ملكية الشركة وإدارتها في ظل وجود عدد كبير من أصحاب حقوق الملكية وإسناد مهمة الإدارة إلى مديريين مُحترفين. وبفضل حوكمة الشركات، يمكن لحملة الأسهم حماية مصالحهم تحسباً لاحتمال أن تسعى الإدارة نحو تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالحهم. وعلى الرغم من أن مصطلح أصحاب المصالح يُستخدم في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية للإشارة حصراً إلى حملة الأسهم، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي تستخدم هذا المصطلح على نطاق أوسع يشمل الموظفين والحكومات والموردين والنقابات وأي شخص آخر ممن لديه مصلحة في أعمال الشركة.

وبحسب مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في يونيو ١٩٩٩، تتطوي حوكمة الشركات على: "مجموع العلاقات بين إدارة شركة ما ومجلس إدارتها وحملة أسهمها وأصحاب المصالح الآخرين. كما تُقدّم حوكمة الشركات الهيكل اللازم لوضع أهداف الشركة ولتحديد الوسائل الضرورية للوصول إلى تلك الأهداف ومراقبة الأداء...". وقد عرّفت لجنة بازل للرقابة المصرفية في الوثيقة التي أصدرتها في سبتمبر عام ١٩٩٩ (وتمت مراجعتها

في فبراير ٢٠٠٦) حول "تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية" حوكمة الشركات على النحو الآتي: "يشمل مفهوم أصحاب المصالح كلاً من الموظفين والعملاء والموردين والمجتمع المحلي. ونظراً للدور المتغير الذي تؤديه المصارف في الاقتصادات والأنظمة المالية الوطنية والمحلية، تعدّ كل من الهيئات الرقابية والحكومات من أصحاب المصالح أيضاً [للمصارف]..". تطرّح هذه التعاريف الأوسع قضايا متعدّدة مثل:

- من الأفراد أو المجموعات الذين يتمتعون بحقوق أصحاب المصالح؟
- ما الحقوق التي تملكها مجموعات أصحاب المصالح المختلفة؟
- ما السبل إلى إنفاذ مثل هذه الحقوق وحمايتها؟

عموماً، قد تشمل حقوق أصحاب المصالح حقوق السيطرة والتحكّم وحقوق الحصول على المعلومات وحقوق الحصول على التدفّقات النقدية والأرباح والمنافع الأخرى. فعلى سبيل المثال، تتحدّد حقوق حملة الأسهم بموجب قانون الشركات أو قانون الشركة الداخلي. ويتمتع حملة الأسهم العادية التي تمنح حاملها حق التصويت بهذه الأنواع الثلاثة من الحقوق كلها (التحكّم والمعلومات والتدفّقات النقدية) إلى حدّ ما، في حين لا يملك حملة الأسهم العادية التي لا تمنح حاملها حق التصويت حقوق التحكّم بالشركة لكنهم يعتمدون على حملة الأسهم الذين لديهم حقوق التصويت لحماية مصالحهم.

تستند المؤسسات المالية الإسلامية على أسس الأخلاق الحميدة للدين الإسلامي. لهذا السبب، تُعد حوكمتها السليمة من وجهة نظر الشريعة جوهريّة لعملها على نحو سليم. إذ تنصّ الشريعة الإسلامية على أن الله سبحانه وتعالى قد يغفر لمن اعتدى على حقوق الله، أما إذا اعتدى عبد على حقوق عبد آخر -سواء مالياً أم غير ذلك- فلن يغفر الله إلا بعفو صاحب الحق. وعلى نحو مماثل، تُعدّ الإدارة في أي مصرف إسلامي بمثابة بائع لخدماتها الإدارية، ويشتري حملة الأسهم/ أصحاب المصالح تلك الخدمات عن طريق دفع ثمنها على هيئة رواتب تُدفع للإدارة. وتحرص الشريعة الإسلامية على تحديد قيمة العوض في هذه المعاملة (أي الراتب المدفوع للإدارة) وموضوعها (أي الخدمات المقدّمة في إدارة المؤسسة) بوضوح وعلى نحو يلبي المواصفات المتفق عليها. ومن هنا، فإنّ متطلبات حوكمة الشركات في أنظمة التمويل الإسلامي ليست ضرورية فقط بعد الفصل بين الملكية وبين الإدارة، بل إنّها أمر تقتضيه الشريعة الإسلامية أيضاً.

وتتجاوز أبعاد حوكمة الشركات بمعناها الأوسع حقوق أصحاب المصالح في التحكّم والوصول إلى المعلومات والتدفّقات النقدية والمنافع الأخرى. فهي تحكّم كيفية إدارة الشركة لعلاقاتها مع محيطها الأوسع من العملاء والموظفين والموردين والمجتمع المحلي، إلى جانب حملة الأسهم والهيئات الرقابية الخاصة بها. ومن المنظور الإسلامي، يعكس المفهوم الحديث لحوكمة الشركات المبادئ والأسس التي وضعتها الشريعة. ومن هنا، فإنّ الشركة التي تسعى إلى إرساء معايير رفيعة من حوكمة الشركات سوف ترتّب نشاطاتها وعملياتها التشغيلية بطرق -على سبيل المثال:

- لا تضرّ بالجنس البشري أو البيئة أو كليهما - وقد تتخذ الشركة خطوات عملية لجعل أعمالها أكثر منفعة في هذا السياق.
- تتعامل بإنصافٍ وعلى نحو سليم مع عملائها: فمتجانهاً لتبّي احتياجاتهم، وموظّفوها يعاملونهم بلباقة ويحرصون على تلبية طلباتهم بفاعلية.
- تتنافس على نحو سليم مع أندادها: لا يجوز كنز المال والاحتكار، كما أن أي تلاعب بالسوق بهدف السيطرة والاحتكار مرفوض رفضاً قاطعاً.
- تحرص على أمن المعلومات الشخصية والسريّة الخاصة بعملائها وتحميها من التعرّض لسوء الاستخدام.
- تحرص على التعامل المنصف مع موظفيها - وبالمقابل يحترم الموظفون الشركة ويتصرفون بمهنية في تعاملاتهم مع الشركة وعمالها.
- تتمتع بالشفافية - لا يجوز استغلال جهل العملاء بالسوق أو إساءة استخدامه عن قصد. فالإخفاق في العمل وفقاً لمعايير رفيعة قد يؤدي إلى تدهور بطيء في فاعلية الشركة وربحيّتها، وقد تنجم عنه -في أسوأ الأحوال- تغطية إعلامية سلبية واسعة تجرّ على الشركة تدهوراً سريعاً.

الحوكمة الشرعية للشركات

وعلى نحوٍ مشابهٍ للمنظّمات الأخرى، تعمل المؤسسات المالية الإسلامية في نظامٍ مفتوحٍ ويجب عليها تنظيم عملياتها الداخلية والخارجية بحيث تتجنب النزاعات بين مختلف أصحاب المصالح. وفي هذا السياق، يشمل مصطلح أصحاب المصالح كلاً من حملة الأسهم والمودعين ومجالس الإدارة والإدارة العليا والمُدقّقين الداخليين والمُدقّقين الخارجيين والموظفين والأنظمة وتقانة المعلومات وهيئات الرقابة الشرعية والمصارف المركزية والهيئات الشرعية المركزية والوطنية والحكومات.

وترتكز المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي بشكل قوي على المسؤولية الاجتماعية. ومن ثم، فإن هذه المبادئ تتماشى بشكل وثيق مع المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR). والمسؤولية الاجتماعية للشركات هي مدونة طوعية لقواعد السلوك تقضي ببذل الشركات جهداً واعياً للعمل بطرق تعود بالنفع على المجتمع.

١-١ الآليات

تعتمد حوكمة الشركات على عددٍ من الآليات التي تتيح لأصحاب المصالح ممارسة حقوقهم بموجبها. ويندرج معظم هذه الآليات في قوانين الشركات الوطنية، لكن بعضها يوجد فقط في مدونات الحوكمة الطوعية. يوجد عموماً نوعان معترف بهما لهيكل مجلس الإدارة: أحادي المستوى وثنائي المستوى. يكمن الاختلاف الأساسي بين هذين النوعين من المنظّمات في أن المنظّمة ثنائية المستوى لا تملك مجلساً تنفيذياً فحسب، بل لديها أيضاً جهاز حوكمة إضافي يتجلى في هيئة الرقابة. وفيما يأتي نستعرض معاً أهم آليات الحوكمة:

١. هيكل المجلس

مجلس أحادي المستوى	مجلس ثنائي المستوى
قد يشغل المدير التنفيذي نفسه منصب رئيس مجلس الإدارة أيضاً، على الرغم من أن مدونات حوكمة الشركات عموماً (لكن ليس في الولايات المتحدة) ترى أنّ هذه الممارسة من الممارسات السيئة لأنها تمنح شخصاً واحداً صلاحيات هائلة	الهيئة الرقابية مستقلة عن المجلس التنفيذي
يتألف المجلس من أعضاء مجلس إدارة تنفيذيين وغير تنفيذيين.	تتألف الهيئة الرقابية بأكملها من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين. يحضر المدير التنفيذي اجتماعات الهيئة لكن لا يحقّ له التصويت على قراراتها. يتألف المجلس التنفيذي من الإدارة العليا ويرأسه المدير التنفيذي. قد تمثل الهيئة الرقابية مصالح أصحاب المصالح مثل مجالس العمال.
لجان المجلس جزء من المجلس الأحادي.	لجان المجلس جزء من الهيئة الرقابية.
لجان مجلس الإدارة: • لجنة التدقيق التي يتبع لها كلّ من المدققين الداخليين والخارجيين، وتتولى على وجه الخصوص مسؤولية تعيين المدققين الخارجيين. • لجنة الترشيحات التي تتحمل مسؤولية تسمية مرشحين لعضوية مجلس الإدارة. • لجنة التعويضات التي تتحمل مسؤولية اعتماد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة والتأكد -من حيث المبدأ- من أنها ليست مفرطة.	

٢. أعضاء مجلس الإدارة - يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي مستقلاً، كما يجب تجنب أعضاء مجلس الإدارة الرمايين. وعضو مجلس الإدارة الرمادي هو العضو الذي ينبغي أن يكون مستقلاً لكن استقلاليته ضعيفة ومنقوصة بسبب علاقة غير مباشرة تربطه بالشركة أو بإدارتها التنفيذية العليا.
 ٣. التقرير السنوي - مهمته هي إخلاء المسؤولية عن كاهل المجلس التنفيذي.
 ٤. المدققين الخارجيين المستقلين - إجراء مراجعة مستقلة والتحقق من صحة ما ورد في التقرير السنوي.
 ٥. الجمعية العامة لحملة الأسهم - يؤمن للمساهمين وسيلة لمساءلة الإدارة التنفيذية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين وإقصائهم من مناصبهم.
 ٦. إجراءات التعثر المالي - في حال عجز الشركة عن دفع ديون دائنيها، ينتقل بعض من حقوق الحوكمة إلى ممثلين عن الدائنين لتقليل خسائرهم إلى الحد الأدنى.
- تهدف هذه الآليات عموماً إلى حماية مصالح حملة الأسهم بالإضافة إلى -في حال إجراءات التعثر المالي- مصالح المقرضين والدائنين.

٢. حوكمة الشركات في المؤسسات المالية

الهدف التعليمي

٩-١-٤ فهم الأسباب وراء مواجهة المصارف لتحديات خاصة فيما يتعلق بحوكمة الشركات

هناك عدد من الأسباب وراء اعتبار المصارف حالة خاصة فيما يتعلق بحوكمة الشركات، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- تعريف أشمل لمصطلح "أصحاب المصالح" (انظر مثلاً تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية).
- مسألة المخاطر الشاملة.
- المسائل المتعلقة باللوائح الناطمة والامتثال لها.
- حاجة المودعين إلى الحماية.
- الحاجة إلى إجراءات صارمة من حيث الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
- المسائل المتعلقة بالشفافية وعدم تطابق المعلومات.
- المسائل المتعلقة بمعاملات الأطراف ذات الصلة (وأعضاء مجلس الإدارة الرمايين) التي تكون شديدة الحساسية بالنسبة للمصارف.

وبناءً على ذلك، يلزم وجود مجلس إدارة ثنائي المستوى في المصارف.

في حالة المصارف، تُعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية أصحاب المصالح بأنهم أكثر من مجرد حملة أسهم ودائنين، حيث يشمل التعريف على سبيل المثال لا الحصر: الموظفين والعلماء والموردين والمجتمع المحلي والهيئات الرقابية والحكومات. وتشير لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى "الدور الفريد للمصارف في الاقتصادات المحلية والأنظمة المالية الوطنية" بوصفه أحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك، لكنها تشير أيضاً إلى المخاطر الشاملة الناتجة عن طبيعة العسر المالي الذي يمكن أن ينتقل بسهولة من مصرف إلى آخر ضمن النظام المالي. فالانهيئات المصرفية واسعة النطاق يمكن أن تهدد سلامة النظام الاقتصادي بأسره. لذا، فإن سلامة المصارف قضية تهتم المجتمع الأشمل، وهذا أحد الأسباب وراء كون قطاع المصارف

الحوكمة الشرعية للشركات

قطاعاً خاضعاً للوائح والقواعد التنظيمية. وتوجد خطط وبرامج متنوعة لضمان حماية المودعين، لكن من وجهة نظر حوكمة الشركات، فإن وجود هذه الخطط بحد ذاته مدعاة للقلق من أن تؤدي هذه الودائع المؤمن عليها إلى مخاطر أخلاقية، ألا وهي أن تدفع إدارة المصرف إلى المخاطرة بمال المودعين (مثل مخاطر الائتمان عند الإقراض) على نحو ما كانت هذه الأخيرة لتقوم به في حال غياب تأمين كهذا، لأن مخاطر كهذه من شأنها تعريض ملاءة المصرف المالية للخطر.

ويتضمن الركنان الثاني والثالث من اتفاق بازل المتعلق بكفاية رأس المال (Basel Capital Accord) بعض الاعتبارات المحددة لحوكمة الشركات التي تنطبق على المصارف. فقد عني الركن الثاني من الاتفاق بالعملية التي تتبعها الهيئات المشرفة على الخدمات المصرفية في مراجعتها الرقابية للمصارف، وضرورة أن تولي هذه الجهات الرقابية اهتماماً خاصاً بنوعية إدارة المخاطر. أما الركن الثالث، فيعني برفع المصارف تقارير عن السوق والشفافية، وينوّه إلى الدور التأديبي المحتمل للسوق.

هناك نقص كبير في الشفافية فيما يتعلق بالحسابات خارج كشف الميزانية، مما قد يعرض المصارف لمخاطر غير واضحة على الإطلاق. كذلك يجب أن ندرك أن المصارف عرضة على نحو خاص للتأثيرات السلبية لمعاملات الأطراف الأخرى ذات الصلة، ولا سيما المخاطر الناتجة عن منح الائتمان من دون أي تحفظات تذكر ومن دون اتباع إجراءات الحيطة المناسبة). فقد أدت القروض الممنوحة على هذا الأساس على نحو متكرر إلى أزمات مصرفية وانهيارات في أسواق عالمية مختلفة.

يعد أعضاء مجلس الإدارة الزماديون مشكلة شائعة لدى المصارف، فأعضاء مجلس الإدارة غير المستقلين فعلياً ويروجون لمنح قروض غير مبنية على أسس سليمة بغرض تحقيق منفعتهم الخاصة، يسببون للمصرف خسائر قد تؤدي إلى الإفلاس ما لم تسدّد القروض.

تتصف الحوكمة الشرعية بشروط مشابهة للشروط الموجودة في حوكمة الشركات، مثل الشفافية والعدالة والإنصاف والإفصاح والمساءلة. إذ تُعد هذه الشروط جزءاً لا يتجزأ من القرآن وسنة النبي محمد عليه الصلاة والسلام ومن الفقه الإسلامي أيضاً.

وبالإضافة إلى متطلبات حوكمة الشركات المذكورة أعلاه، يجب أن يتوافر لدى المؤسسات المالية الإسلامية جهاز إضافي للحوكمة يتجلى في هيئة رقابة شرعية. ومن وجهة نظر حوكمة الشركات، يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة لأصحاب حسابات الاستثمار (IAHS) التي لا يتوافر بديل عنها في المؤسسات المالية التقليدية.

٣. هيئة الرقابة الشرعية

الهدف التعليمي

- ١-٢-٩ فهم وضع هيئة الرقابة الشرعية واختصاصها وخصائصها
- ٢-٢-٩ معرفة أدوار هيئة الرقابة الشرعية: الاستشارات والاعتماد والتدقيق
- ٣-٢-٩ فهم المسائل التشغيلية المحيطة بهيئة الرقابة الشرعية: العضوية والحوكمة والمسؤولية المفوضة ورفع التقارير والواجبات الأخرى

تعد هيئة الرقابة الشرعية هيئةً مُستقلةً في هيكل الحوكمة لمؤسسة مالية إسلامية ما وتتبع مباشرةً لأصحاب المصالح بصفتهم مالكي المنظمة. والمؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية ممثلة لأحكام الشريعة إما أن تكون لديها هيئتها الرقابية الشرعية الخاصة أو قد تستعين بخدمات شركة استشارية شرعية. في كلتا الحالتين، فإن القضايا المتعلقة بالحوكمة تكون ذاتها لكلا النوعين من المؤسسات.

من المهم أن ندرك أن دور هيئة الرقابة الشرعية يقتصر على ضمان الامتثال لقواعد الشريعة وأحكامها، ولا يمتد ليشمل أي دور تنفيذي أو إداري. بناءً على هذا، تتولى هيئة الرقابة الشرعية التحقق من أن المعاملات والعمليات التشغيلية كلها مُمتثلة لأحكام الشريعة، لكنها لا تتدخل مطلقاً في النواحي التجارية للمؤسسة.

ينطوي هدف هيئة الرقابة الشرعي على شقين:

١. تحتاج المؤسسات المالية إلى التحقق من أن المنتجات والخدمات التي تُقدمها تتوافق فعلاً مع أحكام الشريعة وتتماشى مع معايير المؤسسة ومبادئها ومتطلبات أصحاب المصالح.
٢. يحتاج المستثمرون والعلماء إلى التحقق من أن استثماراتهم تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. وتبقى مسؤولية التحقق من الامتثال لأحكام الشريعة في نهاية المطاف منوطة بإدارة المنظمة العليا.

تُعرف الحوكمة الشرعية بموجب معيار الحوكمة رقم ١٠ لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الصادر في ديسمبر ٢٠٠٩ على أنها مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تستخدمها المؤسسات المالية الإسلامية للتحقق من وجود رقابة مستقلة وفاعلة من حيث الامتثال لأحكام الشريعة على الهياكل والعمليات الآتية:

- إصدار قرارات شرعية.
- نشر المعلومات بشأن القرارات الشرعية إلى الإدارة.
- التدقيق ومراجعة الامتثال لأحكام الشريعة.

يجب الإبلاغ عن أي قرارات تصدر عن طريق المنظمة إلى المعنيين جميعاً في المنظمة بشفافية ووضوح وأن تكون القرارات ملزمة للمؤسسة.

ترفع هيئة الرقابة الشرعية تقاريرها إلى أصحاب المصالح الذين قد يحضرون الجمعية العامة السنوية للاطلاع على تقرير التدقيق الشرعي. يُعد الامتثال لمبادئ الشريعة مشمولاً ضمن وظائف التدقيق والامتثال لأحكامها.

٣-١ دور هيئة الرقابة الشرعية^١

توجد خمسة معايير رئيسية محددة عند النظر في دور هيئة الرقابة الشرعية:

١. **الاستقلالية** - تُعدُّ استقلالية هيئة الرقابة الشرعية وأعضائها مطلباً جوهرياً للعمل بفعالية. يجب أن تكون هيئة الرقابة الشرعية وأعضاؤها مستقلين عن إدارة المصرف.
٢. **السرية** - نظراً لطبيعة عمل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وواجباتهم، فإنهم يطلعون على قدر كبير من المعلومات الداخلية للشركة، مما يقتضي الالتزام التام بالحفاظ على سرية المعلومات.
٣. **الكفاءة** - نتيجة الطبيعة متعددة الأوجه لدور أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، يجب عليهم التمتع بفهم واسع ومعرفة عميقة بالممارسات المالية الحديثة والمعاملات المصرفية والمنتجات المتوفرة.
٤. **الثماسة** - يجب أن تبقى قرارات هيئة الرقابة الشرعية وتوجيهاتها وتوصياتها متناسقة ومنسجمة فيما بينها على الدوام من أجل كسب ثقة العملاء والمحافظة عليها.
٥. **الإفصاح** - الإفصاح والشفافية جزء حيوي من أدوار هيئة الرقابة الشرعية ووظائفها. وعن طريق الإفصاح عن الأجزاء والقرارات والفتاوى والتفاصيل الهيكلية، تُشجّع هيئة الرقابة الشرعية على تعزيز الثقة ليس فقط بالنسبة لحملة الأسهم بل وبالنسبة للقطاع والجمهور الأوسع أيضاً.

يمكن تقسيم دور هيئة الرقابة الشرعية إلى ثلاثة أقسام رئيسية: استشارات واعتماد وتدقيق.

٣-١-١ الدور الاستشاري

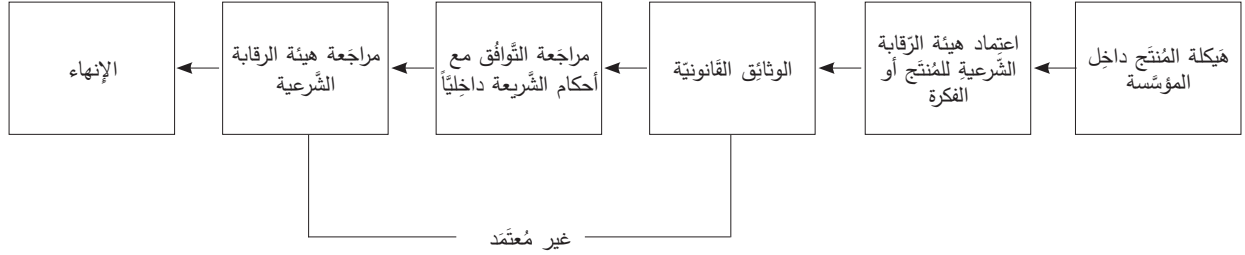
تلجأ المؤسسات المالية الإسلامية إلى أحد علماء الشريعة للحصول على توضيحات أو فتاوى بخصوص مبادئ الشريعة الإسلامية العامة منها والخاصة، وبالتماشي مع أفضل الممارسات المعمول بها في القطاع وبحسب توصيات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. غالباً ما يكون هذا العالم الشرعي من داخل المنظمة ومن ذوي المعرفة العميقة بتعاليم الشريعة الإسلامية. ولا شك أن وجود شخص مختص بالشريعة الإسلامية داخل المنظمة يُعمّق المعرفة المتاحة ضمنها وقد يُحسّن فاعلية هيئة الرقابة الشرعية نظراً لإمكانية إحالة المسألة في المقام الأول إلى المختص داخل المنظمة.

٣-١-٢ دور الاعتماد (المصادقة)

تمتد عملية الاعتماد العامة لهيئة الرقابة الشرعية على عدة خطوات:

١. **مراجعات الهياكل والمفاهيم الأولية** لضمان توافقها مع أحكام الشريعة.
٢. **اعتماد الوثائق القانونية.** قد تتطوّر هذه العملية على عدة تنقيحات اعتماداً على المعاملة والمتطلبات القانونية ومتطلبات هيئة الرقابة الشرعية.
٣. **الاعتماد النهائي (المصادقة النهائية)** بخصوص معاملات محددة عندما يكون الهيكل بطبيعته فريداً من نوعه للغاية أو عندما يحتوي على مستوى عالٍ من التعقيد مثل التحويلات المجمعة مثلاً.

١ هذا القسم مأخوذ عن "شخون ن" (٢٠١٦) المالية الإسلامية الحديثة، لندن: "وايلي أند سونز".



الشكل ١: عملية الاعتماد الخاصة بالشريعة لمنتج جديد أو هيكل حديث

تتبع عمليات تعديل منتجات موجودة مسبقاً طريقةً مشابهة لكنها أقصر.

٣-١-٣ دور التدقيق

تتأط بهيئة الرقابة الشرعية مسؤولية تأكيد الامتثال المستمر لأحكام الشريعة عن طريق التحقق من امتثال كافة معاملات المؤسسة المالية الإسلامية وعملياتها لتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية والفتاوى ذات الصلة. وعلى الرغم من اختلاف عملية التدقيق من مؤسسة إلى أخرى، إلا أنها تؤدي عموماً على أساس تدقيق كل الأقسام لعملياتها. يختلف تواتر حصول عمليات التدقيق اعتماداً على حجم المؤسسة وعدد المعاملات. قد يكون حساب التزامات الزكاة جزءاً من وظيفة هيئة الرقابة الشرعية المسؤولة عن التدقيق والرقابة. واعتماداً على المؤسسة والأنظمة المحلية، فإن إخراج الزكاة إما أن يقع على عاتق المؤسسة أو يُفوض إلى حملة الأسهم. في كلتا الحالتين، تفرض هيئة الرقابة الشرعية التزامات الزكاة على أساس كل سهم.

٢-٣ عضوية هيئة الرقابة الشرعية

عادةً ما يكون أعضاء هيئة الرقابة الشرعية من علماء الشريعة ذوي معرفة واسعة بالفقه الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، يُعدّ الإلمام بالأمور المالية وبالصيرفة والقانون والاقتصاد عوامل مهمة لتأكيد قدرتهم على تقديم نصائح مُنزنة تُسهم في مساعدة المؤسسة المالية. تتميز هيئة الرقابة الشرعية حسنة التوازن بتنوع أعضائها من حيث مدارس الفقه الإسلامي القادمين منها، وكذلك في مجالات عملهم المهنية والأكاديمية الأخرى. وتتألف الهيئة عادة من ثلاثة علماء شريعة في الحد الأدنى على الرغم من أن هذا العدد قد يكون أكبر في المؤسسات الكبرى لاستيعاب تنوع المتطلبات المصرفية وتعهيدها. يُرشح المدير التنفيذي ومجلس الإدارة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ويجري التعريف بهم في جمعية حملة الأسهم من أجل تعيينهم. ويتبع إجراء عزل أي عضو من هيئة الرقابة الشرعية عن طريق العملية ذاتها.

قد تختلف فترة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية حسب الاتفاق بين المؤسسة المالية وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية أو قد تكون محدودة وفقاً لأنظمة السلطة الرقابية. تُوضع الأنظمة مثل تحديد فترة عضوية هؤلاء العلماء لثلاث سنوات مثلاً، بالإضافة إلى حدّ عدد المرات التي يُمكن التجديد لهم بها وذلك لضمان موضوعية العلماء في أحكامهم ولتجنب تضارب المصالح. قد تُوقع العقود مع العلماء على أساس فترة تعيينهم الكاملة أو على أساس سنوي قابل للتجديد.

٣-٣ الحوكمة ورفع التقارير

تحكم الشروط المرجعية أو ميثاق هيئة الرقابة الشرعية مسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية ونشاطاتها. تحدّد الشروط المرجعية وظائف أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ومسؤولياتها جميعاً: بما فيها عدد الاجتماعات وتعيين الرئيس ومسؤولية التدقيق الشرعي. يضع رئيس هيئة الرقابة الشرعية وأعضاؤها في حُسابهم المصادر الرئيسة والثانوية للشريعة بالإضافة إلى المذاهب المختلفة للفقه الإسلامي في عملية اتخاذهم للقرارات، ويضعون على أساسها مبدأ الشريعة لحكم تداولات الشركة.

الحوكمة الشرعية للشركات

وبناءً على ذلك، تُطَبَّق مَرَاكِعُ الشَّرِيعَةِ الأكثرَ مُلائمةً وعَمَلِيَّةً دُونَ التَّأثيرِ فِي المَوْثُوقِيَّةِ. تصدرُ هِئَةُ الرِّقَابَةِ الشَّرِيعَةِ قَرَارَاتِهَا بِموجبِ وثيقةٍ خَطِيئَةٍ واضِحَةٍ يُوقَّعُ عَلَيْهَا الأَعْضَاءُ ويُفَصَّحُ عَنْ هَذِهِ الوثيقةِ لِلْعُومَمِ عِنْدَ الطَّلَبِ، أَوْ عَلَى الأقلِّ لكَافَّةِ عُمَلَاءِ المَوْسَّسَةِ.

تَرْفَعُ هِئَةُ الرِّقَابَةِ الشَّرِيعَةِ سَنَوِيًّا تَقْرِيراً إِلَى حَمَلَةِ الأَسْهُمِ يَتَضَمَّنُ المَعْلُومَاتِ التَّالِيَةَ:

١. وصفاً لِنطاقِ العَمَلِ المُنْجَزِ.
٢. رأيَ المَجْلِسِ بِخُصوصِ امْتِثَالِ المُعَامَلَاتِ وَالْعَمَلِيَّاتِ المَالِيَّةِ لأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ.
٣. أيُّ مَلاحِظَاتٍ مُهِمَّةٍ.
٤. بَيَانُ الرِّكَاءَةِ (عِنْدَ الطَّلَبِ).
٥. التَّبَرُّعَاتِ لِلْجَمْعِيَّاتِ الخَيْرِيَّةِ النَّاتِجَةِ عَنِ المَبَالِغِ المُكْتَسَبَةِ بِدُونِ الامْتِثَالِ لأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ.

يُدْفَعُ لِلأَعْضَاءِ أَجْرٌ عَلَى النِّحْوِ المُحَدَّدِ فِي عَقْدِهِمْ لِقَاءِ حُضُورِ الاجْتِمَاعَاتِ وَتَكَالِيفِ السَّفَرِ وَالسَّكَنِ (إِنْ وُجِدَتْ)، وَتَتَوَافَقُ رَوَاتِبُهُمْ مَعَ مُسْتَوَى مَكَافَأَتِ السَّائِدِ فِي السُّوقِ، لَكِنْ يَوجَدُ اخْتِلَافَاتٌ بَيْنَ المَوْسَّسَاتِ.

بِالإِضَافَةِ إِلَى تَقَارِيرِ هِئَةِ الرِّقَابَةِ الشَّرِيعَةِ، تَتَفَاعَلُ هِئَةُ الرِّقَابَةِ الشَّرِيعَةِ وَمَجْلِسُ الإِدَارَةِ عَلَى نَحْوِ دَوْرِيٍّ لِمُنَاقَشَةِ مَسَائِلِ المَصَالِحِ المُشْتَرَكَةِ. وَوَقْفًا لِلنَّظْمِ المَحَلِّيَّةِ، قَدْ يَحْتَاجُ أَدَاءُ هِئَةِ الرِّقَابَةِ الشَّرِيعَةِ إِلَى تَقْيِيمٍ مِنْ طَرَفِ لَجْنَةِ حُوكْمَةِ خَارِجِيَّةٍ تَتَأَلَّفُ مِنْ بَعْضِ أَعْضَاءِ مَجْلِسِ الإِدَارَةِ.

٣-٤ اللجنة التنفيذية الشرعية والخبير الداخلي للرقابة الشرعية

تَجْتَمِعُ هِئَةُ الرِّقَابَةِ الشَّرِيعَةِ فِي مَعْظَمِ الحَالَاتِ عَلَى أَساسِ رِبْعِ سَنَوِيٍّ، وَهَذَا قَدْ لَا يَكُونُ كَافِيًّا لِلِاسْتِجَابَةِ لِلتَّحْدِيَّاتِ الَّتِي تَوَاجَهُهَا المَوْسَّسَةُ يَوْمِيًّا. لِهَذَا الغَرَضِ قَدْ تَعَيَّنَ المَوْسَّسَةُ خَبِيرًا دَاخِلِيًّا لِلرِّقَابَةِ الشَّرِيعَةِ أَوْ لَجْنَةً تَنْفِيزِيَّةً شَرْعِيَّةً دَاخِلِيَّةً. يَعمَلُ الخَبِيرُ الدَّاخِلِيُّ أَوْ اللِّجْنَةُ التَّنْفِيزِيَّةُ الدَّاخِلِيَّةُ بِصِفَةِ نَقْطَةِ التَّوَاصُلِ الأَوَّلَى وَيَكُونُ مُتَاحًا بِسَهُولَةٍ أَكْثَرَ لِلْمَوْسَّسَةِ. يَجُوزُ لِللِّجْنَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ الشَّرِيعَةِ إِصْدَارُ قَرَارَاتٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِالشَّرِيعَةِ ضَمِنَ بَرَامِجِ المُنْتَجَاتِ المُعْتَمَدَةِ مِنْ هِئَةِ الرِّقَابَةِ الشَّرِيعَةِ وَتَعَالِيمِ الشَّرِيعَةِ.

يُخَفَّفُ وَجُودُ لَجْنَةٍ تَنْفِيزِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ دَاخِلِيَّةٍ أَوْ خَبِيرٍ دَاخِلِيٍّ مِنْ ضَغْطِ الطَّلَبَاتِ عَلَى هِئَةِ الرِّقَابَةِ الشَّرِيعَةِ خَارِجَ أَوَاقَاتِ اجْتِمَاعَاتِهَا العَادِيَّةِ. لَكِنْ يَجِبُ أَنْ تَبْقَى هِئَةُ الرِّقَابَةِ الشَّرِيعَةِ فِي حَالَةٍ جَاهِزِيَّةٍ تَامَةٍ عِنْدَ الطَّلَبِ وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَلَى دِرَايَةٍ كَلْبًا بِأَيِّ قَرَارَاتٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِالشَّرِيعَةِ.

فِي حَالِ الحُصُولِ عَلَى قَرَارٍ مِنْ هِئَةِ الرِّقَابَةِ الشَّرِيعَةِ قَبْلَ الاجْتِمَاعِ عَنْ طَرِيقِ تَدَاوُلِ الوثَائِقِ، يَجِبُ وَجُودُ اتِّفَاقٍ كَامِلٍ بَيْنَ كَافَّةِ الأَعْضَاءِ أَوْ أَغْلَبِيَّتِهِمْ حَتَّى يُعْدَّ القَرَارُ نَافِذًا وَفِي حِيْزِ التَّنْفِيزِ.

٣-٥ واجبات وتوجيهات أخرى

تُدْمَجُ القَوَاعِدُ وَالْأَنْظِمَةُ الإِضَافِيَّةُ لِهَيْئَاتِ الرِّقَابَةِ الشَّرِيعَةِ ضَمِنَ الإِطَارِ التَّنْظِيمِيِّ الَّذِي تُقَدِّمُهُ هِئَةُ المَحَاسَبَةِ وَالمُرَاجَعَةِ لِلْمَوْسَّسَاتِ المَالِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَمَجْلِسِ الخِدْمَاتِ المَالِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالمَصَارِفِ المَرْكَزِيَّةِ، لِتَأْكِيدِ تَطْبِيقِ أَفْضَلِ مُمَارَسَاتِ هِئَةِ الرِّقَابَةِ الشَّرِيعَةِ.

تَتَعَلَّقُ أَحَدُ المَسَائِلِ الرَّئِيسِيَّةِ بِالاسْتِقْلَالِيَّةِ الفِكْرِيَّةِ وَالمَوْضُوعِيَّةِ. يَجِبُ عَلَى أَعْضَاءِ هِئَةِ الرِّقَابَةِ الشَّرِيعَةِ تَجَنُّبُ تَضَارُبِ المَصَالِحِ مَعَ أَهْدَافِ عَمَلِ المَوْسَّسَاتِ المَالِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَتَقْدِيمِ أَحْكَامٍ وَخُلُولٍ مَعْقُولَةٍ لِلْمَوْسَّسَاتِ المَالِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ.

وبصفة عامة، لا تُوجد أي قيود على عدد الهيئات التي يمكن لعالم الشريعة أن ينتسب لها، لكن في ماليزيا وعمان تفرض السلطات التنظيمية قيوداً على عدد الهيئات التي يتمتع العالم بعضويتها. يُسمح في هذه الدول للعلماء فقط بأن يكونوا أعضاء في هيئة واحدة فقط من كل فئة من المؤسسات مثل (المصارف أو مديري الأصول أو التكافل). يرجع الهدف من ذلك إلى ضمان قدرتهم على تكريس وقت كافٍ لتأدية التزاماتهم وتجنب أي تضارب في المصالح، مما يمكنهم من خدمة أغراض جميع المؤسسات المعنية على نحو أفضل.

قد يُطلب من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في إطار دورهم تدريب الموظفين في شركة ما وأصحاب المصالح الآخرين بمن فيهم العملاء. قد تجرى هذه النشاطات في أماكن عامة مثل قاعة المؤتمرات، لكن لا يجوز ألا تتخبط هيئة الرقابة الشرعية في التسويق بما أن هذا من شأنه أن يؤثر تأثيراً عكسياً على صورة أعضاء هيئة الرقابة والمؤسسة المالية.

٤. التدقيق الشرعي الداخلي

الهدف التعليمي

١-٣-٩ معرفة أنظمة التدقيق الشرعي

يُلخّص معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم ٣ الصادر في يناير ٢٠٠٠ متطلبات التدقيق الشرعي. يُعد التدقيق الشرعي الداخلي وظيفة غير تنفيذية وجزءاً لا يتجزأ من وظيفة التدقيق ضمن المؤسسة. على نحو مشابه لوظيفة التدقيق التقليدية، يعمل قسم التدقيق الشرعي الداخلي على أساس مجموعة واضحة من العمليات والإجراءات التي تُوضّح أهدافه وصلاحياته ومسؤولياته. يجب إعداد الكتيب بما يتوافق مع أحكام الشريعة وقواعدها التي وضعتها هيئة الرقابة الشرعية واعتمدها مجلس الإدارة. يمكن تلخيص متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على النحو التالي:

١. الاستقلالية والموضوعية - يجب أن يكون لوحدة التدقيق الشرعي الداخلي المستوى الصحيح من الصلاحيات ضمن المؤسسة للسماح لها بتولي مسؤولياتها باستقلالية بدون إعاقة سير عملها. يجب أن يظل المدققين على اتصال مباشر مع كافة مستويات العناصر في المؤسسة والوصول إلى جميع الوثائق والتقارير التي يطلبونها.
٢. الكفاءة المهنية - يُطلب من المدققين الشرعيين الالتزام بالميثاق الأخلاقي للمحاسبين والمدققين الخارجيين للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمحافظة على الانضباط واكتساب المعرفة والمهارات الضرورية لإتمام التدقيق الشرعي الداخلي ومعرفة مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها بشكل عام، وفقه المعاملات المالية على نحو خاص. يجب مراعاة السرية والعناية المهنية عند إجراء وظيفة التدقيق الشرعي وضمان ملاءمة الإجراءات المتبعة.
٣. خطة التدقيق - يستلزم التدقيق تخطيطاً بطريقة يمكن تنفيذها بفعالية وكفاءة. يجب تطوير الخطة على نحو كافٍ لتتضمن الفهم الكامل لعمليات المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالمنتجات وحجم العمليات والمواقع والفروع والأقسام، ويجب أن يُعطى ذلك جميع النشاطات والمنتجات.
٤. خطوات التدقيق - يجب أن تُتبع خطة التدقيق الخطوات المتعاقبة التالية:
 - أ. وضع هدف التدقيق و مضمون العمل.
 - ب. تحديد المصادر الضرورية المطلوبة لإتمام التدقيق.

الحوكمة الشرعية للشركات

- ج. تحديد خطة عمل ومشاركتها مع الأطراف المناسبة.
 - د. جمع معلومات متعلقة بالنشاط الخاضع للتدقيق.
 - هـ. الحصول على قرارات هيئة الرقابة الشرعية وتوجيهاتها وتعليماتها ونتيجة التدقيق للعام السابق.
 - و. التواصل مع كافة الأفراد المعنيين.
 - ز. تحديد طريقة تقديم التقارير ونتائجها وتاريخها.
 ٥. **التدقيق** - يجمع المدقق المعلومات التي تثبت نتائج التدقيق ويحللها ويشرحها ويوثقها. يتضمن هذا الوثائق والاستفسارات والتحليل والنقاشات مع الإدارة وطاقت العمل.
 ٦. **رفع التقارير** - يناقش المدقق المسؤول ومديره (عند اللزوم) النتائج والملاحظات والتوصيات مع رؤساء الأقسام المعنيين. سيقدّم تقرير خطّي نهائي إلى هيئة الرقابة الشرعية والإدارة ولجنة التدقيق في نهاية المطاف.
 ٧. **المتابعة** - على الرغم من أنّ مسؤولية تنفيذ الإجراءات الموصى بها ومعالجة النتائج تُعدّان من مسؤولية الإدارة، إلا أنه ستبرز الحاجة للمتابعة للتحقق من اتخاذ كافة الإجراءات المطلوبة.
- يجب وضع إجراءات التدقيق الشرعي بحيث تُبين بالتفصيل العمل وهيكل عمليات التدقيق والأدوار والمسؤوليات. تتضمن الإجراءات قوائم للتأكد من اتخاذ جميع النشاطات ذات الصلة.

٥. معايير الحوكمة

الهدف التعليمي

٢-٣-٩ معرفة معايير الحوكمة

يوجد عدد من المعايير المرتبطة بمجلس الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي. على الرغم من أنّ هذه المعايير وُضعت من قبل سلطات تنظيمية معترف بها عالمياً في ميدان الخدمات المالية الإسلامية، إلا أنها ليست إلزامية في كل سلطة قضائية.

مِيعَارِ الحوكمة	الفقرة	التعريف
مِيعَارِ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١) - هيئة الرقابة الشرعية	٢	تُعدّ أحكام وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية ملزمة للمؤسسة.
	١٤	تتصّل مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية ضمن التقرير السنوي على ما يلي: "تقتصر مسؤوليتنا على الإفصاح عن إعطاء رأي مستقل".
	٢١	إذا انتهكت الإدارة أحكام هيئة الرقابة الشرعية والفتاوى والقرارات الصادرة عنها، يجب عندها عرض هذا الانتهاك في الفقرة التي تُفصّل عن الرأي المستقل.

٤	معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٢) - التدقيق الشرعي الداخلي	الحرص على أن عمليات المؤسسة المالية الإسلامية لا تتعارض مع أحكام الشريعة.
٥		تُعَدُّ هيئة الرقابة الشرعية مسؤولة عن إبداء رأيٍ مُستقلٍ والإفصاح عنه، لكن تقع مسؤولية التطبيق على عاتق الإدارة.
٢		يتجلى هدف التدقيق الشرعي الداخلي فحص مدى امتثال المؤسسة لأحكام الشريعة وأحكام (فتاوى) هيئة الرقابة الشرعية.
٤		ليس لدى المدقق الشرعي الداخلي صلاحيات تنفيذية أو مسؤولية تجاه المعاملات الموضوعة قيد المراجعة.
١٧		يُغطّي نطاق عملها فحص كفاءة نظام التدقيق والرقابة الشرعي الداخلي وفعاليتيه وتقييمهما.
١٩		يجب أن تُقدّم البيانات أساساً صالحاً يُمكن الاعتماد عليه للوصول إلى النتائج والتوصيات النهائية.
٢١		تُحال الخلافات بين المدققين الشرعيين الداخليين والإدارة إلى هيئة الرقابة الشرعية.
٢٢		تأكيد تنفيذ توصيات هيئة الرقابة الشرعية، وتحمل الإدارة مسؤولية معالجة أي مسائل تتعلق بعدم الامتثال.
١/٦	معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم ٢٩ - توجيهات أحكام الشريعة	تلتزم المؤسسة بالامتثال لقرارات هيئة الرقابة الشرعية إذا كان القرار إلزامياً، أما إذا انطوى القرار على بعض الأمور المباحة، فيجوز للمؤسسة عدم الامتثال. وإذا انتهكت إدارة المؤسسة قرارات هيئة الرقابة الشرعية، يُبلغ عن هذا الانتهاك ضمن جمعية حملة الأسهم.

٦. الامتثال لأحكام الشريعة وأصحاب الحسابات الاستثمارية

يُركّز نهج مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمسابيل حوكمة الشركات الموضحة أعلاه على نواحي الحوكمة المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة وحقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية. تتوافق الفقرات الفرعية التالية على نحوٍ واسعٍ مع المنهج الذي يتبناه مجلس الخدمات المالية الإسلامية، لكنها تهدفُ أساساً إلى إتباعها بالتفصيل.

تُركّز مسودة المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات التابعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على وضع هيئة الرقابة الشرعية بوصفها هيئة أساسية للحوكمة في أي مصرف إسلامي. تشير المسودة إلى الحاجة للتنسيق المشترك بين هيئة الرقابة الشرعية ولجنة التدقيق ولجنة أخرى يُنصح بتشكيلها تحت اسم لجنة الحوكمة، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الامتثال لأحكام الشريعة.

تؤدي هيئة الرقابة الشرعية دوراً رئيسياً في الحوكمة سواء كانت تتولى وظيفة إصدار الفتاوى التي تطبق على العمليات التشغيلية في المصرف والإشراف على تطبيقها لاحقاً أم كان عملها يقتصر على تطبيق الفتاوى الصادرة عن سلطة شرعية مركزية في المصرف. ومع ذلك، تقع المسؤولية النهائية للامتثال لأحكام الشريعة على عاتق مجلس إدارة المصرف.

٦-١ حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية

الهدف التعليمي

٩-٤-١ فهم الفرق بين حقوق الحصول على المعلومات وحقوق الإدارة (Control) وحقوق التدفق النقدي لأصحاب الحسابات الاستثمارية المقيّدة وأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة (غير المقيّدة)

قد تُصنّف هذه الحقوق بصفتها حقوق الحصول على المعلومات وحقوق الحصول على التدفقات النقدية وحقوق الإدارة. تُعنى حقوق المعلومات بالشفافية، وتتعلّق بمسائل توزيع الأصول في المحفظة الاستثمارية وأداء الصناديق واستخدام الاحتياطي وتخصيص الأرباح. وتُعنى حقوق التدفق النقدي بحق الربح المكتسب من استثمار أموالهم، ويُرهن ذلك باقتطاع حصّة المصرف بصفته مُضارباً. تُعدّ حقوق الإدارة مسألة أكثر جدلاً بسبب التفسير المعاصر لعقد المضاربة الذي سناقشه بمزيد من التفصيل أدناه.

٦-١-١ حقوق المعلومات - أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيّدة

يجب أن يتلقّى أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيّدة معلومات عن أداء الصناديق مُشابهة للمعلومات التي يتلقّاها أعضاء نظام استثمار جماعي تقليديّ في أسواق مُتطوّرة جداً.

تتضمّن هذه المعلومات:

- قائمة الدّخل (قائمة العائد الكلي).
- قائمة التدفق النقدي.
- قائمة المحفظة الاستثمارية.
- الموازنة العمومية.
- ملخص بالتغيرات الجوهرية التي طرأت على المحفظة أو توزيعات الأصول.
- ملاحظات عامة.
- جدول توزيع يُظهر الاختلافات بين الأرباح والتوزيعات و"مدفوعات التسوية" لهذه الأخيرة.

٦-١-٢ حقوق الحصول على المعلومات - أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة

لأن أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة تُخلط عادةً مع أموال أخرى عندما تكون تحت تصرّف إدارة المصارف، فليس من العملي تقديم جميع المعلومات ذاتها كما هو الحال مع أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيّدة. علاوةً على ذلك، توجد مسائل أخرى تتعلّق بالشفافية ذات صلة بأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة. على وجه الخصوص، كي تكون المصارف الإسلامية قادرةً على الحفاظ على رأس مال أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة سليماً، وكي تدفع لهم مُعدل عائِد ثابت، وَضعت هذه المصارف ممارساتٍ معيّنة تتضمن استخدام الاحتياطي مثل احتياطي مُعدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار.

٦-١-٣ احتياطي مُعدل الأرباح

يتجمّع احتياطي مُعدل الأرباح عن طريق مُخصّصات الدّخل المُكتسبة من أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة قبل تخصيص الأرباح بين المصرف بصفته مُضارباً وصاحب الحساب الاستثماري بصفته ربّ المال. بناءً على هذا، يشمل احتياطي مُعدل الأرباح نسبة لحملة الأسهم ونسبة لأصحاب الحسابات الاستثمارية. وقد تُؤخذ مبالغ من هذا الاحتياطي

زيادة دفعة الربح إلى أصحاب الحسابات الاستثمارية في السنوات التي يكون الدخل المكتسب على استثماراتهم منخفضاً، دون أي تخفيضٍ موافقٍ في دفعة التوزيعات المُعطاة إلى حملة الأسهم.

مثال

يُظهر التقرير السنوي لمصرفٍ إسلامي يُدعى بالاستقامة ربحاً صافياً قدره ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ليوزع بين حملة الأسهم وأصحاب الحسابات الاستثمارية. تُقيّم حصة حملة الأسهم من الربح بمقدار ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي في حين تُقيّم حصة أصحاب الحسابات الاستثمارية بمقدار ٧٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. كي يُسهّل المصرف توزيع الأرباح ويتنافس مع مصارف أخرى في السوق عندما تكون الأرباح منخفضة في السنوات القادمة، يُقرر المصرف الاحتفاظ بنسبة ٥٪ من الربح الصافي (٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي) لتُستخدم لاحقاً في احتياطيّ مُعادلة الربح.

٦-١-٤ احتياطي مخاطر الاستثمار

يتشكل احتياطي مخاطر الاستثمار عن طريق مُخصّصاتٍ من حصة الربح المُخصّصة لأصحاب الحسابات الاستثمارية بعد اقتطاع حصة المضارب الخاصة بالمصرف. قد تُدفع مبالغ من هذا الاحتياطي لتقليص أثر أي خسارة يمكن أن تُعزى إلى أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة. (تُستخدم من حيث المبدأ الآليات ذاتها فيما يخص أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيدة، لكن نادراً ما يحصل هذا لأنه لا تُطبّق الضغوطات ذاتها للحفاظ على رأس المال سليماً بدون مزج مع غيره أو لدفع مُعدل ثابتٍ من العوائد. علاوة على ذلك، يمتاز الوضع في هذه الحالة بشفافية أكبر لأنه لا تُمزج الأموال مع بعضها البعض).

مثال

يُظهر التقرير السنوي لمصرف الاستثمار الإسلامي ربحاً صافياً قدره ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ليوزع بين حملة الأسهم وأصحاب الحسابات الاستثمارية. تُقيّم حصة حملة الأسهم من الربح بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي في حين تُقيّم حصة أصحاب الحسابات الاستثمارية من الربح بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

لتجنّب الخسائر المُحتملة مُستقبلاً، يقرّر المصرف الاحتفاظ بنسبة ٤٪ من الأرباح الصافية الخاصة بأصحاب الحسابات الاستثمارية (٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي) ضمن احتياطي مخاطر الاستثمار.

يختلف احتياطي مُعدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار عن احتياطات العوائد التقليدية.

دخل احتياطي مُعدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لغرض تخفيض المخاطرة التجارية المنقولة (Displaced). يرتبط هذا النوع من المخاطرة بالممارسة الشائعة بين المصارف الإسلامية من أجل "تسهيل" الحصول على العوائد المالية لأصحاب الحسابات الاستثمارية عن طريق تنويع نسبة الربح المأخوذ بصفته حصة المضارب. يتشابه استخدام هذه الاحتياطات (أي احتياطي مُعدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار) مع استخدام احتياطات العوائد التقليدية (مثل الأرباح المُحتفظ بها في كلا النظامين المصرفيين) بغرض تسهيل دفعات الأرباح إلى حملة الأسهم. لكن يوجد اختلافات مهمة.

فمن جهة:

- تُظهر التقارير المالية فرقاً واضحاً بين الأرباح التي يُمكن أن تُعزى إلى حملة الأسهم العادية والمبالغ المدفوعة أو المُستحقة للدفع لهم بصفتها توزيعات أرباح.

الحوكمة الشرعية للشركات

- حملة الأسهم العادية حق التصويت في الجمعيات العمومية السنوية لصالح توزيعات الأرباح التي يقترحها مجلس الإدارة أو ضدها، كما لهم الحق في استخدام احتياطات العوائد.
- تُعد المبالغ المحتفظ بها في احتياطات العوائد عادةً ملكاً لحملة الأسهم العادية وتنعكس في قيمة حصصهم.

ومن جهة أخرى:

- قد لا تظهر التقارير المالية فرقاً واضحاً بين الأرباح التي يمكن أن تُعزى إلى أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة ودفعات أرباحهم. يوجد نزعة للخلط بين الأمرين.
- لا يملك أصحاب الحسابات الاستثمارية حق التصويت مع أو ضد استخدام الاحتياطات الذي يُقرره مجلس الإدارة في دفع الأرباح إليهم. في أفضل الأحوال، قد يضع عقد الاستثمار الخاص بهم بعض القيود على المبالغ التي قد يخصصها مجلس الإدارة لهذه الاحتياطات (كما سنرى معاً في فقرة حقوق التدفقات النقدية أدناه).
- المبالغ المحتفظ بها في نسبة أصحاب الحسابات الاستثمارية من احتياطي معدل الأرباح وفي احتياطي مخاطر الاستثمار ليست ملكاً لأصحاب الحسابات الاستثمارية. عندما يقبض صاحب حساب استثماري رصيد استثماره بما يتوافق مع عقد الاستثمار، لا يحصل على حصة رصيد هذه الاحتياطات. لهذه الأسباب، من المهم تبليغ أصحاب الحسابات الاستثمارية بوضوح عن استثمار المصرف لأموالهم و يتضمن ذلك:
 - تخصيص الأصول والتغيرات فيه، ما يوضح خصائص المخاطرة فئات الأصول.
 - مدى خلط الأموال وطبيعته، وتخصيص أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية والأموال الأخرى لاستثمارات مختلفة.
 - تخصيص الربح بين أصحاب الحسابات الاستثمارية وحملة الأسهم، متضمناً الربح الذي يمكن عزوه إلى أصحاب الحسابات الاستثمارية قبل اقتطاع حصة المضارب الخاصة بالمصرف بالإضافة إلى حساب المضارب واستخدام الاحتياطات متضمنة على (احتياطي معادلة الربح) واحتياطي مخاطر الاستثمار) ما يوضح الفرق بين الربح المكتسب والربح الموزع.

يشير استخدام عناصر الإدارة في المصارف الإسلامية لاحتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار بعض مسائل حوكمة الشركات المهمة جداً فيما يتعلق بحقوق الحصول على المعلومات وحقوق التدفق النقدي وحقوق الإدارة الخاصة المخولة لأصحاب الحسابات الاستثمارية. سنشرح الموقف الذي اتخذ مجلس الخدمات المالية الإسلامية من هذه المسائل في المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات الخاصة أدناه، مع الإشارة خصوصاً إلى حقوق الرقابة.

حقوق التدفق النقدي - أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيّدة

لا تثير حقوق التدفق النقدي لأصحاب الحسابات الاستثمارية المقيّدة مشكلات عموماً، لأنهم مخولون بالحصول على الربح من استثمار أموالهم رهنًا باقتطاع حصة المضارب الخاصة بالمصرف. قد تنشأ مسائل متعلقة باستخدام الاحتياطات لغرض تسهيل دفع أرباحهم الموزعة، مما يحد من حقوق التدفق النقدي الخاصة بهم، لكن لا يعد هذا أمراً عادياً بالنسبة لأصحاب الحسابات الاستثمارية المقيّدة.

حقوق التدفق النقدي - أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة

تقتصر حقوق التدفق النقدي لأصحاب الحسابات الاستثمارية المقيّدة عادةً على حق الإدارة بالاحتفاظ بجزء من حصتها من الربح كي تُنشئ احتياطات (احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار) لغرض تسهيل دفع أرباحهم. وبخلاف الوضع مع حملة الأسهم العادية، لا يملك أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة (غير المقيّدة) حقوقاً تسمح لهم

بالاعتراض على استخدام الإدارة لهذه الاحتياطات إذا كانوا يعتقدون أنها لا تستخدم لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة (كما سنرى معاً في حقوق الرقابة أدناه).

حقوق الرقابة – أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيدة

كما هو الحال بالنسبة لنظام الاستثمار الجماعي التقليدي، لا تثار مسألة حقوق السيطرة والتحكم فيما يتعلق بأصحاب الحسابات الاستثمارية المقيدة. يحدث هذا شريطة أن يتصرف المصرف، بصفته مضارباً، فيما يتوافق مع عقد الاستثمار. بتعبير آخر، المسألة هي مسألة حماية المستثمر أكثر من كونها مسألة حوكمة شركات. ترتبط قضية حوكمة الشركات بمسألة حقوق الحصول على المعلومات، كما رأينا معاً.

حقوق الرقابة – أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة

تنشأ مسألة حقوق السيطرة والتحكم بالنسبة لأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة بقدر ما يكون رأس مالهم معرضاً للخسائر، أي لديهم وضع مطالبين بالأصول الصافية دون الحماية القانونية الممنوحة للدائنين. يتجلى التفسير القديم والمعاصر لفقه الشريعة بخصوص عقد المضاربة في أنه ينبغي على رب المال عدم التدخل في الإدارة. في واقع الأمر، ليس لحملة الأسهم الحق بالتدخل في الإدارة لكن لديهم الحق - إذا أمكنهم الحصول على أغلبية الأصوات - بتغيير مجلس الإدارة وقلب قرارات توزيع الأرباح والموافقة على تعيين مدققين خارجيين وحقوق رقابة أخرى مختلفة. هذه الحقوق كافة ممنوعة على أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة.

من جهة أخرى، من المشكوك فيه ما إذا كان معظم أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة يرغبون بالقيام بدور فاعل في ممارسة حقوق السيطرة والتحكم. علاوة على ذلك، على الرغم من احتمالية تضارب المصالح، تتوافق مصالحهم على نحو كبير مع مصالح حملة الأسهم العادية. بدلاً من حقوق حضور الاجتماعات السنوية للهيئة العمومية والتصويت فيها، يبدو عملياً أكثر اقتراح حصولهم على بعض التمثيل في هيكل الحوكمة الخاصة بالمصرف. قد يكون هذا إنجازاً ممكناً عن طريق تشكيل لجنة من مجلس الإدارة تتولى مسؤولية محددة بالرقابة نيابة عن أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة.

يمكن تشكيل لجنة مثل هذه على النحو التالي:

- ثلاثة أعضاء على الأقل من ضمنهم:
 - عضو من لجنة التدقيق الذي يجب أن يكون عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي
 - عالم شريعة من هيئة الرقابة الشرعية الخاص بالمصرف
 - عضو مجلس إدارة مستقل آخر غير تنفيذي (مختار على أساس خبرته - أو خبرتها - وقدرته - أو قدرتها - على المساهمة في العملية)

تملك اللجنة في إطار تنفيذ وظائفها السلطات التالية:

- رقابة ومراقبة تنفيذ إطار سياسة حوكمة المصرف عن طريق العمل جنباً إلى جنب مع الإدارة العليا ولجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية.
- تقديم تقارير وتوصيات مستندة إلى نتائجها في ممارسة مهامها إلى مجلس الإدارة.

تقترح المبادئ التوجيهية الخاصة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية اسم "لجنة الحوكمة" لهذه اللجنة. ومن المقترح أيضاً أنه يجب على السلطة الرقابية إيلاء اهتمام خاص بلجنة الحوكمة، مع كون اختيار عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل ينضم إلى تلك اللجنة خاضعاً لموافقة المشرف الرقابي بالتحديد.

٢-٦ أصحاب الحسابات الاستثمارية وحملة الأسهم

الهدف التعليمي

٢-٤-٩ فهم الفرق بين حقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية

تُخلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة مع أموال حملة الأسهم وتُستثمر في عمليات المصرف اليومية. يتشارك أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة بالأرباح والخسائر ويخاطرون بخسارة رأس مالهم. على نحو مشابه، يستثمر حملة الأسهم أموالهم في المصرف ويتشاركون في الربح مع المضارب ويخاطرون بخسارة رأس مالهم. لكن على عكس حملة الأسهم، لا يمكن لأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة بيع حيازاتهم، على الرغم من قدرتهم طبعاً على سحب الأموال من حسابهم وإيداعها لدى مصرف آخر.

٣-٦ أصحاب الحسابات الاستثمارية المُطْلَقَة وأصحاب الحسابات الاستثمارية المقيدة

الهدف التعليمي

٣-٤-٩ فهم الفرق بين حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيدة وحقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة

بالنيابة عن المودعين، الذين يقدّمون الأموال لمصرف تقليدي بما يتفق مع عقد دين وهم بذلك يستحقون الفائدة على هذه الأموال إما بسعر ثابت أو عائم، تتلقى المصارف الإسلامية الأموال من أصحاب الحسابات الاستثمارية الذين يضعون أموالهم على أساس عقد مضاربة يتقاسمون بواسطته الأرباح مع المضارب ويتحمل أصحاب الحساب الاستثمارية الخسائر، حيث يكونون أرباب المال (المستثمرين) ويكون المصرف مضارباً (مدير استثمار). عقد المضاربة موصوف في الفقرة ٥ من الفصل ٥. قد يكون عقد المضاربة أحد نوعين أساسيين: مقيداً أو غير مقيد.

ليس لأصحاب الحسابات الاستثمارية أي حقوق حوكمة بموجب تفسيرات المضاربة التي يتوقع فيها من رب المال أن يكون مستثمراً لا يشارك أبداً في الإدارة. تُعنى مسائل حوكمة الشركات الرئيسة الناشئة من حالة كون أرباب المال (أو أصحاب الحسابات الاستثمارية) غير مشاركين في الإدارة: بحقوق الحصول على المعلومات المتعلقة بمخاطر الأصول التي تُستثمر أموالهم فيها وعن أدائها حيث تكون أموالهم مُستثمرة مع نوع من الرقابة على هذا الأداء. لهذا تأثيرات مختلفة بالنسبة لأصحاب الحسابات الاستثمارية المقيدة وأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة.

يُرَوّد أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيدة بمعلومات عن المخاطر عندما يستثمرون إذ لا يكون تخصيص الأصول معروفاً بالنسبة لهم، لكن هذا ليس هو الحال بالنسبة لأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة.

٧. آثار حوكمة الشركات بالنسبة للتأمين الإسلامي (التكافل)

الهدف التعليمي

١-٥-٩ فهم قضايا حوكمة الشركات التي تواجه قطاع التكافل

١-٧ مقدمة: طبيعة التكافل وهيكله

يُعد التكافل شكلاً من أشكال التأمين التعاوني أو المشترك المُنْتَبِل لأحكام الشريعة. وقد استعرضنا خصائصه بالتفصيل في الفصل ٨ من هذا الكتاب. عادة ما يكون لشركات التكافل هيكل مكون من مستويين: مستوى تعاوني وشركة محدودة. يتألف المستوى المشترك (أو التعاوني) الذي يعود لحملة بوالص التأمين من صندوق أو صناديق تؤمن على المخاطر المؤمن عليها (صناديق تأمين) و، في حال تكافل الحياة أو الأسرة، تمثل مدخرات حملة البوالص (صناديق استثمار). تُقدّم الشركة المحدودة (مزود التكافل) خدمات إدارية للتأمين والاستثمار لحملة بوالص التأمين مقابل رسم إما بموجب وكالة أو عقد مضاربة أو مزيج من الاثنين، كما هي الحال في شركات التأمين التعاونية التقليدية، تتضمن إجراءات التكافل كلاً من التأمين على الحياة (أو الأسرة) والتأمين على غير الحياة (التأمين العام).

٢-٧ قضايا حوكمة الشركات في سياق التكافل

تتشابه قضايا حوكمة الشركات التي تنشأ في شركات التكافل في بعض النواحي مع المسائل الحاصلة في المصارف الإسلامية، على سبيل المثال:

- تُعد حوكمة الشريعة مسألة جوهرية
- تُعد حقوق حملة بوالص التأمين - عوضاً عن حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية - مسألة أخرى مهمة، مع تضارب مصالح محتمل بين حملة البوالص وحملة الأسهم
- غير أن المخاطر المنتظمة التي تؤثر في المصارف الإسلامية ليس لها الأثر ذاته بالنسبة لإجراءات التكافل. يجب التفريق بين حملة بوالص التأمين على الحياة وغيرها:
 - تعتمد قيمة استثمار حامل بوليصة التأمين على الحياة على أداء الإدارة في إدارة الأصول، في حين يُبدي حملة بوالص التأمين على غير الحياة اهتماماً أقل بإدارة الأصول لكنهم يتأثرون على نحو كبير بأداء التأمين.
 - ليس لحملة بوالص التأمين على الحياة الحرية لتغيير بوليصتهم إلى نوع تكافل آخر كما هو متاح لحملة بوالص التأمين على غير الحياة. نستنتج من هنا أن لدى حملة بوالص التأمين على الحياة حاجة أكبر لحقوق الحوكمة بشأن كل من معلومات أداء استثماراتهم ولتوفير شكل من أشكال الرقابة أو الإشراف الذي يمكن أن تُقدّمه لجنة الحوكمة.

١-٢-٧ أشكال العقد

لهيئة العقد المستخدم لإدارة التأمين (المضاربة أو الوكالة) صلة أيضاً، لا سيما بالنسبة لحملة بوالص التأمين على غير الحياة. من حيث المبدأ، بموجب مشاركة التأمين في التكافل، يُعزى أي فائض أو عجز في التأمين إلى حملة البوالص، وليس إلى حملة الأسهم. قد يختار مزود التكافل توزيع جزء من الفائض أو كله إلى حملة البوالص بما يتماشى مع الشروط المنصوص عليها. وإذا أدى مزود التكافل خدمات التأمين بموجب عقد المضاربة، سيكون المزود مع ذلك بصفته مضارباً

الحوكمة الشرعية للشركات

مُخَوَّلًا بالحصول على حصةٍ نسيبةٍ من أيِّ فائضٍ تأميني، دون تحمُّلِ أيِّ حصةٍ من عجزِ التأمين. قد يؤدي هذا إلى تضاربٍ مصالح بين مزوِّدِ التَّكافل (أي حملة الأسهم) وحملة البوالص فيما يتعلَّق ببوليصة تأمين مرغوبة.

لا يسعى حملة البوالص نحو تحقيق فائض تأمينٍ قصير الأمد عندما تتجمَّع احتياطات كافية في صندوق التأمين لتلبية عجزٍ يحدث بين الفينة والأخرى. وعلى العكس، لدى المزوِّد حافزٌ للسَّعي نحو تحقيق فائض تأمين. لهذا السَّبب، تُشيرُ مبادئ الحوكمة السَّليمة إلى تفضيل عقد الوُكالة على عقد المضاربة للتأمين. ومن جهةٍ أخرى، قد يكون عقد المضاربة مناسباً لإدارة الاستثمار، شريطة أن تكون حقوق الحوكمة الخاصة بحملة البوالص مُعترفًا بها ويجري احترامها.

٧-٢-٢ الهيكل القانوني

تُوجد مسألة أخرى مرتبطة بالهيكل القانوني لشركات التَّكافل، أي بخصوص فيما إذا كانت صناديق التأمين والاستثمار كيانات قانونية منفصلة عن مزوِّد التَّكافل أو أنَّها صناديق ينشئها المزوِّد بموجب عقد مضاربة أو وكالة - مثل صناديق أصحاب الحسابات الاستثمارية التي يقوم بإنشائها مصرفٌ إسلاميٌّ بموجب عقد مضاربة. لا يسمَح النظام القانوني في بعض الدُول بإنشاء شركات ذات هيكل جماعيٍّ أو تعاوني ولا بجمع رأس مالٍ مُشترك. ففي تلك الحالة، لا يمكن أن تكون صناديق التأمين وصناديق الاستثمار كيانات منفصلة. غير أنَّه عند الإمكان، يبدو استخدام كيانات قانونية مُستقلة بصفتها أدوات لهذه الصناديق أمراً مُفضلاً من وجهة نظر حوكمة الشركات، إذ إنه من المرجح أن تُقدِّم حمايةً أكبر لحملة البوالص.

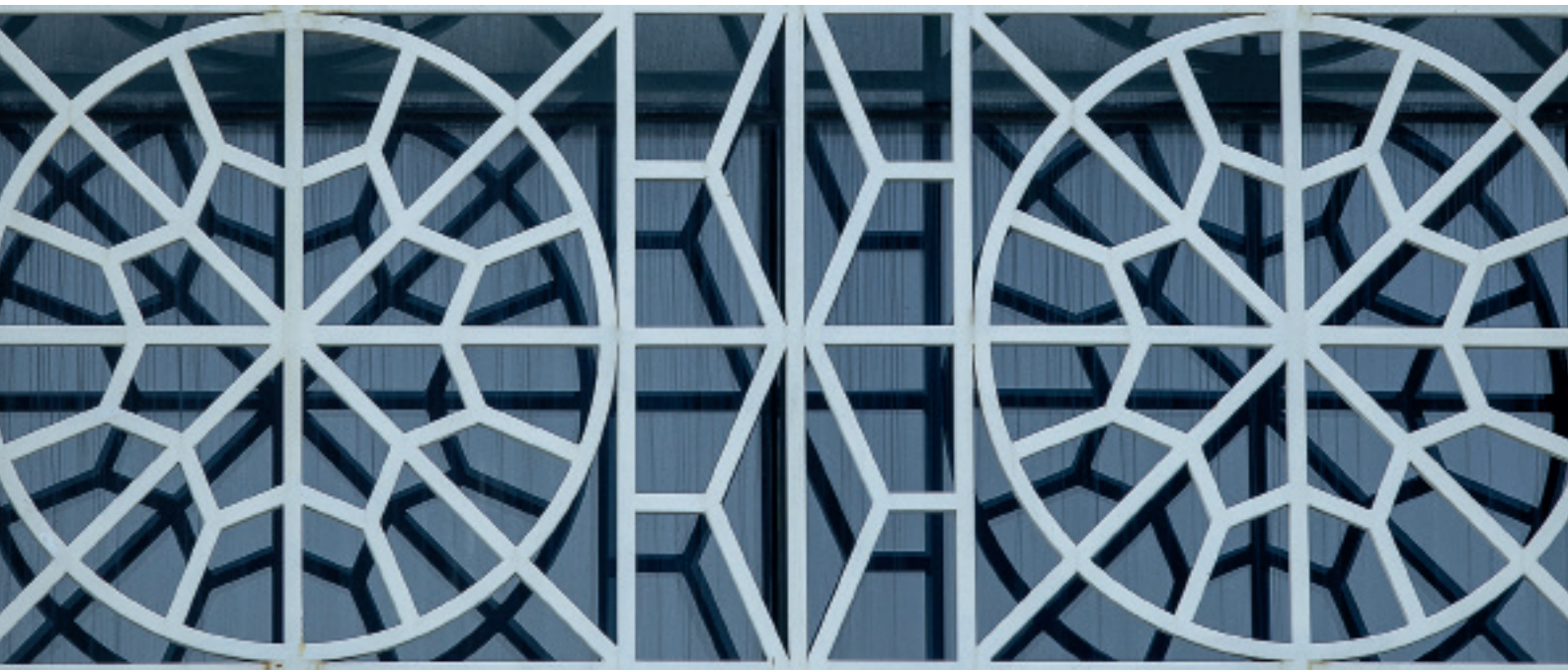
٨. ملاحظات ختامية

ترتبط مبادئ الشريعة الإسلامية ارتباطاً وثيقاً بالمبادئ المدرجة في الحوكمة الرشيدة للشركات. والمؤسسات المالية الممثلة لأحكام الشريعة الإسلامية لديها هيئة إضافية من الحوكمة ألا وهي هيئة الرقابة الشرعية، ولكنها تتبع نفس المبادئ والهيكل الخاصة بحوكمة الشركات.

أَسْئَلَةُ نَهَايَةِ الْفَصْلِ

١. ما هي آليات حوكمة الشركات؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-١
٢. لماذا تُعدُّ المصارفُ حالةً خاصةً لحوكمة الشركات؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢
٣. ما هو غرضُ هيئة الرقابة الشرعية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣
٤. عرّف معايير هيئة الرقابة الشرعية.
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٣
٥. صِف دور الاعتماد الخاصِّ بهيئة الرقابة الشرعية.
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-١-٣
٦. عِدِّد مُتَطَلَّبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للتدقيق الشرعي الداخلي.
مرجع الإجابة: الفقرة ٤
٧. صِف الحُقوق المُختلفة لأصحاب الحسابات الاستثمارية.
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٦
٨. من هو المستفيد من احتياطي مُعدل الأرباح؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-١-٦
٩. كيف يتجمّع احتياطي مخاطر الاستثمار؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٤-١-٦
١٠. اذكر أوجه التشابه والاختلاف بين حقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية.
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٦

مسرد المصطلحات



الباطل (عقد) (Invalid) غير صالح.	العهد (Undertaking) يعني الوعد أو التعهد للقيام بمهام محددة وتحمل مسؤولية هذه المهام والمسائلة عليها.
الشركة المتنازلة (Cedant) شركة التأمين التي تتقل بعض مخاطرها وبعض الأقساط إلى شركة إعادة التأمين.	الأمانة (Trust) تُشير إلى الودائع بالأمانة. يمكن لأي شخص الاحتفاظ بعقار برسم الأمانة لشخص آخر، قد تكون هذه الأمانة بعقد صريح وأحياناً في مضمون عقد. يمكن اعتبار الحسابات الجارية أمانة.
المصرف التقليدي (Conventional bank) تُستخدم هذه العبارة في هذا الكتاب التعليمي وفي القطاع برُمته للإشارة إلى المصارف التي لا تستند في عملياتها إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها.	العقد (Contract) عقد، التزام ثنائي ذو اعتبار مالي.
الضمان (Guarantee) الكفالة.	العقيدة (ideology) العقيدة الإسلامية.
فاسد (Voidable) قابل للإلغاء (عقد).	العاقلة (Shared Responsibility) المسؤولية المشتركة. أساس التأمين التعاوني الإسلامي (التكافل).
الفتوى (وجمعها فتاوى) (Decree) الفتوى الشرعية رأي شرعي صادر عن طريق فقيه إسلامي أو مجموعة من العلماء، أو هيئة شرعية.	العربون / الدفعة الأولى (Down payment) هي وديعة أو دفعة غير قابلة للاسترداد يدفعها المشتري للاحتفاظ بالحق في المضي في عقد البيع أو فسخه.
الفقه (Jurisprudence) علم الفقه الإسلامي أو الشريعة الإسلامية.	بيع العينة (Sale and repurchase) يشتمل عقد البيع على بيع وإعادة شراء الأصول بين نفس المشتري والبائع، حيث يبيع البائع الأصول إلى المشتري على أساس نقدي. ثم يُعيد المشتري إعادة شراء نفس الأصل لاحقاً على أساس الدفع المؤجل بسعر أعلى من السعر النقدي. هذا العقد مرفوض من قبل جمهور علماء المسلمين.
فقه المعاملات (الفقه التجاري) (Commercial jurisprudence) فقه إسلامي تجاري أو قواعد إجراء المعاملات بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.	البيع بالثمن الآجل (Deferred sales contract) يستخدم عقد البيع بالثمن الآجل عادة للحصول على التمويل. عند توقيع العقد في ماليزيا، كانت تسمى سندات بالثمن الآجل. وفقاً للقوانين الناطقة الماليزية، يعد هذا عقداً طويل الأجل، لأن المربحة عقد قصير الأجل.
الغرر (Unnecessary uncertainty) هو أي عنصر التباس أو شك في أي عقد أو معاملة الذي يجب منعه أو اجتنابه.	
الحديث (والجمع أحاديث) (Words and sayings of the prophet) أقوال و عادات النبي محمد صلى الله عليه وسلم، أي سجل يسرد أقوال النبي محمد عليه الصلاة والسلام وأفعاله.	

الإجارة الموصوفة بالذمة (التأجير التمويلي) (Financial lease)

عقد إيجار متفق عليه، وقد يكون مع دفعة مقدمة من مبلغ الإيجار، على أن يتم تسليم الأصل واستخدامه في المستقبل.

الإجماع (Consensus)

توافق الفقهاء المشهود بعلمهم كافة - أو غالبيتهم - بخصوص مسألة معينة ترتبط بالمسائل الشرعية في حُقة معينة.

الاجتهاد (Interpretation)

هو بذل الجهد وسعي الفقهاء الحثيث للتوصل إلى حكم شرعي في مسألة غير واردة صراحة في القرآن الكريم أو السنة، وعادة لا يتوافر سابقة للقضية المتعلقة به.

العلة (السبب الكامن) (Underlying rationale)

الأساس المنطقي.

الاستحسان (Judicial preference)

تفضيل قضائي لقياس قانوني مقابل آخر، تُعطى الأفضلية عادة من أجل الصالح العام.

الاستصناع (Production finance)

اتفاق تعاقدى لتصنيع البضائع والسلع، يسمح بالجمع بين أي من أشكال الدفع النقدي مقدماً والدفعات النقدية التدريجية عبر الزمن والدفع المستقبلي والتسليم في المستقبل. يوافق صانع أو متعهد البناء على إنتاج سلعة أو تشييد بناء بعد تحديد مواصفاتها بدقة لقاء سعر معين في تاريخ مُحدد في المستقبل. يمكن دفع السعر على أقساط أو على مراحل حسبما يُتفق عليه بين الطرفين. يمكن استخدام عقد الاستصناع لتوفير التسهيلات لتمويل تصنيع أو بناء المنازل والمصانع والمشاريع وبناء الجسور والطرق والطرق السريعة.

الجهالة أو الجهل (Ignorance)

الجهل وعدم المعرفة فيما يخص أمر غير مُحدد في العقد يؤديان في بعض الأحيان إلى الغرر.

الكفالة (Kafala)

حلال (المشروع) (Permissible)

أي شيء تسمح به الشريعة الإسلامية. قانوناً: هو أحد تصنيفات الشريعة الخمس الرئيسية لأفعال الإنسان.

هامش الجدية (Earnest money)

مبلغ ضمان، "العربون". وهو مبلغ من المال يدفعه المشتري عند إعطاء طلب شراء، ويكون بناءً على طلب من البائع للتأكد من أن مقدم الطلب جاد في طلبه للأصل. ومع ذلك، فإذا كان الوعد بالبائع ملزماً وامتنع طالب الشراء عن شراء الأصول، فالحسارة الفعلية التي يتكبدها البائع يتم تعويضها من هذا المبلغ.

المذهب الحنفي (Hanafi)

أحد مدارس الفقه الإسلامي.

المذهب الحنبلي (Hanbali)

أحد مذاهب الفقه الإسلامي.

الحرام (غير المشروع) (Prohibited)

أي شيء مُحَرَّم بموجب أحكام الشريعة الإسلامية، غير مشروع، غير قانوني: أحد تصنيفات الشريعة الخمس الرئيسية لأفعال الإنسان.

الحالة (Transfer)

تعني لغة نقل. من الناحية القانونية، هي اتفاق يتم بموجبه تحرير المدين من الدين ونقله إلى شخص آخر يقبل نقل الالتزام إليه، أو نقل المطالبة بدين عن طريق تحويل المسؤولية من شخص لآخر - عقد إحالة الدين. وتُشير أيضاً إلى الوثيقة التي نقل هذا بموجبها.

الهبة (Gift)

الهدية.

الإجارة (Lease)

تأجير. بيع حق منفعة مُحددة من أحد الأصول غير النقدية مقابل مكافأة محددة. أو يمكن القول هو بيع المنفعة المعلومة مقابل عوض معلوم.

المُضاربة المقيدة (الشراكة المقيدة) (Restricted partnership)

المُضاربة المقيدة - تُطبَّق عندما يتعلق الاتفاق بعمل أو مكان مُحدَّدين، ويقتصر العَقد على الزَّمان والمكان والشَّريك ونوع الصَّفقة.

المُضاربة المطلقة (الشراكة غير المقيدة) (Unrestricted partnership)

المُضاربة غير المقيدة - عندما يكون المُضارب حراً بالتصرف ضمن معايير الشريعة الإسلامية.

المُضارب (مدير الاستثمار) (Business manager)

المدير المُضارب في عقد المُضاربة لا يُشارك في رأس المال، لكنه يُقدِّم المهارة الاستثمارية والجهد.

المُرابحة (التكلفة زائد هامش التَّمويل) (Cost Plus Financing)

عقد بيع بين المصرف وُعملائه لبيع سلعٍ بسعرٍ يتضمَّن هامش ربح مُتفقٍ عليه من قبل الطرفين. ويتضمَّن بصفته أسلوباً للتَّمويل على قيام المصرف بشراء السلع وفقاً لطلبِ وُعملائه. يتم بيع البضاعة إلى العميل بالتكلفة بالإضافة إلى ربح هامشي مُتفقٍ عليه.

المشاركة (الشراكة) (Partnership)

هو أحد طرق التمويل الإسلامي التي تتضمن طرفين أو أكثر يُقدِّم كل منهم رأس مال من أجل تمويل مشروع أو عمل تجاري. يتشارك كلا الطرفين بالأرباح وفق نسبة مُتفق عليها مسبقاً، أما الخسائر فيتم تقاسمها على أساس مساهمة رأس المال. يُمكن إدارة المشروع من قبل كلا الطرفين أو من قبل طرف واحد فقط. هذا إجراء مرن جداً حيث يُمكن التفاوض والاتفاق على تقاسم الأرباح والإدارة مسبقاً من قبل جميع الأطراف.

المُشاركة المنتهية بالتَمليك - المُشاركة المتناقصة (Partnership)

تُعدُّ نوعاً من أنواع الشَّراكة حيث يشتري أحد الشُّركاء حصَّة الطرف الآخر تدريجياً حتى يتملِّك المشروع بكامله وفقاً لجدول زمني مُحدَّد، وهي من المُعاملات المالية

تعني إضافة طرف ثالث ليصبح الضامن على الالتزام الحالي فيما يتعلق بأي إجراء أو مشروع.

خيار الشرط (الحق الطوعي للإلغاء) (Optional right to cancel)

هو خيار في عقد البيع المُبرم في وقت توقيع الاتفاق، يُعطي أحد طرفي العَقد الحق في عدم الإمضاء على عملية البيع في غضون فترة زمنية محددة.

الحجز (Lien)

رهن أو تحفظ أو حبس لأصل من الأصول ضماناً لسداد الدين.

المنفعة (حق الانتفاع) (Usufruct)

حق المنفعة أو الاستفادة المُستمدة من الأصل.

موقوف (Unenforceable until authorised)

عقد غير قابل للتنفيذ لحين السماح بذلك، حيث يكون للشخص القدرة على إبرام عقد ولكنه يتجاوز سلطته. على سبيل المثال، عندما يتجاوز وكيل السلطة الممنوحة له من قبل موكله. مثل هذا العقد غير قابل للتنفيذ حتى يُسمَح بذلك من قبل المُوكِّل.

الميسر (المضاربة) (Speculation)

المُضاربة غير الشرعية. الميسر هو واحد من المحرَّمات الأساسية في التمويل الإسلامي، وهي أحد الأسباب التي أدت إلى تصميم نموذج أعمال مُحدَّد للتأمين الإسلامي.

عقد المُضاربة (تمويل الأمانة) (Trust Financing)

اتِّفاق بين طرفين، يُقدِّم أحدهما بموجبه كامل رأس المال المطلوب لمشروع ما ويُسمَّى ربِّ المال وليس له السيطرة على إدارة المشروع. ويتولَّى الطرف الآخر، والمُسمَّى بالمُضارب إدارة المشروع بخبرته. تُوزَّع الأرباح النَّاتجة عن المشروع وفقاً لنسبة مُحدَّدة مسبقاً، ويتحملُ مُزوِّد رأس المال الخسائر المالية إذا لم يقصِّر المُضارب في مهامه أو يُخالف بنود العَقد أو يتعدَّها.

القياس (Analogy)

حرفياً، يعني "قياس" مثلاً، مقارنة أو تشبيه. من الناحية الفنية، يعني ذلك اشتقاق قاعدة قياساً على قاعدة فقهية قائمة إذا كان الأساس (العلة) لكلا الحالتين هو نفسه. في ترتيب الأولويات، هو الأداة الرابعة في القانون الإسلامي.

القرآن الكريم (Quran)

كلام الله الذي نزل به الروح الأمين على قلب رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم بألفاظه العربية ومعانيه الحقة، وهو المصدر الرئيسي للفقه الإسلامي.

رب المال (المستثمر) (Investor)

الطرف الذي يُقَدِّم رأس المال - المُستثمر.

الرهن (Pledge)

تعهد / قرض عقاري.

الرأسمال (Capital)

رأس المال.

إعادة التكافل (Retakaful)

هو عندما يُخفف مُشغَل التكافل جزء من المخاطر المرتبطة بأموال التكافل عن طريق نقل جزء من المخاطر إلى مُشغَل تكافل آخر أو شركة إعادة التكافل.

الربا (الفائدة) (Interest)

رفع أو زيادة الفوائد. من الناحية الفنية، هذا يعني زيادة على أصل الدين في معاملة القرض.

ربا الفضل (ربا القرآن / ربا الجاهلية)

(Interest based on unequal exchange)

تبادل السلع المماثلة، كما تم تعريفها "المال" أو بعض "الأطعمة"، بكميات غير متساوية. والمقصود تحريمها لإغلاق الباب أمام الربا في الإقراض.

المُعاصرة التي استحدثتها المصارف الإسلامية لاستثمار أموالها.

المواعدة (Combination of unilateral promises)

وعدين أحاديي الطرف يقدمهما طرفان بخصوص نفس الموضوع.

خارج الموازنة (Off-balance sheet)

عنصر غير محدد لأغراض المحاسبة ليكون في الميزانية العمومية.

عقد السلم المواز (Parallel Salam)

عقد يُبرم للتعويض عن الالتزامات بتسليم عقد سلم.

القرض (Loan)

المعنى الحرفي هو "يُقطع". تمت تسميته كذلك لأنه يُقطع الملكية بالفعل عند إقراضها لمقترض. من الناحية القانونية، "القرض" يعني تقديم أي شيء له قيمة يستطيع المقترض الاستفادة منه لمصلحته شرط أن دفع نفس المبلغ أو مبلغ مشابه لما دفعه عند الطلب أو في وقت متفق عليه. ومن المفترض أن يكون القرض بهدف فعل الخير، وليس لأغراض تجارية.

القرض الحسن (قرض بدون فوائد) (Loan without interest)

شكل من أشكال القروض المحددة في القرآن ليكون وسيلة لعمل خيري أو لمساعدة الآخرين المحتاجين. قرض بدون فوائد.

القمار (المضاربة) (Speculation)

هو المضاربة أو كل لعبٍ يشترط فيه غالباً أن يأخذ الغالب شيئاً من المغلوب. وحقيقته مراهنة على غرر محض وهو محرم شرعاً.

الشركة (Partnership)

مصطلح بديل لعبارة "المشاركة". شراكة أو شركة.

شركة العقد (Contractual partnership)

شراكة عقد مُتَّفَق عليه بشكل مُتبادل.

شركة المالك (ملكية مشتركة) (Property owner partnership)

شراكة بين اثنين أو أكثر من أصحاب ملكية مشتركة.

الصكوك (شهادات الاستثمار) (Investment certificates)

هي وثيقة أو شهادة تُثبت وجود ملكية تناسبية وشائعة للأصل محل العقد. يُشار إليها عادةً باسم سندات إسلامية.

السنة النبوية (Customs)

هو أثر النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية، أو سيرة سواء كان ذلك قبل البعثة أو بعدها.

التبرع (Donation)

يأتي على هيئة تبرع أو هدية الغرض منها ليس تجارياً. ويُطلق على أي فائدة تُعطى من قبل شخص إلى آخر دون الحصول على أي شيء مقابل التبرع. يُطبَّق مفهوم التبرع ضمن نظام التكافل (التأمين الإسلامي).

التكافل (التأمين المشترك) (Mutual insurance)

نظام مُتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من أجل الحماية المتبادلة والتأمين، حيث يتبرع المشاركون بجزء من أو بكامل مساهماتهم في صندوق مشترك. يمكن استخدام هذه الأموال لدفع المطالبات بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بأي من المشاركين. يقتصر دور الشركة على إدارة عمليات التأمين واستثمار اشتراكات التأمين.

التورق (Credit sale)

هو شكل من أشكال المربحة العكسية المُجازة به لأنه ينطوي على ثلاثة عقود بيع وثلاثة أطراف مُستقلة، ويُستخدم كثيراً لتوصيل الأموال إلى شخص يرغب في

ربا النسئة (ربا القرآن وربا الجاهلية) (الفائدة المحددة مسبقاً على القرض) (Predetermined interest on a loan)

يقع ربا النسئة أو ربا التأخير عند تبادل المال اليوم أو لوقت لاحق. تُوصف الفائدة، في جميع المعاملات المصرفية الحديثة بأنها ربا النسئة.

ربوي (يحتوي على فوائد) (Containing interest)

عرضة للربا أو يحتوي على الربا.

السلع الربوية (Ribawi commodities)

الذهب والفضة والقمح والشعير والتمر والملح: أي شيء يُستخدم بصفة المال.

الصحيح (Valid)

الصالح (عقد).

عقد السِّلَم (Short-term production finance)

هو عقد لشراء سلعة موصوفة في الذمة لتسليمها المؤجل مقابل الدفع الفوري بالكامل وفقاً لشروط محددة.

الصَّرف (Exchange)

تعني حرفياً الصرف. تُقيد قواعد الصرف أساليب تبادل الأموال من أجل منع الربا. وتعتمد هذه القواعد على الحديث النبوي الذهب بالذهب.

التوريق (Securitisation)

هي تحويل الأصول إلى أدوات مالية، والتي يمكن بيعها بطريقة تفصل الأصل عن البائع، مما يجعل هذا الأصل ملكية فعلية للمُشتري.

الشريعة الإسلامية (Islamic law)

قانون المقاصد الإسلامية المستمدة من المصادر الأولية: القرآن الكريم واتباع الحديث وعادات النبي محمد (عليه الصلاة والسلام).

الوقف (جمعها: أوقاف) (صندوق خيري) (Charitable trust)

الاستثمارات أو الممتلكات التي هي عطاءات خيرية إلى ما لا نهاية، والتي يُمكن استخدامها لدعم مستفيدين معينين محددين من قبل المانح.

الزكاة (Mandatory almsgiving)

فريضة واجبة على المسلم بأن يدفع ٢,٥٪ من أنواع معينة من ثروته سنوياً إلى أحد من الفئات الثمانية من المسلمين المحتاجين المذكورين في القرآن الكريم. لغةً، هذا يعني نعمة أو تقية أو زيادة أو زراعة الخير. في الشريعة الإسلامية، من الواجب دفع الزكاة على المال الذي يزيد عن الحد الأدنى المحدد للمستفيدين المحددين في القرآن.

تجنب الاقتراض بفائدة، ويُعدّ مرفوضاً من قبل معظم علماء المسلمين.

مدة السريان (Tenor)

أجل العقد.

الأمة (الشعوب الإسلامية) (Nation of Islamic states)

الأمة في الدول الإسلامية. المجتمع الدولي الإسلامي.

الأصل محل العقد (Underlying asset)

الأصل الأساسي الذي هو موضوع العقد. ويشمل إصدار صكوك محددة، مشتقات أو ضمانات.

حق الانتفاع أو المنفعة (Usufruct)

الحق في التمتع بمزايا ملكية تعود لشخص آخر.

الربا (Usury)

أي زيادة على المبلغ المقرض.

أصول الفقه (Principles of Islamic jurisprudence)

هو العلم بالقواعد التي وضعت للوصول إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.

الوعد (Promise)

وعد من طرف واحد بشأن أعمالٍ مستقبلية.

الوديعة (الحفظ الآمن) (Safe custody)

المال الذي يودع عند شخص بقصد الحفظ.

الوكالة (Agency agreement)

عقد وكالة يقوم فيها شخص ما بتعيين شخص آخر لتنفيذ مهمة معينة نيابة عنه، وعادة مقابل أجر معين.

الوكيل (Agent)

هو الشخص أو الجهة التي تقوم مقام غيرها بتفويض من صاحب الشأن حال الحياة.

أسئلة مُتعدِّدة الخيارات



أُسْئَلَة مُتَعَدِّدَة الخيارات

١. حيث يُستخدم الغُربون في عقد البيع، كيف تُعامل الدَّفعة الأولى إذا قرر المشتري عدم أخذ البضائع بحلول الوقت المُحدَّد؟
 - (أ) يجب إعادتها بالكامل إلى المُشتري
 - (ب) يمكن الاحتفاظ بها بالكامل من قبل البائع
 - (ج) تُقسَّم بالتساوي بين المشتري والبائع
 - (د) يجب أن تُحال إلى طرف ثالث مستقل
٢. يَجوزُ الجَمع بين عقدين طالما أن العقود:
 - (أ) متعارضة مع بعضها البعض
 - (ب) جرى توقيعها في وقت واحد
 - (ج) بين نفس الأطراف
 - (د) ازدادت قيمتها عند الجمع
٣. عندما يُخفق العميل في سداد المدفوعات على رهن عقاري في المشاركة المُتناقصة، يجوزُ للمصرف:
 - (أ) انتزاع العقار من العميل والاحتفاظ بالأرباح الناتجة عن بيع العقار
 - (ب) تأجير العقار من الباطن لتوليد دخل إضافي
 - (ج) تعديل عقد الإيجار
 - (د) فرض عقوبة على هيئة غرامة مالية
٤. الغرض الرئيسي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية هو تشجيع:
 - (أ) أفضل الممارسات المُحاسبية
 - (ب) توحيد المُعاملات
 - (ج) أسواق رأس المال الإسلامية
 - (د) سلامة واستقرار القطاع المالي الإسلامي
٥. في اتفاق الوكالة، يُمكن أن يكون الوكيل إما مُعلنًا أو غير مُعلن. في اتفاق الوكالة غير المُعلنة، يستطيع الوكيل:
 - (أ) التصرف لمصلحته الخاصة
 - (ب) ليس لديه واجبات انتمائية
 - (ج) يُمكن أن يكون مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر للأصول
 - (د) لا يكشف أنه يتصرف بالنيابة عن طرف ثالث
٦. في اتفاقية المضاربة، يحقُّ للمُضارب المشاركة بجزءٍ من الربح مُنقَّب عليه مُسبقاً ولكن لا يشارك في الخسائر. تُخصَّص الأرباح عادة من:
 - (أ) إجمالي الربح التشغيلي أو الخسارة
 - (ب) صافي الربح التشغيلي أو الخسارة
 - (ج) صافي الأرباح
 - (د) الأرباح المحتجزة

٧. الفرق الرئيسي بين التجارة والقرض أن التجارة تتعلق:

- (أ) بكميات متساوية من السلع
- (ب) بنوعية متساوية من السلع
- (ج) بمواد متطابقة
- (د) بمواد مختلفة

٨. أي مما يلي ليس جزءاً من الفرز على مستوى القِطاع المالي؟

- (أ) القمار
- (ب) ترفيه الكبار
- (ج) الموسيقى و الأفلام
- (د) الكحول

٩. السلم هو عقد مع:

- (أ) الدفع الفوري بالكامل والتسليم المؤجل
- (ب) التسليم الفوري والدفع مؤجل بالكامل
- (ج) الدفع فوري بالكامل والتسليم فوري
- (د) الدفع مؤجل بالكامل والتسليم مؤجل

١٠. معاملات العربون في التمويل الإسلامي الحديث:

- (أ) لا تباع
- (ب) يمكن بيعها للمصرف
- (ج) يمكن بيعها إلى طرف معتمد من قبل المصرف
- (د) يمكن بيعها لأي طرف

١١. في معاملة المشاركة المتناقصة، يدفع الطرف المشتري:

- (أ) إيجار أقل لأنه يشتري المزيد من الوحدات
- (ب) نفس الإيجار حتى نهاية العقد
- (ج) إيجار أكبر لأنه يشتري المزيد من الوحدات
- (د) لا يدفع الإيجار

١٢. يرتبط الاجتهاد، وهو أحد المصادر الثانوية لأحكام الشريعة الإسلامية، و يرتبط بالتفسير وأفضل توصيف له بأنه:

- (أ) علمي
- (ب) عملي
- (ج) معاصر
- (د) قياسي

١٣. يمكن استخدام الوعد أو التعهد في معاملة التأجير التمويلي مثل الوعد بشراء الأصل:

- (أ) من المؤجر عند بداية فترة التأجير
- (ب) ثم بيعه للمؤجر و إعادة تأجيره

أسئلة متعددة الخيارات

- (ج) من المؤجّر عند نهاية فترة الإيجار
(د) من المستأجر عند نهاية فترة الإيجار

١٤. يمكن لصناديق الاستثمار في الأسهم أن تستثمر في:

- (أ) الأسهم الخاصة فقط
(ب) الأسهم المدرجة فقط
(ج) الأسهم الخاصة والمدرجة
(د) صناديق المؤشرات فقط

١٥. أفضل وصف للمنشئ في الصكوك هو:

- (أ) شخص يسعى لجمع الأموال
(ب) مُستثمر
(ج) مدير المنشأة لأغراض خاصة (SPV)
(د) دائن

١٦. عندما تُشغّل مؤسسة مالية تقليدية نموذج الفرع لتقديم الخدمات المالية الإسلامية، أي من العناصر التالية يجب فصلها:

- (أ) العمليات والحسابات فقط
(ب) العمليات والحسابات وقناة التوزيع
(ج) الحسابات وقناة التوزيع فقط
(د) العمليات وقناة التوزيع فقط

١٧. أي من الأنواع التالية من المعاملات تعدّ الأكثر احتمالاً لاستخدام خطابات الاعتماد؟

- (أ) الإجارة
(ب) السلم
(ج) الاستصناع الموازي
(د) المشاركة المتناقصة

١٨. أي الحالات التالية ليس شرطاً لتحقيق الإيرادات وفقاً لطريقة المحاسبة على أساس الاستحقاق؟

- (أ) عندما تكسب المؤسسة حق الحصول على الإيرادات
(ب) وجود الالتزام على الطرف الآخر لتحويل الإيرادات
(ج) مبلغ الإيرادات معروف
(د) لا يوجد يقين بشأن تحصيل الإيرادات

١٩. أي مما يلي يلبي معيار الفرز الخاص بالقطاع والفرز المالي؟

- (أ) شركة تبغ مع نسبة دين تقليدي يبلغ ٢٩٪ بالتناوب مع رسملة السوق
(ب) شركة إنتاج فيلم للأطفال تُودع أموالاً تستجرّ الفائدة بنسبة تبلغ نسبة ٣٢٪ من نسبة رسملة السوق
(ج) تاجر مخدرات محرمة مع دين يبلغ ٢٨٪ من رسملة السوق
(د) معمل لتصنيع الصوف مع ودائع تستجرّ الفائدة تبلغ ٢٢٪ من رسملة السوق

٢٠. أي مما يلي ليس من سمات صندوق التداول في البورصة؟

- (أ) تتبّع مؤشر ما للأسهم

- (ب) استقرار السّعر طوال اليوم
(ج) ليس من الصّروري الحفاظ على أدوات السيولة
(د) يُمكن شراؤه وبيعُه

٢١. يُمكن أن تكون الأصول في صندوق عقاريّ تجاريّة وسكنيّة. يجب على أيّ دخلٍ غير مُتوافقٍ مع أحكام الشريعة يولّده الأصل أن:

- (أ) يُعطى للأعمال الخيريّة
(ب) يُصرّح عنه للمستثمرين ويُدفع مباشرة كأرباح
(ج) إعادة استثماره في الأصول المُتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
(د) يُستخدم لشراء سكن اجتماعي

٢٢. تُعدّ مُعاملات المضاربة والمُشاركة من المُعاملات القائمة على الحصص التي يجري فيها:

- (أ) تقاسم الأرباح والخسائر وفقاً لنسبة مُتفق عليها مُسبقاً
(ب) تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة مُتفقٍ عليها مُسبقاً، وتتناسب الخسائر بحسب نسبة رأس المال
(ج) تقاسم الأرباح حسب نسبة رأس المال، والخسائر وفقاً لنسبة مُتفقٍ عليها مُسبقاً
(د) تقاسم الأرباح والخسائر حسب نسبة رأس المال

٢٣. أي من التالي ليس سلعةً ربوية؟

- (أ) السكر
(ب) الملح
(ج) الثّمور
(د) السّعير

٢٤. يرغب الشخص X بشراء أصل من الشخص Y، ويُقدّم التمويل من المصرف الإسلامي XYZ بموجب عقد إجازة واقتناء. من الذي سيكون بمثابة المُستأجر بموجب هذا الترتيب؟

- (أ) X فقط
(ب) XYZ فقط
(ج) X و XYZ معاً
(د) Y و XYZ معاً

٢٥. أي من المُتطلّبات التالية يجب توافرها في السّلع في صندوق السّلع؟

- (أ) يجوز بيع السلع بشكل آجل
(ب) أي سلعة مقبولة
(ج) يجب أن يكون للبائع الحيّزة الحُكميّة
(د) يمكن تحديد السعر بعد الشراء

٢٦. عندما تُقدّم مؤسسة ماليّة ضمانةً، يجوز لها:

- (أ) فرض رسوم بنسبةٍ مئويّة من مبلغ الضّمان
(ب) فرض رسومٍ إداريّة لا علاقة لها بالمبلغ
(ج) تحميل تكلفته الخاصّة على العميل
(د) لا تفرض رسوماً أبداً

٢٧. عند الاستثمار في شركةٍ ما، على المُستثمر إجراء الاختيار المبدئي على أساس:

أسئلة متعددة الخيارات

- (أ) الفرز على مستوى القطاع
- (ب) الفرز المالي للأسهم
- (ج) إما الفرز على مستوى القطاع أو الفرز المالي
- (د) كل من الفرز على مستوى القطاع والفرز المالي

٢٨. يُريد فهد أن يُوسّع عمله في بيع السيارات ويرغب في إصدار الصكوك المالية. عندما اتّصل بأحد المصارف، نصحه بالدخول في صكوك الإجارة مُستخدماً المباني التي يملكها باعتبارها أصل. في هذا السيناريو، أي مما يلي يُعدّ صحيحاً؟

- (أ) الهيئة المُتخصّصة بالاستثمار هي المستأجر وحملة الصكوك هم الطرف المؤجّر
- (ب) الهيئة المُتخصّصة بالاستثمار هي المؤجّر وحملة الصكوك هم الطرف المستأجر
- (ج) فهد هو المستأجر والهيئة المُتخصّصة بالاستثمار هي الطرف المؤجّر
- (د) فهد هو المستأجر وحملة الصكوك هم الطرف المؤجّر

٢٩. هناك عددٌ من القواعد التي تنطبق تحديداً على دور قطاع الأعمال التجارية في المجتمع وهي تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- (أ) ربط العمل و تكوين الثروات بالقيم الاجتماعية
- (ب) الحرص على عدم مشاركة المسلمين في تكوين الثروات
- (ج) إجراء جميع الصفقات بطريقة عادلة وشفافة
- (د) خلو الصفقات التجارية من الربا والغرر

٣٠. تخضع عقود التبادل لما يمكن أن يطلق عليه اسم قواعد الصرف. أي مما يلي يُعدّ مثلاً لقواعد الصرف؟

- (أ) لا تبع ما لا تملك
- (ب) إباحة الحجز الزائد للبضاعة أو البيع الزائد
- (ج) شراء الديون وبيعها
- (د) لا ربح بدون المسؤولية

٣١. مبدأ حرية التعاقد يعني ما يلي:

- (أ) كل نوع من المعاملات جائز طالما اتفق عليها بين الطرفين
- (ب) جميع الأنشطة الاقتصادية مباحة ما لم يرد خلاف ذلك في أحكام الشريعة الإسلامية
- (ج) تقتصر المعاملات التجارية المباحة على السلع الربوية
- (د) يُحرّم إبرام العقود عموماً ما لم ينص بخلاف ذلك

٣٢. بغرض توليد العائدات، تحتاج البنوك الإسلامية إلى التركيز على:

- (أ) الأصول والمخاطر التجارية
- (ب) الائتمان ومخاطر الملتزم
- (ج) المخاطر التجارية المنقولة
- (د) مخاطر تطوير المنتجات

٣٣. أحد الفروق الرئيسية بين السندات التقليدية والصكوك هو أن:

- (أ) السندات التقليدية تُعرض حاملها للمخاطر على مستوى الأصول
- (ب) السندات التقليدية لها تاريخ استحقاق ثابت
- (ج) تمنح الصكوك حاملها ملكية نفعية شائعة في الأصل محل العقد
- (د) لا تؤدي الصكوك إلى تكبد حاملها للخسارة

٣٤. أي مما يلي يُعدُّ صحيحاً بشأن التَّوزيعات الخيرية؟

- (أ) الزكاة طَوْعِيَّة
- (ب) الصَّدقة طَوْعِيَّة
- (ج) كل من الصَّدقات والزَّكاة طَوْعِيَّتَانِ
- (د) لا الصَّدقات ولا الزَّكاة تُعد طَوْعِيَّتَانِ

٣٥. عند تَقْيِيم الصُّكوك، لا تنتظرُ وكالة التَّصنيف في:

- (أ) الامتثال لأحكام الشَّريعة الإسلاميَّة
- (ب) التَّدقيق النقدي
- (ج) الأصل محلَّ العقد
- (د) سجل المنشئ والأصل

٣٦. تُعرَّف شَهَادَات الصُّكوك على أنَّها:

- (أ) حقٌّ ماليٌّ
- (ب) الحقُّ في الحُصول على دخلٍ ثابت
- (ج) حصَّة مِلْكِيَّة في الأصل
- (د) لا أَحقِّيَّة في الأصل

٣٧. أي مما يلي ليس من مهام مَجْلِس الرِّقَابَة الشَّرعية؟

- (أ) الاستِشارات
- (ب) المَخاطر
- (ج) المُصادقة على العقود
- (د) تَدقيق الحِسابات

٣٨. قَرَض استِمراريَّة المَشروع هو مُصطلح مُحاسبي وأفضل وصفٍ له بأنه مَفهُومٌ يُعْنَى ما يلي:

- (أ) استِمراريَّة عَمَل المشروع في المُستقبل المَنْظور
- (ب) عَدَم وجود تضخُّم في المُستقبل المَنْظور
- (ج) انقِسام الشَّركة إلى وحدات مُتساوية
- (د) استِمرار الاقْتِصاد في النُّمو بالمُعْدَل الحاليِّ

٣٩. في صُكوك المُشارَكة، الشَّركة المُتخصِّصة بالاستِثمار هي:

- (أ) المُشارك بالنيابة عن مُستثمري الصُّكوك
- (ب) رَبِّ المال
- (ج) المُلتزم
- (د) شريك يَنْقاسم الرِّبح والخسارة

٤٠. المَصْرِفُ الإسلاميُّ ليس مُلزماً بدفع الزَّكاة في الحالات التَّالِيَة:

- (أ) عندما يُكَلِّف المَصْرِفُ المُساهمين بدفع الزَّكاة

أسئلة متعددة الخيارات

- (ب) يقع مقر المصرف في سلطة قضائية لا تعترف بالزكاة
(ج) يقع مقر المصرف في سلطة قضائية تعتمد التقويم الشمسي
(د) لدى المصرف إعفاء قانونياً

٤١. X و Y شركاء في عقد مشاركة كانت مساهمة X برأس مال يبلغ ٨٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، ومساهمة Y برأس المال بلغت ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. ينص الاتفاق على أن ٧٠٪ من الأرباح ستذهب إلى X و ٣٠٪ إلى Y. إذا حصلت خسارة قدرها ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي، ما هو مبلغ الخسارة (إن وُجد) التي يجب أن يتحملها Y:

- (أ) لا شيء
(ب) ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي
(ج) ١٥,٠٠٠ دولار أمريكي
(د) ٢٥,٠٠٠ دولار أمريكي

٤٢. الأساس المنطقي لحظر بيع دين مقابل دين هو أنه:

- (أ) ليس عادلاً لأحد الطرفين
(ب) لأنه عقد توريد
(ج) تتطوي المعاملة على فائدة
(د) لا يوجد أي ارتباط بين النشاط الاقتصادي و المالي

٤٣. عندما تُطبق معاملة المضاربة على الحسابات الاستثمارية، تُعد المعاملة ماثلة لحسابات التوفير التقليدية وتعمل بموجب النظام التنظيمي الذي:

- (أ) لا يخضع عموماً ل ضمانات الودائع
(ب) يخضع عموماً ل ضمانات الودائع من حيث المبلغ الأساسي أصل الدين والعايد المتوقع
(ج) يخضع عموماً ل ضمانات الودائع من حيث المبلغ الأساسي أصل الدين فقط
(د) يخضع ل ضمانات الودائع من حيث العائد المتوقع فقط

٤٤. في صندوق الإيجار يعمل الصندوق مثل:

- (أ) هيئة متخصصة بالاستثمار
(ب) المؤجر
(ج) المستأجر
(د) المستثمر

٤٥. أفضل وصف للوعد الثنائي كونه:

- (أ) وعدين منفردين من طرفين مختلفين على نفس الأصل
(ب) وعدين منفردين من طرفين مختلفين على أصولين مختلفين
(ج) وعد من طرف واحد ووعد بالشراء
(د) وعدين ثنائيين من طرف واحد لنفس الأصل

٤٦. أي من أنواع البوليصة التقليدية للتأمين على الحياة أكثر تشابهاً مع التكافل العائلي؟

- (أ) المُقسمة على مدى فترات زمنية

(ب) الوقف

(ج) التي تدوم مدى الحياة

(د) المدة المتناقصة

٤٧. في الحساب الجاري للمصرف الحق باستخدام الأموال:

(أ) بأي طريقة يراها مناسبة

(ب) فقط في الاستثمارات المتفق عليها مسبقاً

(ج) فقط بموجب مستويات معينة من المخاطر المتفق عليها مسبقاً

(د) بأي طريقة يراها مناسبة ولكن فقط إذا ما سمح القيام بذلك من قبل العميل

٤٨. أي من الخيارات التالية ليست مطلباً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالتدقيق

الداخلي حسب الشريعة الإسلامية؟

(أ) الاستقلالية

(ب) الموضوعية

(ج) تدقيق الحسابات

(د) الكفاءة الشخصية

٤٩. ضمن هيكل الصكوك، الضمانات:

(أ) غير مسموح بها عموماً

(ب) مسموح بها إذا قُدمت من قبل طرف ثالث

(ج) مسموح بها إذا قُدمت من قبل مدير الصكوك

(د) مشمولة على أنها من المعايير الأساسية

٥٠. بموجب عقد المضاربة، من المسؤول عادةً عن الخسائر المادية التي تنشأ في غير حالات الإهمال أو التقصير أو

خرق البنود التعاقدية؟

(أ) رب المال فقط

(ب) المضارب فقط

(ج) كل من رب المال و المضارب بحصص متساوية

(د) كل من رب المال و المضارب وفقاً لنسبة توزيع الأرباح

٥١. يعرض فهد دفع ٥٠٠٠ جنيه استرليني لقاء سيارة علي، لكن يُجيب علي بأنه على استعداد لبيع سيارته بمبلغ ٧٥٠٠

جنيه استرليني. يُعد هذا:

(أ) عقد

(ب) وعد

(ج) اتفاق مُرابحة

(د) عرض مُقابل

٥٢. في صكوك المشاركة الدائمة:

(أ) شريك واحد يحمل كافة الأسهم حتى النهاية

أسئلة متعددة الخيارات

- (ب) يحتفظ كل شريك بحصته حتى النهاية
(ج) شريك واحد يبيع جميع الأسهم مع مرور الوقت إلى الشريك الآخر
(د) يبيع كلا الشريكين أسهمهما إلى طرف ثالث

٥٣. في معاملة الاستصناع:

- (أ) للأصل خصائص نوع مثل خصائص السلع
(ب) لا يجوز إلغاء العقد
(ج) ليس هناك غرامة للتأخير في التسليم
(د) ينبغي أن يدرج تاريخ التسليم ضمن إطار زمني متفق عليه مسبقاً

٥٤. تحدث المخاطر الداخلية للصندوق المشترك عندما يحصل عجز لدى الصندوق المشترك:

- (أ) مغطى مؤقتاً عن طريق فائض من صندوق مشترك آخر
(ب) مغطى دوماً عن طريق فائض من صندوق مشترك آخر
(ج) مغطى مؤقتاً عن طريق قرض بدون فوائد
(د) مغطى دوماً عن طريق قرض بدون فوائد

٥٥. حدّد مجمع الفقه الإسلامي عدداً من القواعد التي يتعيّن الوفاء بها كي يكون الوعد ملزماً. أي مما يلي ليست جزءاً من هذه القواعد؟

- (أ) يجب أن يكون الوعد ثنائياً
(ب) يجب أن ينطوي الوعد على بعض الالتزامات
(ج) ينبغي في وعد الشراء حصول البيع الفعلي
(د) يمكن التعويض فقط عن الأضرار الفعلية

٥٦. وفقاً لقواعد الصكوك الموضوعة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لعام ٢٠٠٨، تُعهد الشراء:

- (أ) غير مسموح به أبداً
(ب) مسموح به بسعر الشراء الأصلي
(ج) مسموح به حسب القيمة السوقية
(د) مسموح به بأي سعر متفق عليه بين الطرفين

٥٧. يُشير مفهوم بيع ما لا تملك إلى بيع يكون فيه البائع:

- (أ) لا يملك الأصل
(ب) غير مخول لبيع الأصل
(ج) يملك الأصل أو مخول ببيع الأصل ويتحكّم به
(د) بيع أصل مسروق

٥٨. تُخصّص أرباح معاملة المضاربة عادةً من:

- (أ) صافي الربح
- (ب) إجمال الأرباح التشغيلية
- (ج) صافي الأرباح التشغيلية
- (د) الربح بعد حسم الضريبة

٥٩. تستند معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على:

- (أ) مجلس الخدمات المالية الإسلامية
- (ب) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- (ج) جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين
- (د) معيار المحاسبة الدولي

٦٠. بدأت شركة رودس آر مشروع البنى التحتية الرئيسية في الشارقة وتدرس إصدار صكوك لتمويل هذا المشروع. أي من أنواع الصكوك التالية هو الأنسب؟

- (أ) صكوك الاستصناع
- (ب) صكوك الإجارة
- (ج) صكوك المشاركة
- (د) صكوك المضاربة

٦١. عقد المربحة هو:

- (أ) بيع انتمان بالتقسيط مع هامش ربح
- (ب) سند اقتراضي إسلامي
- (ج) عقد شراكة في تقاسم الأرباح والخسائر
- (د) عقد بيع أو شراء مع هامش ربح

٦٢. أي مما يلي يُعد أفضل تعريف للغرر؟

- (أ) القمار
- (ب) مخاطر مع وجود احتمال صغير للمخاطر
- (ج) الالتباس أو الشك الذي ينطوي على المخاطر
- (د) بيع الحصاة

٦٣. إعادة تأمين لإيقاف الخسارة هو عقد إعادة التأمين تتحمل فيها شركة إعادة التأمين:

- (أ) نسبة مُتَّفَق عليها من الخسارة
- (ب) نسبة من الخسارة يجري تحديدها عند حدوث الخسارة
- (ج) أي مطالبات تصل إلى الحد المُتَّفَق عليه
- (د) أي مطالبات تزيد عن الحد المُتَّفَق عليه

٦٤. عند قبول أموال في إطار اتفاقية حساب استثمار غير مُقيّد، يطلب علماء الشريعة عادةً من المصرف:

- (أ) الحفاظ على أمواله الخاصة مُنفصلة
- (ب) الاستثمار مع العملاء بنفس المبلغ بالتحديد
- (ج) الاستثمار مع العملاء ببعض من رأس ماله الخاص
- (د) الاستثمار مع العملاء بمبلغ أعلى من مبلغ العميل

أسئلة متعددة الخيارات

٦٥. بعد تسديد القروض وتخصيص مبلغ للاحتياطي، ما هي النسبة القصوى لفائض الاكتتاب المتبقي من صندوق التكافل الذي يمكن إعادة توزيعه على حاملي البوالص:

(أ) ٧٥٪

(ب) ٨٠٪

(ج) ٩٠٪

(د) ١٠٠٪

٦٦. تصدر معايير الشريعة الإسلامية من قبل:

(أ) واضعي النظم القانونية

(ب) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

(ج) المصارف

(د) الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

٦٧. أي من العبارات التالية تُعدُّ صحيحة فيما يتعلق بالتدفق النقدي وحقوق الرقابة بالنسبة لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق؟ يجب أن يكون لأصحاب الحسابات:

(أ) حقوق تدفق نقدي محدودة، وحقوق تحكم محدودة

(ب) حقوق تدفق نقدي كاملة، وحقوق تحكم محدودة

(ج) حقوق تدفق نقدي محدودة، وحقوق تحكم كاملة

(د) حقوق التدفق النقدي كاملاً، وحقوق تحكم كاملة

٦٨. أفضل تعريف للصندوق أنه:

(أ) مجموعة من الاستثمارات التي يديرها فرد ما

(ب) موارد تُدار نيابة عن العميل عن طريق مؤسسة مالية

(ج) شراء وحدات لتوليد عائد نقدي

(د) استثمار مالي بصفة وسيلة إدار

٦٩. أحد الفروق الرئيسية بين التكافل والتأمين المشترك التقليدي هو أنه في سياق التكافل:

(أ) يؤمن المستثمر من خطر الصندوق عن طريق تجميع المخاطر لفئة محددة منها

(ب) العوائد قابلة للدفع من صندوق التأمين

(ج) ينبغي أن تكون القيمة المتوقعة للفائض التأميني مساوية للصفر

(د) تُستثمر أموال حملة البوالص في كيان تجاري مستقل

٧٠. يُبنى احتياطي معدل الأرباح من المبالغ المخصصة من:

(أ) الدخل قبل تخصيص الأرباح بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار

(ب) الإيرادات بعد تخصيص الأرباح بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار

(ج) حصة الأرباح المخصصة لأصحاب حسابات الاستثمار قبل خصم الضريبة

(د) حصة الأرباح المخصصة لأصحاب حسابات الاستثمار بعد خصم الضريبة

٧١. حسابات الاستثمار المؤقتة:

(أ) ليس لديها سوق ثانوية

(ب) لا تسمح للمستثمر بسحب أمواله قبل الاستحقاق

(ج) هي كيان قانوني مستقل

(د) ليس لديها أي قيودٍ على توزيع الأصل

٧٢. أي مما يلي ليس نوعاً من أنواع الربا؟

(أ) ربا النسئة

(ب) ربا الغرر

(ج) ربا الجهالة

(د) ربا الفضل

٧٣. من المعروف أن صناديق الدّخل الثّابت هي عادةً:

(أ) مُنخَفِضة المخاطر وعالية السيولة

(ب) مُتوسّطة المخاطر ومنخفضة السيولة

(ج) مُتوسّطة المخاطر وعالية السيولة

(د) عالية المخاطر ومنخفضة السيولة

٧٤. أحد الفروق الرئيسيّة بين التّكافل والتّأمين على المُلْكِيّة هو أن أي قُصور في صندوق التّكافل ستُعوّض عادةً عن طريق:

(أ) ضريبة تُفرض مرّةً واحدةً على كافّة حاملي بوالص التّأمين

(ب) تَقْلِيص مُطالبات الدّفع المُستقبليّة

(ج) قرض بدون فوائد من مُشغّل التّكافل

(د) تخفيض مُناسب في مُستوى الزّكاة

٧٥. في صفقة السّلم:

(أ) للأصل خصائص تُماثل السّلع

(ب) يُمكن إلْغاء العَقْد من طرفٍ واحدٍ

(ج) ينبغي دفعُ السّعر مقدّماً

(د) يُدرّج تاريخ التّسليم ضمن إطارٍ زمنيّ مُتفق عليه مُسبقاً

٧٦. بموجب عقد مُضاربة بمُستويين، ماذا يفعلُ المصرف عادةً بالأموال التي يجمعها من العُملاء؟

(أ) يُوفّر الحِفظ الأَمِين للأموال

(ب) يستثمرها مع عميل آخر بحاجةٍ إلى المال

(ج) يُعيدّها إلى العُملاء تدرّجياً

(د) يُعيدّها إلى العُملاء على هيئة قرضٍ قصير الأجل

٧٧. لم تُصع هيئة المُحاسبة والمُراجعة للمُؤسّسات الماليّة الإسلاميّة حتى الآن مبادئ محاسبيّة تُعنى بالتضخّم، ويُعزى ذلك

إلى أن:

(أ) لا يتوافق هذا مع أحكام الشّريعة الإسلاميّة

(ب) لا تعملُ المصارف الإسلاميّة في البلدان التي تعاني من التّضخّم

(ج) تُستثنى مُعاملات المربحة من التضخّم

(د) ليس لها مصلحة في المُعاملات الماليّة الإسلاميّة

٧٨. أيّ من المعايير التّاليّة لا يرتبط عادةً بدور هيئة الرّقابة الشرعيّة؟

(أ) الاعتماد

(ب) السريّة

أسئلة متعددة الخيارات

(ج) الكفاءة

(د) الإفصاح

٧٩. الغرر الكبير هو معاملة تكون فيها المحصلة النهائية هي:

(أ) ربح - ربح

(ب) ربح - خسارة

(ج) خسارة - خسارة

(د) مسؤولية متبادلة

٨٠. في الصندوق المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يتصرف مدير الصندوق على أنه:

(أ) رب المال

(ب) المضارب

(ج) المضارب أو رب المال

(د) المشارك

٨١. ما هما نوعي إعادة التأمين؟

(أ) ملأيم ويدرأ الخطر

(ب) متناسب ويوقف الخسارة

(ج) غير متناسب ويدرأ الخطر

(د) كافٍ ويوقف الخسارة

٨٢. أي من التالي ليس من خصائص المنشأة لأغراض خاصة؟

(أ) إبعاد الإفلاس

(ب) تقام في نظام قضائي يتمتع بالكفاءة الضريبية

(ج) تعمل بصفة ضامن

(د) تعمل بصفة أمين

٨٣. تعدّ المصارف حالة خاصة فيما يخص حوكمة الشركات للأسباب التالية:

(أ) تعريف أضيق أفعلاً لأصحاب المصلحة

(ب) غياب التنظيم والامتثال

(ج) وجود مخاطر شاملة

(د) تماثل المعلومات

٨٤. أي مما يلي ليس مبدأً للتعاقد الإسلامي؟

(أ) تقييد التعاقد

(ب) الحكم على الأفعال من خلال الأهداف

(ج) المسؤولية عن الأصل تبرر العائد

(د) تضمين العرف والنقاليد

٨٥. عُرِفَت مسألة حوكمة الشركات نتيجةً لأن:

(أ) الشركات أصبحت أكبر

(ب) المساهمين أصبحوا أكثر وعياً لحقوقهم

(ج) الفصل بين حوكمة الشركات و ملكيتها أصبح أكثر فصلاً
(د) رفض الإدارة العليا في الشركة تبادل المعلومات

٨٦. صمّم جون بيت أحلامه وبحث الآن لتعيين مُتعهّد بناء. لسوء الحظ أنه لا يتوفر لديه المال اللازم للدفع لقاء أعمال البناء وناقش مع المصرف خياراته للتمويل. أي من أنواع المعاملات التالية هو الانسب لمُتطلباته؟
(أ) مرابحة السلع
(ب) المضاربة
(ج) السلم
(د) الاستصناع

٨٧. أي مما يلي ليس جزءاً من الصُكوك؟
(أ) المُتعهّد
(ب) النّاطم
(ج) المُستثمر
(د) المُلتزم

٨٨. يُعرف نموذج التكافل عندما يتحمّل الصندوق جميع المخاطر وأي فائض تشغيلي يعود حصراً للمُشاركين باسم:
(أ) مُجرّد نموذج وكالة
(ب) مُجرّد نموذج مرابحة
(ج) نموذج مُركّب
(د) مُجرّد نموذج مُشاركة

٨٩. يُحدّد توزيع الأصل على حساب استثمار مُطلق من قبل:
(أ) المصرف والمُستثمر
(ب) المُستثمر
(ج) المصرف
(د) هيئة الرقابة الشرعية

٩٠. في أي من الحالات التالية يُمكن فيها الافراج عن مبالغ من احتياطي مخاطر الاستثمار؟
(أ) زيادة دفع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار
(ب) زيادة توزيع الأرباح للمُساهمين
(ج) التقليل من حجم الخسائر المُسندة إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(د) التقليل من حجم الخسائر المُسندة إلى حملة الأسهم

٩١. أي مما يلي ليس خيار بيع في الشريعة الإسلامية؟
(أ) خيار البائع بالغاؤه
(ب) خيار في حال وجود عيبٍ ما
(ج) خيار الجودة
(د) خيار السعر

٩٢. أي مما يلي ليس عقداً رئيسياً لفقهِ المعاملات المُستخدمة في التّأمين الإسلامي؟
(أ) الضّمان
(ب) التبرّع

أُسْئَلَةٌ مُتَعَدِّدَةُ الْخِيَارَاتِ

(ج) المُرَابَحةُ

(د) الوَكَالَةُ

٩٣. حسابات الاستثمار المُطْلَق:

(أ) لديها عائد مضمون

(ب) تُشَكِّلُ خطراً أعلى من حسابات الاستثمار المقيّدة

(ج) يُمكن خلطُها على نحوٍ مُشترك مع الصّناديق الأخرى الواقعة تحت تصرّف المصرف

(د) ليس لديها أي قيود على توزيع الأصول

٩٤. تُدار الصّناديق عادة على أساس:

(أ) المُشاركة

(ب) المُرَابَحةُ

(ج) المضاربة

(د) المُساومة

٩٥. يُستخدمُ الوعد عادةً:

(أ) لتوفير مُستوى من الأمان

(ب) بدلاً من الوكالة

(ج) لضمّان الأداء

(د) لتأكيد الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية

٩٦. أي مما يلي يُعدُّ صحيحاً فيما يتعلّق بالمُقامرة؟

(أ) هي نوع من الغرر الكبير

(ب) هي نوع من الغرر اليسير

(ج) هي ليست نوعاً من الغرر

(د) هي نوعٌ من القمار

٩٧. تتأكّد الشركات التي تعمل على مُستوى عالٍ من الحوكمة من أن أنشطتها:

(أ) لا تضرُّ بالبيئة

(ب) تتأثّر بالنّقافات

(ج) مرنة

(د) تتعامل مع العملاء بعدل

٩٨. للمؤسسات المالية الإسلامية وظيفة وسيط، حيث تكون مُعاملة المضاربة أساس العلاقة مع العميل. ويستندُ العائد

للمودعين في المؤسسة على:

(أ) الربح الكلي

(ب) الربح بعد حصّة المضارب

(ج) الربح بعد خصم المُخصّصات

(د) الربح قبل حصّة المضارب

٩٩. تُعَدُّ المَصَارِف حالةً خاصة عندما يتعلَّق الأمر بحوكمة الشركات بسبب حاجتهم الماسة إلى:

- (أ) إدارة المخاطر
- (ب) الصّوَابِط الخارجية
- (ج) الإدارة التنفيذية
- (د) التدقيق

١٠٠. يوجد نوعان مختلفان للعقود - عُقُود المَعَاوِضَات أو ثَنَائِيَّة الطَّرَف والعُقُود غير التَّعْوِيزِيَّة أو عُقُودٍ من طَرَفٍ

واحد. أي مما يلي هو عقد (تبرُّعي) غير تعويضي؟

- (أ) المَرَابِحة
- (ب) المَضَارِبَة
- (ج) القَرْض
- (د) الإِجَارَة

الإِجَابَاتُ عَلَى الْأَسْئَلَةِ مُتَعَدِّدَةِ الْخِيَارَاتِ

١. الإِجَابَةُ: (ب) الفَصْل ٥، الْفَقْرَةُ ١٥-١

إِذَا قَرَّرَ الْمُشْتَرِي عَدَمَ اخْتِزَاعِ الْبَضَائِعِ بِحُلُولِ الْوَقْتِ الْمُتَقَيِّمِ عَلَيْهِ مَعَ الْمُشْتَرِي مُسَبِّقاً، يَحِقُّ لِلْبَائِعِ الْإِحْتِفَاطُ بِالْعُرْبُونِ.

٢. الإِجَابَةُ: (د) الفَصْل ٣، الْفَقْرَةُ ٦-٤

تُوضَعُ قُيُودٌ عَلَى دَمَجِ عَقْدَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مَعاً فَقَطْ فِي حَالِ كَانَتْ هَذِهِ الْعُقُودُ مُتَنَاقِضَةً أَوْ تَتَعَارَضُ مَعَ بَعْضِهَا الْبَعْضُ وَ لَا يَنْتُجُ عَنْ هَذَا الدَّمَجِ أَيُّ قِيَمَةٍ إِضَافِيَّةٍ . لَكِنْ إِذَا كَانَتْ الْعُقُودُ مُتَوَافِقَةً، قَدْ يَجْلِبُ الدَّمَجُ قِيَمَةً كَانَتْ مِنْ غَيْرِ الْمُمْكِنِ تَحْقِيقُهَا مِنْ خِلَالِ التَّعَامُلِ مَعَ الْعُقُودِ عَلَى نَحْوِ مُنْفَصِلٍ.

٣. الإِجَابَةُ: (ج) الفَصْل ٥، الْفَقْرَةُ ٨-١-٢

عِنْدَ فَشَلِّ الْعَمَلِ فِي مَوَاقِبِ تَسْدِيدِ دَفْعَاتِ الرِّهْنِ الْعَقَارِيِّ فِي ظِلِّ الْمُشَارَكَةِ الْمُتَنَاقِضَةِ، فَإِنَّ لِلْمَصْرِفِ عَادَةً الْخِيَارَاتِ التَّالِيَةَ:

- تَعْدِيلُ عَقْدِ الْإِيجَارِ
- إِخْلَاءُ الْعَمَلِ وَ بَيْعُ الْعَقَارِ وَ مُشَارَكَةُ الْأَرْبَاحِ الْحَاصِلَةِ مَعَ الْعَمَلِ
- تَعْدِيلُ حُصَّةِ الْمُلْكِيَّةِ عَلَى نَحْوِ يَعْكُسُ الدَّفْعَاتِ الْمَاضِيَةِ الْمُسْتَحَقَّةَ لِلْعَمَلِ

٤. الإِجَابَةُ: (د) الفَصْل ٢، الْفَقْرَةُ ٢-٣-٢

مَجْلِسُ الْخَدَمَاتِ الْمَالِيَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ هُوَ مُنْظَمَةٌ تَضَعُ الْمَعَايِيرَ الدُّوْلِيَّةَ، وَتَتَجَلَّى مُهِمَّتُهُ فِي التَّرْوِيجِ لِقِطَاعِ الْخَدَمَاتِ الْمَالِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَتَعَزِيزِ سَلَامَتِهِ وَاسْتِقْرَارِهِ عَنْ طَرِيقِ إِصْدَارِ الْمَعَايِيرِ الْإِحْتِرَازِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ وَ الْمَبَادِئِ التَّوْجِيهِيَّةِ لِهَذَا الْقِطَاعِ. وَلِهَذَا الْمَعَايِيرُ نَاطِقٌ وَاسِعٌ حَيْثُ أَنَّهَا تَشْمَلُ الْمَصَارِفَ وَأَسْوَاقَ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ وَ قِطَاعَاتِ التَّأْمِينِ.

٥. الإِجَابَةُ: (د) الفَصْل ٥، الْفَقْرَةُ ٦

فِي اتِّفَاقِيَّةِ الْوُكَالَةِ غَيْرِ الْمُعْلَنَةِ - لَا يَكْشِفُ الْوَكِيلُ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِالنِّيَابَةِ عَنْ طَرَفٍ آخَرَ وَ يَتَصَرَّفُ بِصِفَةِ طَرَفٍ أُصِيلَ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الْأَطْرَافِ الْآخَرَى. يَتَحَمَّلُ الْوُكَلَاءُ الْمَسْئُولِيَّةَ الْإِثْمَانِيَّةَ وَ يَتَصَرَّفُونَ بِمَثَابَةِ مُؤْتَمِنِينَ (أَوْ أَمْنَاءَ) فِي حَيَازَةِ أَصُولِ الْمَوْكَلِ الْأُصِيلِ أَثْنَاءَ تَنْفِذِ الْخِدْمَةِ. كَمَا أَنَّهُمْ لَا يُعْذُونَ مَسْئُولِينَ عَنْ أَيِّ خَسَارَةٍ أَوْ ضَرَرٍ مُتَعَلِّقٍ بِالْأَصُولِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ نَاتِجَةً عَنْ إِهْمَالِ الْوَكِيلِ.

٦. الإِجَابَةُ: (أ) الفَصْل ٥، الْفَقْرَةُ ٧-٢

يَحِقُّ لِلْمُضَارِبِ مُشَارَكَةَ الرِّبْحِ وَفْقَ نِسْبَةٍ مُتَقَيِّمَةٍ عَلَيْهَا مُسَبِّقاً، وَ لَكِنْ لَا يَتَحَمَّلُ نِسْبَةً فِي الْخَسَائِرِ (مَا لَمْ يَكُنِ الْمُضَارِبُ مُهْمِلًا). فِي مَجَالِ الْخَدَمَاتِ الْمَصْرِفِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْحَدِيثَةِ، يُخَصَّصُ الرِّبْحُ عَادَةً مِنْ إِجْمَالِي أَرْبَاحِ الْأَعْمَالِ التَّشْغِيلِيَّةِ أَوْ الْخَسَارَةِ (قَبْلَ خَصْمِ التَّفَقَّاتِ الْعَامَّةِ وَ الْإِدَارِيَّةِ)، وَ لَيْسَ مِنْ صَافِي الْأَرْبَاحِ التَّشْغِيلِيَّةِ أَوْ الْخَسَارَةِ. وَ يُعْزَى هَذَا لِأَنَّ الْمُضَارِبَ لَا بُدَّ أَنْ يَتَحَمَّلَ تَسْدِيدَ نَفَقَاتٍ مُعَيَّنَةٍ مِثْلَ التَّفَقَّاتِ الْعَامَّةِ وَ اسْتِجَارِ الْمَبَانِي عَلَى الرُّغْمِ مِنْ عَدَمِ مُشَارَكَتِهِ بِأَمْوَالِ الْاسْتِثْمَارِ بَعِيْنِهَا.

٧. الإجابة (د): الفصل ٣، الفقرة ٤-١-١

يُحصل التبادل التجاري عندما تكون المواد الأساسية محل العقد ذات طبيعة أو نوعية مختلفة، أما القرض يحصل عندما تكون المواد المعنية متطابقة بالنوعية والطبيعة.

٨. الإجابة: (ج) الفصل ٦، الفقرة ٣-١

يُستثنى أثناء عملية الفرز الخاص بالقطاع المالي الأنشطة التجارية التالية:

- المصارف التقليدية والتأمين
- الكحول
- المنتجات ذات الصلة بلحم الخنزير و الإنتاج الغذائي غير المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
- القمار
- التبغ
- الأفلام الإباحية
- الأسلحة و صناعاتها

٩. الإجابة: (أ) الفصل ٤، الفقرة ٣-٢-٣

يمكن تعريف عقد السلم أنه مجرد عقد مبرم مع دفع كامل فوري لتسلم أصول لها خصائص تشبه السلع في وقت محدد في المستقبل.

١٠. الإجابة (أ): الفصل ٥، الفقرة ١٥-١

الغربون: على الرغم من أنه غالباً ما يُستخدم كخيار (أي خيار شراء تقليدي مغطى يُحوّل حامله الحق وليس الالتزام، لشراء كمية محددة من الأصل محل العقد عند حلول تاريخ الاستحقاق أو قبل حلوله. لا يمكن تداول الغربون أو بيعه إلى طرف ثالث.

١١. الإجابة: (أ) الفصل ٥، الفقرة ٨-١-٢

بما أن الفريق المشتري يمتلك وحدات أكثر فهو يمتلك نسبة كبيرة من الأصول، و بالتالي يدفع إيجاراً أقل للفريق الآخر.

١٢. الإجابة (أ): الفصل ١، الفقرة ٣-٢-١

المرجع الأول هو القرآن الكريم لتحديد مسار العمل، و إذا لم يتمكّنوا من إيجاد حل لمشكلتهم في القرآن، يلجؤون إلى السنة. و عندما تكون المؤشرات في الأحاديث غير كافية للتعامل كلياً مع المشكلة و لم تتأكد المشكلة بالإجماع أو القياس، تُجرى دراسة تحليلية شاملة للأدلة النصية بغرض حل هذه المسألة و هذا ما يُدعى بالاجتهاد.

١٣. الإجابة: (ج) الفصل ٥، الفقرة ١٤

في معاملة التأجير التمويلي، يُعطى وعدّ من قبل المستأجر بشراء الأصل من المؤجر في نهاية فترة الإيجار.

أسئلة متعددة الخيارات

١٤. الإجابة: (ج) الفصل ٦، الفقرة ٥-٦

يمكن لصناديق الأسهم أن تستثمر في كلٍّ من الأسهم الخاصة والمدرجة طالما أنها تُلَبِّي معايير الفرز الخاصة بالقِطَاع المالي.

١٥. الإجابة: (أ) الفصل ٧، الفقرة ١-٢

الْمُنْشِئُ أو الْمُلتَزِم هو الشَّخْص أو الجَّهَة التي تسعى لجمع الأموال.

١٦. الإجابة: (ب) الفصل ٢، الفقرة ٢-٢

يُمكن تَقْدِيم الخِدْمَات الماليَّة الإسلاميَّة من قبل المُؤَسَّسات الماليَّة التَّقْلِيدِيَّة باستخدام نافِذَة أو فِرْع أو شركة تَابِعَة وفي جَمِيع الحالات، لا بُدَّ من الفَصْل بين العَمَلِيَّات والحِسابَات. في نُموذَجِ النِّوَافِذ، تُستخدَم قَنَوَات التَّوْزِيع نَفْسُهَا لِكُلِّ من الخِدْمَات الماليَّة التَّقْلِيدِيَّة والإِسْلَامِيَّة. في نُموذَجِ الفِرْع، تُقَدَّم الخِدْمَات عبر قَنَوَات تَوْزِيع مُنْفَصِلَة وتَبْقَى الشَّرْكَة التَّابِعَة كِيَاناً قَانُونِيّاً مُنْفَصِلاً.

١٧. الإجابة: (ب) الفصل ٥، الفقرة ١-١٣

بَدَأَت المَصَارِفُ الإسلاميَّة مُؤَخَّراً بحِزْمَة فَتَح خِطَابَاتِ الاعْتِمَاد وخدمات المُعالِجَة في اتِّفَاقَات صُكُوكِ المُشَارَكَة مع العَمِيل.

١٨. الإجابة: (د) الفصل ٤، الفقرة ٦-٢-٨

هناك ثلاثة شُرُوط لِتَحْقِيق الإِيرَادَات:

١. اكْتَسَبَتِ المُؤَسَّسَة حَقَّ الحُصُول على الإِيرَادَات
٢. يوجَدُ التَّزَامُّ على الطَّرْفِ الآخر لِتَحْوِيلِ الإِيرَادَات
٣. يَجِبُ أن يَكُون مَبْلَغُ الإِيرَادَات مَعْرُوفاً وَيَنْبَغِي أن يَكُون تحصيلُهُ شَبَه مُؤَكَّد

١٩. الإجابة: (د) الفصل ٦، الفقرة ٢-٣

فَقَط مَعْمَلُ الأَصْوَافِ يُلَبِّي مِيعَارَ الفِرْزِ الخاص بالقِطَاع والفِرْزِ المالي.

٢٠. الإجابة: (ب) الفصل ٦، الفقرة ٦-٦

صَنَادِيقُ المُؤَشِّرَاتِ الإسلاميَّة المُتَدَاوِلَة هي أَوْرَاق مَالِيَّة تَتَّبِعُ أَدَاءَ مُؤَشِّرِ إِسْلَامِيٍّ أو سَلَّةٍ من السِّلَعِ بِنَفْسِ الطَّرِيقَة التي يَقُومُ بِهَا صُنْدُوقٌ يَتَّبِعُ مُؤَشِّراً ما. ومع ذلك، يَمَكِنُ تَدَاوُلُ صَنَادِيقِ المَالِ المُتَتَّبِعَة لِمُؤَشِّرٍ ما في أسْوَاقِ البُورْصَة بِنَفْسِ طَرِيقَة تَدَاوُلِ الأَوْرَاقِ المَالِيَّة. وتَتَّغَيَّرُ أَسْعَارُ هَذِهِ الصَّنَادِيقِ خِلَالِ النَّهَارِ الوَاحِدِ نَتِيجَةً لِبَيْعِ الوَحْدَاتِ وَشِرَائِهَا. لا يُشْتَرَطُ بِالصَّنْدُوقِ الحِفَافُ على الأَدَوَاتِ المَالِيَّةِ سَائِلَةً لِأَنَّهُ يُمْكِنُ لِلْمُسْتِثْمَرِ تَحْوِيلَ مُتَمَلِّكَاتِهِ إِلَى سُيُولَةٍ عن طَرِيقِ بَيْعِهَا في السُّوقِ المَفْتُوحَة.

٢١. الإجابة: (أ) الفصل ٦، الفقرة ٤-٦

يَجِبُ التَّبَرُّعُ بِأَيِّ دَخْلٍ مُرتَبِطٍ بِاستخدامٍ غير مُتَوَافِقٍ مع أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ للأَعْمَالِ الخَيْرِيَّةِ.

٢٢. الإجابة: (ب) الفصل ٤، الفقرة ٥

في مُعاملات المضاربة والمشاركة، يجري تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة مُنقِي عليها مُسبقاً، وتُوزَع الخسائر حسب نسبة رأس المال المُزوَّدة.

٢٣. الإجابة: (أ): الفصل ٣، الفقرة ٤-١-٤

السِّلَع الربوية هي الذهب والفضة والقمح والشعير والتَّمَر والملح.

٢٤. الإجابة: (أ) الفصل ٥، الفقرة ١-١٠

في مُعاملة الإجارة يُصبح المصرف هو المؤجِّر ويُوجَر الأصل محلَّ العقد إلى العميل (المُستأجر).

٢٥. الإجابة: (ج) الفصل ٦، الفقرة ٣-٦

يجب أن تُحقَّق السِّلَع المعايير التالية:

- أن يملكها البائع في وقت البيع
- لا يُسمَح بالبيع الآجل
- يجب أن تكون السِّلَع مشروعة
- يجب أن يكون للبائع الحيَازة الفعلية أو الحُكْمية على الأصل محل العقد
- يجب أن يكون السِّعر مُؤكداً دُون قيدٍ أو شرطٍ

٢٦. الإجابة: (ب) الفصل ٤، الفقرة ٢-٦

على الرُّغم من عدم إباحة فرضِ رسومٍ للضَّمان أو الكفَّالَة لأيِّ طرفٍ ثالث، يرى علماء الشَّريعة من مُنطلق أساس الصُّرورة تَبِيح المَحظُورات- أنه يُمكن للمُؤسَّسات الماليَّة فرض رسوم إدارية بشرط أن لا تكون مُتناسبة مع مَبْلَغ الضَّمان.

٢٧. الإجابة: (د) الفصل ٦، الفقرة ٣

يجب استبعاد الشَّركات التي تُقرطُ من الاستدانة من رأس مالها الأساسي من عالم الاستثمار، كما ينبغي استبعاد تلك التي لا تُلَبِّي معيار الفرز الخاص بالقِطَاع.

٢٨. الإجابة: (ج) الفصل ٧، الفقرتان ٢-٤ و ١-٢

تتبع هيكلَة صُكوك الإجارة قُواعد مُعاملة الإجارة الأساسيَّة. تُشكَل شَهادات الصُكوك حصصاً في مشروع التَّاجِير.

٢٩. الإجابة: (أ) الفصل ٣، الفقرة ٢-٢

تُثبت قُواعد الشَّريعة وأحكامها أن الإسلام يربطُ العمل وتكوين الثَّروات بالقيم الاجتماعيَّة.

٣٠. الإجابة: (د) الفصل ٣، الفقرة ٦

أسئلة متعددة الخيارات

قواعد صرف العملات هي:

١. لا ربح بدون تحلُّ مسؤولية عن العقار
٢. لا تبع ما لا تملك، وهو أمرٌ يتضمَّن تحريم الحجز الزائد والبيع الزائد
٣. لا دين مُقابل دين
٤. تُفرض القيود على جمع عقدين في عقدٍ واحد

٣١. الإجابة: (ب) الفصل ٣، الفقرة ١-٣

وفقاً لمبدأ الإباحة، تعدُّ جميعُ النشاطات الاقتصادية مُباحة ما لم تتصَّ الشريعة الإسلامية صراحةً على خلاف ذلك.

٣٢. الإجابة: (أ) الفصل ٥، الفقرة ٥

تتطلب أحكام الشريعة من المُستثمر أو المُمول التركيز على مخاطر الأصل أو المخاطر التجارية لتحقيق المكاسب.

٣٣. الإجابة: (ج) الفصل ٧، الفقرة ١-١-٣

تمثل الصُكوك حصّةً من ملكيّة الأصول محلّ العقود المُستخدمة من قبل الشركة المُصدرة للأوراق الماليّة. يظلُّ حملة الصُكوك عُرضة لارتفاع قيمة الأصول أو انخفاضها.

٣٤. الإجابة: (ب) الفصل ١، الفقرة ٢-٢

الزكاة: هي أحد أركان الإسلام الخمسة وفرض إلزامي على كلّ فرد لديه ما يزيد عن الحد الأدنى من المال (أو النِّصاب). يشجّع القرآن المسلمين أيضاً على تقديم التبرّعات الطوعية الخيرية (الصدقات)، ويعتمد المبلغ على مدى كرم وإحسان الجهة المانحة (أو المتصدّقة). ويشجّع الأفراد على إعطاء الأولوية لتوزيع صدقات مالهم.

٣٥. الإجابة: (أ) الفصل ٧، الفقرة ٦

عند تقييم الصُكوك، تأخذ وكالة التصنيف الائتماني في الاعتبار نفس الظروف الأساسية المحيطة بقضية قابلية للمقارنة من سوق المال التقليديّة. لا يُنظر عادةً في الامتثال لأحكام الشريعة في هكذا حالة.

٣٦. الإجابة: (ج) الفصل ٧، الفقرة ١-١-٢

تُعرف هيئة المُحاسبة والمراجعة الصُكوك على أنها وثائق متساوية القيمة تمثّل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، أو منافع، أو خدمات، أو في موجودات مشروع معيّن أو نشاط استثماري خاص.

٣٧. الإجابة: (ب) الفصل ٩، الفقرة ١-٣

أدوار هيئة الرقابة الشرعية هي تقديم الاستشارات والمُصادقة والتدقيق المالي.

٣٨. الإجابة: (أ) الفصل ٤، الفقرة ٨-١-٣

الاستمرارية تعني أن الأعمال ستستمر بالعمل في المستقبل المنظور وليست هناك نية بالتصفية أو للحد من نطاق أنشطتها على نحو كبير.

٣٩. الإجابة: (أ) الفصل ٧، الفقرتان ٤-٣ و ١-٢

في صكوك المشاركة تعمل المنشأة لأغراض خاصة بصفة مشارك نيابة عن المستثمرين في الصكوك.

٤٠. الإجابة: (أ) الفصل ٤، الفقرة ٨-٣-٢

الحالات التي يكون فيها المصرف الإسلامي ليس ملزماً لدفع الزكاة هي:

- عندما يطلب حملة الأسهم في مصرف إسلامي ما من المصرف، العمل بصفة وكيل للوفاء بواجب الزكاة المرتبطة باستثماراتهم في المصرف عن طريق حصصهم من الأرباح القابلة للتوزيع، تُخصم الزكاة من حصص حملة الأسهم من الأرباح القابلة للتوزيع.
- عندما يطلب حملة الأسهم في مصرف إسلامي من المصرف العمل بصفة وكيل للوفاء بواجب الزكاة المفروضة عليهم، و يوافق المصرف الإسلامي على القيام بذلك، حتى ولو كانت الأرباح القابلة للتوزيع غير كافية للوفاء بواجبات زكاة المساهمين، عندها يُسجل المبلغ المدفوع من المصرف الإسلامي على أنه ذمم قابلة للتحويل من حملة الأسهم هؤلاء.

٤١. الإجابة: (ب) الفصل ٥، الفقرة ٨-١-١

يتحمل المستثمرين الخسائر على نحو يتناسب مع رؤوس الأموال المقدمة. يُقدّم ٧ مبلغ ٢٠٪ من رأس المال و بالتالي يتحمل ٢٠٪ من الخسائر.

٤٢. الإجابة: (د) الفصل ٣، الفقرة ٦-٣

يُعدّ تبادل دين مقابل دين أمراً مُحَرَّماً. يُعزى التفسير المنطقي لهذا التقييد بالصلة بين التمويل والنشاط الاقتصادي الحقيقي في سياق التمويل الإسلامي. ينجم عن تبادل دين مقابل دين أعباء مالية دون حصول معاملات تجارية حقيقية، أي دون حيازة أي عنصر ملموس وقت التعاقد.

٤٣. الإجابة: (ج) الفصل ٥، الفقرة ٧-١-١

يُعرّف النظام المصرفي الدولي حسابات التوفير عادةً على أنها حسابات إيداع مع حماية لرأس المال. تُطبق ضمانات الودائع هذه في البلدان غير المسلمة أيضاً على ودائع المضاربة، حيث تُعد الحقيقة الاقتصادية لهذه المعاملة مماثلة لحسابات التوفير التقليدية. تُعرّف ضمانات الوديعة عادةً بأنها نظام التأمين الوطني. في سياق النظام المصرفي الإسلامي يُمكن تطبيق التأمين مثلاً عن طريق التكافل أو التأمين التعاوني الإسلامي.

٤٤. الإجابة: (ب) الفصل ٦، الفقرة ٦-٢

في صندوق الإيجار يملك الصندوق الأصل ويعمل بمثابة المؤجر.

٤٥. الإجابة: (أ) الفصل ٤، الفقرة ٢-٥

أسئلة متعددة الخيارات

يتكون الوعد ثنائي الطرف من اثنين من التعهدات أو الوعود الفردية مقدّمة من طرفين لنفس الأصل أو الخدمة.

٤٦. الإجابة: (ب) الفصل ٨، الفقرة ٢-٢

يُقدم التّأمين على الحياة الاسلامي بوالص تأمين من فئة الهبات.

٤٧. الإجابة: (د) الفصل ٥، الفقرة ٢-٣

في حالة الأمانة والوديعة، يُعدّ المصرف مسؤولاً عن الحفظ الأمين للودائع ويحتاج إلى الموافقة الصريحة للمودع لاستخدام هذا الأموال.

٤٨. الإجابة: (د) الفصل ٩، الفقرة ٤

يمكن تلخيص مُتطلّبات هيئة المُحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على النحو التالي:

١. الاستقلال والموضوعية

٢. الكفاءة المهنية

٣. خطة للتدقيق

٤. خطوات التدقيق

٥. التدقيق المالي

٦. إعداد التقارير

٧. المتابعة

٤٩. الإجابة: (أ) الفصل ٧، الفقرة ٥

لا يُسمح باستخدام الضمانات المالية عادةً في سياق الصكوك. وهذا يعني أن الاستثمار ليس مضموناً عادةً للمستثمرين.

٥٠. الإجابة: (أ) الفصل ٥، الفقرة ٧-٣-١

توزّع الأرباح وفقاً لنسبةٍ مُحدّدة سلفاً ومتفقٍ عليها بين الطرفين في اتفاق المضاربة. وفي حال تكبّد أيّ خسارة، يتحمّل ربّ المال فقط الخسائر الماديّة.

٥١. الإجابة: (د) الفصل ٤، الفقرة ٢-١-١

القبول يجب أن يُطابق العرض. إذا قدّم الطرف النّظير سعراً أعلى، يُعدّ هذا سعراً مُنافساً.

٥٢. الإجابة: (ب) الفصل ٥، الفقرة ٨-١-١

في سياق صكوك المشاركة الدائمة، يحتفظ كلُّ شريك في عقد المشاركة بحصّته في رأس المال حتّى نهاية المشروع.

٥٣. الإجابة: (د) الفصل ٥، الفقرة ١٢-٣

في مُعاملة الاستِصناع:

- المواد المُسلَّمة هي سِلَع مُصنَّعة أو عقارات مَبْنِيَّة وفق مُواصفات مُفصَّلة.
- يُمكن إلْغَاء العَقْد فَرْدِيًّا من طَرَفٍ واحدٍ قبل البَدْء بِالعَمَل.
- يَجُوزُ دَفْعُ الثَّمَنِ مُقَدِّمًا أو على أَقساطٍ حَسَبَ الإِنجَاز المُحَرَّز في العَمَل أو بَعْدَ التَّسْلِيم، أو على أَقساطٍ دُونَ الرُّجُوع إلى مَدَى التَّقَدُّمِ المُحَرَّز في العَمَل أو عِنْدَ التَّسْلِيم. وَيَجْرِي الاتِّفَاق على مَواعيد السَّدَاد في بُنُود العَقْد.
- يَجُوزُ تَأْجِيل المَدْفُوعَات الواجِب دَفْعُهَا حَسَبَ تَقَدُّمِ العَمَل وقد يَنْتُج عنها غَرَامَات مُتَّفَق عَلَيْهَا مُسَبِّقًا فِيمَا يَخْصُ التَّأَخُّر بِتَسْلِيمِ الأَصُول المُتَعَاقِد عَلَيْهَا. وَلِيَكُونَ العَقْدُ صَالِحًا، يَنْبَغِي الاتِّفَاق على جَمِيعِ المُواصفات وخِيَارَات التَّسْلِيم وشُرُوط التَّسْديد والتَّسْعِير في عَقْد الاستِصناع. يَتَعَاقَد عادة المُمُول مع مُتَعَهِّد فرعي لِتَصْنِيع مَوْضُوع العَقْد أو بَنَائِهِ. مع ذَلِكَ، فَهُوَ يَظَلُّ مَسْئُولًا عَنِ ضَمَانَاتِ المُنْتَج، حَتَّى لو كَانَ قَادِرًا على انْتِدَاب مَسْئُولِيَّة الضَّمَان لِطَرَفٍ آخَر أو تَعْطِيَةِ هَذِهِ المَخَاطِر بِخِلَاف ذَلِكَ.
- لَيْسَ هُنَاكَ حَاجَةٌ لِتَحْدِيدِ تَارِيخِ التَّسْلِيم، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَفْقَ ضِمْنَ إِطَارٍ زَمَنِيٍّ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ مُسَبِّقًا.

٥٤. الإجابة: (أ) الفصل ٨، الفقرة ٥-٣

في غُضُونِ فِتْرَةٍ زَمَنِيَّةٍ مُحدَّدة، قد يَحْصُلُ فائِضٌ في الاكْتِتَابِ في أَحَدِ الصَّنَادِيقِ، في حِينِ حُصُولِ عَجْزٍ في صُنْدُوقٍ آخَر. وَإِذَا سُمِحَ بِتَعْوِيضِ العَجْزِ بِالفَائِضِ عَنِ طَرِيقِ إِجْرَاءَاتِ التَّجْمِيعِ الدَّاخِلِيِّ لِلْمَخَاطِرِ، سَيَنْخَفِضُ خَطَرُ عَدَمِ وَجُودِ مَلَاءَةِ مَالِيَّةٍ على نَحْوٍ كَبِيرٍ وَخَاصَّةً في مَشَارِيعِ التَّأْمِينِ ذاتِ الحِجْمِ الصَّغِيرِ نَسْبِيًّا.

٥٥. الإجابة: (أ) الفصل ٤، الفقرة ٢-٤

خِلَافًا للعَقْدِ، يَجِبُ على الوَعْدِ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ.

٥٦. الإجابة: (ج) الفصل ٧، الفقرة ٥

يُسَمَحُ بِتَعَهُّدَاتِ الشِّرَاءِ بِشَرَطِ تَحْدِيدِ السَّعْرِ على أَساسِ القِيَمَةِ السُّوقِيَّةِ الحَالِيَّةِ. فَفَقَطْ في حَالَةِ الإِجَارَةِ، يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ تَعَهُّدُ الشِّرَاءِ بِسَعَرٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ مُسَبِّقًا.

٥٧. الإجابة: (ج) الفصل ٣، الفقرة ٦-٢

يُشِيرُ مَفْهُومُ "مَا لَا تَمْلِكُهُ" إِلَى مَجْمُوعِ المُلْكِيَّةِ أو السُّلْطَةِ وِ الحِيَازَةِ وِ السَّيْطَرَةِ. كَيْ يَكُونَ البَائِعُ قَادِرًا على بَيْعِ أَصْلٍ مَا، يَجِبُ إِذَا أَنْ يَمْلِكُ الأَصْلَ أو يَكُونَ مُخَوَّلًا بِبَيْعِهِ وَلَهُ كَامِلُ السَّيْطَرَةِ عَلَيْهِ (أَيَّ قَادِرًا على تَسْلِيمِهِ لِلْعَمَلِ). يَسْتَطِيعُ الوَكِيلُ الَّذِي يَتَصَرَّفُ بِالنِّيَابَةِ عَنِ المَالِكِ بَيْعَ أَصْلٍ مَا لِأَنَّهُ مُخَوَّلٌ بِذَلِكَ مِنْ قِبَلِ المَالِكِ، كَمَا يَمْلِكُ السَّيْطَرَةَ على الأَصْل. لِذَا يُمْكِنُ تَصْنِيفُ "مَا لَا تَمْلِكُهُ" إِلَى مَا يَلِي:

١. يَسْتَطِيعُ البَائِعُ شَرْعًا وَقَانُونًا أَنْ يَبِيعَ، أَيْ أَنَّهُ يَمْلِكُ البِضَاعَةَ أو لَدِيهِ الإِذْنُ مِنَ المَالِكِ لِلْبَيْعِ بِالنِّيَابَةِ عَنْهُ
٢. يَمْلِكُ البَائِعُ القُدْرَةَ الفِيزِيَاءِيَّةَ على تَسْلِيمِ البِضَاعَةِ، أَيْ أَنَّهَا فِي حِوزَتِهِ
٣. يَمْلِكُ البَائِعُ السَّيْطَرَةَ على الأَصْل

يَكُونُ البَيْعُ صَالِحًا عِنْدَمَا تَتَحَقَّقُ النُّقْطَةُ الأُولَى وَهِيَ (المُلْكِيَّةُ أو السُّلْطَةُ) مع وَاحِدَةٍ مِنَ النُّقْطَتَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ (الحِيَازَةُ أو السَّيْطَرَةُ). لَكِنْ مُجَرَّدُ حِيَازَةِ الأَصْلِ أو السَّيْطَرَةِ عَلَيْهِ لَوْحِدِهِ لَا يُحَقِّقُ هَذَا الشَّرْطَ.

أسئلة متعددة الخيارات

٥٨. الإجابة: (ب) الفصل ٥، الفقرة ٧-٢
- في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية الحديثة، تُخصّص الأرباح عادة من الربح التشغيلي الإجمالي أو الخسارة.
٥٩. الإجابة: (ب) الفصل ٤، الفقرة ٨-٢-٤
- تستند معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً.
٦٠. الإجابة: (أ) الفصل ٧، الفقرة ٤-٤-٢
- تُطبّق صكوك الاستصناع عموماً في تمويل المشاريع واسعة النطاق.
٦١. الإجابة: (د) الفصل ٤، الفقرة ٣-٢-١
- المُرابحة هي بيع البضاعة ببيع عن تكلفتها ويُحدّد فيها سعر البائع والربح الهامشي وتاريخ التسليم وتاريخ الدفع بالتفصيل. يحصل بموجبها بيع البضاعة فوراً مقابل تسديد المال في المستقبل.
٦٢. الإجابة: (ج) الفصل ٣، الفقرة ٥-١
- الغرر هو الالتباس الذي ينطوي على المخاطرة أي احتمالية الإخفاق أو الضرر أو الخسارة، حيث يكون احتمال الخسارة أو الإخفاق كبيراً.
٦٣. الإجابة: (د) الفصل ٨، الفقرة ٦
- عند إيقاف الخسارة، يلبي معيّد التأمين أي مطالبات تزيد عن الحد المتفق عليه مع طرف التأمين الرئيسي.
٦٤. الإجابة: (ج) الفصل ٥، الفقرة ٧-١-١
- في محاولة لزيادة مسؤولية المصرف الإسلامي عن خياراته في الاستثمار، ينصح علماء الشريعة المصرف الإسلامي عادةً باستثمار جزء من رأس ماله مع أصحاب حسابات الاستثمار في نشاطات المضاربة.
٦٥. الإجابة: (د) الفصل ٨، الفقرة ٤-٢
- في سياق التكافل كما هو الحال مع تعهّدات التأمين المشترك، تعود ملكيّة فوائض الاكتتاب إلى حاملي بوالص التأمين.
٦٦. الإجابة: (ب) الفصل ٢، الفقرة ٢-٣-١
- أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معايير تتعلّق بما يلي:
- الشريعة الإسلامية

- المحاسبة
- التدقيق المالي
- الحوكمة الرشيدة
- الأخلاقيات

٦٧. الإجابة: (أ) الفصل ٩، الفقرة ٦-١-٤

تقتصر حقوق التدقيق النقدي لأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة عادةً بحق الإدارة في الاحتفاظ بجزء من الأرباح لبناء معادلة الربح الاحتياطي و احتياطي مخاطر الاستثمار. على رب المال في هذه الحالة، عدم التدخل في الإدارة وليس لديه حقوق السيطرة.

٦٨. الإجابة: (ب) الفصل ٦، الفقرة ٤

يُعرف صندوق المال على النحو التالي:

١. مورد يُدار نيابةً عن العميل عن طريق مؤسسة مالية.
٢. تجمع مستقل للموارد النقدية والموارد الأخرى المستخدمة لدعم أنشطة معينة.

٦٩. الإجابة: (د) الفصل ٨، الفقرة ٢-٢-١

في ظلّ التكافل، تُوضع أموال حملة بوالص التأمين بما في ذلك صناديق الاكتتاب والاحتياطيات في عهدة كيان تجاري مستقل.

٧٠. الإجابة: (أ) الفصل ٩، الفقرة ٦-١-٣

يتجمع احتياطي معدل الأرباح من مخصصات اعتمادات الدخل المكتسب من أصحاب الحسابات الاستثمارية غير المقيدة بعد تخصيص الربح بين المصرف الوسيط بصفته المضارب وصاحب الحساب الاستثماري المطلق بصفته رب المال.

٧١. الإجابة: (أ) الفصل ٥، الفقرة ٧-٤-١

حسابات الاستثمار المقيدة هي نوع من برامج الاستثمار الجماعي يقتصر توزيع الأصول فيها على النحو المبين في العقد. لا توجد سوق ثانوية لكن يمكن للمستثمرين سحب أموالهم قبل الاستحقاق.

٧٢. الإجابة: (ب) الفصل ٣، الفقرة ٤-١-٤

يُشار إلى أنواع الفائدة بالتسميات التالية في اللغة العربية:

- الفائدة البسيطة - ربا النسيئة
- الفائدة المركبة - ربا النسيئة/ ربا الجاهلية.
- الفائدة القائمة على البيع - ربا الفضل.

أسئلة متعددة الخيارات

٧٣. الإجابة: (أ) الفصل ٦، الفقرة ٦-١

تُعَدُّ صناديق الدَّخْل الثَّابِت مُنْخَفِضَةُ المَخَاطِرِ والعَوَائِدِ نَسْبِيًّا وتوفّر مُستوى عالٍ من السَّيُولَةِ عِنْدَ مُقَارَنَتِهَا مع غيرها.

٧٤. الإجابة: (ج) الفصل ٨، الفقرة ١-٢-٢

يُوفّر مُشْغِلُ النِّكَالِ رَأْسَ مالٍ احتياطيٍّ - إذا لَزِمَ الأمرُ - لصندوق التَّأمينِ عن طريق القَرْضِ الحَسَنِ (قرضٌ بِدونِ فَوَائِدٍ).

٧٥. الإجابة: (أ) الفصل ٥، الفقرة ١٢-٣

في مُعامَلَةِ السِّلَعِ:

- للمواد المُسلَّمة خصائصُ السِّلَعِ ويجب أن تكون قابِلَةً لِلِاسْتِبدَالِ مثل المعادِنِ الأساسيّةِ أو الحُبُوبِ.
- لا يُمْكِنُ إلْغَاءُ العَقْدِ.
- يجب دَفْعُ كاملِ الثَّمَنِ مُقَدِّمًا.
- لا توجد غرامات عند التَّأخُّرِ في التَّسْلِيمِ. لكن في حال فشَلِ البائعِ بِإِنْتاجِ السِّلَعِ، يجب عليه شراؤها من السُّوقِ المُفتوحةِ وتسليمها إلى المُشْتَرِي.
- التَّسْلِيمُ بِتأريخٍ مُحدَّدٍ.

٧٦. الإجابة: (ب) الفصل ٥، الفقرة ٧-٣-١

بموجب عَقْدِ المُضاربةِ الَّذِي يتألَّفُ مِنْ مُستويَيْنِ، يَستثمِرُ المَصْرِفُ عادةً الأموالَ التي يَجْمَعُها من العُمَلَاءِ مع واحدٍ أو أكثر من المصارِفِ الأخرى.

٧٧. الإجابة: (ب) الفصل ٤، الفقرة ٨-٢-٦

تَقْرَضُ هيئةُ المُحاسبةِ والمُراجعةِ للمُؤسَّساتِ الماليَّةِ الإسلاميَّةِ استِقْرارَ القوَّةِ الشَّرائِيَّةِ للوحدةِ النَّقْديَّةِ، لكنَّها لم تَصْغِ معاييرَ مُحاسِبِيَّةٍ لِلتَّضَمُّ. ويرجعُ ذلك إلى حقيقة أن لم تدعو الحاجةُ لِمِثْلِ هذا المِيعارِ في الدُّولِ التي تعملُ فيها المصارِفُ الإسلاميَّةُ.

٧٨. الإجابة: (أ) الفصل ٩، الفقرة ٣-١

المعاييرُ الرَّئيسِيَّةُ الخمسةُ هي الاستِقلالُ والسَّريَّةُ والكفاءةُ والاتِّساقُ والإفصاحُ.

٧٩. الإجابة: (ب) الفصل ٣، الفقرة ٥-٢-٢

الغررُ الكَبِيرُ أو الكَثِيرُ - المعاملاتُ التي يكونُ فيها ناتِجُ رِبْحٍ-خَسَارَةٍ إما كَبِيرًا أو غَالِبًا. هذا النُّوعُ من الغررِ مُحَرَّمٌ بما أَنَّهُ يُوَدِّي إلى الحُصولِ على المالِ بِدونِ مُقابلٍ ممَّا قد يكونُ ضارًّا لِلْمُجْتَمَعِ بِأَسْرِهِ.

٨٠. الإجابة: (ج) الفصل ٦، الفقرة ٥

يتوقَّفُ الأمرُ على أيِّ جانبٍ من الاستِثمارِ يَوجَدُ مُديرُ الصُّندوقِ، فقد يعملُ إما بِصفةِ رَبِّ المالِ أو المُضاربِ.

٨١. الإجابة: (ب) الفصل ٨، الفقرة ٦

تأتي إعادة التأمين إما على هيئة: التناصب أو هيئة إيقاف الخسارة.

٨٢. الإجابة: (ج) الفصل ٧، الفقرة ٢-١

المنشأة لأغراض خاصة كيان بعيد عن الإفلاس، ومقرها سلطة قضائية تفرض ضرائب أقل ويناط بها دور المؤتمن (أو الأمين).

٨٣. الإجابة: (ج) الفصل ٩، الفقرة ٢

تعدّ المصارف حالة خاصة لحوكمة الشركات للأسباب التالية:

- تعريف أوسع لأصحاب المصالح (قارنه بتعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية)
- مسألة المخاطر النظامية
- مسائل القوانين الناطمة والامتثال لها
- حاجة المودعين للحماية
- الحاجة لرقابة داخلية قوية وإدارة المخاطر
- مسائل تتعلق بالشفافية وعدم تناسق المعلومات
- مسائل تتعلق بمعاملات الفريق ذي الصلة (وأعضاء مجلس الإدارة الزماديين) التي تكون حساسة على نحو خاص بالنسبة للمصارف

٨٤. الإجابة: (أ) الفصل ٣، الفقرة ٣

مبادئ العقد هي:

- حرية التعاقد
- الأمور بمقاصدها
- لا ضرر ولا ضرار
- المرونة في حالة العسر
- إدراج الأعراف والتقاليد
- المشقة تجلب التيسير

٨٥. الإجابة: (ج) الفصل ٩، الفقرة ١

بدأت مسألة حوكمة الشركات تحتل أهمية متزايدة خلال العقود الأولى من القرن العشرين لأنه جرى فصل رقابة الشركات عن ملكيتها على نحو متزايد.

٨٦. الإجابة: (د) الفصل ٥، الفقرة ١٢

عادة ما تكون معاملات الاستصناع أكثر ملائمة لمعاملات تمويل مشروع ما مثل البناء.

أسئلة متعددة الخيارات

٨٧. الإجابة: (أ) الفصل ٧، الفقرة ١-٢

أطراف الصكوك هي المُنتسئ/ الملتزم والناظم ومُجري الترتيبات والأصول/ المشروع والمستثمرون والمدير. وقد تشارك فيها أطراف أخرى أيضاً مثل المنشأة لأغراض خاصة والبائع والضامن.

٨٨. الإجابة: (أ) الفصل ٨، الفقرة ٢-٣

في نموذج الوكالة الصرف، يتحمل الصندوق جميع المخاطر، وأي فائض تشغيلي يعود حصراً إلى المشاركين.

٨٩. الإجابة: (ج) الفصل ٥، الفقرة ٢-٤-٧

لا ينحصر توزيع الأصول الخاصة بحسابات الاستثمار غير المُقيّدة بالعقد ويمكن للمصرف استخدام الأموال في أي استثمار متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية حسب تقديره، ويكون ذلك خاضعاً لواجبه الائتماني.

٩٠. الإجابة: (ج) الفصل ٩، الفقرة ٣-١-٦

قد يُفرج عن مبلغ من احتياطي مخاطر الاستثمار لتقليل مبلغ أي خسارة تُعزى إلى أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة.

٩١. الإجابة: (أ) الفصل ٤، الفقرة ٢-٢

الخيارات الشرعية للبيع هي:

١. خيار المشتري في فسخ العقد لوقت محدود، لدى البائع خيار مُماثل لا يُعد نافذاً عند تنفيذ العقد. على سبيل المثال، خلال فترة "الرؤى قبل المضي في العقد" في حال شراء أحد الأصول الكبيرة.
٢. خيار المعاينة و التَحَرِّي - الحق في رؤية أو تعيين شخص مُؤهّل لمعاينة الموضوع المُباع للتأكد من عدم وجود أي عيب أو خلل فيه.
٣. خيار العيب - حق الإعادة إذا كان محل العقد معيباً.
٤. خيار الجودة - الحق في الحصول على نوعية السلعة كما هو مُحدّد.
٥. خيار السعر - الحق في الحصول على سعر عادل ضمن نطاق أسعار السوق.

٩٢. الإجابة: (ج) الفصل ٨، الفقرة ٣-٣

تُعدّ العقود الرئيسية المُستخدمة في فقه المعاملات والتأمين الإسلامي هي عقود الضمان بين المؤمن عليه والوعاء التأميني، وعقود التزام بالتبرع بصفة الأساس الذي تُدفع بموجبه مساهمات حملة بوالص التأمين، وعقود الوكالة وعقود المضاربة أو كليهما. ويُعدان الأساس الذي يتعهّد مُشغل التكافل بموجبه بإدارة التأمين والاستثمار نيابةً عن حملة البوالص.

٩٣. الإجابة: (ج) الفصل ٥، الفقرة ٢-٤-٧

يمكن مزج أموال صاحب الحساب غير المُقيّد مع أموال أخرى موجودة تحت تصرّف المصرف على نحو يراه المصرف مُلائماً. وهي حسابات لتشارك الأرباح والخسائر المُحققة لا يمكن أن تجتذب عائداً مضموناً بموجب أحكام الشريعة الإسلامية. وقد تجتذب مخاطر أكثر من حسابات الاستثمار المُقيّدة، لكن هذا ليس صحيحاً بالضرورة.

٩٤. الإجابة: (ج) الفصل ٦، الفقرة ٥

تُدار الصناديق إما على أساس المضاربة أو على أساس الوكالة.

٩٥. الإجابة: (أ) الفصل ٥، الفقرة ١٤

على الرغم من إثارته للجدل، غالباً ما يُستخدم الوعد لتوفير مستوى مُعيّن من الأمان لكلا الطرفين ضد أحداث المستقبل غير المُتوقّعة.

٩٦. الإجابة: (أ) الفصل ٣، الفقرة ٥-٢-١

يُعدّ القمار من فئات الغرر الكبير لأن كل طرف فيه قد يكون إما رابحاً أو خاسراً.

٩٧. الإجابة: (د) الفصل ٩، الفقرة ١

تحرص الشركات التي تتمتع بمستوى عالٍ من الحوكمة الرشيدة على ترتيب أنشطتها بطريقة تتعامل بموجبها بإنصافٍ وعلى نحوٍ ملائم مع عملائها وتحرص على أن تُلبّي المنتجات احتياجاتهم المُختلفة، وتواصل طاقم الشركة مع العملاء على نحوٍ مُهذّب وفَعّال.

٩٨. الإجابة: (ب) الفصل ٤، الفقرة ٣-١

يحصل المودعون على حصّة من الربح بعد خصم الرسوم الإدارية إذا اتفق عليها مسبقاً وتُدعى بحصّة المضارب.

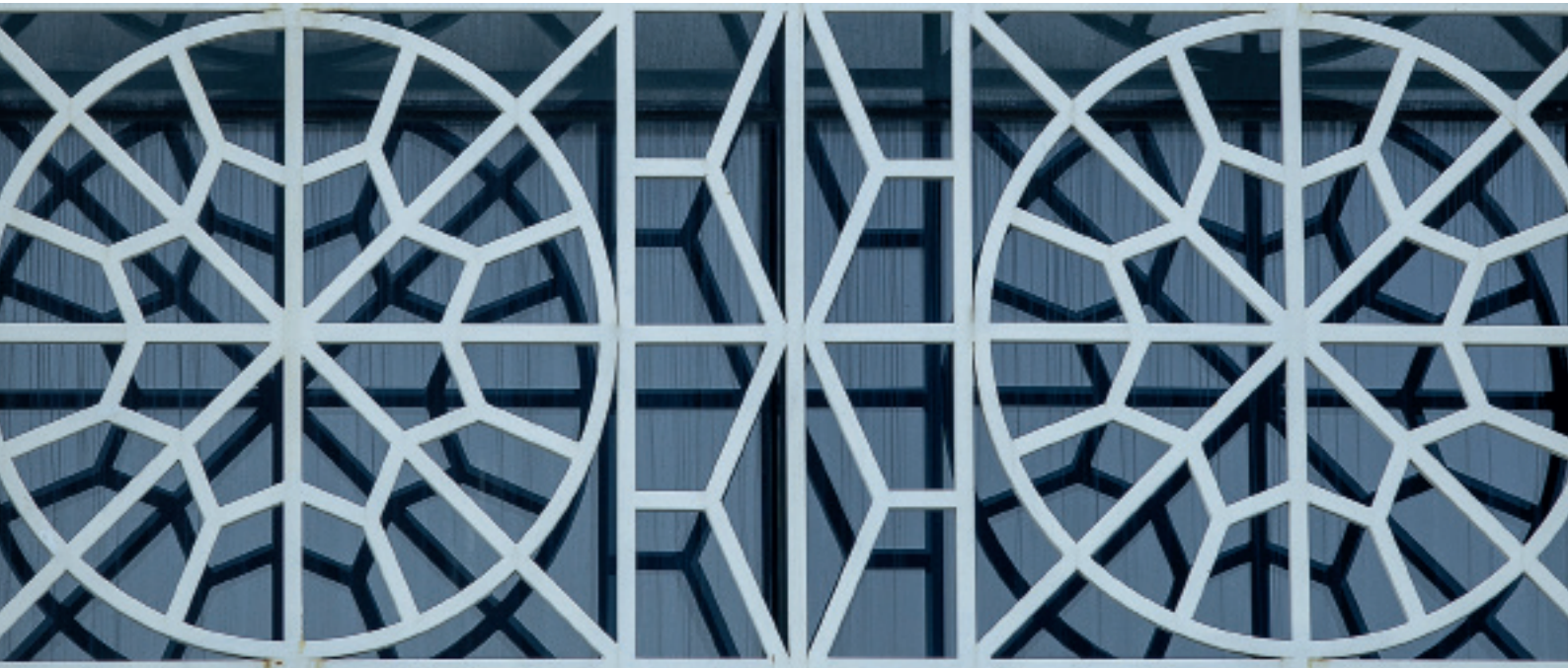
٩٩. الإجابة: (أ) الفصل ٩، الفقرة ٢

هناك حاجة مُلحة إلى وضع ضوابط رقابة داخلية وإدارة المخاطر هي السبب الرئيسي لكون المصارف حالة خاصة فيما يتعلّق بحوكمة الشركات.

١٠٠. الإجابة: (ج) الفصل ٤، الفقرة ٢-٣-٣

القرض هو قرض حسن، وعلى الرغم من أنه يقع على عاتق الطرف المُتلقّي التزام سداد مبلغ أصل الدين، ليس هناك تعويض للمقرض.

المراجع والمواقع الإلكترونية



المراجع

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) (٢٠٠٤)، معايير المحاسبة و التدقيق و الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، المنامة، مملكة البحرين.

ناثيف، آدم و عبد القادر توماس؛ الصكوك الإسلامية: دليلك إلى إصدار الصكوك و بنيتها و الاستثمار فيها (لندن: يوروماني، ٢٠٠٤).

العمر، فؤاد و عبد الحق، محمد؛ الصيرفة الإسلامية؛ النظرية و الممارسة والتحديات

(منشورات جامعة أوكسفورد، شركة كراتشي و زيد المحدودة للكتب، نيو جرسى، ١٩٩٦).

آرثر، س و كريم، ر؛ التمويل الإسلامي: الابتكار و النمو (لندن: يوروماني، ٢٠٠٢).

تشابرا، محمد عمير؛ الإسلام و التحديات الاقتصادية (ليستتر: المؤسسة الإسلامية، ٢٠٠٠).

تشابرا، محمد عمير؛ نحو نظام نقدي عادل (ليستتر: المؤسسة الإسلامية، ١٩٨٥).

كُمير-عبيد، نائلة؛ نظام العقود في العلاقات الإسلامية (باريس: إيكونوميكا، ١٩٩٥).

هارون، سودين و بالا، شانموغام؛ نظام الصيرفة الإسلامي: مفاهيم و تطبيقات (كوالا لامبور: منشورات بيلاندوك، ١٩٩٧).

كمالي، محمد هاشمي؛ القوانين التجارية الإسلامية: تحليل المستقبل و الخيارات (سيلانغور، ماليزيا: إلمياه للنشر، ٢٠٠٢).

خان، طارق الله و أحمد، حبيب؛ إدارة المخاطر: تحليل للمساائل في القطاع المالي الإسلامي (مصرف التنمية الإسلامي، معهد الأبحاث و التدريب الإسلامي: ورقة عرضية ٥ - متاحة مجاناً على الرابط www.sbp.org.pk/departments/ibd/Risk_Management.pdf).

خان، م أكرم؛ الاقتصاد و المالية الإسلامية: قاموس مصطلحات (لندن: روتليدج، ٢٠٠٣).

عبيد الله، محمد؛ الخدمات المالية الإسلامية (متاح مجاناً على الرابط <http://islamiccenter.kau.edu.sa/english/publications/Obaidullah/ifs/ifs.html>).

عبيد الله، محمد؛ الأسواق المالية الإسلامية (نيو دلهي: معهد الدراسات الموضوعية، ٢٠٠٤).

صالح، نبيل أ و أحمد عجاج؛ الكسب غير المشروع و الربح المشروع في القانون الإسلامية (لندن: غراهام و تروتمان، ١٩٩٢).

شون، نتالي؛ الصيرفة و المالية الإسلامية (لندن: سبيراموس بريس، ٢٠٠٨).

توماس، عبد القادر؛ الفائدة في الاقتصاد الإسلامي (أوكسفورد: تايلور و فرانسيس، ٢٠٠٥).

توماس، عبد القادر، كوكس، ستيل و كراتي، براين؛ هيكله المعاملات المالية الإسلامية (لندن: يوروماني، ٢٠٠٩).

عثماني، محمد طارقي؛ مدخل إلى المالية الإسلامية (كراتشي: إدارة المعارف، ١٩٩٨).

عثماني، محمد عمران؛ الدليل المصرفي "ميزان" إلى الصيرفة الإسلامية (كراتشي: إدارة المعارف، ١٩٩٩).

وردة، إبراهيم؛ المالية الإسلامية في الاقتصاد العالمي (منشورات جامعة إدنبره، ٢٠٠٠).

المواقع الإلكترونية

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

www.aaofii.com

بنك نيبارا ماليزيا

www.bnm.gov.my

مصرف لبنان/المصرف المركزي

www.bdl.gov.lb

بلومبيرغ

www.bloomberg.com

مصرف البحرين المركزي (مؤسسة نقد البحرين سابقاً)

www.cbb.gov.bh

مؤشر داو جونز الإسلامي

<https://us.spindices.com/index-family/shariah/dow-jones-islamic-market>

مركز دبي المالي العالمي

www.difc.ae

مؤسسة فيلكا لتقييم أداء الصناديق

www.failaka.com

وكالة فيتش للتصنيف الائتماني

www.fitchratings.com

المعهد الدولي للأعمال والتمويل

www.iiibf.com

البنك الإسلامي للتنمية

www.isdb.org

المالية الإسلامية

www.islamicfinance.de

خدمة المعلومات المالية الإسلامية

www.globalcapital.com/emerging-markets/islamic-finance

مجلس الخدمات المالية الإسلامية

www.ifsb.org

الأخبار المالية الإسلامية

www.islamicfinancenews.com

مجلة المصرفية الإسلامية والتمويل

www.jibfnet.com

مركز إدارة السيولة المالية

www.lmcbahrain.com

وكالة موديز للتصنيف الائتماني

www.moody's.com

مركز قطر للمال

www.qfc.qa/en/Pages/default.aspx

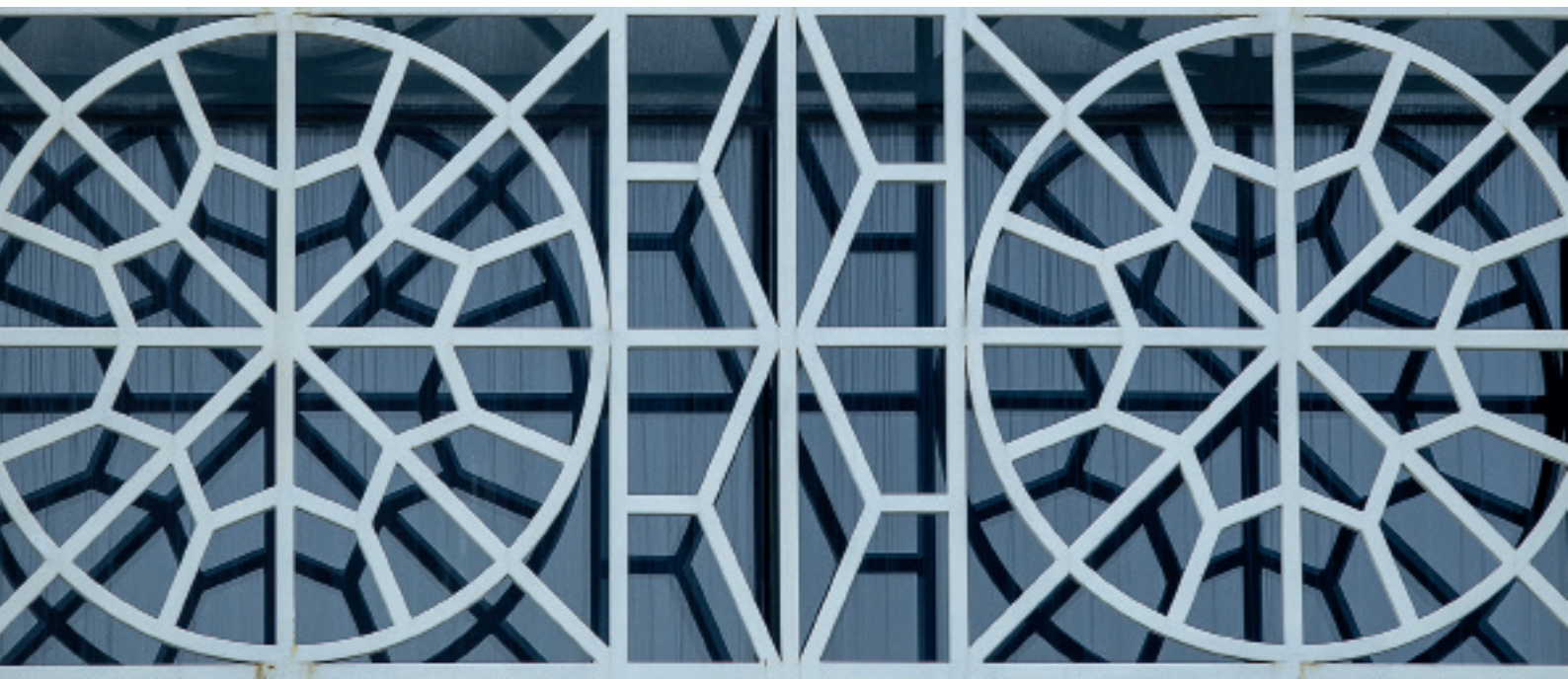
رويترز

www.reuters.com

ستاندارد آند بورز

www.standardandpoors.com

خطة المنهج



الوحدة / العنصر	الفصل / القسم
--------------------	------------------

العنصر ١	أسس الدراسات المصرفية والمالية الإسلامية	الفصل ١
	عند استكمال دراسة هذا الفصل، يجب على المتقدم لامتحان:	
١-١-١	فهم الأساس الأخلاقي للتمويل الإسلامي: - التوجيه الأخلاقي الإسلامي الذي يحكم الملكيات والثروة (الأموال) كما هو مبين في القرآن والسنة - الالتزام بإجراء التوزيعات الخيرية: الزكاة (الواجبة) والصدقة (الطوعية) - دور التجارة والاستثمار في تكوين الثروة - تحريم الربا والقمار والغرر.	٢
٢-١-١	فهم دور الشريعة ومقاصدها	٣
٣-١-١	معرفة مصادر الشريعة: - المصادر الأولية (القرآن والسنة) - المصادر الثانوية (الإجماع والقياس والاجتهاد)	٢-٣
٤-١-١	معرفة الجهات المؤهلة على تفسير القرآن والسنة ودورها: - العلماء في المذاهب - مجمع الفقه الإسلامي - هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات التنظيمية أو المؤسسات العاملة في القطاع المالي الإسلامي	٤-٢-٣

العنصر ٢	مقدمة في الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي	الفصل ٢
	عند الانتهاء من دراسة هذا الفصل، يجب على المتقدم لامتحان:	
١-١-٢	التعرف على تطور التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية الإسلامية: - بدايات العمل المصرفي الإسلامي - الخدمات المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا ودول الشرق الأوسط - الخدمات المصرفية الإسلامية في جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وأستراليا - الخدمات المصرفية الإسلامية في أوروبا والأمريكيتين	١
٢-١-٢	معرفة المعوقات والتحديات التي تواجه تطوير القطاع المصرفي والمالي الإسلامي	٤-١
٣-١-٢	التعرف على الوظائف الرئيسية للمصارف الإسلامية	١-٢

الوحدة / العنصر	الفصل / القسم
٤-١-٢	٢-٢
٥-١-٢	٣-٢
٦-١-٢	٤-٢
٧-١-٢	٧-٤-٢

العنصر ٣	المبادئ الإسلامية للتبادلات التجارية	الفصل ٣
١-٣	التعاليم الإسلامية المتعلقة بالأعمال التجارية عند الانتهاء من دراسة هذا الفصل، يجب على المُتَقَدِّم للاختبار:	
١-١-٣	معرفة القواعد الأخلاقية المتعلقة بالنشاطات التجارية الإسلامية	٢
٢-١-٣	معرفة التعاليم الإسلامية المتعلقة بالنشاطات التجارية	٢-٢

الوحدة / العنصر		الفصل / القسم
٣-١-٣	فهم المبادئ العامة التي تحكم العقود في الشريعة الإسلامية	٣
٢-٣	الربا عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المتقدم لامتحان:	
١-٢-٣	معرفة ماهية الربا	٤
٢-٢-٣	معرفة علة تحريم الربا	٤
٣-٢-٣	فهم مختلف أنواع الربا	٤
٣-٣	الغرر عند الانتهاء من دراسة هذا الفصل، يجب على المتقدم لامتحان:	
١-٣-٣	فهم طبيعة الغرر	٥
٢-٣-٣	معرفة علة تحريم الغرر	٥
٣-٣-٣	فهم الأنواع المختلفة للغرر	٥
٤-٣	قواعد التبادل عند الانتهاء من دراسة هذا الفصل، يجب على المتقدم لامتحان:	
١-٤-٣	فهم مبدأ الربح والمسؤولية	٦
٢-٤-٣	معرفة علة كون الشخص مسؤولاً عن بضاعة أو خدمة	٦
٣-٤-٣	فهم مبدأ بيع ما تملكه	٢-٦
٤-٤-٣	معرفة علة تحريم بيع ما لا تملكه	٢-٦
٥-٤-٣	فهم مبدأ الدين مقابل دين	٣-٦
٦-٤-٣	معرفة علة تحريم بيع دين مقابل دين	٣-٦
٧-٤-٣	فهم مبدأ بيعتين في بيعة	٤-٦
٨-٤-٣	معرفة علة تحريم البيعتين في بيعة	٤-٦

العنصر ٤	العقود الأساسية ومعاملتها	الفصل ٤
١-٤	العقد عند الانتهاء من دراسة هذا الفصل، يجب على المتقدم لامتحان:	

الوحدة / العنصر		الفصل / القسم
١-١-٤	فهم أساسيات العقد: • أطراف العقد • موضوع العقد • العوض • العرض والقبول	١-٢
٢-١-٤	فهم الخيارات الشرعية للبيع	٢-٢
٣-١-٤	فهم تصنيف العقود والشروط المطبقة عليها فيما يتعلق بآثارها: • العقد الصحيح • العقد الفاسد • العقد الباطل	٢-٣-٢
٤-١-٤	معرفة أنواع العقود فيما يتعلق بالغرض الأساسي منها: • أحادية الطرف • ثنائية الأطراف	٣-٣-٢
٥-١-٤	فهم فكرة الوعد والعهد والفرق بينهما والطُروف التي تجعل الوعد التجاري ملزماً	٤-٢
٦-١-٤	معرفة طبيعة اتفاق المواعدة (الوعد ثنائي الأطراف)	٥-٢
٢-٤	عقود المبادلة عند الانتهاء من دراسة هذا الفصل، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٢-٤	فهم عناصر عقود التبادل وشروطها	٣
٢-٢-٤	معرفة عقود البيع ذات الإشكالية	٣-٣
٣-٤	عقود الأمان: عند الانتهاء من دراسة هذا الفصل، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	

الوحدة / العنصر		الفصل / القسم
١-٣-٤	معرفة طبيعة عقود الأمان: • الحوالة • الكفالة • الرهن	٦
٤-٤	الصرف الأجنبي عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٤-٤	معرفة القضايا المرتبطة بالنقاش حول صرف العملات (بيعها وشرائها)	٧
٢-٤-٤	معرفة معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بخصوص بيع العملات	٣-٧
٥-٤	المعاملة المحاسبية عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٥-٤	فهم الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: • أهداف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية • أهداف البيانات المالية (القوائم المالية) • الخصائص النوعية المطلوبة من البيانات المالية • المبادئ العامة التي تحكم عملية صنع القرار وتقديم البيانات المالية • الافتراضات المحاسبية الأساسية التي تستند إليها القوائم المالية	٨
٢-٥-٤	فهم الحاجة إلى معايير المحاسبة الإسلامية	٢-٨
٣-٥-٤	معرفة دور ومسؤوليات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	٢-٨
٤-٥-٤	فهم الإطار المفاهيمي للبيانات المحاسبية المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية • الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	٢-٨
٥-٥-٤	معرفة طرق حساب الزكاة والمعاملة المحاسبية	٣-٨
٦-٥-٤	فهم العلاقة بين الشكل والمضمون (الجوهر) من العقود	٤-٨
العنصر ٥	العقود والتقنيات المالية المطبقة في المصارف الإسلامية	الفصل ٥

الوحدة / العنصر		الفصل / القسم
١-٥	أنواع العقود عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-١-٥	معرفة الفروق بين أنواع العقود المختلفة: • العقود القائمة على الدين • العقود القائمة على حقوق الملكية • أنواع العقود الأخرى	٢
٢-٥	مصادر الأموال في المصارف الإسلامية عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٢-٥	فهم الفرق بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي: • العلاقة بين المصرف وعملائه • مصادر الأموال • استخدام الأموال	١-٣
٢-٢-٥	فهم كَيْفِيَّةَ عَمَلِ الْحِسَابَاتِ الْجَارِيَةِ فِي الْمَصَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ	٢-٣
٣-٢-٥	فهم كَيْفِيَّةَ اسْتِخْدَامِ الْأَمْوَالِ مِنْ قَبْلِ الْمَصَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ	٤
٤-٢-٥	فهم النَّمُودَجِ الْمَصْرِفِيِّ الْإِسْلَامِيِّ وَالتَّحْدِيَاتِ الَّتِي يَواجِهُهَا	٥
٣-٥	الوكالة عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٣-٥	معرفة طبيعة عقد الوكالة	٦
٢-٣-٥	تطبيق عقد الوكالة	٦
٤-٥	المضاربة عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٤-٥	تطبيق عقد المضاربة على الودائع	١-٧
٢-٤-٥	فهم أدوار ربِّ المال والمُضَارِبِ وَالْعَائِدَاتِ الَّتِي يَحْصُلُ عَلَيْهَا كُلٌّ مِنْهُمَا بِمُوجِبِ عَقْدِ الْمُضَارَبَةِ	٢-٧
٣-٤-٥	تطبيق عقد المضاربة على مُسْتَوِيَيْنِ	٣-٧

الوحدة / العنصر		الفصل / القسم
٤-٤-٥	فهم طبيعة حسابات الاستثمار المُقيَّدة والمطلقة	٤-٧
٥-٥	المشاركة عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٥-٥	تطبيق عقد الشراكة (المشاركة)	٨, ١
٢-٥-٥	تطبيق عقد المشاركة المُتناقصة	٢-١-٨
٦-٥	المرابحة عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٦-٥	تطبيق عقد المربحة	١-٩
٢-٦-٥	فهم استخدام المربحة في تمويل الصادرات	٢-٩
٣-٦-٥	معرفة الفرق بين بيع المربحة والقرض النقدي	٣-٩
٤-٦-٥	فهم عملية التورق والمربحة	٤-٩
٧-٥	الإجارة عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٧-٥	تطبيق عقد الإجارة	١٠
٢-٧-٥	فهم استرداد الإيجار عن طريق الإجارة والاقتناء / الإجارة المنتهية بالتأمليك	١-١٠
٣-٧-٥	فهم استخدام الإجارة الموصوفة في الذمة (الإيجار الآجل)	٢-١٠
٨-٥	السلم عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٨-٥	تطبيق عقد السلم	١١
٢-٨-٥	فهم الوثائق المرتبطة بعقد السلم	١-١١
٣-٨-٥	فهم كيفية استخدام السلم الموازي في إدارة الأصول المصرفية المُشترَكة بموجب عقد السلم	٢-١١
٩-٥	الاستصناع عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٩-٥	تطبيق عقد الاستصناع	١-١٢
٢-٩-٥	فهم الأسباب وراء عقود الاستصناع الموازي	٢-١٢

الوحدة / العنصر		الفصل / القسم
٣-٩-٥	فهم الاختلافات بين عقود الاستِصناع وعُقود السِّلَم	٣-١٢
١٠-٥	خطابات الاعتماد عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-١٠-٥	معرفة استخدام خطابات الاعتماد والكفالات في عقود التمويل الإسلامي	١٣
١١-٥	الوعد والعهد عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-١١-٥	تطبيق مفهوم الوعد ومفهوم العهد، والشروط التي تجعل من الوعد التجاري مُلزماً	١٤
١٢-٥	العربون عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-١٢-٥	معرفة كيفية استخدام العربون في خلق الخيار السلوكي	١-١٥

العنصر ٦	إدارة الأصول الإسلامية والاستثمار المسؤول اجتماعياً	الفصل ٦
١-٦	مقارنة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-١-٦	معرفة أوجه الشبه والاختلاف بين التمويل الإسلامي والاستثمار المسؤول اجتماعياً (SRI)	١
٢-١-٦	فهم أوجه التشابه بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتمويل الإسلامي	
٢-٦	الاستثمار الإسلامي عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٢-٦	فهم مبادئ الاستثمار الإسلامي	٢
٣-٦	اختيار الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٣-٦	معرفة مكونات الفرز الخاصة بقطاع الخدمات المالية	٣
٢-٣-٦	معرفة مكونات الفرز المالي	٣
٣-٣-٦	القدرة على تطبيق الفرز المالي والفرز الخاص بالقطاع	٣
٤-٣-٦	فهم ما يحدث عندما يصبح الاستثمار غير مُتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية	٣

الوحدة / العنصر		الفصل / القسم
٤-٦	الصناديق عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٤-٦	معرفة تعريف الصندوق	٤
٢-٤-٦	معرفة تعريف الصندوق الإسلامي	٤
٣-٤-٦	فهم الفرق بين الصندوق التقليدي والصندوق الإسلامي	٤
٥-٦	إدارة الصناديق عند الانتهاء من دراسة هذا الفصل، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٥-٦	فهم هيكل إدارة صندوق المضاربة	٥
٢-٥-٦	فهم هيكل إدارة صندوق الوكالة	٥
٦-٦	أنواع الصناديق عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-٦-٦	معرفة خصائص صناديق الدَّخْل الثَّابِت	٦
٢-٦-٦	معرفة خصائص صناديق الإيجار	٦
٣-٦-٦	معرفة خصائص صناديق السِّلْع	٦
٤-٦-٦	معرفة خصائص الصناديق العقارية	٦
٥-٦-٦	معرفة خصائص صناديق الأسهم	٦
٦-٦-٦	معرفة خصائص صناديق المؤشَّرات المُتداوِّلة	٦
٧-٦-٦	معرفة خصائص صناديق التحوط	٦

العنصر ٧	سوق الصكوك	الفصل ٧
١-٧	خصائص الصكوك عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
١-١-٧	معرفة الفروق بين الصكوك والأوراق المالية التقليدية	١
٢-١-٧	فهم الفرق بين الصُّكوك المدعومة بالأصول والصُّكوك القائمة على الأصول	١
٢-٧	هيكله معاملات الصكوك عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	

الوحدة / العنصر		الفصل / القسم
١-٢-٧	فهم المراحل الأساسية والتطبيقات المُنبَعة في إصدار الصُكوك في الأنظمة القضائية المختلفة	١-٢
٢-٢-٧	تطبيق صُكوك الإجارة	١-٤
٣-٢-٧	تطبيق صُكوك المشاركة	٢-٤
٤-٢-٧	تطبيق صُكوك الوكالة	٣-٤
٥-٢-٧	فهم هيكل ما يأتي: • صكوك المرابحة • صكوك الاستصناع • صكوك السلم • صكوك المضاربة	٤-٤
٦-٢-٧	فهم كيفية مساهمة الصكوك الخضراء الناشئة في التعامل مع المسائل المتعلقة بالبيئة وتغيرات المناخ	٤-٤
٣-٧	القوانين النازمة للصكوك عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتَقَدِّم لامتحان:	
١-٣-٧	فهم القوانين النازمة للصكوك	٥
٤-٧	اعتبارات سوق المال عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتَقَدِّم لامتحان:	
١-٤-٧	فهم اعتبارات سوق رأس المال فيما يتعلق بالصُكوك: • تصنيف الإصدار • التوزيع • القابلية للتداول وعدم القابلية للتداول	٦

العنصر ٨	التأمين الإسلامي - التكافل	الفصل ٨
١-٨	تاريخ التكافل عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتَقَدِّم لامتحان:	
١-١-٨	فهم موقف الإسلام من التأمين	١

الوحدة / العنصر	الفصل / القسم	
٢-١-٨	١	فهم أصول التكافل: • خصائص التأمين التعاوني • طبيعة التأمين التعاوني التقليدي • طبيعة شركة التكافل والحاجة لتجنب الغرر عن طريق التبرع وتجنب الربا عن طريق استخدام أصول غير ربوية • هيكل المشاريع التكافلية: الأرباحية والتجارية
٢-٨		أنواع التكافل عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المتقدم للامتحان:
١-٢-٨	٣-٢-١	فهم الاختلافات بين التأمين الفردي التقليدي والتأمين الجماعي التقليدي والتكافل
٢-٢-٨	٢	التعرف على نوعي التكافل: • التكافل العام • التكافل العائلي
٣-٨		هيكل التكافل عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المتقدم للامتحان:
١-٣-٨	٣	فهم هيكل التكافل: • فصل أموال المشاركين عن أموال مشغل التكافل • دور القرض الحسن (قرض بدون فوائد)
٢-٣-٨	٢-٣	فهم النماذج الثلاثة للتأمين وإدارة استثمارات صندوق التكافل: • الوكالة • المضاربة • نموذج مختلط يضم الوكالة والمضاربة
٣-٣-٨	٣-٣	معرفة العقود المالية الإسلامية المستخدمة في التكافل
٤-٣-٨	٤	فهم قواعد توزيع الفائض التأميني في التأمين التكافلي: • تعريف الفائض التأميني • طبيعة المخصصات الفنية وتوزيعها • قواعد توزيع الفائض التأميني

الوحدة / العنصر		الفصل / القسم
٨-٤	الاعتبارات المتعلقة بصناعة التكافل عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
٨-٤-١	فهم المخاطر المرتبطة بالمطالبات في التأمين التكافلي وطرق التخفيف من حدتها: • طبيعة المخصصات الفنية للتأمين التكافلي العام • آثار حجم تجميع المخاطر • طبيعة صندوق التأمين والاستثمار في التأمين التكافلي على الحياة • ترتيبات تجميع المخاطر الداخلية	٥
٨-٤-٢	فهم كيفية عمل شركات إعادة التكافل: • تمويل إعادة التكافل • مكان إعادة التكافل • اللجوء إلى إعادة التأمين في غياب خيارات إعادة التكافل القابلة للتطبيق	٦
٨-٤-٣	التعرُّف على مسؤولية مشغل التكافل فيما يتعلق بالامتثال الشرعي	٧

العنصر ٩	الحوكمة الشرعية للشركات	الفصل ٩
٩-١	حوكمة الشركات عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
٩-١-١	معرفة أصل وطبيعة حوكمة الشركات	١
٩-١-٢	فهم كيف أن مبادئ حوكمة الشركات مُدمجة في الشريعة الإسلامية	١
٩-١-٣	معرفة آليات حوكمة الشركات المتاحة لأصحاب المصالح لممارسة حقوقهم	١
٩-١-٤	فهم الأسباب وراء مواجهة المصارف لتحديات خاصة فيما يتعلق بحوكمة الشركات	٢
٩-٢	هيئة الرقابة الشرعية عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المُتقدِّم للامتحان:	
٩-٢-١	فهم مكانة هيئة الرقابة الشرعية واختصاصها وخصائصها	٣
٩-٢-٢	معرفة أدوار هيئة الرقابة الشرعية: • الاستشارات • الاعتماد • التدقيق	٣

الوحدة / العنصر		الفصل / القسم
٣-٢-٩	فهم المسائل التشغيلية المحيطة بهيئة الرقابة الشرعية: • العضوية • الحوكمة • المسؤولية المفوضة • رفع التقارير • الواجبات الأخرى	٣
٣-٩	المعايير والقوانين النازمة لحوكمة الشركات عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المتقدم لامتحان:	
١-٣-٩	معرفة أنظمة التدقيق الشرعي	٤
٢-٣-٩	معرفة معايير الحوكمة	٥
٤-٩	أصحاب الحسابات الاستثمارية عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المتقدم لامتحان:	
١-٤-٩	فهم الفرق بين حقوق الحصول على المعلومات وحقوق الإدارة (Control) وحقوق التدفق النقدي لأصحاب الحسابات الاستثمارية المقيّدة وأصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة	١-٦
٢-٤-٩	فهم الفرق بين حقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية	٢-٦
٣-٤-٩	فهم الفرق بين حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية المقيّدة وحقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة	٣-٦
٥-٩	حوكمة الشركات في التكافل عند الانتهاء من دراسة هذا القسم، يجب على المتقدم لامتحان:	
١-٥-٩	فهم قضايا حوكمة الشركات التي تواجه قطاع التكافل	٧

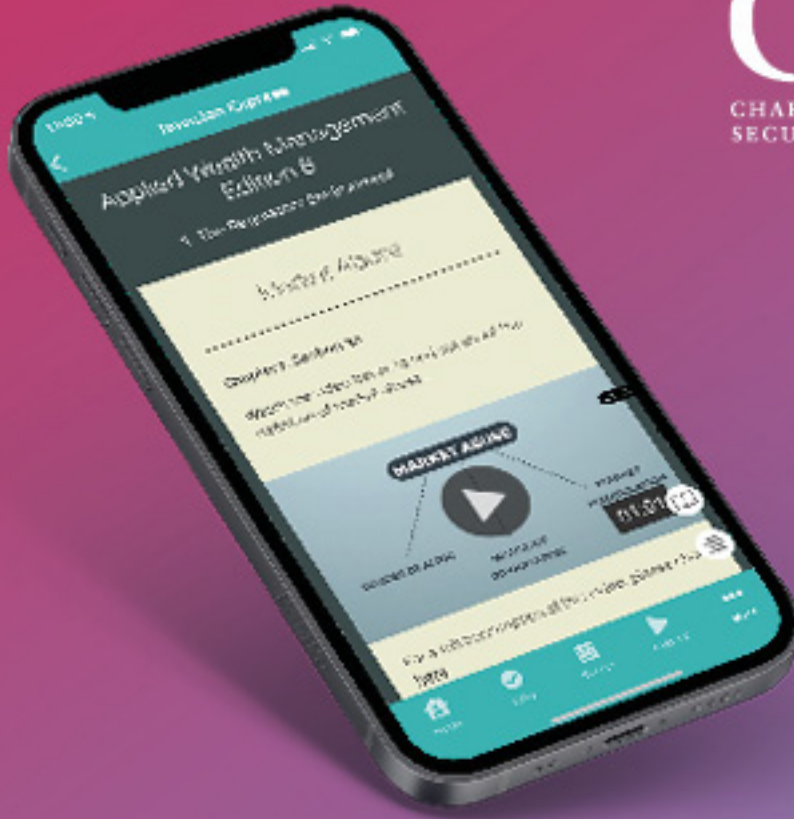
مواصفات الاختبار

تُصمَّم كلُّ ورقة اختبار على نحوٍ منفصل بحيث يُحدَّد الدَّرَجَات التي سَتُعطى لكل عنصر، كما هو وارد في الجدول أدناه.

يرجى الانتباه إلى أن الأرقام المذكورة أدناه قد تختلف قليلاً من اختبار لآخر إذ تتمتع الامتحانات بدرجة من المرونة لضمان مستوى محدّد من الصعوبة لكل واحد منها. لكن عدد الأسئلة في كل عنصر يبقى ثابتاً لا يتغيّر سواء بالزيادة أو النقصان بمعدل يزيد على سؤالين اثنين.

نودّ أيضاً التنويه إلى أنّ بعض الأهداف التعليمية في العنصرين ٥ و ٧ قد يرتبط بأكثر من سؤال واحد من أجل اختبار مدى استيعاب المُتقدِّم للامتحان لطبيعة العقود واستخدامها.

رقم العنصر	العنصر	الأسئلة
١	أُسُس الدَّرَاسَات المصرفية والمالية الإسلامية	٢
٢	مقدمة في الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي	٣
٣	المبادئ الإسلامية للتبادلات التجارية	١٣
٤	العقود الأساسية ومعاملتها	١٥
٥	العقود المالية والتقنيات المطبقة في المصارف الإسلامية	٢٥
٦	إدارة الأصول الإسلامية	١٢
٧	سوق الصُّكوك	١١
٨	التأمين الإسلامي - التكافل	٩
٩	الحوكمة الشرعية للشركات	١٠
المجموع		١٠٠



طور دراستك المهنية باستخدام تطبيق

MyCISI

بحصولك على عضوية الطالب، يمكنك الوصول إلى جميع موارد التطوير المهني المستمر القيمة التي نقدمها، مثل وحدات التعلم المهني بالمنصة التعليمية المهنية فيديو CISI TV والمزيد.

كل ذلك في تطبيق واحد سهل الاستخدام.

ابحث عن MyCISI من خلال تطبيق Play Store أو App Store.



كيف ستفيدك عضوية المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) بعد إنهاء دراستك

CISI
CHARTERED INSTITUTE FOR
SECURITIES & INVESTMENT

اكتسب قدرات تنافسية من خلال مزايا عضوية CISI. يتمتع بهذه المزايا أكثر من ٤٣,٠٠٠ مهني في جميع أنحاء العالم كما تصادق أعضائنا على التفوق في تخصصاتهم، فيما يلي بعض الموارد الرئيسية التي يمكنك الوصول إليها كجزء من عضوية الطالب. وللاحتفاظ بهذه المزايا بعد إنهاء دراستك، اشترك في عضوية CISI الآن.

CISI TV

مجموعة مختارة من الفعاليات والمقابلات والمقاطع المميزة الخاصة بالتطوير المهني المستمر الأكثر مشاهدة لدينا، وهي متاحة للمشاهدة عبر الإنترنت في أي وقت وفي أي مكان.

أكثر من ٥٠٠

فيديو حسب الطلب

أكثر من ١٢٠,٠٠٠

فيديو حسب الطلب تمت مشاهدتهم العام الماضي



التطوير المهني المستمر وشبكة التواصل والمناسبات الاجتماعية

يقدم برنامجنا الشخصي والاقتصادي أهم الموضوعات ورؤى الخبراء وفرص التواصل.

أكثر من ٥٠٠

فعالية كل عام

٢٤

فرع في المملكة المتحدة

و ٩ مجالس استشارية وطنية

ممن يمثلون الأعضاء المحليين وبوجهون المحتوى الذي نقدمه



التعلم عبر الإنترنت والمنصة التعليمية المهنية

تقدم سلسلة وحدات التعلم المهني تحليلًا متطورًا ورؤية ثاقبة في التعلم الإلكتروني المصغر للمهنيين في الخدمات المالية.

أكثر من ٢٠٠ وحدة تعلم متميزة

أكثر من ٢٥,٠٠٠ مستخدم العام الماضي

١٠ وحدات تعليمية محدثة شهرياً



مجلة The Review

تشمل المجلة الحائزة على جوائز، والمخصصة لأعضائنا، على أحدث الأخبار والرؤى والتوجهات الفكرية الرائدة التي تؤثر على مهنتك، وهي متاحة على الإنترنت وفي نسخ مطبوعة.

أكثر من ١٠٠,٠٠٠

زائر عبر الإنترنت

العام الماضي



شبكة المهنيين الشباب (YPN)

تم تطوير شبكة المهنيين الشباب التابعة لنا لمساعدة شباب المهنيين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨-٣٥ سنة على الاستفادة من قنراتهم التأسيسية ومهاراتهم في التطوير المهني من خلال مجموعة مخصصة من الفعاليات والمصادر التوجيهية المصممة خصيصًا.

أكثر من ٣,٠٠٠

عضو في شبكة المهنيين الشباب



خطابات و بطاقات تعريف مصممة خصيصاً

ميتر نفسك عن زملائك من خلال بطاقات تعريف العضوية الحصرية والخطابات المعونة بدرجة عضويتك لعرض إنجازاتك



ترغب في الانضمام إلينا؟

تبدأ درجات عضويتنا من درجة المنتسب، وهي متاحة لأي شخص. واعتمادًا على المؤهلات التي تحصل عليها، قد تكون مؤهلاً للحصول على عضوية متقدمة، مثل عضو بدرجة زمالة أو عضو كامل. اكتشف المزيد على cisi.org/membership

التعلم عبر الإنترنت

تحليلات ورؤى متطورة للمهنيين في مجال الخدمات المالية، متوفرة في أي وقت وفي أي مكان

نقدم أكثر من ٢٠٠ وحدة تعليمية إلكترونية لمساعدتك على تلبية متطلبات التطوير المهني المستمر الخاصة بك. وتعرض فيما يلي بعض الوحدات المتاحة.

يقدم معهد CISI هذه المنصة التعليمية المهنية مجاناً للأعضاء كما أنها متاحة أيضاً للطلاب الأعضاء.

لمعرفة المزيد حول الوحدات التعليمية المهنية الإلكترونية، قم بزيارة cisi.org/pr

مكافحة غسل الأموال

فهم صيرورات مكافحة غسل الأموال وتواجها ودور مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال والعقوبات المتعلقة بذلك.



أساسيات أصول العميل وأموال العميل

الحصول على نظرة عامة على المبادئ والقواعد عالية المستوى المرتبطة بحفظ أصول العميل وحمايتها.



تعارض المصالح

اطلع على أمثلة على تعارض المصالح، والأدوات، والسياسات، والإجراءات، وإجراءات الإفشاء، والممارسات الجيدة.



علوم البيانات

قد أدى التحول الرقمي للعمليات التجارية إلى تسريع وتيرة التقاط البيانات. استعد من قيمة البيانات الخاصة بك.



التنوع والشمول

شهدف المسؤولين عن التنوع والشمول ومساهمة التنوع، والمسؤولين عن التنوع والشمول، والبيئة الإدارية.



الجرائم المالية

الحصول على نظرة عامة حول كيفية التداول بناءً على معلومات داخلية وإساءة استخدام السوق وغسل الأموال وتحويل الأموال والعقوبات المالية.



التخطيط المالي

تعرف على لمحة عامة عن عملية التخطيط المالي والمصطلحات الرئيسية والإطار التنظيمي الذي يحكمها.



التمويل الأخضر

تتضمن هذه الوحدة المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل الأخضر، والآثار واسعة النطاق المترتبة عليه، والتدابير التي يتم اتخاذها لمكافحته.



الاستثمار المؤثر

يهدف إلى تطوير مبادئ الاستثمار الأخلاقية والمساهمة من خلال الاستثمار الهادف.



النزاهة والأخلاقيات

فهم الأخلاقيات في القطاع المالي، وأهمية الثقة والجدارة بالثقة، والاستقال مقابل الأخلاقيات.



إساءة استخدام السوق

فحص المخالفات والعقوبات والمخالفات الآمنة والتزامات الإبلاغ والصلة مع الجرائم الأخرى.



علم الأعصاب في العمل

تعلم كيفية العمل على النحو الأمثل دون إيذاء صحتك عند مواجهة زيادة أعباء العمل وتراكم المواعيد النهائية.



منصة المراجعة والتدريب

اختبر معلوماتك قبل الامتحان

منصة المراجعة والتدريب هي أداة تدريبية إلكترونية مكتملة للكتب التعليمية التي يصدرها المعهد لمساعدتك على الاستعداد للامتحان. وتحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تساعد عملية التعلم عبر التأكيد على مدى فهم المادة، ويتضمن نموذج عينة الاختبار أسئلة تم تجميعها لتحاكي الامتحان النهائي إلى أقصى حد ممكن.



المزايا الرئيسية

✓ اختبار تدريبي خاص في نهاية الوحدة الدراسية يعكس
بأكبر قدر ممكن ما ستخبره في الامتحان (مع ذلك،
يرجى العلم أنها ليست أسئلة اختبار CISI نفسها)

✓ أسئلة شاملة لتأكيد فهم المادة

✓ مسرد شامل للمصطلحات

✓ تسمح لك بالدراسة وقتما تشاء وعلى أي جهاز

لشراء وحدات المراجعة والتدريب

يرجى زيارة مكتبة CISI عبر الإنترنت على cisi.org/bookshop أو الاتصال بمركز خدمة العملاء على

+٤٤ ٢٠ ٧٦٤٥ ٠٧٧٧

إذا كنت قد اشترت وحدات المراجعة والتدريب بالفعل، فيمكنك الاطلاع إليها عبر تطبيق MyCISI أو MyStudy على cisi.org/mystudy

يرجى ملاحظة ما يلي: لا ينبغي النظر إلى الأسئلة المعروفة في منصة المراجعة والتدريب على أنها عينة من أسئلة الامتحان حيث توجد نماذج متاحة لهذا الغرض.

إمكانيات لا حدود لها مع مؤهلات المعهد المعتمد
للأوراق المالية والاستثمار CISI

مؤهلات معترف بها دولياً تمكّنك من التحليق عالياً في عالم
المال والأعمال .

طور خبراتك، ومسيرتك المهنية ومهارات التسويق الشخصي
عبر الموقع الإلكتروني : cisi.org/qualifications



